





خلاصة قدوري  
**كتاب الخلاصة شرح القذوري**  
 تأليف الشيخ الفقيه الميرزا محمد علي الرازي  
 رحمه الله تعالى

المكتبة  
 العامة  
 الشريعة

خلاصة الدلائل في تبيين المسائل  
 على مذهب السيد علي الرازي سنة ٥٩٣ هـ  
 وقع على رواق النوام  
 في شهر ربيع الآخر في اليوم الاثنين سنة ١٢٨٩/١١/١٩  
 منسوخ

وكتابه في الزكاة والصدقة والدين والعبادة  
 المعونة في الزكاة والصدقة والدين والعبادة  
 المعونة في الزكاة والصدقة والدين والعبادة





بسم الله الرحمن الرحيم ودرستگان  
قال الشيخ الفقيه حسام الدين علي بن احمد بن مكي الرازي وفقه الله تعالى لمضاته  
المحدثه الموفق للصواب والسداد الهادي الى سبيل الصلاح والرشاد وصلى الله  
علي محمد خير العباد المبعوث بالهدى والجهاد المنعوت بقلع الشرك وفتح الفساد  
وعلى اله واصحابه المبرزين من الكفر والعناد المنزهين من الزنوع والاحاد  
ما وعد كريم باسعاد وتوعد ظلوم بارعاد وبعد فان القلوب والطباع  
لم تنزل مايلة الى اذخار الذكر الجليل والنفوس والهمم طامحة الى اقتناء الدخر  
الجزيل وفي صوب هذين الغرضين ونحو هذين المقصدين انفتحت بالا  
سفاف والاسعاد واسمحت بالارفاق والارفاق لمن شكي الى اطالة بعض  
شروح مختصر القدرى واسلته واختصار بعضها واخرته بتهديب كتاب  
نظام اللفظ والمعنى جزالة مشاكل المبدئ والمنتهى اختصارا واطالة  
هذا مع اعتراجه بنبذة البضاغة وعدم التقدم في الصناعة بل جراحة  
خالصة ونجدة ونقطة محضا وتحملا لتصح نسبة الأب ونصدا  
كلمة الرب عز وجل في قوله تعالى وصلها الانسان انه كان ظلوما  
جهولا فن شى على هذا الاميل **والشيخ** على منوال اخيه ما اقرف  
ذنباً ولا فتم ولا غتمض حقاً ولا افرغ من شبه اباه فراظم وقنا  
الله تعالى بما يجبه ويرضاه وحاماً من افعاله ما يكرهه ونهاه وجعل  
ما نقصه وفتوخاه ونلتسه وشرعاً في ما يخالص الوجهه وطلب الجزيل  
نوابه وتخذراً من اليم عقابه وما يوفق لا با الله سبحانه وتعالى  
عليه توكلت واليه انيب **كان** الطهارة  
افتتح الشيخ ابو الحسين البغدادي رحمه الله الكتاب بالآية ونبي  
عليها امر الطهارة فقال قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق الآية ثم قال

ففض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة وهي الوجه واليدين والرجلان  
لان الله تعالى امر بغسل الوجه وعطف البواقي عليه والمعطوف بشارك  
المعطوف عليه في الحكم ومسح الرأس لانه لما خصه بذكر مسح فقال  
واسموا برؤوسكم وفي كون الرجل معطوفاً على الوجه او على الرأس  
كلام الآلة الاجماع والنصوص صحت ما ذكره ذلك فان النبي عليه السلام  
امر الاعرابي بغسل الوجهين حين علمه الوضوء وقد واظب النبي  
عليه السلام على الغسل فكان فعله وامره بياناً للآية والمرفقان  
والكعبان بدلتون في الغسل لقوله تعالى الى المرافق وقوله الى الكعبين  
وكلمة الى شتعل للغاية شتعل بمعنى مع قال الله تعالى ولا تأكلوا مما انهم  
الى امركم فاذا احطتكم لا يبقى حجة تزفرو وجب القول بوجوب  
الغسل احتياطاً ولانه عليه السلام ترضاء وادار الماء على المرافق  
والكعبين والمرفقين في مسح الرأس مقدار الناحية لما روي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حصر عن عمامته ومسح على  
ناصيته وهذا حجة على ما ذكر في ايجاب الاستيعاب وعلى الشافعي  
في الاختصار على ثلث شعيرات لانه ذلك يحصل بدون هذا التكلف  
فيؤدي فعله الى العيب اذ لم يحصل به اقامه الفرض ولا المسنة  
وينصه جل عن ذلك وسنن الطهارة غسل اليدين قبل ادخال  
الاناء اذا استيقظ المتوضي من نومه لقوله عليه السلام ثم اذا  
استيقظ احدكم من منامه فلا يفتح يده في الاناء حتى يغسلها  
ثلاثاً فانه لا يدري اين بادت يده نهي ونبه على توهم النجاسة  
فكان الغسل احتياطاً وتسمية الله تعالى ابتداء الوضوء لقوله  
عليه السلام من ترضاء وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه



من تواتر ولم يستقم كان ظهور لما اصابه الماء واجتبه بعضهم في ايجاب التسمية بقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يستقم الله الا ان هذا من اخبار الابرار فلا يزداد به على الكتاب ويحمل على نفي الفضيلة صونا عن الالغاء وتوفيقا بين الأدلة والسوالت لقوله عليه السلام صلوة بسوءك افضل من سبعين صلوة بخير سواك والمضمضة والاستنشاق لان النبي عليه السلام كان يفعلهما وسح الاذان لانه عليه السلام تواتر وضوء ومسح رأسه وذنيه وصدغيه واقل احواله افعاله في العبادات ان تدل على السنة وتخليل الحية وهذا قوله اني يوسف لانه عليه السلام كان اذا تواتر شئت اصابه في جنبه كانتا اسنان المشط وعندني حسيقة وحمل لا يسق ذلك لان عثمان رضي الله عنه لم يفعلهما حين صلى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وما رواه ابو يوسف صكاية حاد لا عموم له فيحمل على الجواز وبه نقول والاصابع لقوله عليه السلام ضلوا اصابعكم قبل ان يخللها النار وتكرار الغسل الى الثلث لان النبي عليه السلام اضاف الى نفسه بتواتر هذا وضوءي حين غسل الاعضاء فلما تواترنا وسحب للموضوء ان ينوي الطهارة ليصير فعله قربة والحوادث السافحة للوضوء بالتيتم في اشتراط النية بعيد فان الماء يظهر بنفسه حقيقة بخلاف التراب ويتوجب رأسه بالمسح لانه عليه السلام تواتر ومسح يديه جميع رأسه قبلهما وادب وقد روي انه مسح على ناصيته فدل انه اراد بالاستيعاب السنة لا الايجاب وترتيب الوضوء قبيح بما بدا الله تعالى بذكره لقوله عليه السلام ابدوا بما بدا الله تعالى وبه وسند لا ان نفي في ايجاب الترتيب بالواو في اية الوضوء لا يفتح لان الواو للجمع يقال طاء زيد وعمرو وكيف اتفق مجتهدا وبدا باليا من لانه عليه السلام كان يجب التيامن في كل شيء والمعاينة الناقصة للوضوء كل ما خرج من السيلين لانه الله تعالى امر بالطهارة عند القتل بعد الحج من الغائط والعائط هو مكانه المطهين من الارض الا انه جعل كتابه عن الحدث لكونه سبباً له

والدم والقيح والصدأ اذا خرج من البدن فتجاوز الى موضع لم يصب حكمه الطهارة لان هذه الاشياء لما ظهرت الى صحة البدن لم يبق البدن طاهراً مطلقاً فيجب تحصيل الطهارة للصلوة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا واما شرط خروجه الى موضع يجب غسله الى الصلوة فاما ما ورد ذلك حكمه حكم المباحين فتعذر القول بالنجس في الجنابة لان ما ورد ذلك حكمه حكم المباحين فتعذر القول بالنجس وانما يجعل قليل الدم الخارج من نفس الغم حدثاً لانه لم يسيل بقوة نفسه بل بقوة النزاق وكذلك لم يجعل قليل النقي حدثاً للحج والنقي اذا ملأ الغم لقوله عليه السلام القاس حدث وقاله ما كنت والشاقي اذا ملأ من غير السيلين لا يتقصر الوضوء لانه الاصل غير بقوله الخارج من غير السيلين لا يتقصر الوضوء لانه الاصل غير بقوله المعني فلا يقاس عليه غيره ونحن تمنع ذلك ولئن سلم فلا نه ورد فيه الاخبار وهو نذهب الفطرة البشرية بالحنه والدم مضطجعا او متوركا او مستقنذا الى شئ لو ازيل لسقط لانه الدم على هذه الهيئة يوجب استرخا المفاصل فالظاهر خروج الحدث والغلبة على العقل بالاغما والنجس لان استرخا المفاصل بها فوق الاسترخا الى مل بالقوم فكان اولي بالانتفاض والفقهية في كل صلاة ذات ركوع وسجود وعند الشافعي الفقهية لسبب لحدوث وهو القياس الا اننا تركنا القياس لما روي انه عليه السلام كان يصلي بالناس في المسجد فدخل اعزاني بصرم سوء فوقع في حفرة كانت في المسجد فضحك بعض القوم فلما قضي صلاته قال من ضحك منكم فقهقهة فليعد الصلاة والوضوء والصلاة بما وفي صلاة الجنابة وسجدة القلوة لا يكون حدثاً لان الحديث ورد في صلاة ستمة الاركان ولم توجد وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين

X



البينة لقوله عليه السلام تحت كل شعرة جنازة الا فسلوا الشعر وانقوا  
الشدة وفي الاثني عشر وفي الغم بشرة عندنا في صحتها وقد  
ورد قوله تعالى فافعلوا وحسنه ان يبدل الغسل فيغسل يديه  
وفرجه وتزيل النجاسة ان كانت على يديه ثم يتوضأ وضوءه  
للصلاة الارضية ثم يغتسل الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا  
ثم يتيمم عن ذلك المكان فيغسل قدميه هكذا روي عن سمينة  
زوج ابني صلى الله عليه وسلم انه فعل هكذا وانما يقدم غسل اليدين  
لتوضي النجاسة عليهما فيقدم غسلهما لثلاث تشيع النجاسة في البدن  
وكذلك غسل الفرج والنجاسة الغيبية واما ما خبر القديسين فلما  
الم غسلها اخر من الماء المستعمل حتى لو كان في موضع لا يجتمع الغسالة  
مجب قد يديه لا يؤخر غسل القدمين وليس على المرأة ان تنقص  
ظفارها في الغسل اذا بلغ الماء اصل الشعر لان في تكليفهن بذلك  
خرجا دل عليه ان عائشة اكرت على ابن عمر لما امرهن بذلك فقالت  
لقد كلفنهن شططا هله امرهن بالخلق والمعاني الموجبة للغسل  
انزال المني على وجه الدفن والشهوة من الرجل والمرأة لان خروج  
المني على هذا الوجه يصير الشخص حيا وقاله تعالى وان كنتم جنبا فاطروا  
والرجل والمرأة فيه سوء لقوله عليه السلام لام سليم حين سأله عن  
المرأة التي تزني في المقام ان زوجها جامعها فقال يا ام سليم عليها  
الغسل اذا وجدت الماء والتفأ الحنايين من غير انزال ومن الصحابة  
من تنى الغسل الا بالانزال فبعت عمر الى ان واج ابني عليه السلام  
فقالهن عن ذلك فقلن فيه الغسل وعن علي انه قال لا توجبون  
فيه الحد ولا توجبون فيه صاعا من ماء والحديث لقوله عليه السلام  
لا يثبت اني حنيت دعي الصلاة ايام اقرئك ثم اغتسل لي صلى

لهذا المعنى

ارها بالغسل والامر للمحبوب والنفاس لا جاع الامة ولكونه  
في معنى الحبض حيث يخرج من الرحم وسق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الغسل للجمعة والعيد وعرفة والاحرام لانها اوقان  
اجتماع وارجح عام فتن فيها الاغتسال ليلاء تبارك لبعض  
برائحة البعض وكذلك في الارحام لا يغسل لانه يبقى اياما  
وقد روي انه عليه السلام اغتسل لاجل حب احرم وليس الذي  
والودي غل وفيها الوضوء لقوله عليه السلام للذي سأل عن الذي  
يكفيك منه الوضوء وما الودي فهو تتبع للبول فهو حب الوضوء  
لكونه خارا نجسا والطهارة من الاحداث جازية بما التما والا  
ودية والعيون والابار واما البحر لقوله عليه السلام فلو  
الما ظهورا ولا يجوز بما اعتصر من الثمر والشجر ولا بما غلب عليه  
غيره فاخرجته عن طبع الماء كالاشربة والحل وما الباقي  
والمرء وما التزرج لقوله تعالى فلم تجدوا ما فتيموا وهذه  
ليس بماء مطلق فلا ينالها الاية ويجوز الطهارة بما خا  
شيء طاهر فقيل احد او صافه كما المد والماء الذي يحيط به  
الاشنان والصابون والزعفران لانه ما طهر خالطه شيء طاهر  
ولم ينزله عنه الاسم فصار كما لو خالطه الطين والورق ونحوهما  
وقياس السانعي هذا العمل الباقي في منع الوضوء به لا يصح لان  
تمه زوال الاسم ودها هنا لا وكلما وقعت فيه نجاسة لم يجز  
الوضوء به فليلا كان او كثير الغسل عليه السلام اذا استيقظ



احكم من منامة فلا يغتسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلثا والمبالغة  
في الامر بالغسل ثلثا عند تنوع النجاسة وليس على نجس الماء  
بالنجاسة وان قلح ولم تظهر وهذا حجة على ما كذا في ان الماء لا  
ينجس الا بظهور النجاسة فيه وعلى الشافعي في ان الماء اذا بلغ  
قليل لم ينجس الا بالظهور واما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة  
جاء الوضوء منه اذا لم يزلها اثره لا تستقر مع جريان الماء في  
العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر اذا وقعت  
نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر لان الظاهر  
ان النجاسة لا يفضل اليه وقال مشايخ ماوراء النهر ان كانت النجاسة  
مرية فذلك وان كانت غير مرية جاز الوضوء من اي الجوانب  
من الموت ما ليس له نفس سائلة اعدم سائل كالبعوض والذباب  
والزباب والعقارب في الماء لا يغسل لقوله عليه السلام اذا وقع  
الذباب في الطعام وروي والشراب فامقلوه فامقلوه فان  
في احد جانبيه شئ وفي الاخر شئ وانه تقدم السم ويخرج المتقا  
وامقل هو الغمس فالظاهر بوجهه فلو كان نجسا لما امر له  
يروي الى اضاعة الماء وقد بيني عنه وهذا الشافعي بنسبته لانه  
منه لكننا نقول نجاسة الميتة لما فيها من اضرار الدم  
والطرويات النجسة وليس هذا كذلك وموت ما يعيش في الماء  
فيه لا يغسله كالضفدع والسمكة والسرطان وعند الشافعي  
بنسبته كما بر المتيات الا السمك ولنا انه لا دم له فلا ينجس  
بالدرة كالجراد وما يسيل منه ما تغاير بدليل انه لو شمس ابيض  
خلاف غيره من الدما فانها تشود والماء المستعمل لا يجوز

استعماله في طهارة الاحداث لانه رفع به الحدث مرة فلا يرفع به  
ثانيا كما لو رفع به النجاسة الحقيقية ثم هو نجس بنجاسة غليظة  
في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قوله لقوله عليه السلام  
لا يبول احدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة قولا بين  
الجنابة والبول في البنية قوله على اقتراحها في النجاسة وفي رواية  
ابي يوسف عنه وهو مذهبنا نجس نجاسة حقيقة بنا على اصله  
في النجاسة الغليظة والحقيقة وفي رواية محمد بن عبد الله  
ظاهر غير ظهور لانه الصحابة كانوا يمسحون بوضوء رسول الله  
ولم ينهم فلو كان نجسا ليجزى اذ لا فرق فيه بين البنية وغير البنية  
وعند زفر اذا استعمل المحدث فهو طاهر غير مطهر وان استعمله  
الطاهر فهو طاهر مطهر وعند مالك طاهر مطهر كيف ما كان  
ولك الشافعي قوله كفوف زفر وقوله كفوف محمد والمستعمل كل ما ازيل به  
حدث او استعمل في البدن على وجه القرية لان المعنى بالاستعمال  
حصول ادر شئ وقد حصل وهو الثوب او الطهارة بخلاف  
ما لو استعمل الطاهر على سبيل التبردا او استعمل في الثوب  
الطاهر لم يصير مستعملا لانه لم يحصل به ما ذكرناه وكل اهاب  
ربيع فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء منه لقوله  
عليه السلام اذ رجع الاهاب فقد طهر فصا الحديث حجة  
على الشافعي في جلد العلب انه لا يطهر وعلى مالك في جلود  
لانه عام ونقول بموجب ما رووه لا تستغوا من الميتة  
فان المدبر لا يسمى اهابا بل يسمى اربا ولا نجاسة للميتة



باعتبار ما فيها من الرطوبة والرسوبات وقد زالت بالدفع بخلاف  
الخارج لانه نجس لعينه لا باعتبار الرطوبة وبجلاء فالا دني لانه  
منع من استعماله واتخذ له نظما لتركها له وشعر الميتة وعظها  
ظاهر وكذلك كل ما لا حياة فيه كالقرن والحف والظف والرس  
والنفار ونحوها لانه لا حياة فيه فلا يجعله الموت فلا نجس وعند  
الشافعي نجس لانه جز من الميتة ونجس يمنع ذلك وغوه حنه لا يدل  
على البوصية كالشاة على الزميمة واذا وقعت في البئر نجاسة برص  
تبيد نجاسة في الماء وتعدرا الانتفاع به الا مع النجاسة  
وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها لان ابن عباس رضي الله عنه  
حكم بذلك في خلافه ابن زبير لما مات النخعي في بئر حرم ولم ينكر  
عليه احد فكان اجماعا وهذا حجة على الشافعي ايضا في مسئلة القلبي  
فان ماتت فيها فارة او عصفور او صغور او سودا فيه او سام  
ابصر نزع منها من عشرين دلو الى ثلثين دلو ويجب كبر الدلو  
وصغرهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الفارة  
تموت في البئر فقال استغف منها ثلثة اذنب ثم سم الله وكفى وشرب  
والذنوب لدلو العظيم وعن سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي  
انه والاف في الفارة تموت في البئر ينزع عشرون دلو او عن علي انه  
قال ينزع منها دلو وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور  
نزع منها ما بين اربعين دلو الى ستين لقوله ابن سعيد الخلعي  
في الدجاجة ينزع اربعون دلو وان مات فيها كلب او شاة  
او اذني او دابة نزع جميع ما فيها من الماء لما ذكرنا من حديث  
النخعي وان انتفع الحيوان فيها او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء

صفر الحيوان او كبر لانه الظاهر شيوع النجاسة في الماء وعدد الدلاء يقتصر بالدلو  
المستعمل في البلدان للابار لان الاخبار وردت مطلقة فيحمل على الاثم الاكل  
فان نزع منها بدلو عظيم قدر ما يسع الدلو الوسط احتسب لانه القدر الواجب  
قد خرج وان كانت البئر معينا لا تنزع ويجب نزع ما فيها اخرجوا مقدار ما  
كان فيها ولم يقدر فيه الوضيفة بشيء لان الابار يختلف في قلة الماء وكثرة  
وعر حجة انه قال يترجى من ساحتى دلو الى ثلثمائة دلو لان غالب الابار لا يزيد  
على هذا والصحيح قولنا حصة حصة وانما ذكر محمد هذا على ما شأه في بلد غابية  
واذا وجدوا في البئر فارة او غيرها لا يدرون متى وقعت ولم يتضح ولم يتضح  
اعادوا صلوات يرم وليلة اذا كانوا قوتوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماء وها  
وان كانت قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا اليها التحقق العلم  
بحصول الفارة الميتة في البئر قبل علمنا بها فلا بد من تقديره برمان واقل ما  
يقدره الزمان يوم وليلة فقد ربه احتياطي بالعبادة واذا كانت منتفخة  
فانظروا لها لا تستفخ في اقل من ذلك لان يرد الماء يمنع منه ووقوعها  
ميتة او منتفخة بعبد جدا فلا يعتد ذلك وقال لا يسئل عليهم اعادة شيء حتى  
يتحققوا بنى وقعة لاحتمال وقوعها في تلك الساعة وسواء لدني ظاهر  
حينئذ كان او ما ايضا او كافرا لقوله عليه السلام المؤمن لا يجس وفوله  
لعابسه حياضك ليس في يدك وقد انزل عليه السلام وقد ثقيف في مسجد  
وهم كفار فقتل له فقام فقال ليس على الارض من نجاستهم شيء  
ولانه لو سلم كان طاهرا او بالاسلام ولا يستعير العين وكذا سر  
ما يوكل لحمه طاهرا وما يوي برابن عازب ان سواه الله صلى الله  
عليه وسلم قال ما يوكل لحمه فلا بأس بسوره وسواء الكلب والخنزير



وسباع الهائم نجس لقوله عليه السلام اذا دخل الكلب في اناء احدكم  
فاريقوه ثم اغسلوه ثلثا وروي سبعا وما الخنزير فلو لم يجل  
الانتفاع به بوجهه ولا شيء من اجزائه الا ما رخص في شعر الخزازين  
الضرورية فصارت كالدوم وما سباع الهائم فليدب ابن عمه النبي صلى  
عليه وسلم سبيلها لكونه في القلوة قربة الكلب والسباع فقال اذا  
بلغ الماقلتين لم يحمل خبثا فيه اشارة الى ان اسارها خمسة وروي  
الساني ان النبي صلى الله عليه وسلم سبيل ليتوضا بها افضل للحمر والنعيم وبما  
افضل السباع فحوى على الماء الكثير او على الحمر الوحشية وسباع الطير  
وسوء الهرة والرجاجة المخلوكة وسباع الطير وما يمكن البيوت  
سئل الحية والقارة فكروا لان النبي صلى الله عليه وسلم تقي النجاسة عن الهرة  
بعللة الطوف فقال الهرة ليست بنجاسة انها من الطوائف عليكم والطوائف  
وسكن البيوت كلها من الطوائف ومنقار الرجاجة وسائر سباع  
الطير طاهرة فلا يحكم بنجاستها الا في شئين واما الكراهية فلا هذه  
الاشياء لا تحت النجاسة فلا يؤمن ان يكون على افواهها نجاسة  
فلذلك كره وقال ابو يوسف سؤا الهرة لا يكرم وبه اخذ الساني  
لما روي انه عليه السلام اصفى لها الانا حتى شرب منه ثم توضا به  
الا انه لم يحمل الله عليه السلام فضل ذلك لبيان الجواز وبه تقول والذي  
يؤكد ذلك قوله الهرة سبع وسؤا الحمار والبغل منكوك فيه لتفارض  
الدلائل فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم سبيل يجوز التوضي بها افضل للحمر  
نعيم وربما افضل السباع وروي انه قال في الحمر انهار جسد ولا نه اخذ  
شبهها من الكلب في تحريم لحمه ولبنه ومن الهرة في مله سبته ومله سته  
فتفارض في الدليل من شرعا وعقلا والقول بالتوقف عند كافر

الامارات الدليل من شرعا وعقلا والقول بالتوقف  
وبل كمال العلم وغاية الورع والساني حكم بطهارته مع قوله  
عليه السلام ان رجس فكاك نجس واذا كان منكوكا فيه عندنا وجب  
لجمع بينه وبين البهائم الاصلية وهذا لئتم اختيارا للخروج عن العبد  
والبغل لما كان متولد منه ومن الفرس صار سؤا كسؤا فرس  
اختلط بسؤا حمار فصارت منكوكا باب البيتم  
ومن لم يجد الماء وهو مسافر او خارج المصر وبينه وبين المصر  
نحو الميلى او اكثر او كان يجده الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء  
اضطر حضا وخاف من استعمال الماء ان يغتله البرد او غيره  
فانه يبيتم بالصعيد لقوله تعالى وان كنتم مرضي او على سفر الاية  
ومن كان على ميل من الماء فهو مسافر على السوء والمسا في هذا  
جازه البيتم فكذا هذا ومن خاف المرض فهو مريض لا يخاف  
الضرر وقال الساني لا يجوز البيتم الا اذا خاف الصلوة قياما  
على اكل الميتة وهذا خلاف النص فانه مطلق وعليه اكل الميتة  
بياح اذا خاف تلف عضوا ايضا ولا راحة الميتة اغلظ وهذا  
اخف والبيتم صريحان يسمح باحداهما وجهه ويسمح بالآخر  
يدويه الى المرفوعين لقوله تعالى واسحوا برؤسكم وابدع منه والقول  
عليه السلام تعار بكفيلك منه ضربان والبيتم والجنابة والحدوث  
سؤا لقوله عليه السلام لما ساله رجل فقال لا انا نكوة بالرمال الا  
شهر وفيما الجنب والحائض والنفساء ولا تجد الماء فكيف تفزع  
فاله عليكم بالصعيد ويجوز البيتم عندني حنيفه ومحمد بن كمال  
من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والحصى والنورة  
والكحل والزرنيخ لقوله تعالى فتموا صعيدا والضرر والصعيد



عبارة عن وجه الأرض من الصمود وقال أبو يوسف لا يجوز ألا بالتراخي  
والرمل وبما أخذ الشافعي في قوله لا بد تعالى قال صعيدا خاصة  
طيبا والطيب المثلث كخا تقول الطيب الطاهر وحله هذا ليق فيما نحن  
فيه والسنة فرض في النية مسخنة في الوضوء لأن النية هو المقصد  
تراه الساعر ولا أدري إذا أيمت أرضا أريد الخيرات بها بنية  
أي قصدت والقصد هو النية وقياس زفر النية على الوضوء في عدم  
اعتبار النية لا يصح لأن المأمورية هناك الغسل وهاهنا  
القصد فكان واجبا وينقص النية كل شيء ينقص الوضوء لا بد  
فما بطل الأصل أو لي أن يبطله وينقص أيضا زوية الماء إذا قل  
على استعماله لا بد منه وحكم البدء لا يبقى مع وجود الأصل كالصوم  
في الكفارة إذا أسير قبل الفراغ وتشرطت القدرة على الاستعمال  
لأن العاجز لا يكلف حتى لو راي الماء في بر وليس معه آلة الاستعمال  
أو كانه بينه وبين الماء خائل من عبوة أو سبع لا فينقص نية  
ولا يجوز النية إلا بصعيد طاهر لقوله تعالى صعيدا طيبا أي طاهر  
كذا ذكره المفسرون وينبغي أن لا يجد الماء وهو حيوان نجس  
في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت فإن وجد الماء  
والأية لا بد إذا أخر لجواز أن يجد الماء وتأخير الصلاة لا ينها  
على أصل أو صافها أفضل كما خبرها الجماعة وقال الشافعي تقدم الصلاة  
لأن فضيلة أول الوقت متحققة ووجود الماء هو من قبله الوضوء بشرط  
وفضيلة الوقت ليست بشرط فكان اعتبارهما هو شرط أو لي ويصلي  
بنيته ما نشأ من الفراغ والنوافل لا بد الله تعالى إقام النية مقام الوضوء  
مطلقا قال عليه السلام النية وضوء السم ولو لي عشر حج ما لم يجد الماء  
أو يحدث وقال الشافعي يصلي به فرضا وحدا وقال مالك صلاة رجل  
أنها طهارة ضرورة به قبل الفروض هي عدم الماء وهي باقية فبقي

ببقائها الطهارة ويجوز النية للصالح في المصر إذا حضر خزانة الوضوء  
غيره فخاف أن يستغل بالطهارة أن تغتسل الصلاة لقوله عليه السلام  
إذا انشئت الجنابة وانع على غير طهارة فتيتم وصلي رطبه بن عمر  
وقال الشافعي لا يجوز النية فصار نجسا بالحدث وكذلك من حضر  
الصعيد فخاف أن يستغل بالطهارة أن يغتسل الصلاة العيد لأن  
صلاة العيد كصلاة الجنابة في أنها لا تؤدي منفردا أولا تغتسل  
الخطف فجاء من شهد الجمعة فخاف أن يستغل بالطهارة فإ  
لا يتيتم لأنها تغتسل إلى بدء الطهر ويجزئ من صاف عليه  
الوقت مخشع أن توضع فانه الوقت لا يتيتم لأنها تغتسل إلى بدء  
وهو القضا والمسا فرادى في الماني حله فتيتم وصلي ثم ذكر المأم  
صلاة عند أبي حنيفة ومحمد لا يتيتم وهو غير واجب للمأفضحة صلاة  
كما لو تيمم وعنده برفقة لا يعلم بها وقال أبو يوسف والشافعي بعيد  
لأن التقصير جاس قبله حيث لم يغتسل فلا يغتسل قبل الشبابة ليس  
من قبله والتفتيش لا يجب ما لم يغلب وجود الماء على ظنه وليس  
على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يغتسل ما إن لم يطلبه  
المأفاه غلب على ظنه أن هناك ماء لم يجز أن يتيتم حتى يطلبه لأن  
المفازة فظنه عدم الماء فكان العجز تابتا طاهرا والشافعي واجب  
الطلب في الحالين جميعا احتياطا إلا أن الاحتياط عند عدم  
الإمارة وعليه لظن فقدت من غير فائدة وإن كان مع فنيقه  
ما طلب منه قبل أن يتيتم لجواز أن يعطيه فإن منعه منه فتيتم لمحق  
العجز وإن يتيتم قبل الطلب جاز لأنه غير مال كالمأفاه بلزوم الطلب  
بغير عوض كالمكفر إذا لم يجد الرقبة لا يلزمه الطلب ولا سيما  
كذا هذا وعندها لا يجوز لأنه واجب لما إذا لم يبدل عادة



وخصوها للصلاة باب المسح على الخفين  
المسح على الخفين جائز بالسنة يعني جوازه ثبت بالحديث قال الحسن  
البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب النبي عليه السلام  
انهم راوه بمسح على الخفين من كل حدث موصيه الوضوء يعني حكمه وجوب  
الوضوء لحديث صفوان بن عسال المرادي امرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا كنا سفر الا نخرج صفا فانا نلته ايام لا من جنابة  
لكن من غايط او بول او زوم اذا لبس الخفين على طهارة ثم احث  
لقوله عليه السلام بمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام ولياليه  
ان شا اذا لبسها على وهو مشوفى ولا ان الخف لا يرفع الحدك لكن  
يمنع سران الحدك الى الرجل شرعا فان كان مقيا مسحا يوما وليلة  
وان كان مسافرا مسحا ثلثة ايام ولياليه لما ذكرنا من الحديث  
ابتدأها غيب الحدك يعني الحدك بعد اللبس لان الرخصة ثبتت  
للمحاجة وتحقق الحاجة بالحدك والمسح على الخفين على طاهرهما  
خطوطا بالا صابع بيتهك الرجل من الاصابع الى الساق لقوله على  
رضي الله عنه لو كان الذين بالقياس ما كان ظاهرا خفا ولي  
بالمسح من باطنه لكن رآيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسح على  
ظاهرها خطوطا بالا صابع وما روي الشافعي انه مسح على الخف  
من سفله طعن فيه جماعة من ائمة الحديث فلهذا يعارض حديث علي  
وخرص ذلك ثلث اصابع من اصابع اليد لان المسح يكون بالة المسح  
وهي اليد فاعتبرنا الثلثة لانها الاكثر ولا اكثر حكم الكل وحديث  
علي يرد على الشافعي باعتباره ما يمسح مسحا ولا يجوز المسح على قوله  
خف فيه خرفا كبير بين منه نقدا وثلاث اصابع من اصابع الرجل  
فان كان اقل من ذلك جاز لان القليل لا يمكن الاحتراز

عنه فان موضع الحدك يعفو واكثر من يكون الخنزعة وهو ما يمنع  
من المشي المعتاد والتقلب فيه فيصير مكانه غير لا يسر وجعل الفاصل  
بينهما ثلث اصابع لانها الاكثر والشافعي الحق القليل بالكثير  
وفيه خراج وما لك الحق الكثير بالقليل وفيه مخالفة الحديث لانه  
حينئذ يكون مسحا على الرجل لا على الخف ولا يجوز المسح على الخفين  
لمن وجب عليه الغسل وقدمت فانها مكررة تنقض المسح على الخفين  
ولا تنقض الوضوء لما مر في التيمم وتنقضه ايضا نزع الخف لزوال الضرورة  
وان نزع احد خفيه فكذلك لان المسح حبس واحد وهو لا يتبعض  
ولتنقضه ايضا في المدة لان المدة موقفة في الاحاديث وانما  
تمت المدة نزع خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعادة  
بقية الوضوء لانه لم يوجد ما يرفع الوضوء وانما الحدك الثاني  
يسري الى الرجل عند خفيه المدة وقال الشافعي عليه ان يتوضا لانه  
منوع من الصلاة بحكم الحدك فلزعت الطهارة لكننا نقول انه  
الطهارة فيما ليس بطاهر الا نرى لغسل بعض اعضائه ثم يتم لغسل  
المائر وجلد المالم يلزمه غسل ما كان مضويا كذا هذا ومن ابتدأ المسح  
وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسحا ثلثة ايام ولياليها لا غير  
لا يسر خف على طهارة فقصيه الحديث ان مسحا ثلثة ايام الا انه  
استوفى بعض الوظيفه فله تمامها وعند الشافعي يتم مدة المقيم كما لو شرع  
في الصلاة في المسجده فاحذر ان الا ان اعتبار المسح بصلاة واحدة  
بمبدلها لا يتجزئ بخلاف المسح وان ابتدأ المسح وهو مسافر  
ثم اقام فان كان مسحا يوما وليلة واكثر لزمه نزع خفيه وان  
كان مسحا اقل من يوم وليلة ثم مسحا يوم وليلة لا يتم فثبت



في حقه رخصه المقيمين ومن ليس الجرمون فوق الحنف مسج عليه  
لقول بل لا مسج رسول الله صلى الله عليه وسلم على موقفه وهما الجور  
مرقان ولا نه جاز المسح عليه اذا لم يكن تحته خف فكذا اذا كانت  
تحته خف وصار الحنف كاللفاقه بخلاف ما لو مسح على الحنف ثم ليس  
الجرمون انه لا يمسح عليه لان الرطبه انتقلت الى الحنف فصارت كما  
لو مسح الحنف على الخشب والنا في سوي بين الحالتين في المنع الجوار  
والفوق ظاهر ولا يجوز المسح على الجور بين عندني حقيقه الا ان  
يكونا مجلدين او متعلين لا نه لا يمسح في الجورب عادة سفر وحضر  
فلا ضرورة فيه وقال لا يجوز المسح على الجور بين اذا كانا خبيين  
لا ستفاز وبه اخذنا في لا نه دوي انه عليه السلام مسح على الجور  
بين ونحن نعلم على المجلدين وقد روي ذلك ايضا ولا يجوز المسح  
على العامة والقلنسوة والبرق والقفازي لعدم الفرقة اذ لا يشقه  
في نزح ذلك ويجوز المسح على الجوارب وان شربها على غير ذلك  
الفلسط المخرج بخلاف الحنف لا نه لا يخرج فيه فان سقطت على  
غيره لم يبطل المسح لان غسل ما تحته غير واجب فصا وكان لم يستطع  
بخلاف الحنف لا نه اذا الكف بجب الفل بخلاف ما لو سقطت  
عن برميل المسح لا نه وجب الغسل والله اعلم باب الحيض  
اقل الحيض ثلثة ايام وليايتها فما نقص من ذلك فليس بحيض وهو  
استخاضه واكثر الحيض عشرة ايام فما زاد عليها فهو استخاضه  
لما روي ابو امامه الباهلي عن النبي عليه السلام انه قال اقل ما يكون  
من الحيض للجارية البكر والشيب ثلثة ايام واكثر ما يكون عشرة  
فاذا رات الدم اكثر من عشرة ايام فهو استخاضه وقال الشافعي اقله  
يوم وليلة والحقه بالجنون لعله انهما موثران في اسقاط الصلوة

والالحاق غير صحيح فان الجنون غير مقيد بالاجماع والحيض  
مقيد بالاجماع وقال الشافعي اكثره خمسة عشر يوما لقوله عليه  
السلام ثلثت احداهن سطر علىها لا تضلع والشرط النصف  
الا فانقل الشطر يذكروا راد به البعض وعلى التسليم  
فصور فيمن بلغت خمس عشرة سنة ثم تحيض في كل شهرين  
ثلثين يوما فقد مكثت النصف واكثر وما تراه المرأة  
من الحرق والصفرة والكثرة في ايام الحيض فهو حيض حتى تترك  
البياض خالصا لقوله عائشة رضي الله عنها للنساء الاتي بتغير  
بالكدر راسف البيا لا يجل حتى تروى القصد البيضا والفضة  
جعلت مادون لون الحيفه ايضا وقال ابو يوسف والشافعي لا يكون  
اللدغ حيضا الا اذا تقدم دم حيض لان كروية الشيء تقب  
اخره لكن هذا في رعا ويصعب اعلاه وهذا بخلافه والحيض  
ليقطع الحائض الصلوة او يحكم عليها الصوم ثم يفي الصوم ولا يفي  
لما روي ان امة قالت لعائشة رضي الله عنها ما بالنا نقضي الصوم  
ولا نقضي الصلوة فقالت عما فيه احره ربه انه كذلك كنا نرضي  
عنه رسول الله وان في تكليف بقضا الصلوة حرجا دون الصوم  
اذا الصوم لا يكسر وجوده ولا يدخل المسجد لا نه عليه السلام حرم  
المسجد على الحائض وعلى الجنب ولا تطوف بالبيت لان الطواف  
في معنى الصلوة ولا ياتيهما زوجها لقوله تعالى فاعتزلوا النساء  
الاية قد يظهر ولا يجوز الحائض ولا جنب قراءة القرآن لا نه  
مباشرة القرآن بعقد وجب غسله وضاد كس المصحف باليد عند  
قراء الحائض والنفس احتوازا عن النساء وفيه من الغيرة

ما



وترك تعظيم الفرائض ما لا يخافه ولا يجوز لمحدث من المصنف الا ان يأخذ به  
 بغلافه لئلا يفتن بالاعمال المظنونة واذا انقطع دم الحيض لا قلة عشرة  
 ايام لم يجز وطحن الحائض حتى تغسل لانه لم يحكم بظهورها لاحتال عرق  
 دمها الا ان اذ اغتسلت فعدنا كذا لا تقطاع حصول الطهارة حقيقة  
 بخلاف ما اذا كانت ايامها عشرة حيث يحل وطئها لان الطهارة من الحيض  
 حصلت بعينها اذ لا حصة فوق العشر لكن بقي وجوب الغسل وذا لا يمنع  
 الوطئ كالجناية والشافعي جمع بين الحالتين في المنع من الوطئ والفرق  
 ما ذكرنا ولو فرض علينا وقت صلاة جاز وطئها ايضا لان الصلاة صالحة  
 دنيا في دنيا وذلك حكم الطاهر والظاهر اذا انحلت بين الدينين فهو  
 كالدم الحار كذا لا يفسد القدر من الطهر لا يفصل في مدة الحيض بين الحيضين  
 فكذا لا يفصل بين الدينين وما ذكرنا طهر يوم واحد وعند محمد ان كان الطهر  
 بين الدينين مثل الدينين او اقل لا يفصل وان كان اكثر من الدينين  
 يفصل لانه لم يجعل كذلك اذ جعل الدم طهرا والطهر ما فاتها  
 لوران ساعة وما في اول العشر ثم وان ساعة في اخر العشر خمس  
 حكمنا الطهر بها بالحيض ودمها بالاستحاضة وهذا جميع الا ان  
 هذا يبطل بمسألة ولم تر شيئا الى اربعة عشر يوما ثم رأت ساعة  
 دعا فانه جميع يكون نقاسا بالاجماع كذا هذا وقل الطهر خمسة  
 يوما لا مدة الحب فيها الصوم والصلاة فيتقد خمسة عشر يوما كالأقلام  
 ولا غاية لا كثرة لان عادات النساء فيه مختلفة من ترى في الشهر  
 مرة ومن لا ترى في السنة الا مرة ودم الاستحاضة هو طهره  
 المرة اقل من ثلثة ايام او اكثر من عشرة لحديث ابي امامة وعلمه حكم  
 الرعاف لا يمنع الصوم ولا الصلاة الا في يوم ولا الوطئ لقوله عليه السلام  
 لقاطبة اني جئت افيدي الايام التي كنت تقديين خرج قبل ثم اغتسل

في مدة الحيض صح

في أيام

واذا زاد

واذا زاد الدم على العشرة والتمراء عادة معروفة رقت ان ايام عادتها ما زاد  
 على ذلك فهو استحاضة لئلا ذكرنا من الحديث ايضا وان ابتدأ بغيره المبرح مستحاضا  
 فيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة لا نقلا عادة كما قلنا نرى  
 ان ما دون العشرة لا بدليل خلاف صاحبة الحاجة والشافعي يردّها الى اقل  
 الحيض لحكمه متيقنا فيه الا ان العشرة تحل للحيض وقد رأت فيه الدم  
 فكان حجة ما بيننا والمستحاضة ومن به سلس البول والرعاف اليرام والنجس  
 الذي لا يبرق يتوضئون لوقت كل صلاة فيصليون بذلك في وقت  
 الشافعي الغاية والنوافل لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة  
 والمعنى يشغل الكل وهو الضرورة والشافعي في اجاب الوضوء لكل مرض  
 لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة الا ان الصلاة تذكر  
 ويراد بها الوقت لقوله ان الساعة او لا وبقوله يجازي ان الصلاة  
 وكان ما روينا مفسرا لما رواه الشافعي في خارج الوقت بطا وضوء  
 هم وكان عليهم استيفاء الوجوه لصلوة اخرى لان طهره خمس موقفة  
 فيبطل من الوقت كالسبح على الحسين والباقي وهو الدم الخارج غيب  
 الولادة لانه مشتق اما من نفس الرحم او من روح النفس وهو الولد  
 ونحوه والدم الذي نراه الحامل وما نراه المرأة في حال ولا وقتا  
 قبل خريج الولد استحاضة لقوله عليه السلام الدم الخارج لا حيض وان  
 النفس لا حركه واكثره اربعون يوما وما زاد على ذلك فهو استحاضة  
 لما روينا ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت المرأة اربعون يوما  
 الا ان تظهر قبل ذلك وهذا يعني ان يكون اكثره ستة كما قال الشافعي  
 او سبعين كما قال مالك فان تجاوزا ربيعين وقد في هذه المرأة

X







لا ترك لا يضرك لقوله عام لذلك المرأة ولا يضرك أثره وما ليس له عين  
مريية فصهارتها زال عينها الا ان يبقى من اثرها ما يشق ان يتقارن  
المنع من الصلوة كان متعلقا بالعين فاذا زالت العين زال المنع وبقي تركه  
لقوله عام لذلك المرأة ولا يضرك أثره وما ليس له عين مريية فصهارتها  
ان تغسل حتى يغسل على ظن الفاسل انه قد ظهر لان ما لا يرى بالعين  
كان حريفة الظن ولا يستثنى سنة لقوله عام من استنجز فليؤثر ومن  
فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج عليه فصالح الحديث حجة على  
الشافعي في إيجاب الاستنجا لان فيه حرجا يجرى فيه الحجر وما قام  
منه ليس به حتى يتبينه لان المقصود بتقليل النجس والحز فيه وغيره سواء  
وليس فيه عدد مستنون لان المقصود هو الاثنا وصار الشافعي في اعتبار  
العذر نحو حديث ابن مسعود لانه عدم اخذ الحجرين وزما لرواية  
ولم يطلب غيره وغسله بالما فضل لان الاقاء الحاصل به اكمل  
الله مدح اعدا قبا بقوله فيه رجال يحبون ان يتطهروا قبل كانوا يتبعون  
الحجر لما فان تجاوزت الحياصة محرجه لم يجر فيه الا المابع لان العفو  
عنه مقدار الخرج للخرج فما زاد يجب ان الله ولا يستثنى بوجوه ولا يروى  
لان الس عدم يفي عن الاستنجا بالبروت والبرمة وقد روي لرواية ليلة الحجر  
وقال في حرج ولا يطعم لان فيه اضاءة الطال وتزيف عنه ولا يمينه  
لانه عام يفي عن الاستنجا باليمين هو كتاب الصلاة اول وقت الفجر  
اذ اطلع الفجر الثاني وهو ايضا المستحسن في الافق واخر وقتها ما لم  
تطلع الشمس حديث ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال ان للصلوة  
اولا واخر اوان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر واخر وقتها حين تطلع

الشمس واذ بالبحر الفجر الثاني فانه قال في حديث اخر لا يفركم البحر المستطيل  
ومد يده طولها انما الفجر المستطيل ومديده عرضا واول وقت الظهر  
اذ زالت الشمس لجمع الامة واخر وقتها عند ان حصة اذا صار ظل كل  
شيء مثليه سوى فني الزوال وهو الظل الحاصل للشخص عند ما يبين  
به مثل الشمس عن الا يستواء الى جهة المغرب مقدار الشراك وطوله  
حديث سليمان بن بريدة عن ابيه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه  
عن وقت الصلوة فقال له صل معاهذين اليومين فلما زالت الشمس  
امر بلالا فاذن ثم امره فاقام وصلى الظهر الى ان قال فلما كان في اليوم  
الثاني ابرء بالظهر وامر بلالا براء فذكر في ذكره مسلم في صحيحه  
هكذا لا يكون الا بعد المشايين وقالا اذا صار ظل كل شيء مثله وبه قال الشافعي  
لما روي من حديث ائمة جبريل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما في جبريل عند باب  
الكعبة نزلني فصلى في الظهر حين زالت الشمس ثم من الغد صلى في  
الظهر حين صار ظل كل شيء مثله الا ان لا حجة لهم فيه لانه صلى بعد الثلث  
ولان حديثنا نقل عنه المدينة فكان متاخرا فكان العمل به اول احوال  
وقت العصر اذا خرج وقت الظن على القولين لقوله عام لا يخرج  
وقت صلوة حتى يدخل وقت صلوة اخرى واخر وقتها ما لم تغرب  
الشمس لقوله عام من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس  
فقد أدركها واول وقت المغرب اذا غربت الشمس واخر وقتها  
ما لم يغرب الشفق لقوله عام ان للصلوة اولا واخر اوان وقت المغرب  
حين يغيب الشمس واخرها حين يغيب الشفق في الافق فقد بطل به  
قول الشافعي انه لاخذ بوقتها وهو مقدار يفعل الوضوء والصلوة والله



سوطول الزمان الى قبيل عيوبة الشفق كان وقتا بالاجماع والشفق  
 هو البياض الذي في الافق بعد الحمر لانه مشتق من الرقة والشفقة  
 يقال ثوب شفق اذا كان رقيقا شفافا والبياض الذي في ذلك فكان  
 حمله عليه اولى وقد ذهب اليه جماعة من اصحابنا وهم باب النقة و  
 صحاب البيان ولا هو الحمر وبه اخذ الشافعي لما روى عن خليل بن احمد  
 انه قال الشفق الحمر راعيت البياض فلم يعبث الي ثلث الليل الا ان  
 هذا معارض بقول عبد الشفق البياض فقبل شواهد الحمر المروية  
 فقال لما يحتاج الى الشاهد اذا كان حليا واول وقت العشاء اذا غاب  
 الشفق واخر وقتها ما لم يطلع الفجر لقوله عدم اول وقت العشاء اذا  
 غاب الشفق واخره حين يطلع الفجر ولان ما قبل طلوع الفجر وقت  
 لمن بلغ او اسلم فكان وقتا لغيره كما قبل المصنف وهذا نقص على الشافعي  
 في اخر وقت ثلث الليل او نصفه واول وقت الوتر بعد العشاء واخر وقتها  
 ما لم يطلع الفجر لقوله عدم ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها بين العشاء  
 الاخرة الى طلوع الفجر ويستحب الاسفار بالجر تكثير الجماعة وموافقة للصلاة  
 وقوله عدم اسفروا بالفجر رد قول الشافعي بالتفليس وما رواه من قوله  
 عدم افضل الاعمال الصلوة الاول وقتها المشهور سنة الصلوة لوقتها  
 ولا براد بالظفر في الصديق وقد عجمها في الشتاء بكثير الجماعة ايضا  
 ن شدة الحر ثم يقول الحضور خلا من الشتاء وتأخير العصر ما لم تغرب  
 الشمس لغرض الخفي ما اجتمع اصحاب النبي على شيئين كاجتماعهم على تأخير  
 العصر وعلى ان الحائرة لها الخيار ما دامت مجلسها فقال الشافعي  
 التحجيل افضل لانه عدم كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية

فانما هو الاذان

فيذهب الذاهب الى التولي ويايتها والشمس مرتفعة قيل له القول على  
 ميلين او ثلثة فيمكن سائر هذا القدر اذا صلى في وسط الوقت وتحيل  
 المغرب لقوله عدم اذا احذر القوم اطرب صوتك ملائكة وانشتم وتأخير  
 العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عدم لو ان الشفق على امتي لا حرت العشاء  
 الي ثلث الليل وعدا الشافعي التحجيل افضل لانه عدم كان يصلي العشاء السقوط  
 القمر لثالثة الشهر فقول قد بقي القدر في الثالثة الى قرب الثلث او كان  
 ذلك لغدرا وقوله في الصيف ويستحب في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان  
 يوتر الوتر الى اخر الليل لقوله عدم اخر احدث بالا فضل حين قال صلى  
 ما كنت لي ثم انام فاذا قمت صليت الوتر فان لم يثق بالانتباه او تر قبل النوم  
 لقوله عدم لا يترك احدث بالثقة حين قال صلى ما كنت لي ثم اوتر ثم انام  
 فاذا قمت صليت في اخر الليل والظاهر بأن الاذان  
الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة دون ما سواها اي دون غيرها  
من الصلوة فانه لا اذان لها لان التواتر بهذا جرى والاذان هو المشهور  
للتعارف فيما بين الناس في سائر الاعمار والامصار ولا ترجيح فيه  
لان مدار الاذان على عبد الله بن زيد بن عبد ربه ولم يتقل عنه الترجيح  
وما روي الشافعي في الترجيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو  
رة لمالقة الاذان ارجح وعد بها صوتك محمول على التقليل والتفريق  
نظر ابو احمد في انه من نفس الاذان ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح  
الصلوة خير من النوم مرتين لقوله عدم لا يحدو رة اذا ذلت للصبح  
فقل الصلوة خير من النوم ولانه وقت النوم وغفلة فيختص بزيادة اذان  
والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين



١٥  
١٦  
صاروي في حديث الاذان عن عبد الله بن زيد انه قال ثم صبر هنيئة  
ثم قال مثل ذلك الا انه زاد فيه قد قامت الصلوة مرتين وقد دفع هذا  
قول مالك انه يقول قد قامت الصلوة مرة واحدة وهو حجة على الشافعي في  
ان الاقامة قرأ او لا حجة له فيما روي انه عدم امر بلالا ان يشفع الاذان  
ويؤثر الاقامة لان المشهور امر بلال ولا ذكر للنبي عدم ولين صح فنعناه  
شفيع الاذان بالصوت فيؤذن بصوتين ويقيم بصوت ويتبرسل في الاذان  
وتحذر في الاقامة لقوله عدم بلال اذا اذنت فتبرسل واذا اقامت فاحذر  
ويستقبل بها القبلة لانه دعا وثنا على الله تعالى وكان الاستقبال  
عنا اولى فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا لانه دعا الى  
الصلوة واعلام دخول الوجه ابلغ في ذلك ويؤذن الفاتحة ويقيم لان القضا  
على الفاتحة وعن الشافعي انه يقيم لا غير لان النبي عدم امر بلالا بالاقامة  
ليلة القدر لان القصصة واحدة وقد قيل انه امر بلالا فاذا نفضلتها  
ركعتين ثم اقام فكان الزيادة اولى فان فاتته صلوة اذن لاولي و  
اقام وكان مخيرا في الثانية ان شاء اذن وان شاء اقتصر على الاقامة لانه  
صلوة فائتة فيسكن فيها الاذان كالأولى وان اقتصر على الاقامة جاز  
لما روي ابن مسعود ان النبي عدم فاتة يوم الحندق اربع صلوات حتى  
ذهب ما شا الله من الليل فامر بلالا فاذا نواقام وصلى الظهر ثم امره فاقام  
ثم امره فاقام وصلى المغرب ثم امره فاقام وصلى العشاء رئيس في الموزن  
ان يؤذن ويقيم على طهر لانه ذكر يقدّم الصلوة فكان من سنن الطهارة  
كالخطبة فان اذن على غير وضوء جاز لان المقصود هو الاعلام وقد  
حصل ويكره ان يقيم على غير وضوء لانه يورث الفضل بين الاقامة والدخول  
الى

في الصلوة فانه مكروه ويؤذن وهو حجب لانه ذكر الله تعالى وثنا عليه فاشبه  
القرأة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها لا رجاء الى الصلوة والرجاء الى الصلوة  
ولا صلوة محال وقال ابو يوسف والثشافعي يجوز للرجاء النصف الاخير من الليل  
لان بلالا كان يليل الا ان النبي عدم نيته على الفرص وبين انه فان لم يغير الصلوة  
فقال انه يؤذن بليل لم يوقفنا يعلم ويشعر صابكم والله تعالى اعلم باب شرط الصلاة  
التي تتقدمها يجب على المصل ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس على ما  
قدمناه لان الطهارة شرط جواز الصلوة ويستتر عورة لقوله تعالى خذ  
وازيستكم عند كل مسجد والعورة من الرجل ما تحت السرة الى الركبة لقوله عدم  
كل شيء اسفل من السرة الى الركبة عورة وادخلنا الركبة في العورة احتياطاً  
خلاف الشافعي انها ليست بعورة وقد قال عليه السلام الركبة من العورة وهذا  
نظر و بدن المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها لقوله تعالى ولا يبدن  
زينتهن الا ما ظهر منها عن ابن عباس انه انحل والحاشية وفي القدم رواية  
والصحيح انها عورة وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة بطريق الاول  
وطريقها وظهرها عورة وما سوى ذلك من بدنها فليس بعورة لما روي عن عمر  
رضي الله عنه كان يضرب الاما على سترها ان تشبه من بالحراير والظهر  
والبطن محل الشهوة فصار كما تحت السرة ومن لم يجد ما يستر به الخياصة  
صلى معها لانه دفع الى امرين محل الخياصة وتشق العورة فيختار الائمة  
والاحد وهو ستر العورة فانه يجب في الصلوة وخارجها ولم يعد الصلوة لا  
نه الصلوة فامر بها فلا يجب خضاؤها والثشافعي في الاعادة تؤذن ومن لم  
يجد ثوبا صلى عريانا فاعدا يورى بالركن والسجود لان فيه ستر العورة  
لما قلناه من وجهه واني انما يقوم مقام القيام وكان اولى من تشق العورة



من وجه والأتيا بالركن على وجه التقصير فان صلى قايما اجزاه  
 اه والاول افضل لان تمام السجدة لا يحصل بالوقوف في تركه وقال  
 روى الشافعي يصلي قايما في اثباتا بالركن وترك الشريط فكان  
 اولى وقد ذكرنا ان فينا قلنا اثباتا بما يقوم مقام الركن مع المحافظة  
 على ستر العورة من وجه كان اولى من ابدائها من كل وجه ويؤكد  
 للصلوة التي يدخل فيها نية لا يفصل بينها وبين التحريم لاجل لان  
 القيام معتاد فلا يتميز للعبادة الا بالنية وتعيين الصلوة لان غير  
 اجتمعا وجوار تقديم النية للصورة كما في الصوم واشتراط العمل  
 لعدم الضرورة لاجل في الصوم والشافعي اوجب احتلاط النية بالتحريم  
 وفيه حرج ظاهر ويستقبل القبلة لقوله تعالى فولي وجهك شطر المسجد  
 الحرام الا ان يكون خائفا فيصلي الى اي جهة كان قدر لقوله تعالى خائفا  
 تولوا فثم وجه الله لانه شرط فيسقط بالحج اخيره من الشرايط وال  
 استشهد عليه القبلة وليس بضرورية من ياله عنها اجتهد لانه طريق  
 حصول الضم عند الخبر عن اليقين فان علم انه اخطا بعد ما صلى خلا  
 اعاده عليه لانه اذاها الى جهة عنده انها جهة الكعبة وهو الواجب عليه  
 لا غير والشافعي اوجب الاعادة الحاقا بالوكان محكمة والفرق ان  
 يتقبل من الاجتهاد الى اليقين وهما من اجتهاد الى اجتهاد مثله وان علم  
 ذلك وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبني على صلوة كذلك فخطا اهل قبا  
 لما بلغهم خبر القبلة وهم في الصلوة راى صقعة الصلوة  
 في بعض الصلوة سنة التحريم لقوله عدم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم  
 والقيام لقوله عدم صلى قايما فان لم تستطع فقاخلا والقبلة لقوله تعالى فاقرء

ما تيسر من القرآن والامر للوجوب والركوع والسجدة لقوله تعالى اركعوا  
 واسجدوا والقعدة في اخر الصلوة مقدار الشاهد لقوله تعالى مرضى الله عنه  
 اذا رفع الرجل راسه من اخر سجدة وفقد قدر الشاهد فقد تمت صلوة  
 وهذا لا يعرف الا سماعا وما زاد على ذلك فهو سنة اراد الله ليس يفرض  
 ان في الصلوة واجبات وسنن واذا دخل الرجل في صلوة كبر لما ذكرنا ورفع  
 يديه مع التكبير حتى يجاذي بايهاميه شجة اذ يرفع يديه عن وابل ابن حجر  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حتى يجاذي بايهاميه شجة  
 اذ يرفع يديه واجتهد الشافعي بما روى عن من عمر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان اذا  
 افتتح الصلوة رفع يديه حتى يجاذي من حبيبته وعن خلفه على حالة الضرورة  
 وقد ثبته وابل في حديثه على ذلك فانه قال وجدته في العام الثاني يرفعون  
 ايديهم في الاكسية من البرد فان قال بدلا من التكبير الله اجل او اعظم او  
 او الرحمن كبر اجزاء لان الله تعالى قال وذكر اسم ربه فليقل ولا ان المقصود  
 هو التعظيم والالفاظ كلها في ذلك سواء وقال ابو يوسف في غير حالة الحجر  
 لا يجوز الا قوله الله اكبر او الحبير او لاكبر وقال لا يجوز الا الله اكبر وقال  
 الشافعي لا يجوز الا الله اكبر او لا الله اكبر لقوله عدم تحريمها التكبير و  
 تحليلها التسليم الا انا نقول المكبر هو التعظيم وقد صرح به ويعتمد  
 بيده اليمنى على اليسرى لقوله عدم ثلث من سنن الطرسين منها وضع اليدين  
 على الشمال في الصلوة ويضعها تحت السرة لقوله على ربه من السنة في  
 الصلوة وضع الاكف على الاكف تحت السرة لانه اقرب الى السقف فقال  
 الشافعي تحت الصدر لان وابل قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه على سائر  
 تحت صدره الا ان تحت السرة فهو تحت الصدر فلم ينفق ما روى عنه فيقول

ما تيسر من القرآن والامر للوجوب والركوع والسجدة لقوله تعالى اركعوا واسجدوا والقعدة في اخر الصلوة مقدار الشاهد لقوله تعالى مرضى الله عنه اذا رفع الرجل راسه من اخر سجدة وفقد قدر الشاهد فقد تمت صلوة وهذا لا يعرف الا سماعا وما زاد على ذلك فهو سنة اراد الله ليس يفرض ان في الصلوة واجبات وسنن واذا دخل الرجل في صلوة كبر لما ذكرنا ورفع يديه مع التكبير حتى يجاذي بايهاميه شجة اذ يرفع يديه عن وابل ابن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حتى يجاذي بايهاميه شجة اذ يرفع يديه واجتهد الشافعي بما روى عن من عمر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حتى يجاذي من حبيبته وعن خلفه على حالة الضرورة وقد ثبته وابل في حديثه على ذلك فانه قال وجدته في العام الثاني يرفعون ايديهم في الاكسية من البرد فان قال بدلا من التكبير الله اجل او اعظم او او الرحمن كبر اجزاء لان الله تعالى قال وذكر اسم ربه فليقل ولا ان المقصود هو التعظيم والالفاظ كلها في ذلك سواء وقال ابو يوسف في غير حالة الحجر لا يجوز الا قوله الله اكبر او الحبير او لاكبر وقال لا يجوز الا الله اكبر وقال الشافعي لا يجوز الا الله اكبر او لا الله اكبر لقوله عدم تحريمها التكبير و تحليلها التسليم الا انا نقول المكبر هو التعظيم وقد صرح به ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى لقوله عدم ثلث من سنن الطرسين منها وضع اليدين على الشمال في الصلوة ويضعها تحت السرة لقوله على ربه من السنة في الصلوة وضع الاكف على الاكف تحت السرة لانه اقرب الى السقف فقال الشافعي تحت الصدر لان وابل قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه على سائر تحت صدره الا ان تحت السرة فهو تحت الصدر فلم ينفق ما روى عنه فيقول



سجدتك اللهم فحمدك الى اخره لما روي عن عروة بن مسعود وعائشة وابو  
 سعيد وجابر والسنة عدمه كان يقول ذلك اذا افتتح الصلوة وعند الشا  
 نعي يقول وجهت وجهي الى اخره لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلوه وهو عندنا  
 محمول على النفل لا الشايع امره ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ويسير بهما  
 لقول ابن صليته خلف النبي صلى الله عليه وسلم خلت اي بكر وجهي وكانوا يسرون بسم الله الرحمن  
 الرحيم فالحج حجة على ما لك انه لا يقرأ بسم الله وعلى الشافعي في الجهرية ثم يقر  
 يقر فاتحة الكتاب وسورة معهما او تلك ايات من اي  
 لانه عدم واضرب على ذلك والشافعي احتج في اشتراط الفاتحة بقوله عدم  
 لا صلوة الا بفاتحة الكتاب لان المراد بالحديث ما روي بنظائره من  
 لم يقرأه عدم لا صلوة تجاز المسح لا صلوة للموااة الناشئة واذا قال الامام  
 ولا الضالين قال امين ويقولها للموت ثم يخفيها بقوله عدم اذا امن الامام  
 فامسوا فان الملايكة توثق من نفس وافق قمينه تامين الملايكة غفرله وانما  
 الخفي لان الاصل في الدعاء الاخفاء ولا حجة للشافعي في حديثه وابلان النبي  
 عدمه كان يقرأ بمفاد صوته لانه عارضة فتول بن مسعود كان يخفض بها صوته  
 في حديثه على التقليل ثم يكبر ويكبر لما روي انه عدمه كان يكبر مع كل  
 خفض ورفع ويعتد بيديه على ركبتيه ويفترج بين اصابعه لقوله عدم  
 لا ينس اذا ركعت فضع كفك على ركبتيك ووفق بين اصابعك  
 ويبسط ظهرك لتتولد عدم لا تجوز اظهركم كاحياء الدواب اي لا تقو  
 سوعا ولا يرفع راسه لما روي انه عدمه كان اذا ركع لم يثنى راسه  
 ولم يصبو به ولا يتجسس لانه كفي عدمه ان يثنى الرجل في صلوة كما يثنى  
 لجاز والتمنيح طاعة الرأس ويقول في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاثا

في حديثه على التقليل  
 ثم يكبر ويكبر لما روي  
 انه عدمه كان يكبر مع كل  
 خفض ورفع ويعتد بيديه  
 على ركبتيه ويفترج بين  
 اصابعه لقوله عدم

في حديثه على التقليل

وذلك اذا ناه لقول ابن عباس النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع قال سبحان ربك العظيم ثلاث مرات  
 واذا سجد قال سبحان ربك العظيم ثلاث مرات ثم يرفع راسه ويقول سبحان الله  
 لمن حمده ويقول الموتى ربنا لك الحمد لقول عبد السلام انه اجعل الامام اماما  
 ليؤتم به فلا تخلفوا عليه فاذا عجزت كتبوا واذا قال سبحان الله لمن حمد  
 يقولوا ربنا لك الحمد قسم الذين بينهما والقسمه ثلثي الشوكه وعند  
 مجمع بين الامام لئلا ينفر الموتى يذكر اذا لا نظيره في الاصول فاذا  
 اطمأن قاعا لير لما ذكرنا انه كان يكبر مع كل خفض ورفع واعتد  
بيديه على الارض ووضع وجهه بين كفيه حديثه وابلان انه عدمه كان  
اذا سجد وضع وجهه بين كفيه وسجد على انفه وجهته لقوله عدمه  
وجهته وانفك من الارض فان اقتصر على احدهما جاز لقول ابن  
 عمر من وضع انفه على الارض فقد جحد ولانه عظم واحد فيجوز الاقتصا  
 على جزوه كما يجوز على جزوه اخر ولا يجوز الاقتصا على الاخر لانه  
احدا الشافعي لما ذكرنا من الحديث وقد تركوا ظاهره حيث جوزوا الاقتصا  
على الجبهة وان سجد على كور عمامته او ناضل ثوبه جاز لانه جاز لا يمنع  
الجواز حال الاتصال فلا يمنع حال الاتصال كالحق وعند الشافعي لا يجوز  
 وهو محجوز بما روي انه عدمه كان سجد على كور عمامته وكان يصلي في ثوب  
 يتقي بفضله حر لا رطل ويردها الاول لانه ابو هريرة والثاني ابن عباس  
 ويذكر شيخه وحجافى بطله عن محمد بن لقول من ثوبه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا  
 جاني حتى لار بهمة ارادت ان تروى بين يديه طوف ولا نه اني الحسني  
 طاعت الله ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة لقوله عدمه اذا سجد العبد  
 المسلم سجد كل عضو من اعضائه فليوجه من اعضائه الى القبلة ما مله

مني قد لم يرفع  
 عن الحنفية كذا في  
 ال. بقا هو

دون الجبهة

اي زاهي



قوله ارفع راسه اي ارفع راسه الى السماء كما تقدم  
فيقول في سجوده سبحان ربّي لا على ثلثا وذلك انه لما روي من حديث  
ابن عمر ثم يرفع راسه ويكبر لمامره فاذا اطمان جالس كبر وسجد فاذا  
اطمان ساجدا كبر واستوى قائما على صدره قدميه لقوله عدم في تعليم  
الاعراب ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع راسك حتى تستوي جالسا  
ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع راسك حتى تطمئن قائما ولا تقعد ولا  
يعتمد يديه على الارض لما روي انه عدم كان يرفع في الصلاة على صدره  
ورقدميه وعند الشافعي يجلس ثم يقوم معتدلا على الارض لما روي  
مالك بن الحويرث انه عدم كان اذا رفع راسه من السجود قد ثبث يده  
وهو معمول على حالة العذر والكبر كما روي انه لا يتبادر وروى ثاني قد  
بدأت ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يستفتح  
ولا يتعوذ لقوله عدم لرفع راسه ثم اقول ذلك في كل ركعة ولا يستفتح ولا  
لا يحتاج هو الا بتدأ في الشئ ولا يكون ذلك الامرة ولا يرفع يديه  
الا في التكبير الاولى لقول ابن مسعود صليت خلف النبي عدم وخلف اي بكر  
وعمر فلم يكونوا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلاة وهذا حجة على  
الشافعي في رفع اليدين عند الركوع وعند رفع راسه منه فاذا ارفع راسه  
من السجود الثانية في الركعة الثانية افتتح رجله اليسرى فجلس عليه و  
اليمنى مضبوطة ووجهه اصابعه نحو القبلة هكذا في كل ركعة عايشة انه عدم فعل هكذا  
وكذلك ذكره ايل بن حجر لما وصف صلاة رسول الله ولم يفسد وعند الشافعي  
في الاولى كذلك في الثانية يتورك وعند مالك يتورك فيها وقد صار المحو  
حين بالحديثين ووضع يديه على فخذه ويبسط اصابعه لانه اقرب الى  
التعظيم ثم يشهد بالشهادة المأثورة وهو تشهد عبد الله بن مسعود والشافعي

أخذ يشهد بن عباس والاحد يقول بن مسعود اولى فانه قال اخذ رسول الله بيدي  
وعلى الشاهد كما علمني آية من القرآن واخذ اليد للتكبير وروى انه قال واخذ  
على النوازل ولان بالواو تصير كل كلمة ثناء مستقلا ولان الام في  
السلام توجه الاستغفار والتعظيم اول من الافراد والتوحيد ولا يرفع  
هذا في القول الاول وقال الشافعي صلى على النبي ولنا حديث عائشة كان النبي  
لا يرفع على الشاهد في القعدة الاولى ويقوم في الركعتين الاخرتين فاحقة الكتاب  
خاصته لما روي جابر انه كان يقرأ في كل ركعة بآية القرآن وعن علي بن مسعود كانا  
يتسبحان في الاخرتين فدل ان القراءة ليست بواجبة فيهما وعند الشافعي يقرأ  
الفاتحة والسورة اعتبارا بالعقل والفرق لنا ان كل ركعتين من النفل صلوا  
على حدة بخلاف الفرض اذا اجلس في اخر الصلاة يجلس على الارض في الاولى  
هبة تسنونه فلا تختلف كوضع اليدين على الخدين وعند الشافعي يتورك  
في الثانية لما روي انه كان اذا في اخر صلوة اماط رجله اليسرى واخرجه  
من تحت ركبته اليمنى وقد ضعف هذا الحديث الطحاوي وان صح فحمل على حالة  
العذر ويشهد وصلى على النبي عام حديث فضالة قال اذا صلى احدكم فليبدأ  
بحمد ربه والثناء عليه ثم يصلي على النبي عام ودعا بما شاء من الطاهر والقرآن  
والادعية المأثورة لقوله عدم لابن مسعود حين علمه الشاهد اذا قلت هذا  
او فعلت هذا فقد كنت صليته ثم اختل لنفسه من اطيب الكلام ما شئت  
وهو حجة على الشافعي في اجاب الصلاة على النبي في الشاهد فانه لم يذكر وحكم  
بالهبة ولا يدعو بما يشبه كلام الناس لقوله عدم ان صلواتنا على النبي صلى  
فيه ما شئنا من كلام الناس وما رواه الشافعي من قوله عدم سئلوا الله حاجته



في صلواتكم حتى تشيخوا ولم يزل يرددكم محمول على ما قبل من الكلام ثم  
 يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله ونسليم عن يساره مثل ذلك  
 لقول ابن مسعود كان النبي عام نيسام عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى  
 يرى بياض خده لا يمين وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى  
 بياض خده لا يسره ويجهر بالقراءة في الركعتين الأولى من المغرب والعشاء  
 إن كان أمنا ويجزي القراءة فيها جلا وليس على هذا نوازت الأمة وإن  
 كان منفردا فهو مخير أن يجهر أو يسمع لنفسه وإن شاخت لانه  
 ليس معه من يسمعه وقيل أدنى الجهر أن يسمع جازه وأدنى الخافت أن  
 يسمع لنفسه وما در ذلك مجتمعة ويجزي الإمام القراءة في الظهر وال  
 العصر لقوله عام صلوة النهار عجا أي لا تسمع فيها بقراءة والوتر تلك  
 ركعات لا يفصل بينهما بسلام لقول أبي بكر كان رسول الله يوتر  
 بثلاث لا يسلم حتى ينصرف وقد روي أنه كفى عن البتير أو صوان يوتر بكثرة  
 وسار الشافعي نحو جازي أجر الركعة وما رواه أنه قال أو يوتر ركعة أي  
 متصلة بثنتين بدلالة إخراج حديث يوتر ركعة ما تقدم ويقت في الثا  
 لثة قبل الركوع لقول علي وابن مسعود وابن عباس إذا عينا صلوة رسول  
 الله بالليل فقلت قبل الركوع وما روي الشافعي أنه علم قال بعد الركوع  
 اللهم إني الوليد بن الوليد إني أخوه كان في الحرم ثم شخ ويقت في جميع  
 السنة لانه علم علم المحصى دعاء الفاتحة وقال جفلة في وترك هذا يقضي  
 الدوام ولانه ذكر مسنون فلا يتوقف كسائر الأذكار وقال الشافعي  
 انه يثبت في النصف الأخير من رمضان لأن عمر جميع الناس على أبي فكان

لا بأس به

بحجيم ضميم فحيم

يصلي ثم عشر من ركعة ولا يثبت في النصف الأخير من رمضان فنقول المراد  
 من التثنية طول القيام ونعني في كل ركعة من الوتر بقراءة الفاتحة وسورة بعدها  
 لقول ابن عباس إن السجدة قرأت في الركعة الأولى من الوتر سبع اسم ركعة وفي  
 الثانية مثل ما بها الكائن وفي الثالثة مثل ما بها الله أحد وإذا أراد أن يثبت  
 كبر وورق يديه ثم ثلث حديث ابن عباس يرفع ركعة لا ترفع إلا في سبع مواطن  
 وذكر من جملة التثنية ولا يثبت في صلوة غيرها وقال الشافعي يثبت في غيرها  
 لما قول ابن عمر ما فئت رسول الله في الحجر لا تشهد ثم ترك وما رواه الشافعي  
 صار منسوخا به وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجزي غيرها  
 ويكره أن يتخذ سورة بعينها للصلوة لا يقرأ غيرها لأن فيه محزون نقص  
 القرآن وليس في القرآن شيء محجور وأدى ما يجزي من القراءة في الصلوة  
 ما يتناوله اسم القرآن عند أي حيلة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر منه وقال  
 لا يجزي أقل من ثلث آيات قصار أو آية طويلة لأن العجز لا يقع بدونه  
 ولا يقرأ التوكم خلق الإمام لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
 وأنصتوا نزلت فيمن قرأ خلف النبي عدم ولقول عائشة لأن أعصى على  
 جبراحب إلى من قرأ خلف الإمام وقال الشافعي يقرأ لأنه ذكر ولا يستوفى  
 بالقيام كالقيام وثاني الفرق قول جابر عن النبي عدم أنه قال من صلى خلق الإمام قد مضى  
 فإن قراءة الإمام له قراءة ولم يرد في القيام مثله لأن القيام فعل والقراءة ذكر  
 والحمل لا يقع في الأفعال ويقع في الأذكار ليلة ما زاد على الفاتحة ومن أراد  
 الدخول في صلوة غيره يحتاج إلى نيتين نية الصلوة لما ذكرنا ونية التثنية  
 لانه لا يفسد صلوة المأموم وفي ذلك أصرا زيه فلا يلزمه إلا بالالتزام  
 بالنية والجماعة سنة مؤكدة لأن السجدة وأصب عليها وهذا دعاء

لا بأس به







يصلي فرضا آخر لا اقتداء يقضي لا يستوي وقد عدم خلاف اقتداء  
 المتقبل بالمفترض انه يجوز لانه وحيد اصل المساواة لان حال الخدم  
 اكل وذا لا يورث في العباد كالقاعدي خلف القائم وقال الشافعي يجوز ذلك كله  
 لان معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصلي بقومه ولا حجة فيه فان كان يتقبل  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم ويفترض مع قومه كذا قيل ويدل قوله عدم اما ان لحققت الصلاة  
 وهذا يقين الصلاة للصلاة ومن اقتدي بامام ثم علم انه غير طاهر أعاد  
 الصلاة لان صلاة الامام فاسدة لغوات الشرط وهو الطهارة وصلاوته با  
 عليه ما فسد بفسادها كما لو علم قبل الاقتداء وقال الشافعي لا يعيد طاروا  
 انه عام كان في الصلاة ثم قال للقوم كما انتم فلم ير الواقي ما احتج جاور الله يقدر  
 ما خفي من يقول لادلة في الحديث فان قوله كما انتم اشارة بان لا يتفرقوا فقط  
 ويكره المصلي ان يعبد بثوبه او جسده لانه معنى عنه في غير الصلاة وفي  
 الصلاة اولى ولا يقبل الحصى لانه عيب الا ان يكفه الجود فيستوي مرة  
 واحدة بحسينا لا مال الجود وقد قال عدم فان غلب احدكم الشيطان فليمسحه  
 مرة واحدة ولا يفرق اصابعه لانه عيب وعمل مستغنى عنه في الصلاة ولا  
 يتخير لقوله عدم تلك استراحة اهل النار ولانه شقة اهل الكتاب واختلف  
 بالتحريم ولا يسدل ثوبه وهو ان يضعه على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه  
 من جوابه لقول ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعوض شعره حديث  
 ابي رافع رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعوض شعره حديث  
 قال بها وكارا الشياطين والعقصر ان تجمع شعره على وسط راسه ويشده  
 وقد يشد على القفا ولا يحق ثوبه لقوله عدم امرت ان لا اكن ثوبا ولا شعرا  
 ولا يثبت لقوله عدم لو علم المصلي مع من ياتي ما التفت يمينا ولا شمالا ولا يثني لقوله ابي  
 هريرة رضي الله عنه

ح



هذا الحديث  
 رواه  
 الشيخان  
 في  
 الصحيحين

ح  
 ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اقر نقر الديك وان التفت الثقات الثعب  
 وان اتبع افعا العلب ولا قعا ان يضع يديه على الارض ويجمع ركبتيه الي  
 صدره مقيضا التنية على الارض وقيل هو ان يقول على عقبه ناصرا جليه  
 ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام وقد حرم ولا يبدل لقوله عدم كفوا ايديكم في الصلاة  
 ولا يتربع الا من عذر لانه تغير هيئة الصلاة كالانكسار ولا ياكل ولا يشرب لانه عمل  
 في الصلاة فان سبقت الحديث عليه المصنف لان المصنف مع الحديث حرام و  
 معصية فان كان اماما استخلف وتوضى وبين على صلوة ما لم يتكلم حديث عائشة  
 ترفع من ثوبا او رعن في صلوة فليصرف وليتوضى ليس على صلوة ما لم يتكلم  
 والقياس ان تفسد صلوة وهو مذهب الشافعي لان الحديث متايف للصلاة لا  
 انا تركناه بالحديث والاستيناف افضل ليحكون الا اذا امرت بما من غير ذلك فعل  
 وجواز لا يستلزم في الحديث الذي عدم ان يخرج في مرضه وابوك يصلي  
 بالناس فافتح القراءة من الموضع الذي انتهى اليه ابوك انفتحت الامامة اليه  
 لما تعد على ابوك التقدّم على رسول الله كذا ها هنا فان نام فاحتمل وجن او  
 اغنى عليه او فقهه استأنف الصلاة والوصو لان هذه الاشياء نافضة  
 للوضوء على ما مر وطرياقها في الصلاة نادر فلا حاجة الى البيان خلاف الحديث  
 السابق لانه يكثر وجوده فافترقا وان تكلم في صلوة عامدا او ساهيا فسدت  
 لقوله عدم الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء ولقوله لا يصلح فيها  
 شيء من كلام الناس عند الشافعي كلام لا يفسد الحديث رافع عن ابن الخطاب  
 والسيان لان الحديث منقول عن العمل بظاهره فان الخطا حكم في الشرع فحمله  
 على نفي الائم وان سبقت بعد التشهد توصيا وسلم لانه بقي عليه الخروج من الصلاة  
 وافعال الصلاة لا تنادي مع الحديث فمسا كان او سنة وان تجد الحديث

من رواية  
 لفظ او نظر الى  
 امره في ترك



في هذه الحالة او تكلم او عمل عملا ينافي الصلوة تمت صلوة لان الواجب عليه  
 هذا الا ان يخرج من الصلوة بفعله فخرج وهذه افعاله فخرج بها من الصلوة  
 واذا راي المقيم الماء في خلال صلوة بطلت صلوة وعند الشافعي لا تبطل لانه دخل  
 في الصلوة بطهارة مثله فلا تبطل كما لو وجد في صلوة الجبارة وعلى هذه المسائل  
 الاثنا عشرية ولنا ان طهارته بطلت بسبب سابق لان حكم التيمم يلحق عند  
 وجود الماء قال هم التيمم بظهور المسلم ولو الى عشرة مائة ماء وان وجد  
 لما صار مؤذرا جزوا من الصلوة مع الحدث وهذا الخلاف الجواز لا ما شرطنا  
 القدرة على استعمال الماء والصلوة به ولا كذلك هناك وان رآه بعد ما قد  
 قدر الشهود او كان ما سحا على خفيه فانقضت حدة مسحه او طلع خفيه  
 بعمل رقيق او كان اميا فتعلم سورة او غرما فوجد ثوبا او موما قد رجلي  
 الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلوة قبل هذا او احدث الامام القاري  
 فاستخلف اميا او طلعت الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر في صلوة  
 الجمعة او كان ما سحا على الجبيرة فسقطت عن بر بطلت صلوة في قول  
 ابو حنيفة رحمه الله وقال لا تبطل وهذا بنا على اصل وهو ان الخروج من الصلوة  
 بفعل المصل في فرض عنه بدليل انه ممنوع من البقاء على تلك الهيئة حتى  
 يدخل وقت صلوة اخرى وعند هم الذين يرضون لقوله عدم اذا قلت هذا او  
 فعلت هذا فقد تمت صلوة كما اذا كان الخروج من صا فقد وجدت عند  
 لقائي وقد بقي عليه ورضي ففقد كماله وحدث في وسط الصلوة وعند  
 لمالم كل فرضا فقد وجدت بعد الفرج من الصلوة فلا يؤثر في فسادها ولما ذكر  
 العمل الرقيق في طلع الحبل لان السيف يخرج من الحرمية وعلى هذا الخلاف المستقيم  
 ومن في معناها اذا انقطع غزاة عن برء والمستحاضة اذا خرج وثمنا على هذا

هذا هو الوجه في بطلان الصلوة عند الطهارة  
 في الصلاة بطهارة مثله فلا تبطل كما لو وجد في صلوة الجبارة وعلى هذه المسائل  
 الاثنا عشرية ولنا ان طهارته بطلت بسبب سابق لان حكم التيمم يلحق عند  
 وجود الماء قال هم التيمم بظهور المسلم ولو الى عشرة مائة ماء وان وجد  
 لما صار مؤذرا جزوا من الصلوة مع الحدث وهذا الخلاف الجواز لا ما شرطنا  
 القدرة على استعمال الماء والصلوة به ولا كذلك هناك وان رآه بعد ما قد  
 قدر الشهود او كان ما سحا على خفيه فانقضت حدة مسحه او طلع خفيه  
 بعمل رقيق او كان اميا فتعلم سورة او غرما فوجد ثوبا او موما قد رجلي  
 الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلوة قبل هذا او احدث الامام القاري  
 فاستخلف اميا او طلعت الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر في صلوة  
 الجمعة او كان ما سحا على الجبيرة فسقطت عن بر بطلت صلوة في قول  
 ابو حنيفة رحمه الله وقال لا تبطل وهذا بنا على اصل وهو ان الخروج من الصلوة  
 بفعل المصل في فرض عنه بدليل انه ممنوع من البقاء على تلك الهيئة حتى  
 يدخل وقت صلوة اخرى وعند هم الذين يرضون لقوله عدم اذا قلت هذا او  
 فعلت هذا فقد تمت صلوة كما اذا كان الخروج من صا فقد وجدت عند  
 لقائي وقد بقي عليه ورضي ففقد كماله وحدث في وسط الصلوة وعند  
 لمالم كل فرضا فقد وجدت بعد الفرج من الصلوة فلا يؤثر في فسادها ولما ذكر  
 العمل الرقيق في طلع الحبل لان السيف يخرج من الحرمية وعلى هذا الخلاف المستقيم  
 ومن في معناها اذا انقطع غزاة عن برء والمستحاضة اذا خرج وثمنا على هذا

لاصة اذا اعتقت في هذه الحالة فلم تأخذ القناع والله اعلم يا ابا  
 القوايت ومن فاته صلوات قضاها اذا ذكرها وقد تمها على صلوة الوقت بل اصل  
 في هذا الباب ان الترتيب في قضا الصلوات للمفروض من عندنا وعند الشافعي  
 سنة لان كل واحد من الفرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا حديث  
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه قال من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع  
 الامام والمصل التي هو فيها ثم يصلي التي ذكرها ثم ليعد التي صلاها مع الامام فذكرت  
 ان الترتيب فرض وكونه اصلا بنفسه لا ينبغي ان يكون تقدمة شرطا لغيره كما  
 الركوع والسجود الا ان تخاف ثوبت صلوة الوقت ولا اصل فيه ان  
 الترتيب وان كان واجبا فانه يسقط باحد الثلث شيئا اخر في فوات  
 الوقتية لانه يودي الى فوات اخرى ولا شك ان اذكرها اولى من فوات  
 الترتيب وبالنسبة لقوله من رفع اليدين وبكثرة القوايت لانه يودي  
 الى الخرج وربما يودي الى فوات الوقتية وحذا الكثرة ان يدخل وقت الساعة  
 عندها وعند محمد ان يدخل وقت السادسة وعند من رتب الترتيب  
 الى شهر وراعا شرط الى سنة كقول ابن ابي ليلى ومن شرط في جميع العمل كقول  
 بشر الا ان ذلك يودي الى الخرج وما جعل الله في الدين من حرج والله اعلم  
 يا ابا

صلى الله عليه وسلم  
 ثم يقضى احوج

في الصلاة في وقتها وان فاتت صلواتها  
 في الصلاة في وقتها وان فاتت صلواتها  
 في الصلاة في وقتها وان فاتت صلواتها

يكره فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في  
 الظهيرة ولا عند غروبها الا عصر يومه ولا يصل على حجارة ولا يسجد للتلاوة  
 حديث عتبة ابن عامر الجهني ما كنت ساعيا نفاثا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يصلي في غير اذان يكثر فيمن موتانا اذا طلعت الشمس حتى ترفع وحسن تقوم  
 الشمس حتى تزل ولواذا انضمت الشمس للغروب الا عصر يومه لانه وقت



وسميه فكان وقت ادائه قال الشافعي يكره فيها النفل للبنداء فقط ويجوز غيره لقوله  
من نام عن صلاة او نسيها الحديث قيل له الحديث ينصرف الى ما لا يخل ولا يخل  
فيه تخصيص على الاوقات للكرهية وصار لقوله بعدة من ايام احزانه لا يجوز  
الصوم في الايام للكرهية كذا هذا وكبره ان يتنفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس  
وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس لقول ابن عباس سمعت عذري بن جابر موصيوني  
وارضاهم عندهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل في الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعن  
الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بأس ان يصلي في هذين الوقتين الفوائت  
لانها في معنى فرض الوقت ولو اذن الفرض الى هذا الوقت جاز ادائه فكان هذا  
وسجد الثلاثة ويصلي الجبارة لان وجوبها ليس بفعله فانما تجب بالسماح وحضر  
الجبارة فاشبهت الفرائض بخلاف التذكرة وركن الطواف لان وجوبها بفعله  
فاسببه النفل للبنداء وعند الشافعي يجوز ماله سبب كحجة المسجد وركعتي الطواف  
فيا سأل على الفوائت والفرق ظاهر فان السبب في هاتين الصلوتين من الغربة  
بخلاف الفوائت وكبره ان يتنفل بعد طلوع الفجر من ركعتي الفجر لان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اكثر ما يصلي اكثر من صلاة حرجه على النفل ولا يتنفل قبل المغرب لان فيه  
تأخير المغرب وقال عام بين كل اذانين صلاة الا للمغرب والله اعلم  
**باب النوافل الستة في الصلاة**  
ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها واربع قبل  
العصر وان شأركعتين وركعتين بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها وان  
شأركعتين حديث اثم حجة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى اثني عشر  
ركعة في اليوم واليلة نسي الله له بيتا في الجنة ركعتان بعد طلوع الفجر واربع قبل  
الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء في رواية وركعتان  
قبل العصر

وركعتان قبل العصر ولم يذكر العشاء وقد روي عنه عدم انه قال من صلى ربا  
قبل العصر كانت له حجة من النار وروي من صلى بعد العشاء الاخيرة اربع كان له  
كسرة من ليلة القدر وانما خير من الاربع والركعتين في العصر والعشاء  
لا اختلاف الاخبار فيها فان صلى بالليل ثمان ركعات لقول عائشة رضي الله عنها  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل اربعالا تسال عن حسنهن  
وطولهن ثم اربعالا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يوتر ثلث ونوافل النهار  
ان شأصل ركعتين بتسليم واحدة وان شأر ربا بتسليم لان النبي صلى الله عليه وسلم  
واضرب على الاربع قبل الظهر وتكره الزيادة على ذلك لم يثبت انه صلى الله عليه وسلم  
صلى بتسليم اكثر منها بالنهار فاما نافلة الليل فقال ابو حنيفة رضي الله عنهما  
صلى بالليل ثمان ركعات بتسليم واحدة جاز وكبره الزيادة على ذلك لان  
عائشة رضي الله عنها روت عنه انه كان يصلي ركعتين واربعاً وستاً وثماناً  
بتسليم ولم يرو انه صلى بتسليم اكثر منها والاربع افضل بالليل والنهار  
لانه اكمل فرض الله تعالى على عباده وقال لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليم  
وبه قال الشافعي لقوله عدم صلاة الليل على ثلثي في كل ركعتين تسليماً  
واستدل لا بالنزوح والقراءة واجبة في الفرض الاولين لما مر وهو  
مخير في الاحراز ان شأقرا وان شأسبح وان شأسكت لما روي ان  
جبريل علم ام النبي فقرا في الاوليين فاحدة الكتاب وسورة و  
سبح في الاحزين وان سكت لا يكره وغرواية لانه قيام سقط فيه  
القراءة فاشبهه قيام الموات وقيل يكره لانه ركن فلا يخلو عن ذكر  
والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر لما مر ان القراءة  
في الركعتين في كل صلاة وكل ركعتين من النفل على حدة لا يلزم بالحرمة



أكثر من ثنتين وإن نوي أكثر من ذلك إلا رواية عن أبي يوسف أنه يلزم جميع  
 ما نواه وأما لو تركه ذكرناه من قبل ولا بد من دليل في الفرض والنفل  
 حيث الفقرة في الكل احتياطا ومن دخل في صلاة النفل ثم أفسدها اعتبارا  
 للشرع بالندبة في الإيجاب فإن صلى أربع ركعات تطوعا وقعد في الأولى ثم  
 أفسدها لا حرجين قصار ركعتين لما سأل كل ركعتين منها صلاة وقد تم تمام  
 فيقص ما أفسد ويصلي النافلة قلعة مع الفقرة على القيام لأن له تركها  
 فكان له تركها وصلى بغير الأولى فإن أتمها قايما وقعد جازع عند  
 لأن الشروع فيها قلعة جازع فالأولى وقال لا يجوز اعتبارا بالندبة  
 ومن كان خارجا من المصير ينقل على دابته إلى أي جهة توجهت يومه إيجابا  
 لقول ابن عمر رأيت النبي صلى على حمارة وهو مستوجه إلى خيبر والله أعلم  
 بالادلة

سجود السهو

السهو وجب للزيادة والنقصان بعد السلام بسجدتين ثم  
 يتشهد ويسلم وعند الشافعي قبل السلام وعند مالك للنقصان قبل السلام  
 وللزيادة بعد السلام ولنا قوله عدم لكل سهو سجدة واحدة بعد التسليم رواه  
 ثوبان وماروي الشافعي أنه قال إذا أراد أن يسجد بسجدة تين محمول على  
 السلام الثاني والسهو يلزم إذا زاد في صلواته فعلا من جهته ليس معها  
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام إلى الخامسة فبقي به فرجع وسجد للسهو أو ترك فخلا  
 مسنونا لأنه عام قام إلى الثالثة فسجد به فلم يعد وسجد للسهو وترك فوات  
 الحجة الكتاب أو القنوت أو التشهد أو تكبيرات العبد لا بها إذا كانت  
 مضانة إلى محلة الصلاة فتركها أوجب النقصان والسجدة شاعت لجبر  
 النقصان خلافا للركوع والسهو وتكبيراتها لا بها ليست مضانة إلى محلة

سجدة أو  
 سجدة أو  
 سجدة أو

وجهه للإمام فيما خاف أو خاف في الجهر فيه لا طلاق حديث ثوبان وعبد  
 الشافعي لا سجدة عليه حديث أبي قتادة كان النبي صلى الله عليه وسلم يسجد في الصلاة ولا تين  
 في الظهر قيل له كان يفعلها عند السهو في العهد وسموا الإمام يوجب على المومنين  
 السجود فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المومنون لقوله عدم إذا جهر الإمام أما ما يليق  
 به فلا تختلفوا على إمتناعكم وعند الشافعي يسجد المومنون في السجود في الصلاة قيل هذا  
 يبطل إذا سجد بنفسه فإنه لا يسجد فهذا أولى على أن النقصان لا يجبر  
 عالم يسجد الإمام فإن سجد المومنون لم يلزم الإمام ولا المأموم السجود لا لولزم  
 الإمام الذي إلى جعل الأصل تنجعا والتج اصلا ولولزمه وحده أدرك إلى  
 مخالفة الإمام ومن سجد عن الفقرة الأولى ثم تذكر وهو إلى حال الفقرة أقرب  
 عاد وحسن لأن محله لم يفت وإن كان إلى حال القيام أقرب لم يعد لأنه فات  
 محله فلا ينقض الركن وهو القيام لا إقامة الفعل الواجب ويسجد للسهو  
 لأنه ترك فعلا واجبا وإن سجد عن الفقرة الأخيرة فقام إلى الخامسة رجع إلى  
 الفقرة عالم يسجد الخامسة والبقية الخامسة لأن الفقرة الأخيرة فرض والقيام  
 إلى الخامسة ليس فرض ولا سنة فجاز نقضه وسجد للسهو للثبات  
 خير الركن عن محله وإن قعد الخامسة بسجدة بطل فرضه لأنه صار شارعا  
 في النفل خارجا من الفرض قيل الحال لكنه فسد ضرورة وتحولت صلواته  
 فلا خلافا لمجسنا على أن الفقرة لا تقصد عندها إفساد الصلاة خلافا له  
 وكان عليه أن يضم إليها ركعة سادسة لأن البتير من غير عتقها قال ابن مسعود  
 ما أجزأت ركعة قط وقال الشافعي لم يؤايبطل الفرض لأنه علم السلام صلى  
 الظهر حنفا ولم ينفل أنه فقد ولا بد أعاد إلا أن الحديث محمول على ما  
 إذا فقد بدليل تيمينه ظهر فإنه لا يسمى ظهرا لا بعد استكمال ركاته



وان تعد في الرابعة قدر الشاهد ثم قام ولم يسلم بظهرها الفقرة الاولى عاد  
 الى القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم منه عدم صلى الظهر خمسة فانسب به  
 فعاد وسلم وسجد للسهو وان قعد الخامسة بسجدة ضم اليها ركعة اخرى لما ذ  
 كرا و قد طقت صلواته لانه شاع في السفل بعد اكتمال الفرض فصار كما لو شاع بعد  
 السلام والركعتان له نافذة اين الفرض لا يزيد على الرابع ومن شك في صلوة  
 فلم يدرك الا ما صلى ام اربعاً وذلك قول ما عرض له استأنف الصلوة لقوله  
 دعه ما يريدك الى ما يريدك ولا يكون ذلك بالاستيناف وان كان الشك  
 يعرض له كثيرا حررت وبنى على غاب عنه ان كان له ظن لقوله عدم اذا شك احدكم  
 في صلوة فلم يدرك الا ما صلى ام اربعاً فليحس اقرب ذلك الى الصواب وليس عليه  
 وليس بسجدة السهو ولا نه امر بالاستيناف والحالة هذه ربما شك في انما وثالثا  
 فيجوز الى المخرج فان لم يكن له ظن بنى على اليقين لانه دفع الى امرين اما الى  
 تركه ونسخته او الى زيادة فيها فالمصير الى الزيادة او الى احتياطاً وقال  
 الشافعي بنى على اليقين في المسائل كلها لقوله عدم من شك في صلوة فلم يدرك  
 الا ما صلى ام اربعاً فليحس الشك وليس على اليقين الا ان حجة في ذلك لا تنوي  
 لان الشك انما يذ كر عند عدم الظن ونحن نقول اذا لم يكن له ظن بنى على اليقين  
احد صلوة للرخص  
 اذا تعدل الرخص القيام صلى قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود  
 يومئذ ما لقوله عدم لعمرو ان ابن الحصين صلى قاعدا فان لم يستطع فقاعدا فان  
 لم يستطع فعلى جنبك وجعل السجود اخفض من الركوع شبيهاً بالاصل و  
 متى راين الركنتين في الصلوة ولا يرفع الي وجهه شيئاً يسجد عليه لان النبي  
 عدم راى مريضاً يفعل ذلك فقال ان قدرت ان تسجد على الارض والافاق  
 وهي بركتي

فيه انه يكون باناء  
 عن الزعفران في  
 الشك

براسه فان لم يستطع القعود استأنف على ظهره وجعل رجليه الى  
 القبلة ويومئ بالركوع والسجود لقول ابن عمر رضي الله عنه يصل الرخص  
 مستلقياً على قفايه وكان الاشارة الى القبلة بالاعاء اذ يقع هكذا  
 فاما من اضطر على جنبه كما قال الشافعي فاعا يقع ايما وجه الى يسار القبلة  
 ولا حجة للشافعي في حديث عمران فان لم يستطع فعلى جنبك لان ذلك  
 الجنب عبادة عن الاطرار يقال بقي فلان على جنبه كذا يومئذ اي متطرحاً  
 او هو محمول على من لا يقدر على الاستلقاء وان اضطر على جنبه ووجهه  
 الى القبلة واو من جاز كما قال الشافعي فان لم يستطع الا بما براسه اخر  
 الصلوة ولا يومئ بعينه ولا بقلبه ولا جاحبيه لان فرض السجود  
 يتعلق بها في الاصل فلا يستقل اليها كما لا يستقل الى اليد وقال زفر يومئ  
 بعينه وجاهيه لعموم قوله تعالى فعلى جنبك يومئذ الا ان مطلق الايام  
 لا ينصرف الى العين والحاجب بل يسمى ذلك رمزاً وطناً فان قدر على القيام  
 ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزم القيام وجاز ان يصلي قاعدا يومئ  
 ايما الا ان القيام انما واجب كونه وسيلة الى التواضع بالركوع والسجود  
 وقد فات ذلك وعند زفر والشافعي يلزمه لان سقوط بعض الاعمال  
 وكان لا يجب سقوط الباقي كالقراءة والفرق ان القراءة ما وجبت  
 لكونها وسيلة الى الغير نظير ما ذكرنا الركبت يعني الركبت على الدابة لا  
 يقوم ما لم يركع ويسجد وكذلك القاري فان صلى الصحيح بعض صلوة قاعدا  
 ثم حدث به مرض متمماً قاعدا يركع ويسجد ويومئ ان لم يستطع الركوع والسجود  
 او مستلقياً ان لم يستطع القعود لانه لو استقبل للرفع اكد تأنيلاً فكل هذا  
 اولى وروي عن ابي حنيفة انه يستقبل ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لم يرض

القيام







في الصلاة حيث يحل في الصلاة ولم يجز له الا ان الصلاة اقوى فلا  
تصير تبعا لغيرها ومن كثر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه  
سجدة واحدة لا يربطها على التداخل بدليل التالي فانه قال وسامع ولا  
يلزمه الا سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه لا بها  
معتبرة بسجدة الصلاة وفيها كسر من غير رفع اليدين كذا هذا ولا تشهد عليه  
ولا سلام لا يفسد في الصلاة وهذا ليس بصلاة حقيقة للمساكين  
يا ابا

وسجد ثم كبر ورفع رأسه

السفر الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الاثنان موضعاً بينه وبين  
مقصده مسيرة ثلاثة ايام في السفر يوم وليلة والمسافر ثلاثة  
ايام ولياليها قضيتها ان كل مسافر يسبح ثلاثة ايام لا يتصور ذلك في ايام  
من الثالث وصار الحد بسجدة على الشافعي في ان مدة السفر يوم وليلة  
لانه لا يمكنه السبح ثلاثة ايام والمعتبر سيرا لا ببل ومشي الا قد اجماع  
الوسط وسير الحيلة والبريد نادراً وكذا السيرة في الماء وفرض المسا  
في عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان لا يجوز الزيادة عليها لغير عايضة  
فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في يدت في الحضر واقرئت في السفر  
وعن عمر صلاة السفر الركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ولا وجه  
للشافعي في وجوب الاربع فان القصر <sup>طابع</sup> جازعاً وركن الواجب لا يجوز  
فان صلى اربعاً وقد قعدت الثانية مقدار الشهود اجزائه ركعتان عن  
رضيه وكانت الاخرى ان له ثلثة لانه لما قعد قدر الشهود فقد تم في حقه  
وبقي عليه السلام وتركه لا يفسد الصلاة ولكن كبره له وان لم يقعد تسد

صلوته لانه انتقل الى النفل قبل اكمال الفرض فيفسد فرضه ومن خرج مساكين  
صلى ركعتين اذا فارق بيوت للمسافرين على رضى الله اذا جاوز ناهضه لاختصاص  
قصرنا ولا يزال حكم السفر حتى يكون الإقامة في البلد خمسة عشر يوماً فاضاعاً فليس له  
الاقامة فان نوى اقل من ذلك لم يتم لقول ابن عمر اذا كنت مسافراً فواظبت نفسك على الاقامة  
خمس عشرة يوماً فتم وان كنت لا تدري فقصر وهذا لا يعرف الا بالتوقيف وعند  
الشافعي اذا نوى اربعاً صار مقياً وهذا مخالف للفعل البين فانه اقام خمسة من  
صبيحة الرابع من ذي الحجة الى ان خرج الى منى وكان يقصر وان دخل بلداً فلم  
ينو ان يقم فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول هذا اخرج او بعد هذا اخرج حتى  
يبقى على ذلك سنتين صلى ركعتين ثم اقام من حديث ابن عمر قد اقام هو باذرجان  
سنة استقر صلى ركعتين فاذا دخل القسار اصل الحروب فهو قامة خمسة  
عشر يوماً لم يتم الصلاة لان دار الحرب ليس بموضع الإقامة للمسلمين  
لا نعم ان غلبوا وجعلوا وكذلك ان غلبوا لم يكن محل إقامة كالمغارة واذا دخل  
المساكين في صلاة تطعم مع بقا الوقت ام الصلاة لان له ان يجعل صلوة اربعاً  
بنية الإقامة فكذلك بنية المتابعة بخلاف ما اذا اقتضى به في فائضة حيث  
لا يجوز لها ان تستقر ركعتين فلا تثقل اربعاً اذ اوصرت الفقرة  
الاولى فرضاً في حق الاقام فيصير مقتدياً في الفرض بالمتنفل  
وذلك لا يجوز واذا صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم ثم اتم للمقيمين  
صلواتهم يستحب له اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم فانما قوم سفر هكذا  
فعل النبي عليه السلام مكة فقال اتموا صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفر  
وابوي سعد فعل كذلك طالح مع هارون الرشيد فقال بعضهم نحن اعلم بذلك



منكم وقال ابو يوسف لو علمت لما تكلمت في الصلوة فقال هارون ما ينبغي  
 جوابي هذا ملكي الذي اتى الله تعالى واذا دخل المساجد مصره اتم الصلوة وان  
 لم يترك الاقامة فيه لان الموضع هو السفر وقد زال ومن كان له وطن  
 فاستقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة لانه  
 بعد مسافره اوله اقصى البع من مكة وكانت موطنه ومن فاته صلواته في  
 السفر قضاهما في الحضر ركعتين وان فاته في الحضر قضاهما في السفر اربعاً لان  
 القضاء على النوايت والعايت كذلك وعند الشافعي ما فات في السفر قضاء  
 الحضر اربعاً لانه مقيم لكن نقول صلواته صلوات المسافر وخات ركعتين وان  
 نوى المسافر ان يقيم ليلة ومناجسة عشر يوماً لم يتم الصلوة لانه لم يترك  
 الاقامة في موضع فصار كما لو نوى الاقامة في بلدين والعاصي والمطيع  
 في السفر في الرخصة سواء لان النصوص عامة لا تفصل وقال الشافعي  
 سفر للرخصة لا يرخص لان النعمة لا تستفاد بالمعصية قيل له الرخصة  
 ما تثبت بالمعصية بل بالسفر وهما منفصلان باب صلاة الجمعة  
 لا تصح الجمعة الا في مصر جامع لقوله عدم الجمعة ولا شريق ولا قطر  
 ولا حتى الا في مصر جامع او في مصر لا نه من توابعه ولا يجوز في  
 القرى ما ذكرنا من الحديث انما ولا حجة للشافعي في ايجابها عند اجتماع  
 الاربعين لانه غير معتبر طرداً وعلماً بدليل وجوبها في الحضر وان قل العدد  
 دوخدم وجوبها في المفارقة وان كثر ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او  
 من امره السلطان لا لو لم يتوجهوا اذكي الى الشارع والتدافع او التواكل  
 والشكاسل فيؤدي الى التواكل او النوايت على البعض وقياس الشافعي

اياها على الظاهر في عدم اعتبار السلطان لا يصح لان الظاهر لا تقوت ومن  
 ستر ايتها فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده لان الاصل هو الاربع و  
 الشرح ورد بالقصر في وقت الظهر فيقتصر عليه ومن ستر ايتها الخطبة  
 قبل الصلوة لقول عائشة انما قصرت الصلوة لكان الخطبة خطب الامام  
 خطبتين بفصل بينهما بقعدة لتوارث الامة وتخطب قائما على الطهارة  
 لقوله تعالى وتزكوك قائما واعتبار الطهارة لئلا يؤدي الى الفصل بينهما وبين  
 الصلوة فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز لقوله تعالى فاستمعوا الى ذكر الله  
 مطلقاً وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة حديث عائشة والسبحة الو  
 احد لا تسمى خطبة واعتبر الشافعي الخطبتين المستتلتين على الجهر والصلوة  
 والعظة والقرآن بعلم علم ذلك لان فعله عام يدل على الجاهل والاحسن  
 وبه نقول فان خطب قاعدا او على غير طهارة جاز ويكره لان عثمان رضي الله عنه  
 لما استن خطب قاعدا وقال ابو يوسف والشافعي لا يجوز لان الخطبة يدل  
 عن الركعتين بالحديث الا ان هذا يبطل بما لو قدم الصلوة ومن ستر ايتها الجماعة  
 لانباء اللقطة عنها واقل ثلثة يسوي الامام لان اقل الجمع الصحيح للثمة لا  
 يقتسم العدد الى الجمع والمشي والفرادى وقال ابو يوسف ان شئ سوى الامام  
 لوجود معنى الجمع وهو الانضمام ولا حجة للشافعي في اعتبار الاربعين لانه  
 عليهم اقامتها مع اثني عشر رجلاً في اليوم الذي نزلت فيه الآية ويجهل  
 الامام بقراءة في الركعتين كذا في قوله الشافعي عدم الآية بعدة فليس بمقالة  
 سورة بعينها ما ذكرنا من قبل ولا يجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا  
 لا مريض ولا عبد لقوله عدم اربعة لاجتماع عليهم المرأة والاطلوك والمساكين  
 والمريض فان حضروا صلوا مع الناس اجزاهم عن فز من الوقت لان رفع

في ترتيب هذه الامور مستقاة  
 من

هذا الحديث لا يعرفه  
 الله كبره في قوله المراد به العظة  
 لا الخطبة اه

هذا الحديث لا يعرفه  
 الله كبره في قوله المراد به العظة  
 لا الخطبة اه



التكليف عنهم للترفيه وذلك يقتضي الجواز عند الاداء ويجوز للمسافر  
 العبد والموسر ان يؤتم في الجمعة لا يؤتم صلوات ائمة الرجال في الظهر  
 في الجمعة وعند زمن من لا جمعة عليه لا يصح امامته كالمرأة والصبي وقا  
 الشافعي جاز امامتهم ولا ينعقد نعم في العدد وهذا ناقض ومن صلى الظهر  
 في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له ذكره ذلك لان الواجب  
 صلي وان كان هو الظهر لكنه ما مور باسقاطه بالجمعة وعند جهر الواجب  
 الاصل هو الجمعة جازت صلوة لا استباح شرائط الجواز وقال الشافعي  
 لا يجوز بناء على انها بدل فلا يجوز الا بعد فوات الاصل فان بدله ان يحضر  
 الجمعة فتوجه بطالت صلوة الظهر بالسعي عند ابن حنبل لانه من خصائص  
 الجمعة وفرض من فرايضها فصار كادراكها وقال لا يبطل حتى يدخل معه  
 ما لم لا سعي شرط فادراكه لا يفسد الظهر كالطهارة والستر وغيرها  
 ويكوه ان يصلي المحدث والظاهر في جماعة يوم الجمعة وكذلك اهل السجود لا  
 اجماع للمسلمين على ترك الجماعات في الظهر يوم الجمعة في سائر الاعصار ولا  
 مصادر مع علمهم بان للصلاة لا يجزوا من معذورين والحق الشافعي هذه بغيرها  
 من الصلوة حيث لم تجب عليهم حصون الجماعة قيل له الجماعة في سائر السجود  
 شرعت للعامة والاقول تبع ولم تشرع هذه في حق العامة فكذلك في حق التبع  
 ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادرك وبنى عليها الجمعة وان  
 ادرك الشاهد او في سجود السهو بنى عليها الجمعة لقوله عدم ما ادركتم  
 فصلوا وما فاتكم فاتصوا ومعلوم ان اهل ارض زمانكم من صلوة الامام وصلوة  
 الامام كانت جمعة وقال محمد والشافعي ان ادرك معه اكثر من الركعة الشا  
 نية بنا عليها وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر لقوله من ادرك ركعة

قوله وهذا ناقض او  
 التفتيش من صلاة الفجر  
 والتغير بينه المارة  
 التفتيش المذنبين  
 اليها واختلافه  
 مديونة  
 التفتيش  
 الجمعة

ادرك

من الجمعة فقد ادركها ومن دونها صلى اربعاً فان ادركهم جلوساً صلى اربعاً وتاويله عندنا  
 انه ان ادركهم جلوساً قبل الصلوة يصل السنة لرفعها وجلوساً بعد الفراج والمشمور  
 من الحديث الاول فان فاتته ركعتان صلى اربعاً كذلك ذكره الدارقطني والمصنفون منه  
 جميع الصلوة وبه نقول واذا اخرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام  
 حتى يخرج من خطبته لقول علي وابن عباس رضي الله عنهما اذا اخرج الامام يوم الجمعة  
 فلا صلوة ولا كلام وقال لا بأس ان يتكلم قبل الخطبة ولا يصلي ما روى عن ابن عمر  
 انه قال خرجت يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام واذا اذن المودنون يوم الجمعة  
 الاذان الاول ترك البيع والشراء وتوجهوا الى الجمعة لقوله تعالى اذا نودي للصلوة  
 من يوم الجمعة لا يبه فاد اصعد الامام مجلس واذن المودنون بين يدي المنبر  
 فاذا اخرج من خطبته اقاموا هكدي لقوله النبي والامة بعد والله اعلم  
**باب العيدين يستحب في يوم النحر ان يطعم الانسان**  
 قبل الخروج الى المصلح غداً بثمانيتين يوم الفطر ومبادرة الى امتثال النبي  
 عن الصوم ويغتسل ليلاً تقوخرج منه راحية كثرهية فانه يوم احتياج واز  
 رحام ويتوجه الى المصلح ولا يكثر في طريق المصلح لقول ابن عباس لقايدهم  
 لما سمع التكبير يوم النحر اكبوا امامه قال قال الحسن الناس وقال لا يكبر  
 لقوله تعالى ولم تحموا العدة ولم تحموا الله ولا تكلموا بعد اكمال العدة الا  
 هذا ولا يشغل في المصلح قبل العيد لما روى ابن مسعود وحذيفة  
 كانوا يقومون يوم العيد فيسبغون الناس عن الصلوة ويصربان عليها وكثره  
 الشافعي ذلك الامام دون الناس ولم كان مستحباً لما احتضن به  
 دونه كسائر الصلوة فاذا اخلت الصلوة بار تفلح الشمس دخل وقتها الى

المبشر

ويشطب

له روح اليمين



الزوال لانه عدم صلاحها والشمس على قدر الزمان او مخرجين فاذا زالت الشمس  
 خرج وقتها لانه عدم لم يصلها ما شهد عنده برواية الحلال بعد الزوال ويص  
 الامام بالناس كعتين تكبير في الاولى ركبية الافتتاح ولما بعدها لم يكبر  
 رابعة الكتاب وسورة معها لم يكبر تكبيرين يركع بها ثم يتقدم في الركعة الثا  
 نية بالقرآن فاذا فرغ كبر تلك تكبيرات وكبر تكبيرة رابعة يركع بها هذا  
 بنحو ابن مسعود رضي الله عنه وقد اختلفت الصحابة فيه وروي عن كل واحد  
 من عمر وعلي وابن عباس وزيد وايات مختلفة فابو يوسف والشافعي اخذا  
 باحد الروايات عن ابن عباس سبع في الاولى وحسن في الثانية واصحابنا  
 اخذوا بقول ابن مسعود لان الرواية عنه عتير مضطربة ولما روي انه عدم  
 لما سلم من العيد قبل عليهم برجمه فقال ربح كل ربح الخباير لا تشبهوا واما  
 تقديم الزوال في الاولى وتأخيرها في الثانية لقول ابن مسعود واني سئس  
 وحديثه انه عدم والى بين القرائتين ولانه ذكر مسنون فصار كالا  
 ستحتاج والقنوت ويرفع يديه في تكبيرات العيد لعله علم لا ترفع  
 لا يري الا في سبع مواطن وذكر من جملتها العيد ثم خطب بعد الصلوة  
 خطبتين يعلم الناس فيها صدقة العطر واحكامها للنوازل اذا القياس  
 لا مجال له فيه ومن فاته صلوة العيد مع الامام لم يقضها لان الجماعة  
 شرط ادايتها وللشافعي قولان فان غم الهلال على الناس فشهد عند الامام  
 برواية الهلال بعد الزوال فان حدث عند رفع الشمس من الصلوة في اليوم  
 الثاني لم يصلها بعدة لان القياس ان لا تقض هذه الصلوة اصلا اذا كانت  
 كالجمعة وانما ترك القياس في اليوم لعله علم المظلم ويستحب في يوم الاصح  
 عدم صلاحها من الزمان ما شهد عنده برواية الحلال بعد الزوال

حكم التكبيرين

ان يغسل ويتطيب لما مر في الفطر ويوحرا كل حال يخرج من الصلوة  
 حقيقة الاجابة الدعوة من خوم القرائين ويتوجه الى المصلي وهو تكبير لقوله  
 تعالى وادكروا الله في ايام معلومات وقال في ايام معدودات ويصلي الاصح ركعتين  
 كصلوة الفطر ويخطب خطبتين يعلم الناس بها الاصحى وتكبير الشمس  
 لما في الفطر فان كان له عذر يمنع من الصلوة في اليوم الاصحى صلاحها في الفطر ومن بعد  
 الفطر اعتبارا بالاحجية وتكبير الشمس في اوله عقيب صلوة الفجر من يوم عرفة  
 واحدة عقيب العصر من يوم النحر وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي الى  
 صلوة العصر من احرام ايام التشريق فالقول مذهب ابن مسعود وابن عمر واما  
 رحمه اني حنفية لانه متيقن فيه ولا صلح الاذكار الا حقا والثاني مذهب  
 علي واما ربحه لكرهه اخذ بالاحتياط في باب العبادات والتكبير عقيب  
 الصلوة المفروضة وهو مذهب ابن مسعود وابن عمر وقال الشافعي عقيب النافلة  
 ايضا وهو مذهب الشعبي ومجاهد والاحد لقول الصحابة اولى من التابعين  
 والتكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد  
 وقد اختلفت الصحابة في صفته وما ذكرناه مذهب ابن مسعود وعلي رضي  
 الله عنهما باب صلوة الكسوف اذا

انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة النافلة هكذا فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم لما انكسفت الشمس على عهده في كل ركعة ركوع واحد  
 لقول نافع ابن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انكسفت الشمس  
 او القمر صلى كل ركعة هذه والشافعي خالف هذا الحديث فاوجب في كل ركعة  
 ركوعين الا انه معارض بما روي في كل ركعة ثلثة ركعات وروي اربع  
 وروي خمس ومع الاحتياط لا ينبغي حجة ويطول القراءة فيها لما روي انه عدم  
 لانه روي بعض الروايات انه لم يكبر في كل ركعة

حكم التكبيرين



صلى الكسوف فقرأ فيها حتى قلنا لا يزال ثم ركع حتى قلنا لا يركع وتحتى القراءة فيها  
 اعتبارا بالظهر والعصر لقوله عدم صلوة النهار وَقَالَ ابُو يُوْسُفَ وَمِنْ  
وَالشَّامِ فِي تَجَهُّرِ اعْتِبَارًا بِالْجُمُعَةِ ثم يدعوا بعد ذلك حتى يحل الشمس لقوله عدم  
 ارايت من هذه الا فزع شيئا فافزعوا الى الله تعالى والذي يصلي بالناس  
 الامام الذي يصلي بهم الجمعة لان هذه الصلوة تنفع الجماعة فاشبهت الجمعة  
 فان لم تنفع صلى الناس فزادى لان المقصود هو الرجوع الى الله تعالى مع الاخلاص  
 وليس في حضور الجماعة وانما يصلي كل واحد لنفسه لان الاجتماع بالليل ثابت  
 وعند الشامي فصل في جماعة طائفي الكسوف وهو خلاف المنقول عن ابن عمر وليس  
 في الكسوف خطبة لانها صلوة تصلح لحزن ضرر فلا تنس فيها الخطبة كما  
 في الصلاة والركن وما روى الشامي انه عدم خطبا قائما فغلة يانا الحكم  
 شرعي وهو انهم كانوا يقولون انكسفت الشمس طوبى ابراهيم فيبين ابن عمر لم  
 ذلك فقال الشمس والقمر ايتان من ايات الله لا تنكسفان طوبى احدا ولا حياة  
 والله لنزله بِأَدْنَى الاستسقاء قال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس  
 وحدا حاجزا والاستسقاء الدعاء والاستسقاء طاروي انه عدم كان تخطب يوم  
 الجمعة فتشكى اليه الخط وقلة الخط فزعوا ثم نزل وصلى الجمعة وخرج عمر  
 الى الاستسقاء فصوره ليلته فلم يزد على الاستسقاء حتى نزل فقتل ان  
 لم تنسق فقال استسقيت تجادى السام وقال ابو يوسف ومحمد والشامي  
 يصلي الامام بالناس ركعتين تجهر فيها بالقراءة ثم تخطب اعتبارا بالعيد  
 فقد روى انه عدم ركعتين فلم تخطب خطبتكم هذه وصلى ركعتين كما يصلي  
 صلوة العيد ويستقبل القبلة بالاراء لان عدم ما استسقى حول ظهره الى الناس

هذا الحديث يدل على ان صلاة الكسوف  
 هي صلاة ركعتين تجهر فيها بالقراءة  
 ثم تخطب اعتبارا بالعيد  
 فقد روى انه عدم ركعتين فلم تخطب  
 خطبتكم هذه وصلى ركعتين كما يصلي  
 صلاة العيد ويستقبل القبلة بالاراء

واستقبل القبلة ويثبت رداءه وهو قولها وقول الشامي وعند ابي حنيفة  
 لا يسكن ذلك لا يغير اللباس لا يسكن من الخشب فكذلك في هذه ولا  
 يثبت النوى اذ ردهم لان ذلك شبهة الخطبة ولا حظ لهم فيها ولا يحضر  
 اهل الذمة لا يستساق لان الخرج للدعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال  
بِأَدْنَى قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ يستحب ان يجتمع الناس  
 في شهر رمضان بعد العشاء فيصلونهم امامهم حسن ترديدات في كل ترو  
 تحية بتسليماتان وتجلس بين كل ترو تحيتين مقدار ترو تحية ثم يوترهم  
 هكذا فغلة البر عام ليلتين ثم تركه خشية الوجوب ثم جمع عمر الناس على  
 ابي ابن كعب فكان يصلي بهم كذلك ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر

صلوات الخوف

اذا استد الحزن جعل الامام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو  
 وطائفة خلفه فيصلون هذه الطائفة ركعة وسجدة تين فاذا رفع راسه  
 من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو ووجبات تلك  
 الطائفة فيصلونهم الامام ركعة وسجدة تين وتشهد وسلم لانه نزع من  
 صلوة ولم يسلموا لانهم مسبقون بركعة وذهبوا الى وجه العدو  
 ووجبات الطائفة الاولى وصلوا وحدا ركعة وسجدة تين بغير قراءة لانه  
 لا قراءة على الاحق وتشهدوا وسلموا لا هم قد فرغوا ومضوا الى وجه  
 العدو ووجبات طائفة اخرهم وصلوا ركعة وسجدة تين لا هم مسبقون  
 والمسبقون يقرأ في صلوة وتشهدوا وسلموا الاصل في ذلك كله قوله  
 تعالى واذا كنت بينهم فاقم لهم الصلوة الاية ومذهبنا اقرب الى مقتضى  
 الاية فكان الاخذ به اولى من مذهب الشامي انه يصلي بالطائفة الاولى ركعة

هذا الحديث يدل على ان صلاة الكسوف  
 هي صلاة ركعتين تجهر فيها بالقراءة  
 ثم تخطب اعتبارا بالعيد  
 فقد روى انه عدم ركعتين فلم تخطب  
 خطبتكم هذه وصلى ركعتين كما يصلي  
 صلاة العيد ويستقبل القبلة بالاراء



ويستظر حتى تفرغ هذه الطائفة من صلاتها وتأتي الأخرى فيصل هم تمام  
 صلوة ونسليم فان كان الامام متفصلا بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية  
 ركعتين يتسوية بينهما فقد روي انه عدم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين  
 ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة واحدة كان  
 الركعة الواحدة لا تحكي ولا يقابلون في صلواتهم فان فعلوا ذلك بطلت  
 صلواتهم لانه لو جاز لما احرز النبي عدم الصلوة يوم الخندق الى الليل وعند  
 الشافعي يجوز لقوله تعالى فليخذوا استحياءهم الا ان القتال منسكوت عنه  
 فلا احتياج فيها وان استند خوف صلواتكم بنا وحدثنا يومئذ بالربيع  
 والسجود الى اي جهة شاء واذا لم يقدر واصل التوجه الى القبلة لقوله تعالى  
 وان حفرتم فارجوا او ركبا او تركا لتوجه بغير ذلك استباه جائز في غير  
 الخنايز اذا حضر

من غير ان يمسك  
 رقيقة على يمينه  
 مسك على يمينه  
 من غير ان يمسك  
 رقيقة على يمينه  
 مسك على يمينه

الخوف اولى به بأف  
 طوقت وجهه الى القبلة على شقها الايمن لانه في معنى الطيبت ولحق الشهاد  
 دتين لقوله عليه السلام لقيتوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله فاذا مات شد  
 واحبيه لان تزكته يورث الى الشاعة والنفرة فاذا ارادوا غسله و  
 صنعوه على سريره ليسهل نزول الماء عنه وجعلوا على عورته خرقة  
 ليلا يقع نظر الغاسل على عورته ونزعوا عنه ثيابه اعتبارا بالغسل  
 حال الحيوة وقال الشافعي يغسل في قميصه لانه علم غسله في قميصه قيل  
 له فعل ذلك تقيا للنبى عام خاصة وهذا الخلاف ووصوه ووصوه المصطفى  
 لانه غسل واجب فصار غسل الجباة ولا يغتضم ولا يستنشق  
 لانه لا يمكن استنشاؤه واحتج الشافعي في اجاب ذلك بقوله عدم لام غطيته  
 ابتداء بمواضع الرضوخ قيل له تخمّل انه اراد به الواجب من مواضع الرضوخ

وبه نقرأ مع الاحتمال لا يبقى حجة ثم يفيض الماء عليه كما يفعل له في ويجزى  
 سريره وتزال لقوله عدم اذا جهرتم لميت فاجزوه وتزاول اصل الجهر لقطع  
 الراجحة الكريهة وتغلى الماء بالسدر او بالخرص وهو الا شتان من الماء في  
 الشقية والتطهير فان لم يكن فلما الفراج وهو الماء الصافي لحصول المقصود  
 ويغسل راسه وحيتته بالحنطى للبركة ثم يضع على سنته الايسر للبدن  
 بالاجر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت  
 منه ثم يضع على شقها الايمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى  
 ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه لانه لا يحصل على الجميع الا به ثم  
 تجلسه ويسند له الغاسل اليه ويمسح بطنه مسحا رفيقا لئلا يكون  
 فيه فضلة فيخرج في الاكفان فان خرج منه شيء غسله ان الله لا يراة  
 عنه ولا يغيد غسله لان الحد لا يرفع الغسل ثم ينشفه في خرقة  
 ليلا يتشرب الاكفان ويجعله في كفاه ويجعل الخوفة في راسه وحيتته والكافور  
 على مساحده لا بالطيب سنة وهذه اشرف اعطائه فخصت به ر  
 السنة ان يلفن الرجل في ثلثة اثواب ان اراد وقصير لفافة لقول  
 ابن عباس لئن رسول الله في حلة وقصير وحلة ثوبين رواه اوزار وهذا  
 حجة على الشافعي في كراهية القميص وان اقتصر على ثوبين جاز لقول ابن عمر  
 رضي الله عنهما لغنونا في ثوبين هذين فاذا اراد ان اللفافة عليه ابتداء وبالاجابة  
 قالوا لا يجوز الايمن ليكون الايمن علوا والظهر وان خافوا ان ينتشر الكفن عنه  
 عقدوه لياضوا ذلك وكفن المرأة في خمسة اثواب ان اراد وقصير بخمار  
 وخرقة مربعة كما تدعى بالهكدي من البراءة عدم ان يفعل بابتداء رقيقة فان اقتصر  
 واعلى ثلثة اثواب جاز لان ذلك من لباسها في حال حياتها ويكون الخمار فوق

في ثوبين هذين  
 في ثوبين هذين



القيص تحت اللقافة اعتبارا حال الحيوة ويجعل شعرا على صدرها حفظ الكفن  
 من الانتشار ولا يشرح شعرا لليت ولا حية ولا يقص ظفيرة ولا شعرا لأن  
 عائشة رضي الله عنها ففت عن ذلك كله وقالت علام تنقصون فيكم وخبر الكفان  
 قبل ان يبرج فيها وتر القولة عدم اذا جرت لميت فاجزوه وتر ااصل التجر  
 لقطع الرياح الكريهة فاذا فرغوا منه صلوا عليه لقوله عدم صلوا على النبي وانه  
 واولي الناس بالصلوة عليه السلطان ان حضر لانه مقدم في الصلوة به حال حيوة  
 فكان مقدم عليه حال الميت ولهذا قدم الحسين رضي الله عنه سيدنا العاصم في  
 الصلوة على الحسين وقال الله الله طاعة متحفلو كان الولي اولى كما قال  
 ابو يوسف والسامعي لما قوله الحسين رضي الله عنه فان لم يحضر السلطان يستحب  
 تقديم امام الخي لانه رضي بالصلوة به حال حيوة فكان ارض بالصلوة عليه حال  
 الميت ثم الولي اولى به في سائر احكام الموت كالغسل وغيره فان صلى عليه غيره  
 الولي والسلطان اعاد الولي لان الحق له فان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصل بعده  
 لانه فرض كفاية وقد سقط ولا يجوز التثنية بصلوة الجنازة ولو جاز ذلك  
 مرة بعد اخرى كما قال السامعي لجاز لنا الصلوة على النبي عدم وعلى الصحابة ولم  
 ينقل ذلك عن احد فان دس ولم يصل عليه صلى على قبره لان الصلوة  
 واجبة ولم تؤد و قد صلى النبي عدم على قبر المسكينة والصلوة ان يكون تكبير  
 تحمد الله عقيبها اعتبارا بالصلوة ثم يكبر تكبيرة ويصل على النبي عدم لان ذلك  
 الله تعالى وذكر النبي عدم يعقبنها الاستغفار والدعاء وهو المقصود من هذه الصلوة  
 ثم تكبير تكبيرة رابعة وسليم لان كل صلاة يدخل فيها بالتكبير يخرج منها بالتسليم  
 وانما تكبر اربع القولة عدم في صلوة العيد اربع كارب الجنازة لا شمهوا وقال  
 عمر في الصلوة الجنازة اربع لارج الطهي وقد اختلفت الصحابة في تكبيرات

لا يجوز التكبير في الصلاة الجنازة  
 لا يجوز التكبير في الصلاة الجنازة  
 لا يجوز التكبير في الصلاة الجنازة

الجنازة اختلافا شديدا والاصح ما نقلنا طائفة من اهل البيت  
 جماعة يريدون غير المسجد الذي بني للجنازة لانه يحتمل ان تنقل عنه جاسة  
 فتلوث المسجد وتزويه الطلح عن مثله واجبت وعند السامعي لجوز كل  
 المسجد ارض بالصلوة والدعاء قيل له نعم اذا لم يتوشع امر مكررة وهذا قال عدم  
 من صل على ميت في مسجد فلا اجر له فاذا حملوه على سرير واحد به بقوا عليه الاربع  
 لقول ابن مسعود من السنة ان ترفع الجنازة بقوا عليها الاربع وعند السامعي  
 يقف كحامل بين العمودين لان النبي عدم حمل جنازة سعد بن معاذ هكذا  
 غيره انه يحتمل انه فعل ذلك لطريق الطريق او لغيره ويعتبرون به مسرعين  
 دون الحب لئلا عدم يحملوا بموتكم فان كان خيرا قد عتوه اليهم وان كان شرا او  
 ضعفتهم عن رقابكم ودون الحب لان الحب يضرب لمن يشيع الجنازة فاذا  
 حملوا الى قبره كره للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع من الخفاف الرجال لانهم  
 تبعوا جعفر القبر ويحدث ولا شق لقوله عدم الحزن والشوق لغيرنا والمستند  
 عند السامعي السنن وهو مخالف الحديث ويدخل القبر الميت مما يلي القبلة  
 لقوله ابن عباس ادخل رسول الله قبره مما يلي القبلة وعند السامعي يسئل من  
 عند راسه كذا فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معارض باروبا وجانب  
 القبلة اعظم فيشرح فاذا ارضع في الجرة قال الذي يضعه بسم الله وعلى ملة  
 رسول الله ويوجه الى القبلة لقول علي رضي الله امرنا رسول الله بذلك لما

حضر دفن رجل مطلق وحلقت العدة لانه آمن الانتشار وهو يسو  
 الذين عليه لال النع عدم جعل ثبته اللبن ويكره الاجر والحنك لانهما المقوية  
 والزيينة للبن ولما بن القصب لانه في موضع من شانه قبر النبي وصاحبه  
 انها مسنة تعلمها فلق من يدري يض ومن استعمل بعد الولادة سمي وعكيل  
 لا يجوز التكبير في الصلاة الجنازة  
 لا يجوز التكبير في الصلاة الجنازة  
 لا يجوز التكبير في الصلاة الجنازة



وصلى عليه لانه حي مسلم وان لم يستعمل ادوية في حربه ولم يصلي عليه لان  
 حكمه حكم الاعضاء والله اعلم **باب** الشهيد الشهيد  
 من قتله المشركون او وحده في المعركة وبه اثر الجرح او قتله مسكرين ظاهرا ولم  
 يحرقه دية لان الشهادة هي الموت بالقتل في سبيل الله كشهادة ابي  
 من به اثر القتل فالتحريم مودة به وعندنا ساقى يكون شهيدا وان لم يكن  
 به اثر القتل لا حال موته بضمة في مقتل هذا الثبات الشهادة بالشك  
 فلا يجوز ومن لم يحرقه دية كان في معنى شهيد احر فليقتل ويصلي  
 عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم قتل احر قتل صار على حدة سبعين قتلوه وما  
 روي الشافعي في نفي الصلوة عليهم عن جابر رضي الله عنه انه عليه السلام لم يصلي  
 عليهم من رجوع لانه مات وما روي انه ثبت وكان جابر قتل ابوه فلم يفتن  
 لذلك ولا يغسل لقوله عام في شهيد احر قتلوه ثم خرجوه ثم ركبوا بهم  
 وما يحرم واذا استشهد من غير غسل لان الشهادة مائة وجوب الغسل  
 وليست بواجبة وجوب غسل كان عليه ولا الحنابلة غسلة الملائكة  
 وكان ذلك ثلثا للمؤمنين وقال لا يغسل لان الشهادة مطهرة وكذلك الصبي  
 لان حاله الى الطهارة اقرب وعندنا من حنيفة يغسل لان الشهادة درجة  
 فيبوء لا يستحقها غير المصطفى وقال الشافعي في المسكتين مثل قولها  
 ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يترج عنه ثيابه ما ذكرنا من الحديث وينزع  
 عنه الفرو والحشو والخن والسلاح لان الميت مستغنى عما يقبض فيه هذه  
 شيئا ومن ارث غسل كما غسل عمر وعالج رتل به عنهما لا رثا لهما ولا شمله  
 احر لم يدنوا حتى قتل ما رثا عظاما ولم يشربوا ولا يداووا وروى عليه جوف من  
 انقصان الشهادة والارثان ان ياكل او يشرب او يداوى او يبيق حيا حتى

في قتله المشركين او وحده في المعركة وبه اثر الجرح او قتله مسكرين ظاهرا ولم يحرقه دية لان الشهادة هي الموت بالقتل في سبيل الله كشهادة ابي من به اثر القتل فالتحريم مودة به وعندنا ساقى يكون شهيدا وان لم يكن به اثر القتل لا حال موته بضمة في مقتل هذا الثبات الشهادة بالشك فلا يجوز ومن لم يحرقه دية كان في معنى شهيد احر فليقتل ويصلي عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم قتل احر قتل صار على حدة سبعين قتلوه وما روي الشافعي في نفي الصلوة عليهم عن جابر رضي الله عنه انه عليه السلام لم يصلي عليهم من رجوع لانه مات وما روي انه ثبت وكان جابر قتل ابوه فلم يفتن لذلك ولا يغسل لقوله عام في شهيد احر قتلوه ثم خرجوه ثم ركبوا بهم وما يحرم واذا استشهد من غير غسل لان الشهادة مائة وجوب الغسل وليست بواجبة وجوب غسل كان عليه ولا الحنابلة غسلة الملائكة وكان ذلك ثلثا للمؤمنين وقال لا يغسل لان الشهادة مطهرة وكذلك الصبي لان حاله الى الطهارة اقرب وعندنا من حنيفة يغسل لان الشهادة درجة فيبوء لا يستحقها غير المصطفى وقال الشافعي في المسكتين مثل قولها ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يترج عنه ثيابه ما ذكرنا من الحديث وينزع عنه الفرو والحشو والخن والسلاح لان الميت مستغنى عما يقبض فيه هذه شيئا ومن ارث غسل كما غسل عمر وعالج رتل به عنهما لا رثا لهما ولا شمله احر لم يدنوا حتى قتل ما رثا عظاما ولم يشربوا ولا يداووا وروى عليه جوف من انقصان الشهادة والارثان ان ياكل او يشرب او يداوى او يبيق حيا حتى

يصلي عليه وقت صلوة وهو يعقل او يتقل من الحركة لانه اذا كان كذلك  
 فقد حلت شهادة من الشوق الرث وهو الخلق ومن قتل وحدا وقتا  
 من غسل وصلي عليه لانه قتل الحق فلم يكن شهيدا احر ومن قتل من البغاة او  
 قطاع الطريق لم يصلي عليه خلافا لان عليا رضي الله عنه لم يصلي على قتل يقر وان  
 ولو لانه لم يمتد الى امر البغاة ولا انه ترك الصلوة عليهم بحقونة لهم ورجلا  
 لغيرهم وقطاع الطريق كذلك ولا تغسل الشافعي بصلوة معاوية على اصحابه  
 لانه لم يعتقد بغير بغاة **باب** الصلوة في الكعبة  
 الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها لان الواجب هو التوجه الى حيز  
 من الكعبة وما كان الحق صلاته الفرض بالطواف في انحاء الجوز فيها والفرق  
 ظاهر فانه تعالى قال وليطوفوا بالبيت العتيق والى بالاصناف وقائال  
 قول وجعل مثل المسجد الحرام واذا صلى الامام جماعة جعل بعضهم ظهره الى  
 ظهر الامام جاز لان مقتبل حيز ومن الكعبة غير متقبل على امامه ومن  
 جعل ظهره الى وجه الامام لم تجز صلوة لانه يقتض الامام واذا صلى الامام  
 في المسجد الحرام خلق الناس حول الكعبة وصلوا بالصلوة الامام كذلك فعل  
 ائمة من اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الان فمن كان منهم اقرب الى الكعبة  
 من الامام جازت صلوة اذا لم يكن في جاب الامام لان المقابل لغيره غير  
 معبر عن غير فصار كانه خلفه بخلاف ما اذا كان في وجه الامام لانه يصير مقتد  
 ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلوة لان الواجب هو استقبال هذا البيت  
 لا خبارة فانه لو حلت الكعبة جازت صلوة وكذا اذا صلى على هذا اهل منها  
 وعند الشافعي اذا كان بين يديه شجرة جاز ولا بنا على ان الكعبة عند البناء  
 وعندنا الهواء وقد ذكرنا الفرق **باب** كتمان الزكوة الزكوة واجبة

فيه انه كان يعلم انه باع وهم بغاه كما جعله الله عز وجل العار منه تروى بزيادة ان طواف وتره سبل اذ عتافا هو

الطهارة







ليس في أقل من ثلثين من البقر صدقة فإذا بلغت ثلثين سائمة وحال عليها الحول  
ففيها تباع أو تبعة وهي التي التي علم بالحول وفي أربعين مسنة وهي التي التي علم بالحول  
لقول عدم معاخذ من كل ثلثين من البقر تبعا أو تبعة ومن كل أربعين مسن أو مسنة  
فإذا زادت على الأربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عندي حنيفة وفي النوا  
حدود بع عشر مسنة وفي الأربعين نصف عشر مسنة وفي الثلاثين ثلث عشر مسنة  
لقوله تعالى حذر من أموالهم صدقة والراي لا يهتدي إلى اثبات النصب ولا نص  
فيجب في الكسور كما في الأثمان وقال لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون  
فيها تبعا أو تبعة وان وهو أحد الروايات عن أبي حنيفة وبه أخذ الشافعي  
لما روي أنه قيل لمعاخذ ما تقول فيما بين الأربعين والستين فقال تلك أو قاص  
لا شيء فيها والصحيح المشهور منه أنه قال لم يأمري رسول الله فيها بشيء و  
سأسئله إذا الفتنة وافق أهل السير أنه غيره توفي قبل عود معاوذ وفي سبعين  
مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلث تبعة وفي مائة تبعة  
ومسنة وحال هذا يتخير الفرض في كل عشر من تبعة إلى مسنة ومن مسنة  
إلى تبعة لما رويها من حديث معاوذ والجواميس والبقر سواء لا اتحاد الحسب  
إلا صدقة الغنم تبعة في أقل من أربعين  
شاة صدقة فإذا بلغت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى  
مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاة إلى مائتين فإذا زادت  
واحدة ففيها ثلث شاة إلى أربع مائة فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شاة  
ثم في كل أربع مائة شاة هكذا تنبئ الصديقين لا يس في كتاب الصدقات و  
الضأن وللحوي سواء لا اندراجها تحت الاسم بأحد الحيل  
إذا كانت الحيل سائمة ذكورا وإناثا فصاحبها بالخيار أن شاء اعطى عن كل

فمن دينار أو إن شاقومها واعطى عن كل مائة درهم خمسة دراهم ولا غير كتبت  
إلى أبي حنيفة في صدقة الخيل حذر بها فان شاء أو أذن عن كل فوس دينار أو لا  
فومها وحذر من كل مائة درهم خمسة دراهم وليس في ذلك لها صدقة لأن  
النما لا يحصل بها وهو شرط وقال لا ركة في الخيل لقوله عدم عقوقكم عن  
صدقة ولا شيء في البغال والخير إلا أن تكون للتجارة لقوله عدم ليس في الجبهة ولا  
في النخلة ولا في الكسوة صدقة والجبهة الخيل والنخلة الرقيق وقيل البقر الحو  
امل والعسوة للخير وليس في الفصان والحجاجيل والحلال صدقة لأن  
تكون معها لبا لا نه جنس لا يؤخذ منه في الزكوة فلا يجب فيه الزكوة لأن  
الزكوة جزو من النصب وقال أبو يوسف فيها واحدة منها لقول أبي بكر الصديق  
لو منعوني عناقا أو عقلا لقاتلته عليه وقول عمر رضي الله عنهما لا تخذوا  
عليهم السخلة ولوراح بها الراعي على كفه ولا حجة له في ذلك فان حديث أبي بكر  
شيق للمبالغة في الاستيفاء لا للتحقيق بويده قوله عقدا ولا مدخل له في الزكوة  
وحديث عمر بالبر عليه وبه نقول وفي إيجاب كبيرة كما قال زفر الحجازي بالمال  
وقال عليه السلام أيكم وكذا أموال الناس ومن وجب عليه سن فلم يؤخذ أحد  
للمصدق إعلامها ورد الفضل أو أخذ درهما وأخذ الفضل وهي مبنية  
على جواز دفع القيم ويجوز دفع القيم في الزكوة لقول معاذ لاهل اليمن استوفوا  
خمس أو ليس أخذ منكم في الصدقة الذرة والشعير فانه ليس عليكم وأنفع  
للمن بالمدينة من المهاجرين والأنصار ولا المقصود دفع حاجة الفقير  
سد خلته والدمهم في ذلك أو قس من الشاة وقال الشافعي لا يجوز غير ادرا  
المقصود عليه لقوله عدم معاخذ حذر الحيت من الحيت والابل من الابل لأنه مقتد  
عن العمل بظاهره فان الشاة تؤخذ من الابل فكان المراد لا ولو يذبحها ابتداء







نظر الهم ورعاية الحاجات بهم حتى لزجت الزكاة ان قومت باحد التدين  
دون الاخر قومت عاوجت فيه الزكاة وان استويا قومت عا هو النفع و  
قال ابو يوسف يقرهما بالدين الذي استترها به لانه اصل فيرد اليه وان  
استتر في غير التدين يقوم بالنقد الغالب اعتبارا بقيمة النقطة  
الا ان اعتبار الانفع للنقد اولى من اعتبار الاصل وقال محمد يقوم بها بالنقد  
الغالب كيف ما كان لما ذكرنا ويعتبر طال النصاب في ابتداء الحول لا فيقار  
السبب وفي التمايه لوجوب الزكاة كما في السليمة والتدين وعند الشافعي  
وفي لا يعتبر الحال في الابتداء لانه غير حالة الوجوب كما في خلال الحول  
ان خلال الحول ليس حال الوجوب ولا حال الانقضاء خلال الابتداء فان قار  
اكان المصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فياين ذلك لا يسقط الزكاة  
لما ذكرنا ان خلال الحول لا وقت الوجوب ولا وقت الانقضاء وفي يقوم  
النصاب في كل ساعة يخرج وصار كما في مال التجارة والشامي يعتبر كال  
النصاب في جميع الحول كما في مال التجارة وفي ذلك مشقة واحتيا لا سقاط  
الزكاة وتضم قيمة العررض الى الذهب والفضة لان القيمة من جنس الد  
راهم والدنانير وكذلك يضم الذهب الى الفضة بالقيمة حتى يتم المصاب عند  
التي حقيقة لان الصبر لما كان واجبا كان اعتبار القيمة اولى كما في عررض التجارة  
وقال لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة وتضم بالجنس ابروهوان يكون نصف  
نصاب من هذا والنصف من ذلك او الربع من هذا او ثلثة الارباع من ذلك  
لان القيمة سابقة للاعتبار في النقود وفايدة الخلاف ان من له مائة درهم  
ومائة دينار قيمتهما مائة درهم يجب الزكاة عندة خلافا لهما وقال  
الشافعي لا يفتان اصلا لا اختلاف الجنس من كما في السواج لا انفق

هما في المعنى خمسة واحد من حيث انهما قيم لا شيئا ولهذا كان الواجب فيها مقدار  
 وهو ربع العشرة فلذا في السوايم فانها مختلفة صورة ومعنى <sup>هـ</sup> ياخذ <sup>الركلة</sup>  
 الزرع والثمار قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما اخرجته الارض وكثيره  
 العشر يسوايم <sup>سبعة</sup> سبعة او سقطت السماء لقوله عدم فيها سقطت السماء العشر  
 وهو عام الا القصب والخطب والحشيش لانه لا يطلب بهما في الارض حتى لو  
 كانت مما يطلب بهما في الارض كالقصب الفارسي والرطبة يجب العشر  
 لقوله عدم ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة المراد الركلة اذا كانت للحجارة  
 حطبها على ذلك توفيتا بين الاحاديث والوسق ستون صاعا بصاع النبي  
 عليه السلام لقوله عدم الوسق ستون صاعا وليس في الحضر واتخذت هما عشر  
 لقوله عدم ليس في الحضر واتخذت عشر عند ابن حنيفة يجب لعدم قوله فما سقطت  
 السماء ففيه العشر وكان ابن عباس ياخذ من كل عشرة باقات باقة واحدة لما  
 لما كان اميرا بالبصرة وما سقى بغرب او ذالية او سانية ففيه نصف العشر  
 وفي حديث معاذ امرت ان اخذ ما سقى بدالية نصف العشر وقال ابو يوسف  
 فيما لو سقى كالزعرور والقطن يجب فيه العشر او البقول فيمنه خمسة اوسق  
 من ادنى ما يدخل تحت الوسق لان الوسق لما كان مقبورا وهي لا تسقى  
 فتدرد الى القيمة كما في غرر رضى التجارة وقال محمد بن العشر اذا بلغ الخارج خمسة  
 امثال من اخلا ما يقدّر نوعه فاعشر في القطن خمسة اجمال وفي الزعرور  
 خمسة امثال لان اعيانها معتبرة فيكون نصابتها من السوايم وفي  
 الفصل العشر اذا اخذ من ارض العشر قل وكثر طار وفي انه عدم اخذ من  
 الفصل العشر وقال ابو يوسف لا يشي فيه حتى يبلغ عشرة اوقا لانه اقل  
 عدد يخرج منه الواجب صحيحا وورر عنه اعتبار القيمة وورر ايضا عشر

حَسَنٌ تَمَّ يَزِيدُهُمُ الْعُسْرُ وَلَا يَزِيدُهُمُ الزُّكُوفُ  
وَالصَّبْرُ وَالْجَوْدُ وَالْعَاقِبَةُ وَالْعَالِمُ وَالْوَقْفُ

[illegible]

کتابخانه  
موزه و مرکز اسناد  
سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]



مجموعها  
تسعون مائة

أدبنا في وقال خمس أفريق والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعمارة  
 فمن مر على أصله في اعتبار إعلال المقادير والقياس أن لا يجب في الفسل شيين  
 كما قال الشافعي لأن الحيوان لا من غا الأرض إلا أن تركناه بالحديث وليس  
 في الخارج من أرض الخراج عشر طاروي أبو حنيفة با سناد عن النبي  
 عليه السلام أنه قال لا يجمع عشر وخارج عشر وقال الشافعي  
 فيه العشر لا نه تحب في الخارج والخارج تحب في الدفعة فلا شيء بينهما إلا  
 أن كل أحدهما يجب لسلامة منفعة الأرض فكان السبب واحد وهذا  
 تحب الخراج في أرض العشرة بأحد من يجوز  
 دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز قال الله تعالى ما الصدقات للفقراء  
 المساكين الآية فهذا غايته أصناف قد سقط منها المصلحة فلو كان الله  
 تعالى أعز الأتباع وأغنى عنهم وكان النبي عام يعطيهم جزؤ من الزكاة  
 يتألفهم على الإسلام ويدفع سرهم والفقير من له أدنى شئ والمساكين  
 من لا شئ له وقال الشافعي على قلب ذلك وقولنا هو من عن أبيه اللغة  
 كابل ليكتب ويومر واب زيد واب زيد وغيرهم واللغات لا تثبت  
 قياسا فالعامل يدفع إليه الخصال نقد عمله ولا يكون زكاة لأنه يأخذ عوضا  
 عن عمله وعند الشافعي يكون زكاة لأنه مخصص عليه كغيره إلا أن غيره  
 شق في نفسه وهذا إجماله والرقاب أن يعان للكاتبون في دفع رقا  
 بهم وقال مالك يشترى بدارقة فتعش وهذا ما سدا لأن العشق غير النك  
 قال السمع فكل الرقبة أن تعين عشقها الغارم من لزمه دين وفي سبيل  
 الله منقطع العرق عند أبي يوسف للعرف وعند محمد منقطع الخراج وأب  
 السبيل من كان له في وطنه وهو في مكان لا شئ فيه فهدى جماعات الرقبة

في العشر لا نه تحب في الخارج والخارج تحب في الدفعة فلا شيء بينهما إلا أن كل أحدهما يجب لسلامة منفعة الأرض فكان السبب واحد وهذا تحب الخراج في أرض العشرة بأحد من يجوز

قياسا فالعامل يدفع إليه الخصال نقد عمله ولا يكون زكاة لأنه يأخذ عوضا عن عمله وعند الشافعي يكون زكاة لأنه مخصص عليه كغيره إلا أن غيره شق في نفسه وهذا إجماله والرقاب أن يعان للكاتبون في دفع رقا بهم وقال مالك يشترى بدارقة فتعش وهذا ما سدا لأن العشق غير النك قال السمع فكل الرقبة أن تعين عشقها الغارم من لزمه دين وفي سبيل الله منقطع العرق عند أبي يوسف للعرف وعند محمد منقطع الخراج وأب السبيل من كان له في وطنه وهو في مكان لا شئ فيه فهدى جماعات الرقبة

ولما كان أن يدفع إلى كل أحدهم وله أن يقتصر على صنف واحد منهم  
 لقوله عليه السلام إذا أخذها من أغنياءهم وزدناها في فقرائهم وبه شيين أن قول  
 الشافعي بتفريق الزكاة على ثلاثة من كل صنف لا معنى له ولأن ذكر الجهات  
 في الآية البيان للمصلحة لا لبيان الاستحقاق ولا يجوز أن تدفع الزكاة  
 إلى ذوي لقوله عدم امتنع أن أخذ الصدقة من أغنياءهم <sup>فلا يقرأهم وهو ليس</sup>  
 من فقرائهم ولا يذنب منها مسجدا ولا يكثر بها مائة ولا يشتري بها رقبة لقول  
 لقوله تعالى وأتوا الزكاة والاهل بالتمليك ولم يوجد ولا تدفع إلى غني لما  
 ذكرنا من الحديث انما ولا يدفع لمن في زكاة إلى أبيه وجده وان خلا ولا  
 إلى ولده وولد ولده وان سفلت لأن منافع الملك بينهم متصلة فلا يحصل  
 قطع للملك من كل وجه ولهذا لم تقبل شهادة أحدها للآخر ولا يدفع إلى  
 امرأة ما ذكرنا ولا تدفع المرأة إلى زوجها ما لا يدفع هو إليها <sup>أشهادة بين علي الأباله على الابن</sup>  
 الشهادة <sup>أي زوجها لا يدفع إليها</sup> ولا إلى زوجها <sup>أي زوجها لا يدفع إليها</sup> لأنه عام جود ذلك لزوجته امرأة  
 ابن مسعود وقال لا أجران أجر الصدقة وأجر القرابة إلا أن المراد به  
 الصدقة الثالثة ولا يدفع إلى مكاتبه ولا إلى مملوكه لأنه ليس بأب أو عود إليه  
 ولا إلى مملوك غني لأن ملك العبد يكون مملوكه ولا إلى ولد غني إذا كان صغيرا  
 لأنه غني <sup>قال النبي عليه السلام العبد مملوكه مملوكه</sup> عنه أبيه ولا يدفع إلى بني هاشم وهم آل علي وآل جعفر  
 آل عتيب وآل حبيب ابن عبد المطلب ومواليهم لقوله عدم لبني هاشم أن الله  
 حرم عليهم عيشة أيدي الناس وقال إن مولى المؤمن من نفسه وقال أبو جعفر  
 محمد رحمه الله عليها إذا دفع الزكاة إلى رجل يظنه فقيرا لم يأن أنه  
 غني أو هاشمي أو كافرا أو دفع في ظلمة إلى إنسان ثم علم أنه أبوه أو ابنه  
 فلا إعادة عليه لأن جهالة الزكاة إنما تعرف بالأختصاص إذا لا وقوف على حقيقة

X

في العشر لا نه تحب في الخارج والخارج تحب في الدفعة فلا شيء بينهما إلا أن كل أحدهما يجب لسلامة منفعة الأرض فكان السبب واحد وهذا تحب الخراج في أرض العشرة بأحد من يجوز



النسب والفقير فكان اثباتا لما مور به وقال ابو يوسف والشافعي  
 لا يجوز لان من لا يجوز الدفع اليه مع العلم لا يجوز مع الجحود  
 ومكانته وجوابه ان ثمة لا يحصل الاخراج وهما خلافه ولو  
 دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكاتبه لم يجز في قولهم جحودا وذكرا وكذا  
 يجوز دفع النكحة الى من يملك نصبا من اي مال كان لقوله عدم الخل  
 للصدقة لغني وعند الشافعي خل لمن له نصيب كثيرة اذ كان خاف الخا  
 جة ولا نسب له وهذا خلاف النصوص ولا يجوز دفع الزكاة الى من  
 يملك نصبا من اي مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان  
 كان صحيحا مكنتها له دارا وفرسا وسلاحا واثاثا وكتب فقهه ان كان  
 من اهلها لانه ليس بفقر في الشرع يدور على ملك النصارى وقال الشافعي  
 لا يجوز لقوله عدم الخل للصدقة للمغني ولا لذي مرة تسوون  
 وهذا محمول على المسئلة وكثيره نقل الزكاة من بلده الى بلده وانما الترتيب  
 صدقة كل قوم فيهم لما مر حديث معاذا الا ان ينقلها الانسان الى قري  
 بته او الى قوم هم احوج من اهل بلده ويجوز لقوله عدم افضل الصدقة  
 على ذي الرحم الكفاية باب صدقة الفطر  
 صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان ماله كافيا لمقدار النصاب  
 فاضلا عن مسكنه وثيابه واثاثه وفرسه وسلاحه وعبده الخدم  
 لقوله عدم ادوا عن من يتوون وهذا خطاب للاحرار المسلمين  
 واعتبار مقدار النصاب لقوله عدم الصدقة ما كان عن ظهر غني  
 وعند الشافعي يجب على من يملك وقت يومه لنفسه وعياله و  
 مقدار الصدقة لان قوله ادوا يقتضي الكفاية وقد تكرر الا ان الكفاية

والفقير

اليها

فيما

تفست بالدين بقوله الصدقة ما كان عن ظهر غني وقوله امرت  
 ان اخذ الصدقة من اغنيائكم يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده العتقار  
 وعن ماله لجهته لخدمة لقوله عدم ادوا صدقة الفطر عن كل حر  
 وعبد صغيرا كبيرا يهوديا او نصرانيا او مجوسيا نصف صاع من  
 نيرة او صاعا من مترا او شعير او زبيب او تمر او زبيب او تمر او زبيب  
 لانه يجب عليها صدقة عبدها فلا يجب على غيرها صدقة والشافعي  
 الحق الصدقة بالشفقة في ايجابها على الزوج والا لحاق غير صحيح  
 فان الشفقة تفارق الصدقة فان الصدقة طريقها الولاية والولاية  
 له على الزوجة الا في النكاح بخلاف الشفقة فان طريقها الحبس والرحم  
 ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لما ذكرنا ان طريقها الولاية و  
 للشافعي فيه قولان ولا يخرج عن مكاتبه لن واليه عنه ولا عن ماله  
 لجهته لانه قريبا ساعا على زكوة السوايم وجه الشافعي عدم النسا  
 في ادائه منفي لقوله عدم ادوا في الصدقة لانه ايجاب الصدقة بسبب  
 مال واخذ مرتين فيكون شئ والعبد بين الشرايين لا فطرة على واحد  
 منهما لا يملك عليه ولاية كاملة وصدقة الفطر لا يتجزى وجوب احق  
 تتوزع كما قال الشافعي فلا يجب ويؤدي المسلم صدقة الفطر عن عبد  
 العاقر لما مر في حديث ابن عباس وعند الشافعي لا يؤدي بناء على ان  
 الواجب على العبد ثم تحتل الحر عنه الا ان ايجاب المال على العبد محال  
 لان العبد لا يملك وان ملكه والفطرة نصف صاع من نيرة او صاعا من  
 مترا او زبيب او شعير لما مر في حديث ابن عباس ايضا وعند الشافعي  
 صاعا من كل نوع وهو صحيح باجماع الصحابة فقد روي مذهبنا عن

٤٢

٤٣

٤٤

ولا عن ماله



للاعبة الاربعة وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن هرون وسهولة  
 عن ابن حنبل في الزبيب روايتان والصاع ثمانية بالهراقي لقول ابن  
 كان النبي عدم يتوضأ بالماء رطلين ويفتسل بالصاع ثمانية ارطال وهذا  
 نص وقال ابو يوسف والشافعي خمسة ارطال وثلاث رطل لان الصاع اهل المدينة  
 كذلك وقد نقلوه لكانا عن السيلين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا انهم تركوا العمل  
 به حيث لم يعتبروه في اطعام مسكين في الكفارات ووجوب الفطرة يتعلق  
 بطلوع الفجر يوم الفطر من مات قبل ذلك لم يجب فطرته لان يوم الفطر  
 انما يتحقق بطلوع الفجر والوجوب متعلق به ومن اسلم او ولد بعد طلوع  
 الفجر لم يجب فطرته لان الحلية تثبت بعد فوات الوجوب ويستحب للناس  
 ان يخرجوا الفطرة قبل الخروج الى العمل لتفريغ بال المسكين للصلاة وقال  
 ابن عمر كان النبي عدم يامر باخراج الفطرة قبل الخروج الى العمل فان قد  
 قبل يوم الفطر جارا اعتبارا بتعجيل الزكاة والشافعي يجوز التقديم في رمضان  
 والتوقيت لا معنى له كما في زكاة المال وان اخرها عن يوم لم تسقط وكان  
 عليهم اخراجها لانها عبادة مالية فلا تسقط بالتأخير كالزكاة والحسن  
 ابن دنا اعتبرها بالاضحية في منع التقديم والتأخير واعتبارها بالزكاة  
 اول لانها بالزكاة الشبهه كتاب الصوم  
 الصوم صريان واجب وتقبل فالواجب صريان منه ما يتعلق بين  
 بعينه كصوم رمضان والنذر المعتبر فيجوز صومه بعينه من الليل  
 بالاجماع وقياس زعم الصوم على ردة الوديعة في عدم اشتراط النية  
 لا يصح لانه عبادة بخلاف الزكاة فان لم يتوحي حتى اصبح اجزائة النية ما  
 يبينه وينين الزوال طاروا ان اعرابي شهد برواية الهلال عند رسول الله

في قوله  
 ما يبينه وينين  
 الزوال طاروا  
 ان اعرابي  
 شهد برواية  
 الهلال عند  
 رسول الله

بعد ارفع الشمس وضام وامر الناس بالصيام وما روي الشافعي من قوله  
 لا صيام لمن لم يواف الصيام من الليل وامثاله محمول على في العزيمة والضرب الثاني  
 ما ثبت في الزمة كقضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة فلا يجوز صومه  
 الا بنية من الليل لقوله عدم طلق لم يبيت الصيام من الليل وهذا عام فاحضن  
 بدليل والنقل كله تجوز بنية قبل الزوال طاروا انه عدم كان يدخل على نسيائه  
 ويقول هل بات عندكم طعام فان قلنا لا ان اذا الصائم وعند ما لا يجوز  
 الا بالدليل لا طلاق الحديث وقد مر الجواب وينبغي للناس ان يهتموا بالهلال  
 في اليوم التاسع والعشرين من شعبان لاحتمال ان يجي ناقضا يكون من رمضان  
 فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا  
 لقوله عدم صوموا الرويتم وافطروا الرويتم فان حان جهنم وبين منظرهم  
 سحابة او غيرة فقد وثلاثين يوما ومن راي هلال رمضان وحده صام  
 وان يقبل الامام شهادة لانه صام رمضان في علمه واذا كان في السابعة  
 قبل الامام شهادة الواحد العدل في رواية الهلال رجلا كان او امرأة حرا  
 كان او عبدا لان النبي عدم قبل شهادة الاعرابي لما اقر بالشهادتين  
 عنده وفي قول الشافعي لا تقبل الا شهادة رجلين فقد روي نافع بن شاذان  
 عن رجل فصوره والا ان هذا لا يفي الوجوب برواية الواحد وان لم يكن في السما  
 علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم خبرهم لان افراد الواحد  
 والاثنين من بين سايد الناس من غير عذر يورث ثقة والشهادة  
 نرد بالثقة وعند الشافعي في قول تقبل شهادة الواحد وفي قول شهادة  
 الاثنين وهو مدون بما ذكرنا ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني  
 الى غروب الشمس لان وقتها النهار والنهار ما بين هذين الوقتين والصوم

في قوله عدم  
 صوموا الرويتم  
 وافطروا الرويتم  
 فان حان جهنم  
 وبين منظرهم  
 سحابة او غيرة  
 فقد وثلاثين  
 يوما ومن راي  
 هلال رمضان  
 وحده صام







فيمثل ما تقدم والشيخ الذي لا يقدر على الصيام يقطع ويضع  
لكل يوم مسكينا ما يطعم في الكفاية لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية  
اي لا يطيقونه لكذا نقل عن اهل التفسير ومن مات وعليه قضا رمضان  
فاوصى به اطم عنه ودية لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاعا من  
تمر او شعير لقوله من مات وعليه قضا رمضان فلم يقضه فانيتم عنه  
لحل يوم نصف صاع مسكينا وما روي الشافعي انه امر ان يقض عنه المراد  
منه الاطعام ومن دخل في صوم التطوع او صلوة التطوع ثم افسدها قضاها  
لان ابطال العمل حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فائامة يكون واجبا وقياس  
الشافعي على العيادة للمظنونة لا يصح لان التزامه على تصحيح الاستطاعة و  
هاهنا على تصحيح التقرب فافترقا واذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في بعضهما  
رمضان امسحاً بنية يومهما قضا. حق الوقت وصاماً ما بعدة لثبوت  
الاهلية ولم يقضيا ما مضى لعدم الوجوب ومن اغنى عليه في رمضان لم يقض  
اليوم الذي حدث فيه لا عملاً لان الاغنا عن صوم فلا ينافي الصوم وقد وجد  
منه النية بالليل ولا مسان بالنهار وقضا ما بعدة لعدم النية فيه وقياس  
الشافعي لا غنا على الحيض لا يصح لان يوجب في الغسل كالا نزال والاغنا يوجب  
الوصوة وصار كالنوم واذا افان المحن في بعض رمضان قضى ما مضى  
منه وصام ما بقي لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا قد شهد الشهر  
وفي الخطاب والشهود هو الا فائدة كذا في خلاف الجنون المستوعب <sup>البدن</sup>  
لانه لا يفهم الخطاب وزمن والشافعي سوي بينهما والفرق ما ذكرنا واذا احصت  
انقضت ما ذكرنا في الحيض واذا تقدم المسافر او ظهر في الحائض في  
بعض نهار امسك عن الطعام والشراب بقية يومها ما ذكرنا في بلوغ

الصبي ومن قول الشافعي لا يلزمه الا مسان في هذه المسائل ومن سحر وهو ان  
الحجر لم يطلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم يتبين ان الحجر قد طلع  
او ان الشمس لم تغرب قضى ذلك اليوم لحصول القطر في جوفه ولا كذا عليه لانه  
لا ما تم عليه ومن راي هلال <sup>المنظر</sup> وحده لم يفطر لانه قال الشافعي فطرتم  
يوم يفطرون وفي الاول يصوم احتياطاً واذا كان بالسا حلة لم تقبل في  
هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لا بها شهادة فيهما منفعة  
للادميين فصادق كالشهادة بالحقوق عرفي هلال رمضان اخبار وخبر  
الواحد في البيانات مقبول وان لم تكن بالسا حلة لم تقبل الا شهادة جماعة  
يقع العلم بخبرهما يثبت في هلال رمضان باب الاحتكاف  
لاعتكاف مسنة وهو اللبث في مسير مع الصوم لقول عائشة رضي الله عنها  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان الى ان مات وهو  
اللبث في المسير لقوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد مع الصوم لقوله صلى  
لا اعتكاف الا بالصوم واحتج الشافعي بقول علي رضي الله عنه ليس على المعتكف صوم  
الا ان يوجبه على نفسه وقول الصحابة لا يخاص قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنافي  
بينهما لان معناه ان لا يوجب الاعتكاف وبه نقول فان الصوم شرط في الاعتكاف  
عنه كان اوجب واما النقل فعن ابي حنيفة واثبتان وينبغي الاعتكاف لانه  
عبادة مقصودة كسائر العبادات وتحرّم على المعتكف الوطئ لقوله تعالى  
ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد والتمس والقيلة لا نهان دواحي  
الوطئ ويخرج من المسير ما مر انه عبادة عن اللبث لا حاجة لا انسان او  
الحجة لضرورة اذ لا يمكنه فعلها في المسجد وعند الشافعي الخروج الى الجمعة  
يسقط الاعتكاف الواجب ولو كان منبطلا ما افتقر بين الواجب والسنة كالمسافر



ولا بأس ان يبيع ويبتاع في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه لا تنافي  
 بينه وبين الاعتكاف ويكره احضار السلعة لانه لا ضرورة فيها فلا معنى  
 لشغل المسجد به ولا يتكلم الا بخير لقوله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع اليه  
 ويكره الصمت لانه عدم دفع عن صوم الصمت وان جامع للمعصية ليلا او نهارا  
 بطل اعتكافه للادوية ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها ليا  
 ليها لان الايام منتظمة ما بان ايها غيرنا نقول ما رايته منذ عشرة ايام يدخل الليالي  
 الى المتخلدة من الليالي فيها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان الليالي قابلة  
 للاعتكاف تبعاف فكان الاجاب المضان الى الايام مضافا اليها فكانت متتابعة كاليومين  
 وتباس زفر الاعتكاف على الصوم في ان لا يلزم متتابع لا يصح لانه يتخلل بين  
 الصوم وقت لا يقبل الصوم وهو الدليل فكان الاصل فيه التفرق بخلاف الاعتكاف  
 الصوم وقت لا يقبل الصوم وهو الدليل فكان الاصل فيه التفرق بخلاف الاعتكاف

**كتاب الحج واجبه تعالى**

وله على الناس حج البيت اية على الاحرام الباعين العقل والاعضاء اذا قدرنا  
 على الزاد والراحلة فاضل عن المسلمين وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى  
 حين عودته وكان الطوبى من اتى لقوله تعالى من استطاع اليه سبيلا والمستطيع  
 من شئت في حقه هذه الاوصاف ويعتبر في الطهارة ان يكون لها حرم يحج بها  
 او زوج ولا تجوز لها الحج بغيرها اذا كان بينهما وبين مكة ثلثة ايام لقوله  
 عم لا تحل لامرأة ان تؤمن بالله واليوم ان تسافر ثلثة ايام مخافة ان لا  
 زوج او محرم ولا يصح الحاق الشافعي بالخروج الحج بالمهاجرة لان هذا  
 انما سفر وذالك الحاق نفسه والمواقيت التي لا تجوز ان يتجاوزها الانسان الا  
 نحو ما اهل المدينة ذوا الخليفة ولاهل العراق ذات عذري ولاهل الشام  
 نجفة ولاهل الجند قنن ولاهل اليمن يلم يمارون عباس ان النبي عليه السلام

اسم موضع النجف الحرام

وقت المواقيت كذلك ثم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من غير ان يهتدى  
 يريد الحج والعمرة فان قدم الحرام على هذه المواقيت جاز لقوله عدم من احرم  
 من المسجد لا يقضي الى المسجد الحرام الحج او عمره تغفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر  
 ووجبت له الجنة وعند الشافعي لا تجوز لانه عدم احرام من لطيفات البيان  
 لا لعدم الجواز وان كان بعد المواقيت فوقت الحول لقول علي وابن مسعود في تفسير  
 قوله تعالى واتوا بالحج والعمرة انما هما ان يحرم بهما من ديرة اهلك ومن  
 كان مكة قتيقاة فالحج الحرام لانه عدم امر من لم يسبق الهدى من اصحابه فيسبح الحج  
 بعمل العمرة وامرهم يوم التروية ان يحرموا بالحج من المسجد ثم فسح فيسبح الحج  
 ميقاته في العمرة الحلال ان النبي عدم امره عابثة ان يحرم بهما من التغير واذا اراد  
 الاحرام اغتسل وتوضوء والغسل افضل لما ذكرنا في الطهارة وليس يؤمن جزيئ  
 او غسيلين اراؤهم كذا فدل على النبي ومن طيبا ان كان له لقول عائشة طيب  
 رسول الله لا حوامه وعند عمر بن الخطاب لغيره لقوله عدم للاعرابي اغتسل عند خلقك  
 قيل له انما امره بذلك لانه ممنوع من لبس الخشن وصل ركعتين وقال اللهم  
 اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني لما روي ان النبي صلى ركعتين بذ الخليفة  
 ودعا بهذا الدعاء ثم يلبس عقيب صلوة وعند الشافعي اذا استقلت به واحلت  
 لنا ان سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لم اختلف الناس في اهلان رسول الله  
 فقال في اهل الناس بذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين واهل بالحج  
 فراه قومه فنقلوا انه لبس عقيب الصلوة ثم استوى على راحلته ولبس  
 فنقل قومه ذلك ثم ارتفع على البعير فاهل قارون قومه فنقلوا ذلك واهل  
 الله لقد اوجبه في مصلاته واحدا شافعي ببعض هذه الروايات ونحن  
 عملنا بالجميع فكان اولي فان كان منفردا نوك بتبليغه الحج لانه عباد مقصود



وحيث بعد الحيا وما انتظر  
من جوارح من تدير البش  
من تدير من المراتب  
والجوارح من التبرع  
من تدير من المراتب  
من تدير من المراتب

في الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا

في الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا  
من الرضا ان يقول نوبت بالرضا

سلم  
فان قيل من ربح العلم ومن سقاء ومن حصده من ربحه ومن عجزه  
ومن خبزه ومن اكله فقل الله من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
ومن اكله فقل الله من ربحه ومن عجزه ومن خبزه

من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه

من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه  
من ربحه ومن عجزه ومن خبزه

فلا بد من النية وتبينها كاحكام الحج والعمرة يقع على صفة واحدة فلا بد من تبيين  
النتيجة ان يقول ليتك اللهم ليتك لا يشركك لميتك ان الحمد والنعمة بك وطلو لا  
شريك لك روي ابن مسعود وابن عمر ان النبي عام كذا لم يزل يثني على  
من هذه الكلمات فان زاد فيها جاز لان الصحابة اختلفوا في الزيادة فيها  
اختلفوا كثيرا والزيادة لا تخل بالمقصود وهو التفضيل بخلاف اذا ان لانه تخلص بالثناء  
فاذا اهل فقد حرم كما اذا كبر للصلاة فليقتن الله عنه من الرث والفتنوق والحلال  
لعوله تعالى فلا توث ولا فسوق ولا جدان في الحج ولا يقتل حصيدا لعوله تعالى ولا  
تقتل الصيد وانتم حرم ولا يمشي اليه ولا يدرك عليه لعوله عزم في حديث ثمانية  
هل اعظم هل اشترى ولا يلبس قميصا ولا سراويل رديا ولا يلبس عمامة ولا  
قباء ولا خفين الا ان لا يجد خفين فيقطع اسفل من الكعبين هكذا روي  
ابن عمر عن النبي عام هذه الدعوى ولا يلبس رداءا ولا يلبس عمامة ولا  
جمعة لان المرأة لا تنظف فمها وولي وعندنا سائر الجوز لا نه عام رخص لثمان  
حين رمدت عيناه الا ان ذلك حالة الضرورة فلا يقاس عليها حالة الصحة ولا  
ختيار ولا عتس طيبا لعوله عدم المحرم شعث ثقل ولا يخلو راسه ولا شعث  
بدنه ولا يقصر ظفوه ولا يقص من لحيتيه الا ان الله لا يذكي فيكون من  
قضاء الثقت ولا يلبس ثوبا مصبوغا بوبرس ولا يبرهن ان ولا عصفر لنهييه  
النبي عن ذلك الا ان يكون غسلا لا ينفذ لان الشك للطيب ولا بأس ان يغتسل  
لانه غير مصبوغ من النضافة والصفاء ويدخل الحمام لان ابن عباس من حمام الحجة  
وهو مصبوغ ويستظل بالبيت والحمل لانه غير مصبوغ من الاستراحة ويستند  
في وسطه الهميان لقول عائشة ما سئلت عن ذلك او ثوب عليه تقتصر  
ولا يغسل راسه وحيتيه بالحصى لانه يقتل الهوام ويزيل السموات ويكثر







بإذان واحد وثاني اثنين لأن النبي صلى الله عليه وآله باذان وعند زكريا إذا  
ثين وما يروى فيه من لفظ الأذان محمول على التسمية لا قامته إذ ابن  
طارق بين كل أذانين صلاة إلا المغرب ومن صلى وحدة صلى كل واحدة  
منهما في وقتها لأن القياس أن لا تجوز صلاة الأذان في وقتها الحسن بن سعيد ورد  
أن النبي صلى الله عليه وآله كان كذلك بالجماعة فيسبغ فيها مود النسي وقتا و  
الشامع يجمع بينهما المنفرد لأن المؤذي ظهر وحده فلا يقد ذلك على  
الامام كما في سائر الصلوة لأن أفعال الجاهل تختلف بين أديان الجماعة أو  
فرادى ثم يتوجه إلى الموقف فيقف بقرب الخيل لأنه عدم راح إلى  
الموقف تحقيد الصلوة ووقف بقرب الخيل وعرفان كل ما موقف  
الابن عروة هكذا قاله عدم ويبقى الامام أن يقف بعرفة على  
راحله يدعو ويقيم الناس المناسك فقد أبا النبي فانه وقف كذلك  
يستحب أن يغتسل قبل الوقوف بعرفة اعتبارا بالجمعة والعيد والجمعة  
باللهما لقوله تعالى ادعوا ربكم فاستجبوا انه عدم كان يدعو يوم عرفة ما  
أيد به كالمستطيع المسكين فاذا غابت الشمس غاض الامام والناس  
معه على هيتهم حتى يأتوا المزدلفة فينزلون كما لقوله عدم ليس البر  
في الجاهل ولا في ابتضاع الأبل عليكم بالسكنة والوقار والمستحب  
أن ينزل بقرب الخيل الذي عليه البيقة يقال له قرح لأنه عدم وقت  
على قرح ويصل الامام للمغرب والاعشا باذان وإقامة واحدة لما روى  
ابن عمر وحزكة ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله جمع بينهما باذان وإقامة واحدة  
وما روى زكريا والشامع في اعتبار الأذانين عن ابن عمر أن النبي  
عدم جمع بينهما باذان وإقامة لا يصح لأن الأذان ورد ذكره عنه بإقامة

بالناس

واحدة فيقول قوله بإقامتين على اذان وإقامة توفيقا بينهما وصونا عن الالتفات  
ومن صلى المغرب في الطريق لم تجز عند أبي حنيفة لأنه عدم نزل في الطريق ففقد  
حاجته فقال له إمامة الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك وعند  
أبي يوسف حايمة لأنه إذا قام في وقتها اذان قوله عدم وتأخير ذلك على أنه  
لم يدخل وقتها فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر فليس لأن النبي عدم  
فعل هكذا حتى يدرك فضيلة الوقوف ثم وقف ووقف الناس معه ثم دعا  
هكذا فعله النبي عدم وقال تعالى فاذا ذكر الله عند المشعر الحرام وهذا هو  
وقوف واجب لقوله عدم من وقف معناه هذا الوقوف وصلى معاه هذه الصلوة  
وقد كان وقف قبل ذلك بعرفة فقد تم حجة علق تمام الحج به فذا على وجوبه  
ومزدلفة كلها موقف لا بطن محسن لقوله عدم مزدلفة كلها موقف وار  
تفخوا عن بعض محسن ثم افاض الامام والناس معه قبل طلوع الشمس حتى  
يأتوا مائتين في حمة العقبة فيريهم من بطن الوادي بسبع حصاة مثل  
حصى الخذر لما روى انه عدم لما أتى مناهم أعرج على شئ حتى رما حمة العقبة  
ليكرم مع كل حصاة لقول سالم بن عبد الله ان النبي عدم استبطن الوادي و  
جعل طرفي إحدى سبائتيه على طرف الأخرى وهو يقول مثل حصى الخذر  
فكان يقول مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر اللهم أجعل حجنا مقبولا وذنبنا  
مغفورا وعملنا مشكورا ولا يقف عندها لأنه عدم ثم يقف عند حمة العقبة  
ويقطع التلبية مع أول حصاة لقول ابن مسعود والذي بعث محمد بالحق  
نبيا لقد حججت مع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يما ترك التلبية حتى رمى  
حمة العقبة ثم يذبح إن أحب لأن المنفرد لا يذبح عليه ثم يحلق أو يقصر لقوله  
تعالى ثم ليقصوا تقصيرهم وليوفوا نذرهم الايم وحلق أفضل لقوله عدم ثم رجم الله



الحائضين فقليل والمقصود من فقال في المرة الثالثة والرابعة والمقصود من وقد  
 حل له كل شيء لا النساء لقول عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال غباري ثم ذبح ثم  
 حلل فقد حل له كل شيء لا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغدا ومن  
 بعد الغد فيقول الزيارة سبعة استواط لقوله تعالى بالبيت ووقته  
 ايام الحرف فقال عدم افضلها اولها فان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب  
 طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا يسعى عليه وان لم يكن قد تم السعي  
 رمل في هذا الطواف وسعى بعده على ما قدمناه لان السعي واجب وكان وقته  
 عقيب طواف الزيارة الا انه رخصه بتقديمه خفيفا على الحاج لخشية  
 اشغاله يوم الحضر والرميل مشروغ في كل طواف بعد سعي وقد حل له النساء  
 لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت والا مولى وجوب وكيرة تاحيره عن هذا  
 ايام فان اخره عنها لانه قد تم عند لي حنيفة لما روي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 تلا عن ان تنسج قبل نسج او اخر نسجا عن نسج فليهرق لذلك دما  
 وقال لا يذرمه شيء لما روي ان رجلا قال لرسول الله اني خلقت قبل ان اذ  
 في فقال افعل ولا حرج وجاء اخر وقال اني دخلت قبل ان اري فقال افعل  
 واخرج فها سئل بوسيد عن شيء قد تم او اخر الا قال افعل ولا حرج ثم يعود  
 ان ما فيقيم بها وكيرة ترك البيت بها ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يرخص له  
 في البيوت فلكة لا اجل السقاية فرخص له ولو جاز لما احتاج الى الرخصة  
 فاذا زالت الشمس من يوم الثاني من الحرام الثالث يبتدئ بالبيت  
 تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكن مع كل حصاة وليقف عندها ويدعو  
 ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي جرة العقبة كذلك ولا  
 يقف عندها فاذا كان من الغد رمي الجمار الثلاث بعد زوال كذا ما روي انه

وهذا الطواف والوقوف بالبيت والوقوف على ما قدمناه

فعل فاكمن فاذا اراد ان يتحلل النفس الى مكة وان اراد ان يقيم رمي الجمار الثلاث في اليوم  
 الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى عن يومين فلا تم عليه الاية فان تقدم  
 اليوم في هذا اليوم قبل الزوال بعد طواف الحج جاز عند لي حنيفة لقول ابن عباس  
 اذا التفتي النهار من ايام التشريق جاز الذي ولا يتفاح الا ارتفاع وقالا والنساء  
 في لا يجوز الا بعد الزوال حدث جابر رضي الله عنه عام حجة العقبة يوم الحج منى  
 ورمى في بقية الايام بعد الزوال وكيرة ان يقدم الا نساء فقلته الى  
 مكة ويقيم بها حتى يرمى لان فيه شغل القلب وقال عمر رضي الله عنه من قدم ثقله  
 فلا حرج له فاذا تفرغ مكة نزل بالخصي لان النبي صلى الله عليه وسلم نزل به على مخالفة الكفار  
 حيث اجتمعوا فيه على رسول الله وعلى بني هاشم وما فعله مخالفة كان شككا  
 كالا فاضة من عرفة بعد غروب الشمس وعند الشافعي ليس بشك ولا هو منكر  
 كان ينزله الا انما لقول نزل لكن على وجه المخالفة فكان سكا ثم طاف بالبيت  
 سبعة استواط لا يرمل فيها لما روي ان الرسل في طواف بعد سعي وهذا طواف التعداد  
 وهو واجب الا على اهل مكة لقوله عدم من حج هذا البيت فليكن اخر عهدة الطو  
 اف وعند الشافعي ليس بواجب لانه لو كان واجبا لما اختلف فيه المكي والوافي  
 الا ان عدم الوجوب في حق المكي لا يفي الوجوب في حق غيره لان الوجوب للمكي التو  
 ديع وذلك يوجد في حق الاقارب لا غير فلهذا لا يجب على اهل مكة ولا لهم لا يورد  
 عرفة ثم يعود الى اهله لانه قد فرغ من افعال الحج فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى  
 عقرات ووقف بها على ما قدمناه يسقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه  
 لتوكيده لانه سنة وقرنات وقته والسنة غير المضمومة بالقوايت ومن ادرك  
 الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم الحج  
 فتدارك الحج لقوله عدم من ادرك قبل او نهار فتدارك الحج وهو حجة على ما كان

29



في انه لا يكون مدرقا حتى ينفذ ساعة من الليل ومن اجاز بعروة وهو باع  
او مع غيره اولم يعلم انما عرفة اجزاء ذلك عن الوقوف لعموم ما ذكرنا  
من الحديث والبراهين في جميع ذلك كالرجل لان الادلة لم تفصل غير انما  
تكشف راسها لانه عورة وتكشفت وجهها لقوله من احرام المرأة في  
جمعها وقالت عائشة رضي الله عنها كنا اذا احرمنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كشفتنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركبت اسد لنا حتى نأوجهاها  
عن وجوهنا ولا نرفع صوتها بالتلبية لان صوتها فائقة ولا تؤمل في  
الطوائف ولا تسمع بين يديها لانه وضع لا يظن بالبلد وهو ليست من  
اهل البلد ولا حلق ولكن تقصر لان الحلق في حلقها مثله وقد روي عن  
**باب القرآن** القرآن عندنا حصل من التمتع ولا  
فرا دلان الفسخ عدم اختياره لنفسه على ما روي انه قال انا في ات من ربي  
وانا ابود العتيق وقال صلح هذا الوادي للبارك ركعتين وقل ليك العن  
وحجة وهو لا يزار من العباد لا انظر الا لغدرو وعند الشامي لا يزار  
افضل ما روي انه علم كان مفرنا بالبحر وانما حج النبي عدم مرة واحدة الا ان ذلك  
عارضه قول ابي بكر وعمر وعلي وابي طلحة وابن عباس وعائشة والبرماس  
ابن زباد وعام سلمة وعبد الله بن ابي ربي انه عدم كان قارنا وصفت القرآن ان  
يقل بالعمى والجمع مما من لبيقات لان القرآن هو الجمع بين الامرين وقول  
عقيب الصلوة اللهم اني ايدرج والعمى فيسرهالي وتقبلها مني اعتبارا بالحق  
فاذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت سبعة استواطير ممل في الثلث الاول  
منها ويمشي فيها على هيئته ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذه افعال  
العمى لان العمى مقدمة على الحج الا ان الله تعالى جعل الحج ثم يطوف بعد السبع

فمن اعلم  
بالحج والعمرة

طوان القدوم ويسعى بين الصفا والمروة كما ينبغي لانه من غرض من عمرته  
وهو حاج نياقي الطوان القدوم كالحفرة وعند الشامي القارن ياتي بطواف  
واحد وسعي واحد لقوله عدم دخلت العمرة فالحج الى يوم القيامة الا انما حمله  
على انها دخلت في وقت الحج تليقا بين الحديث والاية فاذا روي يوم النحر  
دخل شاة او بقرة او بدنة او تسبع بدنة او تسبع بقرة فهذا دم القربان  
لقوله تعالى فمن تشع بالعمر فليحج فاما استيسر من الهدي فان لم يكن له دابة  
صام ثلثة ايام فالحج اخرها يوم حرة لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في  
الحج اي في وقت الحج لا استحالة الفعل ان يكون ظروفا وعند الشامي اخرها يوم  
التروية وهذا التولية لاية لان يوم عرفة من ايام الحج ولم ينفذ عن الصوم  
فيه فكان افضل فان عاتة الصوم حتى ياتي يوم النحر لم تجزه الا الدم لان  
هذا الصوم حلق فاذا انقضت عاد الى الاصل وقال الشامي يصوم ايام التشريق  
حديث ابن عمر رضي الله عنهما انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان يصوم ايام التشريق  
فيل له الصبح وقوفه على ابن عمر وقد روي عنه خلافة على ان فيه تجوز  
صوم ايام التشريق وانه حرام بالحديث ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى  
اهله لما تلونا من الاية فان صامها فمكة بعد من الحج حارة تحتمل الرجوع  
عن افعال الحج وحمله على هذا الولي لانه جرى له ذكر فان لم يدخل القارن مكة وثوب  
الى عمرات فقد صار افضل للعمرة بالوقوف لان السنة تقديم العمرة على  
افعال الحج وعند الشامي لا يصير رافضا بنا على اصله ان افعال العمرة تدخل في  
الحج وبطلت عنه دم القربان لانه لم يبق قارنا وعليه دم لرفض العمرة لان كل  
من تخلد من احرامه بغير طواف يلزمه الدم كالحجر وعليه صاوه لان الشرح  
في العادات ملزم عندنا اعتبارا بالندوة **باب** القحط

الى الوصل  
والرجوع



التمتع عند افضل من الافراد لانه جمع بين الشك في سفر واحد والتزم دم  
 مسكين ولانه شئ واحد امين ومن هذا الوجه روى ابن الحاجج الافراد افضل لان  
 يأتي لحرمان من اجل في التمتع حجة مكية وحرمة افاقية وعند مالك التمتع  
 افضل من القران ايضا لانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فتمتعوا لان البرواية قد اختلفت  
 في نسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج اهل الحديث رواية شاذة فبلغوا المسلمين بفرا  
 روى عشرة منهم انه كان قارئا وعشرة انه كان مفسرا وتاويله انه اهل العمرة  
 اولى ثم يلج ثم يخرج فاصبح كل واحد قومه ونقلوا كما سمعوا فتمتعوا على القران لان  
 الكل داخل فيه تلقينا بين الاحاديث وصونا للعلم الا لغيره والتمتع على وجهين  
 متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى لان التمتع شئ بين الاحرام امين في  
 سفر واحد لانه اذا ساق الهدى لم يحل بين الاحرام امين وان لم يسوق حل وعصفت  
 التمتع ان يشتد من طيات فيرمي بعمرة فيدخل مكة فيطوف بها ويسعى وحل  
 او يقصر ما ذكرنا ان العمرة تمتد على الحج وقد حل من حرمة لانه ان شئنا انما  
 ويقطع التلبية اذا ابتدئ بالطواف لانه ركنها فيقطع التلبية قبله كما في الحج  
 ويقسم حلالا ولا قامة ليست بشرط لكن اذا اراد الحج واثام فليقيم حلالا  
 لانه فرغ من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم الحج من مسجد الحرام وليس  
 هذا على وجه الشرط ايضا بل ان ترم الاحرام قبله جاز وفعل ما يفعله الحاج  
 المفرد لانه دخل في احرام الحج فليزمنة ما يلزمه من التمتع عليه دم التمتع لقوله تعالى  
 فمن تمتع بالعمرة الحج الاية فان لم تجد فصام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع  
 لما مر من القعدة هذا اذا لم يسوق الهدى معه فان اراد ان يسوق الهدى  
 احرام وساق هدية فان كانت بدنة فليزمنة او تعلق لقول عائشة  
 رضي الله عنها قتلت فلا يدعها رسول الله عند احرامه واما الفهم فلا يترك هذا

ذكره في كتابه

التمتع

وقال مالك فقلدنه هدي كالا بل احكام لقول الله الذي شرع له التقليد  
 وهو الحاجة الى معرفتها اذا ضلت لم توجد في الفهم فلا يشرع لها التقليد  
 لا يشرع الهدى عند من حيث لانه مثله وتعدى بغير فائدة اذا التعريف  
 حصل بالتقليد وقالا يشعرون ان عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بذي الحليفة  
 ثم دعا يمينه فاشعرها من صفة سناها الا عين الله تحلل انه كان احراما  
 بها فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يحل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله  
 عدم من ساق من الهدى فليحل معناه يوم الحج وان قدم الاحرام قبله جاز  
 عليه دم لقوله عدم من اراد الحج فليحل وقوله عدم دم اراد دم التمتع كن  
 يلزمه دم بتقديم الاحرام فان ذلك افضل فان احلن يوم الحج فقد حل من  
 الاحرام امين لقوله عدم من ساق من الهدى فليحل معناه يوم الحج وليس  
 لاهل مكة تمتع ولا بين ان واما احرام الافراد خاصة وكذا لاهل المواقيت لقوله  
 لقالي فمن تمتع بالعمرة الى قوله ذلك لمن لم يكن اهله حاضرا للمسجد الحرام والشا  
 فعي جواز لهم التمتع ولم يوجب عليهم دم التمتع وهذا جيد لان الفعل اذا صح  
 من المعلق ثبت من وجبه واذا عاود التمتع الى يلزم بعد من اعده من العمرة  
 ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه لان التمتع انما جعل لاهل الافاق على سبيل  
 الترفية اكتفاء بسيف واحد لتحصيل الشك في فاذا عاود الى اهله بطل  
 الترفية ولهذا لم يشرع لاهل مكة وعند الشافعي يبطل ساقا اصله لانه  
 يصح من المكان وان كان قد ساق معه الهدى لا يبطل تمتعه لان هذا الارحام  
 غير صحيح اذا العود مسبق عليه فاذا ساق على نية التمتع فصار كالقارن اذا  
 عاود الى اهله وعند من يبطل ايضا لان العود غير مسبق عليه بديل بال  
 بدالة من التمتع الا ان نقول ان البداء لان الظاهر بعد ان تأكد من غير طمأنينة يسوق

الهدى







في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

التزويج ثم قال عليه السلام لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 أول من أوجبت من غير أن يشاءوا أن يشاءوا أن يشاءوا  
 مسائلين ثلاثة أصح من طعام وإن شاءوا ثلثة أيام لقوله عليه السلام  
 تحريمه أن يؤخذ من راسه قال نعم قال هل ينقض إذا شاء أو لا ينقض  
 أيام أو أعلم بثلاثة مسائل كل مسلمين نصف صاع من تمر وإن قبل أو لم  
 يشهوه فعليه دم ولا يعتبر إلا بالزكاة لأنه استأجر المحظور ومن جامع في  
 إحدى سبيلين قبل الوضوء لم يفسد جهته لقوله تعالى فلا تفت ولا  
 فسوق الآية البرك الحاج من حامية من الكفاية وعليه شاة لأنه القضاء  
 لا يتغلط كفارة ثم الشافعي منكر فيها في إيجاب البدية والفتق ما  
 كذا ويصير في الحج كما يدين من لم يفسد الحج وعليه القضاء هل يردى من  
 جماعة من الصحابة منهم من رأى بن عباس وجعل من مطلق رسول الله عليهم  
 اجمعين في السار من عندهم ومن على أن ينقض ذلك وليس عليه أن يفتقر  
 أمارة أو حج بها في أمارة أن العترة لا يعتبر في الإداة فليس في القضاء  
 ولا وجه لما احتج به من أن يكون الشافعي أن رتبة المكان الأول بعد ذلك  
 الغيب فيقعان في المكروه لأنه يتركها أيضا ما إذا قام من زوال فعلها  
 فيسقط من مثله ومن جامع بعد الوضوء بعبادة لم يفسد جهته لقوله  
 عليه السلام فمن أدرك عبادة فقد تم حبه وعليه بطلان لقول ابن عباس  
 لا يجب البدنية في الحج إلا في موضعين من جامع بعد الوضوء بعبادة ومن  
 كان طواف الزيار جنة ولم يعرف له محال وعند الشافعي إذا جامع قبل  
 ربي ثم يفسد جهته كما قبل وهو محال لقوله نعم على ما مر وإن جامع  
 بعد طواف فعليه شاة لأنه بالخطأ خرج من الحرم فلا يكون جنة

على إجماع كامل ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أسواق فعليه شاة لأن  
 الطواف في العمرة بمنزلة الوقوف في الحج ومن فعلها لم يفسد الحج وعليه شاة  
 لأن جماعه صادق إجماعا وإن لم يجرى طواف أربعة أسواق فعليه شاة ولا ينقض  
 تحريمه ولا يلزم قضاؤها اعتبارا بالحاج إذا جامع بعد الوقوف لأن الطواف فيها  
 بمنزلة الوقوف وأكثره يقوم مقام الكل ومن جامع ناسيا من حجاب عامدا  
 أو طلاق قوله تعالى فلا تفت إلا أن التحصيل ورد في الصوم فقط وقاسه  
 الشافعي على الصوم وهو جسد لا هيئة فحرم واحتث الله له الجناحة من  
 النسيان خلا في الصوم ومن طاف طواف القدوم محمدا فعليه صدقة لأنه  
 سنة لو تركه لا يلزمه الدم فإذا حال النقص فيه أولى أن لا يوجب الدم وإن  
 كان جنبا فعليه شاة والقياس أن يكون كالحديث لأن الحب أشد جلالا لأنه  
 ممنوع من دخول المسجد أيضا فغلطت جنائمه ومن طاف طواف الزيار محمدا  
 فعليه شاة ولأن الصلوة سنة في الطواف فتركها أوجب القصاص فيجبها  
 الكفارة وإن كان جنبا فعليه بدنة لما مر من حديث ابن عباس ولا فصل إن قيل  
 الطواف ما دام على مكانة فيكون إيجاب الطواف على راسه الكمال ولا دخل عليه لأنه  
 ما دام كاملا استثنى عن الجريان ومن طاف طواف الصدقة محمدا فعليه صدقة  
 وإن كان جنبا فعليه شاة لأنه لو تركه أصلا يوجب الشاة فإذا حال النقص  
 فيه يوجب أكثر منه والحديث أحق من البناء فكان موجبا للصدقة و  
 من ترك من طواف الزيار ثلثة أسواق فما ردوها فعليه شاة ودخل النفس  
 فيه مع كونه أيا بالأكثر وعند الشافعي يلزمه فعل ما ترك ولا يخلو حتى  
 يفعله اعتبارا بالصلوة في أنه لا يقوم غير مقامها إلا أن تقضات في الحج  
 عبادة كالدمي والوقوف بالمزدلفة خلا في صلوة وإن ترك الحج أشد

على إجماع كامل



بقي نحو ما اباح حتى يطوف ما لا يملكه لم يات بالبرهان اذ لا يحكم الكلي وان ترك  
القيمة استلزام من طويان الصدر فعليه صدقة وان ترك طويان الصدر او اربعة  
استلزامه فعليه شاة لقوله من ترك شيئا فعليه صوم واذا ترك جميعه يوم  
الجمعة فلي اقله صدقة اصله درهم ومن تركها حتى بين السماء والارض فعليه  
شاة لما ذكره من الحديث رحمه الله تعالى لا يمس برأي ومن افاض من حرفة قبل  
الامام فعليه دم لا يترك واجبا وهو الوقت في حق من الليل وعند الشاة  
في لا شيء عليه لان الليل في النهار قلنا الزك هو الوقت في النهار والليل  
والواجب جزاؤه من الليل فاذا لم يقف فقد ترك واجبا ومن ترك الوقت بالز  
دلالة فعليه دم لما ذكرنا او كذلك من ترك في التجارة في ايام كرمها فعليه دم  
وان ترك في يوم فعليه دم لان في كل يوم نفسك بنفسه وان ترك في  
احد ليالي الثلاث فعليه صدقة لانه يحسن الشراء وما وجب في جميعه الية  
ففي بعضه صدقة وان ترك في حرة العتبة يوم النحر فعليه دم لانه نفسك  
اذ هو وضيقه يوم تامة ومن احل حلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند  
وكذلك ان احل طويان الزيادة في حرة وقاد والشافع لا شيء عليه وهذا  
ايتنا على اصل وهو ان الشاة عند حرة محضة بالزمان والمكان لان الشاة  
عدم فعلها لذلك وفعله يكون بزمانا واذا احتضت بذلك فالتالية بوجوب الحرة  
وعند من يوسد لا يختص الزمان ولا المكان لان النبي عدم ما سئل عن من قتل  
او اخر ذلك اليوم الا قال افعل واخرج وعند من يختص مكان دون زمان لانها  
عبادة محضة بالزمان والزمان تابع لغير الاصل مضى بالدم دون الشاة و  
اذ قتل الحرم صيدا او ذل عليه من قتله فعليه حرة لقوله تعالى ولا تقتلوا  
الصيد وانتم حره وقال عدم للفتنة ان قتله هل اعلم اهل البيت فذلك

على زينة الاشارة والدلالة ولانه بالدلالة فقول الامم تسببا وقار الصافي  
لا شيء على الذاة الغالب السبب مع الطبايرة الحاقا بصيد يطعم اذ اذل عليه  
عليه حلال حلاله والعرق ان ضمان الحريم كضمان الناب فيلحقوا التسبب في ذلك  
هذا الضمان واجبة بالرجل وقد وجد يستولون ذلك حراما والتاس لانه واجبة  
بالدلالة فلا اثن للخطا فيه كالصيد الطاووس وكل من المندك والعايد فيه سواء  
لان الضمان في ذواته لا يادو الا في وقتل يقاتله والحرة عند من حرة والى  
رحم الله ان يقوم الصيد في مكان الذي قتل فيه او في الحرم للواضع منه  
وان كان في غيره فيقومه ذواحد والاصل فيها ان الواجب الاصل عند  
القيمة لقوله تعالى حرة مثل ما قتل والمثل اسباب من جسد الشاة او من حلال  
جسده كضمان الضمانات والحسن ما هذا ليس محققا بالاتفاق فكان العترة  
حلالا للبيس وهو الداء لان الله تعالى قال تكلم به ذواحد وانما يحتاج  
الى ذبي عند في القيمة لا في النسيئة اذ احكم الحلال بالقيمة والقابل بالخير  
ان شاة يتاح بها حرة فخرج ان بلغت قيمته حرة لقوله تعالى حرة بالبع  
القيمة وان شاة اشتري بها طعاما فيصدق على كل مسلمين نصفها  
من بر او صافا من حرة او صاعا من شعير لقوله تعالى او كفارة طعام مساكين  
وان شاة صاع من كل نصف صاع من بر يوما وعن كل صاع من شعير يوما  
لقوله تعالى او عدل ذلك صياما فان قتل من الطعام اقل من نصف صاع فهو  
خير ان شاة تصدق به وان شاة صام يوما كاملا لان الصوم لا يتجزأ وكان  
محمد بن عبد الله بن النضر في ما له نظير في الظن شاة والضمير شاة ربه العرب  
في هذا عنان وفي النامية بدنة لان النجاسة حكموا الى السير في حفرة وفي الارض  
بعضا من الضمير شاة وفي النامية بدنة فيملا الحرة كلوا بطريق النجوم

وذكر في بعض النسخ  
في بعض النسخ



بدليل انهم لم يكتفوا من الجوزة وخيرها ومن جرح صيدا  
او ثقبه او قطع عضو منه حتى ما يقتل اعتبارا لا تلافى البين الكل  
وان شق ريش كرا او قطع نواص صيدا فخرج من حيوان لا متاع فعليه  
قيمة كاملة لانه ان كان عليه معنى <sup>الصيد</sup> من كس يبيع صيدا فعليه قيمة لانه  
اصل الصيد وقيل به قوله ان يبيعواكم الله بشئ من الصيد ثمانية ايدىكم انه  
البيعان فان خرج من البيوع فخرج قيمته فعليه قيمة اعتبارا بالاداء صوب طين  
طين فالتفت جنيها مائتا وقال الشافعي الفرج ان تلاك قيمة له فلا شيء يبيع وقيل  
له انما وجب الجزاء لاحتمال التلذذ بفعله حتى لو علم كونه ميتا قبل فعله لا  
شيء فيه وليس في قتل الحمار والذئب والحيتان والسمك والفا  
رواها لقوله من جرح من الدواب حتى يقتل في الجمل والسمك وورد في قتل  
الحمار والحيتان والعقرب والذئب والسمك والذئب في معناه  
وليس في قتل البعوض والبق والذئب والسمك والذئب في معناه  
العواصق الحسن ومن قتل قطة تصدق باسكاله ان التفت ومن  
قتل جرادة تصدق باسكاله نه صيدا لا متاعه فحنا حية وقرة شيرة  
جرادة هكذا قاله عمر بن الخطاب ومن قتل ملا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع  
ونحوها فعليه الجزاء لطلاق قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد والصيد هو  
الوحش المشيخ فحنا حية او بقوا عيه وخد الشا من حيوان قتل السباع لان  
مالا يبيعون فقتله ولا يقيمت له لا يجب به الجزاء كالعواصق الا ان تحذر انهم  
معتقون بالقيمة لكن من حيث اللحم والغالب انه لا يربح على شاة ولا يتجاوز  
بقيمة شاة ما ذكر ان العنبر هو اللحم وانما تزد قيمته لتفاخر المالك  
به ولا عبرة بذلك وان حال السبع على حية فقتله فلا شيء لانه

الاذى عن نفسه والله واجب وعقد يترتب النذر لانه محظور الاحرام  
يستنوي فيه المستزيرة وخيرها كما في كفارة الاذى قيل له السبع حيا له  
ظهرت اذينة فالحق بالموذيات المحبس اما كفارة الاذى فقد عرفت بالنفس  
فيقتصر على موذها واذا اضطر لم يجر الى اكله الصيد فقتله فعليه الجزاء  
لطلاق قوله تعالى من قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل واشترط فيه  
في رفعه لا يجر ولا يبا من يدخ الحرم الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والسمك  
الساكن لان المصنوع منه هو الله وهو الوضوء بالقتل بقتلها او  
فحنا حية وهذا ان شاة ليست كذلك وان قتل حماما مستزيرة او ثوبا  
مستزيرة فعليه الجزاء لان المستزيرة لا يخرج عن حد الصيد واذا  
جرح الحرم الصيد فحنا حية ميتة لا حية لان الله تعالى في ذلك ومنه  
قوله لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم والفعل كالتبعية للاذن سمي ذكاة  
والشافعي اباحه لغير الحرم لان حلت الحمية هي الاحرام الا انه بالاحرام خروج  
من ان يكون محلا للذكوة فصار كذا بجنة المحوسى ولا بأس ان ياكل الحرم الحرم  
صيدا قرا صدادة الحلال ودخعه اذا لم يذله الحرم عليه ولا امرة بصيده  
حديث ربيعة اني قتادة في صيد كرم اذا دخه الحلال فعليه الجزاء  
لقوله عمن في مكة لا يفتل جلاها ولا يعصد لشوكها ولا يفتل صيدها  
وان قطع الحشيش للحرم او شجرة الذي بين مملوكة ولا عوم ما يثبت الناس  
فعليه قيمة ما ذكرنا من الحديث انما وكل شئ فلك القار ما ذكرنا ان  
نارهم على الفرد دما فعليه دمان دم حخته ودم لغيره لانه من حالي  
احرامه الا ان يتجاوز للبقا من خير احرام ثم احرم بالجملة فيجوز تليين  
دم واحد دمه ما جرح على احرامين وانما جرح بشرك الاحرام الواحد واذا اشترك



الخوان في قتل صيد فعل كد واحد منها اجزا كاملا لان كل واحد من على ارجل  
 كامل واذا اشتراك جلا في قتل صيد الحزب فعليه اجزا واحدا لان الدنيا  
 انما الحزب من لهم خبري خبر ضمان الاموال وانه متخذ خلا في الاول لان المنطق  
 ثم ارجل ان واذا اناج الحزب صيدا او اناجته فالبيع باطل لانه ممنوع من الترخيص  
 له وهذا لا يعلو بالاصطلاح فكذلك بالاجتناب يا احصار  
 اذا احصر الحزب بعد ورا اصابة مرض من المنع حاله في قوله  
 ابي شاة نذخ في الحرم وواحد من يوم بعينه يذبح فيه ثم يخلل بقوله  
 تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي وانما يواحد من يوم بعينه يعلم  
 وقت خلاته وقال الشافعي لا يكون الاحصار مرضا قد ردت حوله قول الحسن  
 ومجاهد وتارة والكلام في الاحصار ما يقع من غير او مرض او ضلال راحلة  
 وعن الدراية احصر من المرض والحصص من الهدي فعلى هذا تكون الآية خاصة  
 في الحرم واذا كان قارنا بعينه في غير الحرم لا يحوز في  
 حرم الاحصار الا في الحرم لقوله تعالى حتى يبلغ الهدي محله وانه يشاه هدايا الهدي  
 لا يذبح الا في الحرم بالاتفاق وقال الشافعي يذبح في الحرم الذي خلت فيه  
 لانه عدم ذبح هديه بالحد يبيح عام الاحصار والحجة فيه لا الحدية بغيرها  
 من الحرم فحال ان يذبح في الحرم مع القدرة على الذبح في الحرم وتجوز ذبقة قبل  
 التبعيد من سبب لا طلاق النضج لانه شرع لتعجيل التخليل وليس يشترط  
 لهذا لا يتنازع منه الا الفقهاء كدم الجنايات وقال لا يجوز الذبح للحزب  
 بالاجل الا يوم النحر اعتبارا بدم للفتنة والقرآن حيث يقع به التخليل و  
لا يجوز الذبح بالعمدة هدية متى شأ لان العمدة لا يختص بوقت فكذا التخليل  
 منها والحصص اذ اخلل فعليه حجة وعن هكذا روي مسعود

لا يجوز  
 الذبح  
 بالعمدة  
 متى شأ

وان حرم ذكرك في الاصل ان الحزب اذ اناج حجة من عامه ذلك فلا على عليه  
 وروي ابن زياد ان عليه حجة وعمر في الوجهين وعلى هذه الرواية اطلق  
 صاحب الكتاب وعلى احصاء بقصر القضا لانه عدم احصاء عام الحدية  
 بعمره وقضاها من العام القبل ولذلك ثبتت عن القضا وعلى الثاني حجة  
 وعمر ان لانه يلزمه قضا العمدة وحجة ومن تجتمع على ما ذكرنا واذا اناج  
 الحزب هدايا وواحد من ان يذبحه في يا احصار فان قدر  
 على اذراك في الهدي لم تكن له التخليل ولزمه الطهر لان الاحصار قد  
 زال فلا يبعد رغة التخليل وان قدر على اذراك الهدي دون في التخليل لان  
 الحصار قد تحقق وله ان يقضي ويحلل بانفعال العمدة ويكون الهدي له لان قات  
 في يتناول بانفعال العمدة وان قدر على اذراك في ذبح الهدي جاز له التخليل  
 استحسانا لان الذبح محلل وقد حصل الذبح فلو لم تحصل له التخليل اذ  
 الى تضييع ماله وخربة ماله كخربة دمه والقياس ان لا يكون له التخليل لانه  
 رتبه على اصل ومن احصر ملكه وهو ممنوع من التوق والطوان كان محصرا  
 لتحقيق معنى الاحصار وان قدر على اذراك احداهما فليس محصرا لانه اذا  
 قدر على الوقوف فقد امن القوافل لان الحج يتم بالوقوف بالشرع واذا اذرك  
 على الطوان فقد قدر على التخليل بانفعال العمدة وهو لا يحتاج الى التخليل  
 بالهدي وعند الشافعي يكون محصرا لانه ممنوع من الاتهام كما لو كان بغير  
 مكة والفقر ما ذكرناه يا احصار القوافل  
 ومن اخرج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته  
 الحج فيه فعليه ان يطوف ويسعى ويحلل او يقضي من قال لقوله عدم الحج بعرفة  
 فمن اذرك بعرفة يابك فقد اذرك الحج ومن فاته عرفة يلبس فقد فاته الحج

اي اشق

اي من رواية ابن  
 زياد اما على رواية  
 ما ذكره محمد بن ابراهيم  
 فليس عليه الرجوع  
 وعمر فقط اذ  
 ورواه بنو العرج  
 لان كل من مرضا حتى  
 او يخوف عدو فامنه  
 ١٩ اي ويكون عظم  
 في غير وقت يكون  
 عذرا مطلقا



فليحل امره وعليه من قابل ولا دم عليه لانه تم في وهو من ذوات الشك  
 الحقة بالحدس في اجاب الدم والعرق في ذلك على غير حق الطوائ وهذا  
 في العلم لا يفتقر لانهما غير موقوتين بوقت وهي جائزة في جميع السنة  
 خمسة ايام تكبر في ايام عرفة ويوم النحر وايام التشريق وعند  
 الشافعي لا تكبر الا في وقت الطوائ والسعي ولنا قول عائشة بنت عمر  
 كلها في السنة الخمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وهذا  
 لا يعرف بالتوقيين والعمى سنة وهو الطوائ والسعي والاحرام لقوله  
 عدم الحج جهاد والعمى طموح والشافعي واجبة لظاهر قوله تعالى واتقوا  
 الحج والعمى لله وهذا امر موقوت لان الامر قد يكون للندب ولا سيما  
 وغيره على ان لاية تقتضي وجوب الاتمام وذلك بعد الدخول فيه نقول  
 يا ابي الهدي الهدي اذناه شاة

هكذا قال السعدي وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم لانه اسم  
 لما يهدي الى البيت والعادة جارية بالهدية هذه الانواع تجزى في ذلك  
 التي قصاصها الا من الضان فان الجذع منه تجزى لقوله ضحوا بالانثايا  
 الا ان يعسر عليكم فاذبحوا الذبائح من الضان وحكم الهدي والاضحية  
 سواء ولا يجوز في الهدي بقطوع الاذن او انثاء لقوله عدم اشتراط  
 قوا العين والاذن ولا مقطوع الذنب ولا يد ولا الرجل ولا الزاهل العين  
 ولا العجاء ولا الذبح التي لا تقبل في المسح لان هذه حيوات بيضة  
 قال عام لا تقصر ابا العور العين عورها والعرجا العين عرجها والعمى  
 التي لا تنقي اي التي لا تنقي لها وهو الحج والاشاة جائزة في كل شئ الا في  
 موضعين من طواف حوران الزيارة جنباً ومن جامع بعد التوقيين بعدة

اي هدي ان يداخ  
 ما يصره عن متناه  
 وهو الوجوب  
 كذا في اي عارضة  
 وقوله على ان اي ضاة  
 العمى به السات  
 بالذبح وجوبه للزمام  
 وهو من مكملات البنية  
 ان يجب في اعم الشئ  
 تحقق تلك الشئ  
 انه فافهم فانه  
 رقيق  
 محمد بن

والعمى

قائه لا يجوز الا بدنة حديث ابن عباس على ما نرى والبقرة والبدنة تجزى  
 كل احد منهما عن سبعة اذ كان كل واحد من الشرايين يربط القرنة لقوله  
 البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فان اراد احدهم بتضيقه الحرام لم يحل  
 للمبايعين لان القرنة في اراقة الدم وهي لا تجزى والشافعي يقول هذا اختلا  
 في الشاة فلا تبطل كما اراد احدهم المتعة والاحرام القران والاحرام  
 صحيحة قبله ثم اللقمة في هذا اختلافه ويجوز اكل من هدي الطموح و  
 المتعة والقران اعتباراً بالاضحية وعند الشافعي لا يجوز الاكل من دم  
 المتعة والقران بناء على اصله ان هذا ليس بدم شئ ولا يجوز الاكل من  
 بنية الهدي اعتباراً بالاضحية ولا يجوز ذبح هدي التامع والمتعة  
 والقران الا في يوم النحر لانه دم شئ في وقت كالاضحية وعند الشافعي يجوز  
 ذبحه اذا حرم اعتباراً بدم الجنايات والفرق ان هذا قرينة وذلك شرح  
 خبر القصاص فافهم وقا ويجوز ذبح بنية الهدي اي وقت شاة ذكرنا  
 انها شاعت للجبر والكدارة ولا يجوز ذبح الهدي الا في الحرم لقوله تعالى هذا  
 بالغ الكعبة وقال ثم فحل الى البيت العتيق ويجوز ان ينصدق بها على ما  
 بين الحرم وخبره لقوله تعالى واطعموا المساكين الفقير مطلقاً واجب العريق  
 بالهدايا وهو احضارها بعدة لقوله عائشة وابن عباس ان شئت فخرن  
 وان شئت فلا واعتباراً بالمدد لفة والافضل في البدن النحر وفي الحرم  
 والبقر الذابح لان عروق الذكوة في الابل عند النحر اظهر فكان النحر اسهل  
 عليها وفي البقر والعنق عند الحيين اظهر فكان الذبح اسهل وهو اول  
 والاول ان يتولى الاشياء ذبحها بنفسه اذ كان تحسن ذكائها  
 قرينة فانه ولي ان يتولى شاة كسائر القران ولهذا ساق النبي عدم مائة



هذا هو الحق في البيع والشراء  
 انما هو في البيع والشراء  
 انما هو في البيع والشراء

بذلك فخر من يبيده فينا ويستبين واحلى للربعة عليا في الباقى ويتصدق  
 في جلالها وخطابها ولا يعلى اجرة الجوار من هاهنا اموالهم على ارض  
 من الله ومن ساق بدنه فاصطر الى زكوة ما ركبها لان حال الضرورة  
 مستثا وان استغنى عن ذلك لم يركبها لان تعظيم شعائر الله واجب وان  
 كان لم يركبها لانه جردا منها وينطق صريحه بالماء البارد حتى سقط  
 اللبس في الصبر ومن ساق هربا فوجب ان كان فليس عليه غيره لانه مات بجاه  
 الحل واليه في ذمته شيئا وان كان حن واجب فعليه ان يقيم غيره  
 مقامه لانه لم يتركه حيث لم يبلغ حمله فصار كماله في القوة للذة  
 قبل الاداء وان اصابه كثر اقام غيره مقامه لا يخرج من ان يكون  
 صالحا للقرية وصنع بالمعيب ما شالاه ملكه وقد سقط الواجب بالكمال  
 واد اعطيت البدنة في الطريق فان كان تطوعا لم يوجب دفعها بدنه  
 منها وضرب بها ضحكها ولم ياكل منها ولا غيره من الاغذية هكذا امر النبي  
 ناجية لا نسلم على النذر معه الهدايا ان يقين في الطريق من قال ذلك وقال  
 تاكل منها شير من انت ولا احد من رفقك وان كانت واجبة اقام غيرها  
 مقامها لا ذكر او يقلد هدي التطوع والمنفعة والقران طامر ولا يقلد  
 الاحصار ولا دام الجنايات لان التقليد بشرع لا بغيره لا سلام ودم  
 الاحصار والجنايات لرفع الاجرام او لجبر النقصان باذتكاب الجناية  
 فلا معنى لقطعها ككتاب **البيع**  
 البيع يتعقد باليجاب والقبول وهذا الاشارة فيه وعليه اجماع الس  
 اس اذا كانا بلفظ الخاص لان لفظ المستقبل عدة ركان القياس ان  
 لا يتعقد النكاح ايضا بالنظرين ما ضيق لانه استحسن جواره ليقين

في البيع والشراء

عيب

يفصل بالاجابة

في البيع والشراء

في بيعها عن المستقبل لان النكاح لا يتعقد بالمساومة بخلاف البيع و  
 فرق آخر ان قوله عن امر البيع وتوكيل به والواحد لا يلزم في عقد البيع  
 لا بخلاف الحقوق وقوله رد جن ايضا امر وتوكيل لكن الواحد يلزم في عقد النكاح  
 فاذا قال رد جنك فكانت اى بالشطرين جميعا فاشترى او الشاقي الحق البيع  
 بالرجحان والردن ما ذكرنا واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار  
 ان شاعى في المجلس وان شاذ ذلك لانه لا ولاية لاحد منهما على صاحبه فلو لم  
 البيع من غير قبول اذى الى الضرر وايضا اقام من المجلس قبل القبول بطل  
 تجاب لانه خيار فليس فيقنع على المجلس بل في الخيار وهو العن بقوله  
 الثاني بان الخيار مالم يتغير عن المجلس والشاقي يعجز القبول على العجز  
 ليحصل الانقضاء والارتباط الا ان يقول المجلس في الكلمات المتفرقة  
 كما في خيار الخيار فيتم الارتباط حكما واذا حصل الرجاء والقبول لزم البيع  
 والخيار فاحذر من هذا الامور عيب او عدم رتبة لان في اثبات الخيار ابطال  
 في مذهب الغير بغير رضاه ومارواه الشاقي الثاني بان الخيار للمزمنة  
 خيار العجز على ما عرفت لان المتبايعين هما المتبايعان بالبيع حقيقة  
 ولا حواصل المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في جوار البيع لانه  
 لا تعلق بالصحة بالمقدار فيها سواء بوجوب والآثار المطلقة لا تصح  
 لان تكون معرفة التدب والصحة لان الجهالة فيما تقرر الى المتأخر  
 ويجوز البيع بشي حال وموكل بالطلاق النضر اذا كان الاجل معلوما  
 لانهم اشترى من يهودى الى اجل ورهنه درعته ومن المثل الممنوع  
 البيع كان على غالب نقد البكر لان اللفظ عند الإطلاق ينصرف الى العجز  
 المتعارف وان كانت النقود مختلفة فالبيع فاسد للجهالة لا ان يبين

في البيع والشراء

في البيع والشراء



احدها لا ارتفاع اللبس وتجاوز بيع الطعام والحبوب بمكاييل ومجاول  
وبانها بعينه لا يعرف مقدارها ويوزن بحجر لا يعرف مقداره لقوله  
اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم ومن باع صبرة معلومة كل فقير  
بدرهم خيار البيع في فقير واحد عند من حنيفة الا ان يسمى جملة فقير لان  
الفقير معلوم وثمنه معلوم وامكن افرازة من غير ضرر فيصح فيه  
البيع وما افرازة مجهول فلا يصح خلاف ما اذا سمي جملة الفقير لان الكيل  
صار معلوما وقاد والشا من يبيع البيع في الكيل كد فقير بدرهم لان هذه  
الجهالة ترتفع بفعل احد المتعاقدين بالكيل فلا يصح الجواز كبيع العبد  
من عبيد علي ان خيار المشتري ايضا شا ومن باع قطيع غنم كذا  
رغم فاليبيع فاسد الجهالة فانها ما بعدة من التسليم والتسليم لا يفسد  
الى المنازعة وكذا كد الواحد خلاف الفقير لانه لا يوزن الى المنازعة  
والاختلاف على نحو ما ذكرنا انما وكذا من باع ثوبا مقداره كل  
ذراع بدرهم ولم يسم جملة الثوبان لما ذكرنا ولا يصح في ذراع واحد  
لانه مجهول بنفسه خلاف الفقير على ما مر ومن باع صبرة  
على انها مائة فقير بمائة درهم فوجدها اقل من ذلك كان المشتري  
بالخيار ان شا اخذ ما وجد من خصته من الثمن وان شاكركه لان  
الثمن والفقير معلوم الا انه ثبت له الخيار لانه فات عريضة وان  
وجدها اكثر قالن اية للبائع في البيع وثمن على الماية فما وراه يفي  
على ملحه ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذ بيع بعشرة دراهم  
ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها اقل فالمشتري بالخيار  
ان شا اخذها جميع الثمن وان شا تركها لان صفة البائع قد تغيرت

فله الخيار ولا يسقط بازار الثمنان شي لان الذراع صفة وهذا لا يجوز  
افرازة بالبائع والصفات لا ينفصل عنها الثمن وان وجدها الثمن من الذراع  
الذي سماه ففي المشتري ولا خيار للبائع لما ذكرناه انه صفة لا يقال لها من  
من الثمن من اشترى عمدا على انه كانت فاذا هو كانت وخيار  
وان قال يعتكفا على انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها  
ناقصة فهو بالخيار ان شا اخذها بخصتها وان شا تركها لان الذراع  
وان كان صفة لكن له صلاحية ان يصير مبيعا فاذا عين له الثمن  
صار كل اصل بنفسه وثبوت الخيار لقوات الغرض وان وجدها  
زايدة كان المشتري بالخيار ان شا اخذ جميع كل ذراع بدرهم وان شا  
من البيع لما ذكرنا ان الذراع صار اصلا بالشمية وانما ثبت له الخيار لانه  
لا يمكنه الوصول للبائع الا بالشئ ما شئ ومن باع دارا دخل بناؤها في  
البيع وان لم يسم لان الاسم يشمل العريضة والبنا جميعا ومن باع  
ارضا دخل ما فيها من الخلل والشئ في البيع وان لم يسم ولا يدخل الزرع  
في بيع الارض الا بالسمية لان الشئ منقول اتصالا وانما لا تنفاه  
زمان فاشبه البنا خلاف الذراع لانه مودع فيه عارية فاشبه  
للمتاع الدار ومن باع خلا او شرافيه من قمرته للبائع الا ان يشترط  
للمتاع اعتبارا بالزرع في بيع الارض وعند مالك والشا من في الخلل  
ان كانت قد ابرئت لم تدخل في البيع وان لم يشر دخل لقوله درهم من باع خلا  
قد ابرئت فتمى ثوبا للبائع الا ان يشترطها المتنازع الا ان يحدث بعضه  
حجة لنا وبعضه لاجحة له فيه فانه فسكت عنه ويقال للبائع ان قطعها  
وسلم للبائع وكذا كان فان فيها زرع لان العذر يقتضي تسليم ازار تسليم



في البيع  
في البيع

وقال الشافعي على المشتري تركها الى حين صلاح الثمرة واستحضر الدرع  
لجريان العرف به فان الثمرة لا تقطع الا بعد البلوغ لا ان العرف مشتق  
من الدلالة فلا تقوم به الحجة ومن باع ثمرة لم يبدل صلاحها او قد يبدل  
حاز البيع لانه باع معلوم العين وقت ورث التسليم وجب على المشتري قطعها  
تفريغها لئلا يبيع عن غير وجه وهذا المشافعي اذا لم يبدل صلاحها لا يجوز الا  
بشرط القطع لانه عليه السلام نفى عن بيع الخارج حتى يبدل صلاحها وقد ترك  
ظاهره حيث يجوز بشرط القطع فان شرط تركها على الحال ففسد البيع  
لانه شرطه ما لا يقتضيه العقد اذ فيه نفع لاحد المتعاقدين وقد  
نفى رسول الله عن بيع وشروط والشافعي يجوز بشرط الترخيص اذا بدا  
اصلاحها اختيار العرف وقد ذكرنا ان العرف مشروط لانه قد قطع  
وهو مبسوط وجزمه ودخول ان يبيع ثمرة ويستثنى منها الرطبة  
معلومة لانه يربو الى الجمالة الباقي وقياس ما دل على استحالة  
مقينة لا يصح لان الباقي معلوم بالمشاهدة فانفردا وتجزر بيع الحظوة  
في سبيلها وكذا لا يرد في السهم في مقامه لم فيه عدم عن بيع الطعام  
حتى يشتد وهذا يقتضي الجواز اذا اشتد واحتج الشافعي في فساد  
بقوله عدم لا تبغوا الطعام حتى تغير كذا حجة له فيه فان معناه حتى  
تبلغ غاية يتأتى فيه العفن هذا هو للعهد يقال من طرنا والشورى  
أفون والباقي في قشره لتقابل الناس به في سائر الاغصان والاصناف  
من غير نكبر والشافعي يعتبر خروجه من قشره الاول وكذا يجوز  
واللوز والعسيت لانه مستور فيما لا منفعة له فيه لا ان لا تسلم  
ذلك في الرطوبة الباقي لا يتغير بدون القشر الا خضر وصار قشر الزمان

ومن باع دارا دخل مباحا غلقها في البيع لان الغلق من اجزاء الدار والمقتضى  
جزوا منه فيدخل في البيع ثبنا واجرة الثمن على البائع لانه عاملة في تمييز  
المبيع عن غيره وكذلك امرنا في الثمن لانه يدفع عنه مؤنة الرد بالعيب  
فكان عاملا له واجرة ثمنه في الثمن على المشتري لانه يحتاج الى تعيين الثمن  
وتمييزه ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري اذ لم يميز او لا يميز حتى  
الباع كما تعين حقه فاذا دفع الثمن قيل للبائع سلم لم يبيع اليه احتيا  
را للمعادلة ومن باع سلعة بسلعة او ثمنيا بثمن قيل له سلم ما سلم لانه  
مؤنة لا مد بها على الحزب باب خيار الشرط  
خيار الشرط جائز في البيع والقياس ان لا يجوز لانه يدخل على حكم العقد  
وهو ملك فيؤخره لانه يجوز استحقاقا لقوله عدم خطين متقين اذا  
بعت فقل ما لا خلافه في خيار ثلثة ايام وخلافه الجذاع للبائع والمشتري  
وفيما خيار ثلثة ايام لانه شرع للترتيب والتفكير وهما في الحاجة الى ذلك  
سواء وكذا يجوز اكثر من ثلثة ايام لانه ثبت على خلاف القياس بالنص  
فيما الباقي على الاصل وقول لا يجوز اذا سمي مدة معلومة اعتبار بالاجل  
والفرق ان الاجل لم يرد فيه التام حيث خلاف خيار وخيار البائع يبيع  
من وجه المبيع من اجله وان اثنى في تأخير حكم العقد وهذا لو  
استثنى البائع العبد بعين ولو كان ملكا مستقلا عنه لما انفردت له وقا  
لشافعي في قول منعه المشتري بالعقد وخيار  
ويجوز من خيار العيب والفرق ان خيار العيب لا يمنع لصرف المشتري  
فلا يمنع له خلاف خيار الشرط فان تبعضه للمشتري لم يرد في يده  
صحة بالبيع لان ملكا لم ينقل اليه صار كالغير من على يد المشتري

في البيع  
في البيع



وخيار المشتري لا يبيع حرج المبيع من ملك البايع لان المبيع لازم  
 في حرجه الا ان المشتري لا يملك حرجه ولا يدخل في ملكه عند ذلك حينئذ  
 لان المشتري لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه لاحتاج البدل  
 ولما بدل في ملكه واحده وذا لا يجوز وقالوا الشافعي فله حرجه لانه ان  
 ملك البايع فلو لم يثبت المشتري لكان ملكا لما كان له الا ان هذا  
 ليس بحال اذا كان حال سيو حرجه ملكه كالموصى اذا مات يؤول ملكه  
 ويقف الى قبول الموصى له كذا هذا فان هلك في يده هلك بانه يؤول  
 البيع قد انبثرت حيث يخرج عن الفسخ وكذلك ان دخله حرجه لانه لم  
 يقدر ان يزده كذلك ومن شرط الخيار انه ان يزده كان فسخه فلا  
 ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يفسخ لان خياره هذا فان اجاز بعير  
 حضرة صاحبه جاز له اسقاط حقه ولا يقف على حضور الآخر كما  
 لطلاق والعقاق وان فسخ لم يكن الا ان يكون الآخر حاضرا لان دفع العقد  
 كالعقد فلا يقوم باحدها كادالة والدية بالعيب فقال ابو يوسف والشافعي  
 يجوز اختيار ما جازة والفرق ان الفسخ الزام الحكم على الغير ففسخ  
 حضوره خلاف الاجازة فاقتصرنا من هذا الوجه واذا مات من به الخيار  
 بطل خياره ولم يثبت الى ورثته ذلك بايع رهن بشئ الخيار للمورث  
 لا الوارث وصار كالاجل وقياس الشافعي على خيار العيب لا يفسخ لان خيار  
 العيب معنى المال ولهذا وجب لئلا اذا عذر لرد ومن باع حيا  
 على انه خيار او كانت فوجس بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ  
 بجميع الثمن وان شاء ترك لان فوات تلك الصفة نفوق حرجه  
 وصار كالعيب كما يارد

المملوك

الاجل

ومن اشترى شيا لم يزده فالبيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان  
 شاء رده لقوله من اشترى ما لم يزده فهو بالخيار اذا رآه ولا حرج للشافعي  
 في نفسه عليه السلام عن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ان الغوري اذا رآه ما كان على خطره الوجه  
 والدم فيها اذا قال بعتك ما في هذا فله يتناوله الخبر ومن اع ما لم يرد  
 فلا خيار له ما روى ان عثمان بن عفان رضي الله عنه باع ارسالة بالبصرة من  
 طلحة بن خديجة فقال له عثمان في الخيار اني اوت ما لم اذره وقال طلحة في الخيار  
 لان اشترى ما لم اذره فكلما جئني من فطيم جعل الخيار لطلحة وان عطف  
 من الصحابة من غير نكبي فدل الحديث على المسلمتين جميعا وان نظر الى  
 وجه البصرة او في ظاهر الثوب فطوي او الى وجه الجارية او الى وجه  
 الدابة وكلها فلا خيار له دن رية جميعه متغيرة فمتغيرة رية ما يترك  
 على الباقي ومن راي حن الدار فلا خيار له وان لم يشاهد بيوتها لان  
 ذلك يدل على الباقي وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهي القبا  
 لان ذلك قد يختلف وقيل ان ابا حنيفة اقر على ما راي بالكلية فان تقطع  
 الدار لا تختلف عندهم بالصغر والكبر ويخ لا محي وشراة حازر له فقلت  
 محتاج وله الخيار اذا اشترى ما لم يزده ويشق خياره  
 بان يشتري المبيع اذا كان يعرف بالخبر وبشئ اذا كان يعرف بالشئ و  
 يذوقه اذا كان يعرف بالدوق من هذا من طرق المعرفة في حق البصير  
 ففي حق الاعرج اوي ولا يستط خياره بالخيار حتى يوصف له لانه لا خبر في  
 معرفة ذلك الا بالوصف وقال ابو يوسف يوفون في موضع لو كان بصيرا لراه  
 ثم يوصف له يستط خياره لان هذا اقضي ما يقد ر عليه وقال الشافعي يبيع  
 الاعرج وشراة باطل ما على من يبيع ان يشتري ما لم يزده باطل فذلك هذا بعيد  
 البيع

الاختيار  
 القدر والخطر واحد

وانما ان الخيار ان ثلاثة خيار الفروا  
 في المختصات والخيار العيب وهذا المذكور  
 احدها خيار التعيين وبشيء مما ينفى عنه  
 والاخر خيار الغرر والغن فالواقف المصوب  
 وقال ابو حنيفة ان يرد في بيعه حكم المصوب  
 ويوفي بوجهه على نفسه في غير ما يثبت حكم الغرر  
 الاسلام ابو البركات في بيان ان خيار  
 المشتري قيمة متاع كذا او قال اذا كان  
 له الرضا على ما يبيع ذلك فله فسخ بخلاف  
 له الرضا وقيل لا يرد وان لم يقبل ذلك فليس  
 ان يقبل بالرد ان عرقه الا فلا خيار



فإن قيل إن الصحابة رضوان الله عليهم أحسن عوالم الناس وأحسن خيارهم  
 وأبهرهم ودينهم عظيم ولم ينشئ منهم من البيع والشراء ومن لم يملك غير بيعه من  
 فماله الخيار إن شاء أجاز البيع وإن شاء أنسخ كان فيه نظراً للحائسين من  
 غير ضرر وقد جاوز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لما أعلن عبودية الساري ديناراً  
 ليس من تركه به اضحية فاشترى به شاترين فباع أحدهما بدينار فاجاب ديناراً وشاة  
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبل ودعا له بالبركة ولو لم ينعقد لما قال الشافعي لما جازة البيع  
 والمجازة إذا كان المعقود عليه باقياً والمتعاقدين خالفاً لأن العقد يبقى ببقاء  
 العاقد والمحل كما فاما إذا هلك المحل أو اختلفت تعاقدين فالإجازة لا تلحق  
 العدم ومن رأى أحد ثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر جازله أن يردّها لأن  
 رد أحدهما يؤدي إلى تعريق الصفقة قبل تمامها ومن مات وله خيار الرد  
 بطل خياره لأن اختياره بطل بموته ومن رأى شيئاً اشتراه بعد مدة وإن  
 كان على الصفة التي رآه عليها فلا خيار له لأنه اشترى ما رأى وإن وجده  
 متغيراً فله الخيار لقوات تلك الصفة **باب خيار**  
**العيب** فإذا أطلع المشتري على عيب في البيع فهو للخيار إن شاء أجاز  
 لجميع الثمن وإن شاذ لأنه ما رضي إلا بالتسليم من البيع وليس له أن  
 تمسكه ويأخذ النقصان لأنه إذا أمسكه فقد رضي به وكان الثابت وصف  
 ولا يقابل الثمن لأعند الضرورة وكل ما يوجب نقصان الثمن في حادثة  
 الخيار فهو عيب لأنه يقل الرعية فيه لقوات بعض العيوب والآيات والبر  
 في الفرائض والشرقة عيب في الصبي فإذا بلغ فليس له أن يرجع حتى يعاوده بعد  
 البلوغ يعني لا يرد ما كان منه في الصغر لأن الظاهر أن ذلك لا يوجب لأن  
 عيبه قلة المعرفة وضيق الخيار وما بعد البلوغ غير الأول لأن سبب

والعيب الردي والخير والدون عيب في الجارية لأنه قد يفسد بها الفرائض وذلك محل  
 به وليس له عيب في القلام لأنه لا يفسد به الخدمة لأنه لا يكون من دار فيصير  
 كالمسرح والزار والزار عيب في الجارية لأنه لا يفسد بها الفرائض  
 القار بالولد وليس له عيب في القلام لأنه لا يفسد به الفرائض إلا أن يكون قد  
 مضى في ذلك لأنه لا يفسد به الخدمة وعند الشافعي ما كان عيباً في الجارية  
 عيب في القلام لأنه ما في المأثية سواء قيل لها ما تقول لا تنفاج به فإذا كان  
 العيب لا يخل بالانتفاع للطلوب منه لا يعد عيباً وصار كما في البهائم وإذا أحدث  
 عند المشتري عيباً طلع على عيب كان عيباً لبايع فله أن يرجع بنقصان وهو ليس  
 العيب لنقد الرد في حادثة عيب حادث لأنه لا يمكنه ردّه كما تبين ولا  
 يرد للمبيع إلا أن يرضى البايع أن يأخذ بعيبه لأنه استطاعه وأن  
 قطع المشتري الثوب وخاطبه أو صبغته أو لت السويق يفسد ثم  
 طلع على عيب رجع بنقصانه لأنه قد رد بطريق الحكم لا انتقاله بغير  
 تبيع وقد رانقصاله وليس للبايع أن يأخذ لأنه لا اتصال ملك للمشتري به  
 وعند الشافعي أن رضي البايع أن يأخذ ونعطي قيمة الصبي حتى يشتريه  
 بين الرد والإسكان بغير شيء لأنه قد رضي على استئجاره بالرد قيل  
 له نعم لكن بقوات حقه في غير وجهه وهو الصبي ومن اشترى عبداً  
 فاعققه أو مات ثم أطلع على عيب رجع بنقصانه لنقد الرد وعند  
 الشافعي لا يرجع في الاعتات وهو القياس لأن الرد إمته بفعله ووجه  
 الاستحسان أن الاعتات إنما المأثية فضل أو انتها المأثية تبعاً لانتها  
 الحياة يوجب الرجوع فهذا أولى فإن قيل للمشتري العبد أو كان  
 طعماً فأكله لم يرجع بشيء عند أبي حنيفة لأن الرد تعود بفعل المشتري



فصار كأنه أمثلة حكاو قالوا الشايع يرجع الكاكن لأنه أكمل المائنة فصار  
 كالعتيق ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رد عليه ببيع فان قبله بقبض القبا  
 من قبله ان يردده على بايعه لان البيع قد انقضى فصار كأن لم يزل على ملكه  
 وان قبله بغير قبض القبا فليس له ان يردده على بايعه لانه حدث في يده  
 ملك جديد وقبض الشايع على الاصل لا يصح لان حكم الحاكم نافذ على الكافة  
 بخلاف امساجعها واذا اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عيب فليس له  
 ان يردده ببيع وان لم يمس العيوب وتعد طالانه شرط كذلك وقال الشافعي  
 لا يصح البراءة ويفسد العقد بناء على ان البراءة من العيوب لا تنقضي عند انقضاء  
 لاسما اسقاط فلا تنقضي الى العلم كالطلاب والعاقب والله اعلم بالصواب  
**باب بيع الفاسد**  
 اذا كان احد الحوضين او كلاهما محررا فالبيع فاسد كالببيع للبيعة  
 او بالدم او بالخمر او بالخنزير او بالجرذ لان البيع شرع وسيلة الى الاشياء المنفعة  
 ففاسد هذه الاشياء حرة لا تنفع اجماعا وكذلك اذا كان غير محرر كالكافر لانه  
 ليس بمال وبيع ام الولد والمدير والمكاتب فاسد لقوله عمر في ام الولد لا باع  
 ولا تزوت وهي حرة من جميع المال وقال في المدير لا باع ولا يوهت وهو  
 حر من ثلث المال واما المكاتب فلان له الولي عقد له عقد او يجب زوال  
 يده واستحقاق المكاتب ارسنة بناية المولى عليه فمنع من بيعه كالمحررة  
 ولا يجوز بيع السبي في الما قبل ان يفسد اذ ولا يبيع الطير في الهوى لانه  
 محذور التسليم ولا يبيع الخمر ولا الرجاج لانه علم العلم عن بيع المالك في  
 المضامين ولا يجوز بيع اللبن في الضرع والصوف على ظهر العنزة لانه  
 عدم عن ذلك وفذرا من ثوب وسقي لانه لا يمكن تسليمه الا بضر لم

خبر

يلتزم وصريته القانصر لانه محمول وعرضه من ائنة وهو بيع التمر على الجمل  
 بخبر صفة المحر لنهيه عن بيع المزانية والمحاولة والمخايرة ولا حجة للشافعي  
 في نهيه حديث العزاي لان حكمه للملك لم يثبت للمحرر فكان صدقة مبتدأ ولا  
 يجوز البيع بالقاء الحجر وظلامسة لانه من بيع للملاسة والمناينة وهي من  
 بيعات الجاهلية ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين جهالة المبيع منها ومن باع  
 عبدا على ان يعققه للمشتري او يديره او يكاتبه او امة على ان يسنولها  
 فالبيع فاسد لنهيه عن بيع وشرط وقال الشافعي وهو رواية عن ابي حنيفة  
 ان شرط العتق جارية وحديث بريان اهلها شرط على عايشة بعثتها  
 والولاة لهم فائدهم والولاة لم يكن العتق قبل له المحرور شرط الولا لا يغير  
 ولو صح تخيل الله عدم علم ذلك بعد العتق اذ البيع فاسد بفقد الملك لا بفقد  
 على ما ينشئ فينفذ العتق فلهذا لم ينكر وكذا لو باع عبدا على ان يستخذه  
 البايع بشهر او اذ ارع على ان يسكنها البايع او على ان يقرضه للمشتري ردها  
 او على ان يفيده له هدية ما ذكرنا من النهي ومن باع عبدا على ان لا يسلط اليه  
 شهرا او الى راس شهر فالبيع فاسد لانه شرط ما لا يقتضيه العقد  
 فيه ضرر على احدها ومن باع جارية لاحد فاسد البيع لانه يخرج عن تسليم  
 المبيع للحال ومن اشترى ثوبا على ان يقتطعه البايع وتخيطة قميصا او  
 ثوبا او ثوبا على ان يقطعه او يقتطعه البايع فاسد لانه شرط منفعة احد  
 المتعاقدين وهو خلاف ما يقتضيه العقد اذ بهم استحسنوا في مسئلة العمل  
 بخبر لقامل الناس في كل عصر ومصر والشافعي اخذوا بها بالقياس والبيع الى  
 النير ورا والمخرجان وصوم المضاد وفطر اليهودي اذا لم يعرف  
 المتعاقدان ذلك فالبيع فاسد جهالة الاجل ولا يجوز البيع الى المحصار

وهو بيع الاربع  
 في سبعة بغير بدل  
 فوسى بيع المحرور بغير بدل

ذا جوهين بعد وعين  
 فيهما فاصح البيع في عين  
 بالحمية من الثمن المسمى ولو جوهين  
 بعد عودين من اوين او من عودين  
 او من ذلك عند العود البيوع في  
 بالحمية وقال زفر لا يجوز



والذي يأس والقنوط وقد تم الحاج لما ذكرنا من جهة ان هذا لا شيا قد تقدم  
 وتلحق فان تراخيا إسقاط الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد والرياس  
 وقبل قد تم الحاج جاز لان الشرط للعقد قد ارتفع فنزاع من لزوم العقد  
 وكان زعموا المشافعي لا يجوز لان الفاسد لا ينتقل جاز كما هو راجح بدوهم  
 ورطل من جهة ان الفاسد في ضد العقد فلا يرتفع وبها هنا في الاجل فاقترنا  
 وكان لهما رفع العقد الفاسد فكان لهما رفع الشرط الفاسد بطريق الاول  
 واذا قبض بشئ في البيع الفاسد بامر البايح وفي العقد عوضا  
 كل واحد منهما مال ملكه البيع لان البيع وضع لا فائدة لملك لا طلاق  
 قوله تعالى وحل الله البيع الا ان القبض لا يفيد الملك شيئا اعطاه الفاسد  
 والقبض مما استفاد به المضرب في الصحيح جاز ان يقع به الملكة الفاسدة  
 سيد وما كان لملك يقع بالقبض اعتبرنا اذ البايح فيه كالقول في البيع  
 الصحيح وانما شرطنا العوضين كل واحد منهما لان البيع بغير ثمن لا يكون  
 بيعا اذ هو مبادلة لمان المال وكذلك احد العوضين ملا دون الآخر كالبيع  
 بالميتة المأدوم من البيع هما يكون باطلا وانما جلت القيمة دون لان القيمة هي  
 العدن وانما يصار الى التسمية عند صحة البيع اعتبارا بالظهر وحل واحد  
 من المتعاقدين فسخة وفقا للفاسد وان باعة المشرق تغذ ببيعة كدولة  
 مملوكاته وعند المشافعي البيع الفاسد لا يفيد الملك لانه مضمون عنه وليس  
 لا يكون مشرعا الا ان هذا باطل بالبيع عند التداويع والبيع الحاضر للبائدي فذلك  
 على ان الثمن لم يكن من قبض البيع بل عن معنى جاوزة ومن جمع بين حيرة  
 وعيدا وجمع بين شاء ذكية وميتة بطل البيع فمما جاز لان بيع  
 والميتة لا يصح اصلا فيستحق البيع ابتداء على التحلل منها لخصته من

ان يكون  
 اذا كان

المن وانما يجوز له خلاف ما يرجع بين عبد ومدير او بين عبد وعبد  
 انه يصح في العبد لخصته من الثمن لان عبد الغير وللمدير مملوك فيستحق  
 البيع عليه بالالة امتنع النفاذ لعدم اجازة لالة لعدم اجازة الحاكم  
 في ماله ورجع الى الحاكم جاز فاذا امتنع من الاجازة يبقى العقد في العبد لخصته  
 من الثمن والجهالة الطارئة لا تقيد العقد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الحبش فقال لا تترجسوا وهو ان يذبح في السبلة من غير رغبة فيها  
 وعه السبلة على قوم غيره لا يسيروا احكم على سبهم اخيه ولا يخطبون  
 على خطبته وعن النبي الجاب فقالوا لا تلقوا السبلة حتى يقبض الاسير  
 ق وعن بيع الحاضر للبائدي لا يصح لخاصة البائدي وعن بيع عند اذن الجمعية  
 لقوله تعالى اذا نودى للصلاة لا يه وكل ذلك لوجود النفي ولا يستند  
 البيع لان الفساد ليس في العقد وعليه وانما كان ملحقا جاوزة ومن ماله  
 مملوكين حفيذين احدهما ذورحم من الآخر لم يفرق بينهما ولو كانا  
 كان احدهما كبير الفولة عدم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه  
 وبين الحنة وقال الله في الولاد لا يجوز حتى يبلغ الضيف سبعا  
 وفي غير الولاد جاز التقرب في كل حال استند لا تجوز البيع لان جواز  
 البيع لا ينبغي الكراهية كالبيع عند التداويع ولا في التقرب منع منه الحاجة  
 الصغير الى الكبير والا استغنا عما يكون المبرح فان فرق بينهما كرهوا ذلك  
 وجاز العقد لما ذكرنا ان النفي كان جواز وقال ابو يوسف والمشافعي البيع  
 باطل في الابوين جائز في الاخوين لما ذكرنا من الحديث ولم يرد هذا التقيد في  
 الاخوين الا ان النفي انما كان الحاجة الصغير فيستثنى في ماله وان كانا كبيرين  
 فلا بأس بالتقرب بينهما ولو توجب الاستغناء والله اعلم

انما كان ملحقا جاوزة ومن ماله مملوكين حفيذين احدهما ذورحم من الآخر لم يفرق بينهما ولو كانا كان احدهما كبير الفولة عدم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين الحنة وقال الله في الولاد لا يجوز حتى يبلغ الضيف سبعا وفي غير الولاد جاز التقرب في كل حال استند لا تجوز البيع لان جواز البيع لا ينبغي الكراهية كالبيع عند التداويع ولا في التقرب منع منه الحاجة الصغير الى الكبير والا استغنا عما يكون المبرح فان فرق بينهما كرهوا ذلك وجاز العقد لما ذكرنا ان النفي كان جواز وقال ابو يوسف والمشافعي البيع باطل في الابوين جائز في الاخوين لما ذكرنا من الحديث ولم يرد هذا التقيد في الاخوين الا ان النفي انما كان الحاجة الصغير فيستثنى في ماله وان كانا كبيرين فلا بأس بالتقرب بينهما ولو توجب الاستغناء والله اعلم



أما في البيع لعوله من قال ناد ما يفتة اقاله الله عشرته يوم القيامة

الثمن الاول لانها نسخ العقد والفسخ فكل العقد فان شرط اكثر منة او اقل  
 فالشرط بالمال ويورد مثل الثمن الاول حقيقة لمعنى الاقالة وهي نسخ في حق  
 المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما عندنا في حقه لانه لا ولاية لهما على غير  
 هما ولا ولاية على تصرفهما بالرفع والفسخ وما يرد به ان الشفع بعد التسليم  
 في البيع ياخذ بعد الاقالة والمشتري لا يرد المبيع العيب على باعه بعد البيع  
 والاقالة ولا يرجع الوهب في العبة بعد بيع الموهوب له واقالة رخص في حقه  
 رواه اخري انها بيع بعد القبض ونسخ قبله وهو قول ابو يوسف  
 في العقار فانها بيع في الظاهر لوجوب معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال وعند  
 محمد ان كانت تخس الثمن الاول ومثله في نسخ وان كانت باقل اقل او تخس  
 اخر ففي بيع كذا بعد اقل مقتضى الاقالة وعندنا في نسخ في حق الكفاية  
 اعتبار بالفسخ لخيار الشرط وحاصله انها نسخ عندنا حقه على كل حال  
 فاذا تعذر ذلك بطلت وعندنا في يوسف بيع فاذا تعذر جعلها بيعا في نسخ  
 وعندنا في نسخ فاذا تعذر ذلك ففي بيع والجواب ان الحقيقة التصرف في ثمن  
 بعد القبض وقبله ولا يتنوع بعد من الثمن دون غيره ويجوز ان يكون له حكم في  
 حق شخص اخر حكم اخر كما قلنا في الرد بالعيب وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة  
 كما لا يمنع صحة البيع وهلاك المبيع ينعق ما لان محل العقد هو المبيع فكذلك محل  
 الفسخ فان هلك بعض المبيع جاز في الاقالة في باقيه اعتبار ببعض المالك  
 المراجعة والتولية

المراجعة ثل ما قلنا في العقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح تسمية

في حقه

للتصرف بما يبين ثمنه وهو الرخ والتولية نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن

الاول من غير زيادة ربح ولا نقصان لانه عبارة عن الثمن الاول للمشتري  
 كما ان له ودليل جوازها تعامل الناس بها في سائر الامصار ولا عصار من  
 غير تلبس ولا تصح للمراجعة والتولية حتى يكون العوض مائة مثل المالك  
 والموزون لان غير المثل ثمنه قيمته وهي مجهولة تعرف بالحزر والتميز  
 وجوز ان يضاف الى راس ال اجرة القطار والطار والثل واحد حمل  
 الطعام لان عادة خبز باضافة ثمنها يوجب زيادة في العين الى راس  
 قام على بلدي ولا يقول سترية بكذا خبز اعني الكذب فان اطلع المشتري  
 على حياثة في المراجعة فهو اختيار ان شاء اخذ تخمير الثمن وان شاذ له لانه  
 ذلك عليه في صفة الثمن وهو الزيادة وضار كالتوكيس في وصف المبيع وهو  
 العيب ولم يغير موضوع العقد وان اطلع على حياثة في التولية استقطبها  
 من الثمن لان الحياثة فيها تغير موضوع العقد لانه يصير حيلة مراجعة  
 وقال ابو يوسف بخط فيهما لان الاتفاق او تع على مضمون العقد الاول  
 وقال محمد بخط فيهما لان البايع لم يرض الا باسمه والتميز قول لقول ابى  
 حنيفة واحز لقول ابى يوسف ووجه الفرق بين البيعين هاذلن اومن  
 اشترى شيئا مما يتقل وتحويل لم يجر بيعه حتى يقبض له فيه علم السامع عن  
 بيع ما لم يقبض ويجوز بيع العقار قبل القبض لانه لا يؤدي الى الغرر والاستحالة  
 هلاكه وقال محمد لا يجوز لاطلاق الحديث لان الحديث محمول على المنقول  
 لعدم الغرر في العقار ومن اشترى ملكا مكائلة او موزونا موازنة فاقاله  
 او انزله ثم باعه مكائلة او موازنة لم تجز للمشتري منه ان يأكله ولا يبيعه  
 حتى يعيد الكيل والوزن انتهى السامع عن بيع الطعام حتى يحوز فيه صا  
 غان

في حقه



صالح الباي وصالح الشيرازي واما ان يكون الكمال غير منصرفين  
فان القبض جاز لان لا يورى الى الغرض خلا والبيع على ما هو في حيز المشتري ان يرد  
للبيع في الغرض ويجوز للبايع ان يرد في البيع ويجوز ان يخط من الغرض ويتعلق  
سحقا في جميع ذلك لا يفسد في ما له من غير حمله في الغرض ويلحق ذلك  
صل العقد في الغرض الواقع في البيع ولها تلك الولاية لان العقد في ملكها  
بدليل جواز نسخها فكان في الحاق الزيادة وحذفها والشافعي الزيادة هبة  
مبتدأ في حيزها القبض لان كل واحد منهما ملك الغرض فالزيادة تكون التزام  
الغرض عن ماله وهذا لا يجوز ونحن نقول اذا التزم باصل العقد لم يكن حقا  
عن ماله ومن باع بيمين حال ثم اجلة اجلا معلوما صار موعدا لانه رضى بتأخير  
حبه فصار كالورضى باستقاط بعضه وهو الخطا في قياسه والشافعي على القرض  
في انه لا يصح لحياته لا يصح لان القرض عارية وهذا لا يصح اشتراطه في العقد  
وها هو يصح اشتراطه في العقد للاجماع فاذا اخل التزم باصل العقد كالحط  
فاستتر من هذا الوجه وكل من حال اذا اجلة صاحبه كان موعدا القرض فان  
تأجيله لا يصح وجه الفرق ما ذكرنا ان القرض عارية فان الموردين في القرض  
حين المأخوذ حكم الوارث فيكون كذلك لكان بيع الدارهم بالدارهم نسيئة وانه  
ربا بخلاف ما يوردون في ربا  
الربا محرم لقوله تعالى وحرم الربوا في كل مضيل او موزون بيع بخنسه  
متفاضلا لقوله على الله لا تبع الصاع بصاعين ولا الصاعين بثلاثة ثم قال  
وكذلك الميزان والمراد ما يوزن ويدخل تحت الصاع والعلقة هي الكيل  
مع الجنس او الوزن مع الجنس لان الربا في اللغة هو الزيادة المطلقة  
وفي الشرع هو الفضل على المعيار الشرعي وذلك ما يجوز بهدين للغبين

لان الكيل يظهر ذلك صورة والجنسية تظهره معنى وعند الشافعي في الطم  
وفي الذهب والفضة الثنية وشرطها لان الطم حياة النفوس والتمية  
حياة الاموال فيناسب تعلق الحزمة بها تعطى لظواهرها لان ما يقوم به تقوم  
للاذنين فيناسب التوسعة به والاطلاق دون التضييق والبيع كما في البيعة  
حال الخصصة واذا ثبت هذا نقول لو باع فقير حصص فقير حصص لم تجز  
عندنا خلا فانه ولو باع تافهة بئنا حين جاز عندنا خلا فانه واذا بيع المالك  
او الموردين متفاضلا جاز البيع وان تفاضلا لم يكن لقوله ثم الخطا مثلا  
مثل يدا بيد والفضل ربا ولا يجوز بيع الجيد بالردى ما فيه الربا الا مثلا  
تعلق لقوله عدم جيد بما ورد بها سواء واذا اعدم الوصفان للجنس والتمية  
لمضموم اليه حل التفاضل والتمية كالخطة بالذهب والفضة لعدم علة  
الربا واذا اوجد احرم التفاضل والتمية كالخطة بالخطة لتحقيق العلة  
واذا اوجد احدها وعدم الآخر حل التفاضل وحرم التماس كالخطة بالتمية  
او الهزوي بالهزوي لقوله على الله الام اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم  
يدا بيد ولا حيز فيه نسيئة والسلام خص عن هذا الضرورة واذا وجد  
الجنس بانفراد كالهزوي بالهزوي حل التفاضل وحرم التماس لقوله عدم  
لما قيل له انا نبيع الفرس بالافراس والخيول بالخيول فقال لا بأس بذلك  
يدا بيد ولا فيه نسيئة وقياس الشافعي على ربا الفضل لا يصح لا سيما  
بتفاضل كما في الخطة والتمية وكل من رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو مكيد بدا وان ترك الناس الكيل فيه مثل الخطة  
والتمية والتمر والمخ وكل ما رضى على تحريم التفاضل فيه ربا فهو  
موزون اياها مثل الذهب والفضة لان عدم الدار يرضى على هذه الاشياء الستة

هذا  
التمية



في حديث الحذر من مخالفة النبي معصية وطاعته مفترضة ومالم  
يضمن عليه فهو محرم على عادة الناس لقوله عليه السلام ما رآه المسلمون حسا  
فهو عند الله حزن والشافعي يعتبر عادة المحل في لقوله عليه السلام المكالم  
لا اهل المدينة والميزان ميزان اهل مكة ولا حجة فيه لانه سالت عن  
محل النزاع وعقد الصرف ما وقع على جنس الثمان يعتبر قبض  
عوضيه في المجلس لقول ابن عمر طاسيل عن الصرون من هذا الى هذه يعني  
من يدرك اليده وان استظهر الى خلع هذه السارية فلا تنظره  
وما سواه ما فيه الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقابض  
لانه يتعين بالتعيين فلا يشترط فيه التقابض كبيع العبد بالعبد  
وعند الشافعي التقابض في بيع الطعام بالطعام بشرط اعتبار بيع  
الذهب بالذهب والعقودان الدراهم والدرهم لا يتعين الا بالتقيد ولانه  
انما شئ صرف كل واحد من المتعاقدين ما في يده الى يد صاحبه  
وهذا الخلاف ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق لان التساوي  
فيه كليا بشرط وقد تعدد اعتبارا بالجنس وتجوز بيع اللحم بالحيوان  
لانه بيع خلال الجنس وانه موزون ومعدود وقصار كالخوزون والطيور  
وقال ابن عمر لا يجوز الا ان يكون اللحم الصافي الثريا في الشاة اعتبارا ببيع الذ  
يتون بالزيت والسهم بالشيء فانه لا تجوز الا على وجه الاعتبار  
كذا هذا لكنا نقول الزيتون والسهم نرادان للدهن فقد اتفقا  
في المقصود بخلاف الحيوان لانه ليس المقصود منه اللحم فحسب وعند  
الشافعي بيع اللحم بالحيوان من جنسه لا يجوز قوله واحدا وخلاف  
جنسه فيه قولان لانه لا يملك اللحم حتى يبيع اللحم بالحيوان الا انه روي في

لحديث نسيه فكان هذا اولي لان فيه زيادة وتجوز بيع الزيت بالزيت  
مثلا بثل والثمن بالزيت لانه بيع الجنس بجنسه متساويا فقار كالجدي  
بالقبيق وقالوا والشافعي لا يجوز لقوله عليه السلام طاسيل عنه انقبض اذا حقت  
قالوا قال فلا اذا الا ان يكون الحديث على زيد بن عياش وانه صفيق ولا  
تجوز بيع الزيتون بالزيت والسهم بالشيء حتى يكون الزيت والشيء  
الزيت ما في الزيتون والسهم فيكون الزيت مثله والزيادة بالخبر  
اعتبارا بالتساوي فيما هو المقصود ويجوز بيع الثمان المختلفة بعضها  
ببعض متفاضلا وكذلك البان البقر والغنم بعض وحل الدقيق بثل الحب  
لانها مختلفة الاجناس لا اختلاف اصولها وقال الشافعي في قول لا يجوز بيع  
اللحم بعضها ببعض متفاضلا لا اتحاد الجنس من حيث اتحاد الاسم لان هذا  
ايطلق بالفاكهة والادوية وتجوز بيع الخبز بالحنطة والدقيق متفاضلا  
لان الخبز بالصنعة صار جنسا اخر والارابيس الحلي وغيره لان ما في يد العبد  
لمولاه حقيقة ولا بين المسلم والكافر في الحرب لان مال الحر لا حصة له  
بخلاف اخذه كمن ما كان برضاة وعندي يوسف والشافعي لا يعتبر اعتبار  
قال المستامن في دار الاسلام الا ان مال المستامن صار معصوما بعد  
الامان بخلاف الحر في يده باب السلم  
السلم جائز في الكليات والموثقات والعدودات المتداولة كالجوز  
البيض والمذرة حبات لان هذه الاشياء يمكن معرفتها وضبط صفاتها  
ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في اطرافه ولا في الجلود غدا ولا في الحطب  
خزنا ولا في الرطبة جزا لجهالة ثمنها وعند الشافعي تجوز السلم في الحيوان  
لانه خير ان جاز ثبوته في الذمة مهنرا مكدرا اسلما والدقيق ان النكاح مبيع

وإذا سلم المسلم  
في شيء من هذه  
الاشياء فله ان يبيعها  
بما يشاء



على المسامحة والمساهلة والجهالة فيه لا تؤدي الى مازعة خلاف لا  
 موال لان مباداه على المالكسة والضايقه ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم  
 فيه موجودا من حين العقد الى حين التحلل لانه لما تحلل قبل حل موت من  
 عليه فلا يقدر على تسليمه فيؤدي الى المازعة والفساد واحتمال الفساد  
 في هذا العقد ملحق بحقيقة الفاسدة قاله الدام من سلم في ثار حايطة بعينه  
 لو اذهب الله ثم الحايطة يستحل احركم مال اخيه للمسلم وعند الشافعي  
 تجوز في المنقطع اذا كان موجودا عند التحلل ما بين ذلك وبين وقت التسليم  
 الا انه يحتمل ذلك على ما مر ولا يصح السلم الا مؤجلا لانه يبيع للمفاليين  
 وقد جاز للشراء في كل حال القياس فلو جاز حاله ما هو مذهب الشافعي  
 بطلبه الاداء فلم تحصل المطلوب منه فيرجع على موضوعه بالتقنين  
 ولا يجوز الا باجل معلوم لان الجهالة تؤدي الى المازعة وانها  
 منشا الفساد ولا يصح السلم بكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه  
 ولا في طعام قرية بعينها ولا في ثرة خلة بعينها لاحتمال ان يهلك القيد الد  
 اجل قبل الحل وان لا توزع القرية ولا يفر الخلة الى هذا انظار عليه الدام لو اذ  
 هب الله ثم الحايطة ولا يصح السلم عند ان حصة الاسبع شرايط  
 تذكر في العقد حبس معلوم كالخطة ونوع معلوم كالسقية ومعرفة  
 راس المال اذا كان ما يتعلق العقد على قدر كالمكيل والموزون والعدد  
 ودون تسمية المالك الذي يوفيه فيه اذا كان له رجل وموثة والاصد فيه  
 حقه من الدام من سلم فالتسليم كيد معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم  
 بعض على اعتبار معرفة المقدار ولا اجل لان جهالة ثمة الفساد  
 فيجب انتفا كد جهالة تؤثر ذكر وذكر فيما قلناه وقالا لا يحتاج الى

في كل حال  
 في كل حال  
 في كل حال

شبهة راس المال اذا كان مقيما وصواحد فقول الشافعي لان الدام للمفاليين لا يقدر  
 العقد الى معرفة قدره كما في البيع ولا الى مكان التسليم وبسببه في موضع العقد  
 لانه موضع الالتزام فيتعين لا يقام التزعة كما في القرض والغصب والشافعي  
 قول لقول الى حصة وقول لقوله وقول يستحب فيه شبهة للمالك ولا يصح  
 السلم حتى يقبض راس المال لان بقاءه لئلا يكون دس يدين ولا يجوز التدقيق  
 في راس مال السلم قبل قبضه لانه استغناء للقبض الواجب حقا للشرع ولا في  
 السلم فيه لانه ضرورة المنقول قبل القبض ولا يصح الشراة ولا التولية  
 في السلم فيه فلا ذكرنا انه تضمن في المنقول قبل القبض ويصح السلم في الثبات  
 اذا سمى طولا وعرضا ورفعة لان القصة تختلف باختلاف هذه الارواح فلا بد  
 من ذكرها لنفي الجهالة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخمر والخيش والتقاوت  
 وبها ولا بأس بسلم في الثمن والآخر اذا سمى مكيلا معلوما لانه معدر يمكن ضبط  
 صفته كالبيض والحبور وكل شئ يمكن ضبط صفته ومعرفة مقدار حازه  
 السلم فيه لاستقاء الجهالة وما لا يمكن ضبط صفته ولا معرفة مقدار لا يحضر  
 السلم فيه الجهالة انما مفسدة للعقد وجوز الكذب والعهد والبيع لانه معلوم  
 منتفع بها ولا يجوز بيع الخمر والخنزير ولا شعاعا حراما وذلك يقتض حرمه لا انتفاع  
 وقال عمر في الخمر ان الذي حرم شرها حرم بيعها واكل ثمنها ولا يجوز بيع دور  
 والقرى الا ان يكون مع القرض ولا النحل الا مع الذراريات لانه لا يستفاد به ولا  
 تجوز فيها وانما جاز بيعها لثمن القرى والكوار اجاب ببيع الشرب والطريق وقال  
 محمد وانما جاز تجوز لانه منتفع به في الجملة لثمنه فقول الاستفاد بعينه لا يتصور  
 وانما الانتفاع بما يتولد منها وذلك قد يكون وقد لا يكون واهل الذمة في البيعا  
 معان المسلمين الا في الخمر والخنزير خاصة فان عقدهم على الخمر كعقد المسلمين

ولا يصح السلم  
 في



على العصبية وعقد على الخنزير كعقد للمسلم على النشاة لا فضاها لان في  
 حتمها وقال عمر بن الخطاب له نزلت بها وحذوا نصف العشر من ثمنها  
 بخلاف المسلم لانه مبيع مضمون **كتاب الصرف**  
 الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من اجرة خبيث من جنس الاغانى ما ذكر الله  
 نوح بيع اخضر باسم لا ختمنا به حكم فان باع فضة فضة او ذهبا ذهب  
 لم يكن الا بطلان وان اختلف في الجودة والصناعة لعموم قوله في الذهب  
 بالذهب الاخر ولا بد من قبض العوضين قبل لا فتراق عمارا بين غنة اللقط  
 وقوله في اللام يدا بيد هاوفا واذا باع الذهب بالفضة جاز التفاضل ووجب  
 التقابل لقوله عدم اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا  
 بيد فان اختلفا في الضرب قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد لاختلاف  
 شرط الصحة ولا يجوز الصرف في غير الضرب قبل قبضهما اذ كان فيه ابطال  
 حق الشرع ويجوز بيع الذهب بالفضة بخارفة لانه جاز متفاضل فهذا هو  
 ومن ابع شيئا على عاية درهم وجلبته خمسون فدفع من ثمنه خمسين جاز  
 البيع وكان المقبوض من جنس الفضة وان لم يكن كذلك استحسن لان القبض  
 حصته الفضة مستحق عليه سترعا فيصرف اليه وكذلك ان قال خذه من الخبيث  
 من ثمنه لانه قد يخرجه المثلثي عن الذر وكفوله تعالى يخرج منضما الاول والثاني  
 وقول الخبيث بصر بعنة وفي هذا حل نص في المسلم على الصحة بقدر المثلثي فان  
 لم يتقابض حتى افرقا بطل العقد في الحلية والسيف ان كان لا يتخلص الا  
 بضرر لانه يبيع ببيع جريح من سيف وان كان يتخلص بغير ضرر جاز  
 البيع في السيف وبطل في الحلية لعدم التقابل وبطل البيع فيما لم يتخرج  
 صح فيما قبض وكان الاثنا تحركة بينهما لان شرط الصحة وحده في ههنا

البيع على عاية درهم وجلبته خمسون فدفع من ثمنه خمسين جاز

وقول الخبيث بصر بعنة وفي هذا حل نص في المسلم على الصحة بقدر المثلثي فان

وهو مما يملك افراده بالبيع وان استحق بعض الاكاف للنسبة بالخيار ان يشا  
 اخذ الباقي بخصته وان شارك لان الشركة في الاعيان يجب فصارا الوجب  
 يعيب لخر وان باع قطعة لفرقة ثم استحق بعضها احد ما بقي بخصته ولا  
 خيار له لانه لا ضرر في كسرها وقبضها ومن باع درهما ودينارا بدينارا  
 دين ودين جاز البيع وكل واحد من الجنتين بالجنتين الا في الصحيحين  
 لشرفهما بقدر المحل وقال الشافعي ينقسم المبدل فيفسد الا ان له وجه  
 الصحة فيما ذكرنا فيجب اعتباره صونا لتصرف العاقل عن الاغواء ومن باع  
 احد عشر درهم بعشرين دراهم ودينارا جاز البيع وكانت العشرة ظاهرا  
 والدينار بالدرهم صحيحا لتصرفه على ما ذكرنا ومذهب الشافعي فيهما كذا  
 هبه في الاولى وتجوز بيع درهما بصحيحين ودرهم غلة بدرهم صحيح ودر  
 درهم غلة وعند الشافعي لا يجوز بيعا على ان الحردة لا قيمة لها اذا كانت  
 حرة عندنا الحديث وعندنا انها حرة واذا كان الغائب على الدرهم الفضة  
 من فضة راء ان الغائب على الدنانير الذهب في ذهب ويعتبر فيها من غير  
 التفاضل ما يفتقر الى الجواز وان كان عليها الفضة فليس في حكم الدرهم والد  
 نايير وذلك لان الدرهم والدنانير لا يتخلوا عن قليل غش فانه لا يتطبع به  
 ونه وهو مستحق فيها فاذا اختلف صار الحكم له لان الحكم لا خلاف في الشرع  
 فاذا بيعت بجنسها متباها جاز ونظر في الفضة التي خلاف جنسها  
 لان كل واحد منهما معتبر بنفسه فان استقر بها سبعة كسدت و  
 بطل الناس للعامة كما بطل البيع عندنا في حنيفة لانها صارت سلعة  
 بالكساد والسلع لا تثبت في الذمة لاسلاما ولم يقصد اهلا بفسد  
 البيع لان هلاك المثل لا يبطل البيع كما لو استحق وقال ابو يوسف عليه قمتها

٧٨







من ضمان الرهن كان يدعى رهن عن يد الرهن ويجوز الرهن بالدرهم  
والدينار والكيل والوزن واعتبار ما يورثه المالك فان رهن  
تحت ضمانه كان رهن من الدين وان اختلفا في الجودة لما ذكرنا ان  
المالك يصير مستوفيا والجودة في الرهن لا قيمة لها الا ان  
جسمها من كان له دين على غيره فاحد منه مثل دينه فانفق  
انه كان زيوافلا شيء له من حقه وقد وصل اليه اذا الدرهم لا يخلو  
زيون والجودة لا قيمة لها وقال يرد مثل زيون ويرجع بالحياد  
اعتبار المعاملة ومن رهن عديدين بالنفق ففرض حصته احدها لم يكن له ان  
يقبضه حتى يؤدي باقي الدين لان الرهن كله محبوس ككل جزء من اجزاء  
الدين للوثيقة واذا وكل الرهن للرهن في العدل وغيرهما يبيع الرهن  
عند حلول الدين فالوكالة حايثة والوكالة يبيع غير الرهن فان شرط  
الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن عز له لم يقبل الا انها صارت من حقوق  
العقد وقد علم حق الغير بها وان مات الرهن لم يتجزأ لما ذكرنا والعد  
يقضي ان يطالب الرهن بدينه وتحبسه به وان كان الرهن في يده لان الرهن  
وثيقة ولا يبيع للمطالب كالكفالة وليس عليه ان يملكه ويبيعه حتى  
يقضيه الدين من نفسه لا نه يؤدي الى ابطال الوثيقة واذا قضاه الدين  
قبل ان سلم الرهن بدينه لم يبق له حق في امساكه واذا رهن الرهن  
بغير اذن الرهن فاليق موقوف لتعلق حق الغير به كالوصية بجميع  
المال فان اجاز الرهن جاز لا نه رهن باسقاط حقه فان قضاه  
الرهن بدينه جاز لا نه زال المانع فان اعتق الرهن عبد الرهن فله  
كونه مملوكا وصار كالمستاجر وفي قول الشافعي لا ينفذ اعتبارا

هذا هو الرهن  
بما ذكرنا من  
الدين والكيل  
والوزن واعتبار  
ما يورثه المالك

نار غزله

بالبيع والفرق ان البيع يقف على قدر التسليم بخلاف الرهن اصله لا  
يقف فان كان الدين حالا جازا باء الدين لا نه لا معنى لا الزايم غير الدين  
اذا كان حالا وان كان موحدا اخذ منه قيمة العبد فقلت رهنها مكانه  
حق تعلق الدين لانه كان تعلق به حق الرهن فصار الرهن كالا جني  
في اطلاق المائبة وان كان الرهن مفسرا استسقى العبد في قيمته  
فيقتض بها الدين لانه تعدد استيفاء الدين من العسر والعبد صاحب  
شرط التلق وهو المحل فمقتضى تعدد تعدد فمقتضى صاحب السبب  
وكذلك استعمل في الرهن لانه ابطال حق الرهن وان استعمله  
اجنبى فالرهن هو الحق في تصديقه لان حقه عليه وباحذ القيمة فيكون  
رهنه في يده لانها قايمة مقام العين وجناية الرهن على الرهن معفو  
لانه كالا جني لتعلق الغير به وجناية للرهن عليه تقبض  
من دينه بقدر رهنه لا نه مضمون عليه وجناية الرهن على الرهن وعلى الرهن  
على ما لها هدر اما الرهن فلا نه لا يجب له على عبد ومال وموجب الجناية مال  
اما للرهن فله عدم الفائدة لان موجب المال ولو وجب على الرهن لرجع  
هو مضمون على الرهن لكون العبد ضمانه فلا فائدة في اجابه فلا يجب ذلك  
عليه جنائته على ما له فانه هدر بالاتفاق وقال جنابة الرهن على الرهن  
معتبرة وله الخيار ان يرضى باسقاط حكم الجنابة ويكون رهنه كما كان  
وان شاطب الرهن حكم الجنابة فان دفع العبد يظل الرهن والدين لغير  
اذا ان يكون له عرض في احد الاسرين دون الاخر فيكون فيه فائدة بخلاف  
في الجنابة على المال لانه لا فائدة في اعتبارها واجرة البيت الذي خفي  
فيه الرهن على الرهن لانه مؤنة الحفظ والحفظ عليه واجرة الراعي



على الرهن لانه لا يملك فصار كالطعام والشراب اذ هو لبينة الرهن  
ونفقة الرهن على الراهن وماؤه للرهن لقرنه له غنمه وعليه غرضه  
ويكون النماز هاهنا مع الاصل لانه شئ له كونه متولدا كاهل المسجل  
وقال الشافعي لا يدخل الثاني كالكسب والفرق ان الكسب ليس  
يتبع من كل وجه فانه قد يتفرّد عن ملك الرقبة كالموصى له بالقلعة  
تلك وان لم يملك الرقبة خلا والولد فان ذلك هكذا في غير شئ لانه  
لو لم يمتنع قبل القبض وان هذا الاصل وبقي انما افنتك الراهن تحبته  
يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماز يوم النماز ما  
الاصل سقط من الدين بقدره وما اصاب النماز افنتك الراهن به لان الاصل  
صار مضمونا بالقبض والنماز صار له الحصة يوم النماز فاعتبرت قيمته  
حينئذ وتجاوز الزيادة في الرهن استحسانا لانه زيادة وثيقة لا يؤدي  
الى الشروع فصار كالكفيل بعد الكفيل والقياس لا يجوز وهو قول زفر  
ولا يجوز الزيادة في الدين ولا يصير الرهن رهنا ثانيا لانه يؤدي الى شئ  
الرهن على الدينين وقال ابو يوسف تجاوز الزيادة على الرهن والفرق ان  
ذلك يجوز على خلاف القياس ضرورة نص فيهما ولا ضرورة نصا  
لانه يمكن تصحيح الدين من ثقله بالرهن واذا رهن عينا واحدة عند  
رجلين بدین كل واحد منهما جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما  
لان الرهن وثيقة ولا شافعي فيه ولا شيوخ بخلاف الهبة من اثنين  
لان المقصود هو الملك فيؤدي الى الشروع في القبض لاستحالة ان يكون ملكا  
كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما حصة وبه منها لانها مرهونة  
به فان تصح احدهما دينه كانت كلها رهن في بدا الاخر حتى يستوفي دينه لما ذكرنا

هذا هو الوجه في ان الرهن يملك  
على الراهن لانه لا يملك فصار  
كالطعام والشراب اذ هو لبينة  
الرهن ونفقة الرهن على الراهن  
وماؤه للرهن لقرنه له غنمه  
وعليه غرضه ويكون النماز  
هاهنا مع الاصل لانه شئ له  
كونه متولدا كاهل المسجل  
وقال الشافعي لا يدخل الثاني  
كالكسب والفرق ان الكسب ليس  
يتبع من كل وجه فانه قد  
يتفرّد عن ملك الرقبة كالموصى  
له بالقلعة تلك وان لم يملك  
الرقبة خلا والولد فان ذلك  
هكذا في غير شئ لانه لو لم  
يمتنع قبل القبض وان هذا  
الاصل وبقي انما افنتك الراهن  
تحبته يقسم الدين على قيمة  
الرهن يوم القبض وقيمة النماز  
يوم النماز ما الاصل سقط من  
الدين بقدره وما اصاب النماز  
افنتك الراهن به لان الاصل  
صار مضمونا بالقبض والنماز  
صار له الحصة يوم النماز  
فاعتبرت قيمته حينئذ وتجاوز  
الزيادة في الرهن استحسانا  
لانه زيادة وثيقة لا يؤدي الى  
الشروع فصار كالكفيل بعد  
الكفيل والقياس لا يجوز وهو  
قول زفر ولا يجوز الزيادة في  
الدين ولا يصير الرهن رهنا  
ثانيا لانه يؤدي الى شئ الرهن  
على الدينين وقال ابو يوسف  
تجاوز الزيادة على الرهن  
والفرق ان ذلك يجوز على خلاف  
القياس ضرورة نص فيهما ولا  
ضرورة نصا لانه يمكن تصحيح  
الدين من ثقله بالرهن واذا  
رهن عينا واحدة عند رجلين  
بدین كل واحد منهما جاز وجميعها  
رهن عند كل واحد منهما لان  
الرهن وثيقة ولا شافعي فيه  
ولا شيوخ بخلاف الهبة من  
اثنين لان المقصود هو الملك  
فيؤدي الى الشروع في القبض  
لستحالة ان يكون ملكا كل  
واحد منهما والمضمون على كل  
واحد منهما حصة وبه منها لانها  
مرهونة به فان تصح احدهما  
دينه كانت كلها رهن في بدا  
الاخر حتى يستوفي دينه لما  
ذكرنا

هذا هو الوجه في ان الرهن يملك  
على الراهن لانه لا يملك فصار  
كالطعام والشراب اذ هو لبينة  
الرهن ونفقة الرهن على الراهن  
وماؤه للرهن لقرنه له غنمه  
وعليه غرضه ويكون النماز  
هاهنا مع الاصل لانه شئ له  
كونه متولدا كاهل المسجل  
وقال الشافعي لا يدخل الثاني  
كالكسب والفرق ان الكسب ليس  
يتبع من كل وجه فانه قد  
يتفرّد عن ملك الرقبة كالموصى  
له بالقلعة تلك وان لم يملك  
الرقبة خلا والولد فان ذلك  
هكذا في غير شئ لانه لو لم  
يمتنع قبل القبض وان هذا  
الاصل وبقي انما افنتك الراهن  
تحبته يقسم الدين على قيمة  
الرهن يوم القبض وقيمة النماز  
يوم النماز ما الاصل سقط من  
الدين بقدره وما اصاب النماز  
افنتك الراهن به لان الاصل  
صار مضمونا بالقبض والنماز  
صار له الحصة يوم النماز  
فاعتبرت قيمته حينئذ وتجاوز  
الزيادة في الرهن استحسانا  
لانه زيادة وثيقة لا يؤدي الى  
الشروع فصار كالكفيل بعد  
الكفيل والقياس لا يجوز وهو  
قول زفر ولا يجوز الزيادة في  
الدين ولا يصير الرهن رهنا  
ثانيا لانه يؤدي الى شئ الرهن  
على الدينين وقال ابو يوسف  
تجاوز الزيادة على الرهن  
والفرق ان ذلك يجوز على خلاف  
القياس ضرورة نص فيهما ولا  
ضرورة نصا لانه يمكن تصحيح  
الدين من ثقله بالرهن واذا  
رهن عينا واحدة عند رجلين  
بدین كل واحد منهما جاز وجميعها  
رهن عند كل واحد منهما لان  
الرهن وثيقة ولا شافعي فيه  
ولا شيوخ بخلاف الهبة من  
اثنين لان المقصود هو الملك  
فيؤدي الى الشروع في القبض  
لستحالة ان يكون ملكا كل  
واحد منهما والمضمون على كل  
واحد منهما حصة وبه منها لانها  
مرهونة به فان تصح احدهما  
دينه كانت كلها رهن في بدا  
الاخر حتى يستوفي دينه لما  
ذكرنا

ان جميعها رهن عند كل واحد منهما رهن عند كل واحد منهما رهن  
بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه  
لان الرهن تمامه بالقبض وكان التماس ان يفسد البيع لانه بيع  
وشروط لكن يجوز استحسانا لان الرهن صفة للثمن وهو التوثيق  
فصار كشرط اليهود وكان البايع بالخيار ان يشارك في الرهن وان  
شا ففسد البيع لانه يفسد عينا فصار كالشئ اذا اؤجر بالمبيع  
عينا لان يدفع للمشتري الثمن خلا لو دفع قيمة الرهن رهنا لان  
للقصود قد حصل وللمرهن ان يحفظ الرهن نفسه وان جبه  
وولده وخادمه الذي في عياله لانه انما يحفظ عادة رهنا وان  
حفظه بغير من عياله او اودع بغيره من الناس تخلفون في الحفظ  
والرهن لم يرض بذلك واذا تعدى المرهن في الرهن صفة ضمان الغصب  
لجميع قيمته كما لا يثبت صارا غاصبا واذا اعار للمرهن الرهن للرهن  
هين فقبضة خرج من ضمان المرهن لانه كان مضمونا بالقبض وقد  
تتقضى فان هذا في يد الراهن هذا بغير شئ لانه يفسد في صاحبه  
فلا يلزم غيره ضمانه والمرهن ان يفسد حقه الى يد لان المرتهن  
كلما كان في حق الخبير والرهن لم يبطأ بالعارية لكن استحقاقه  
بالقبض الاول والعارية تنبؤ فكان له ايضا انما اذا اعار ضمان  
لعود سببه وهو القبض واذا مات الراهن باع وصية الرهن وقضى  
الدين لانه تمام مقام البيت فان لم يكن له وصي قضى القرض له وصع امره  
بيع ايضا لا الحق الى مستحقه والقبض ولاية على غير من التفرق بنفسه  
فما يرجع الى مصلحة كتاب

لا

كتاب  
من



للموجبة التي تليها الصغر والرت والجنون لهواه ثم ورفع القلم عن  
 ثلثة عن الصبر حتى تخلف وعن المحنون حتى يفيق واما العبد فممنوع  
 من التواني ولا يجوز تصرف الصبر الا باذن وليه ولا العبد الا باذن  
 سيده لان المنع كان لاحتمال الضرر وبالله ذن ارتفع الاحتمال فزال  
 المانع ولا يجوز تصرف الغلو بحال لانه لا يختار السوء وعند الشا  
 هي لا يجوز تصرف الصبر باذن وليه اعتبارا بالطلاق والعناق والفر  
 من ان الطلاق والعناق صور محض لانها ازالة الملك واما المعاولات  
 فقد ايوه بين النفع والضرر وبالله ذن ترجحت جهة النفع فجاز ومن  
 باع من هؤلاء شيئا او اشتريه وهو محال البيع والشراء قالوا في اختيار  
 ان شا احياه ان كان له فيه مصلحة وان شاشم لان عقد موقوف  
 لاحتمال الضرر فاذا اجاز من له الاجازة فقد تعينت جهة للمصلحة فتقد  
 وهذه المعان الثلاثة توجب الحجر في الاقوال دون الاعمال لان تأثير  
 الاقوال بالاعتبار الشرعي واما الاعمال فلا يقيف تأثرها على الاعتبا  
 لان الفعل الحسي لا مرد له وللجبر والمجبون لا يصح عقوبتها ولا اقرارها  
 ولا طلائها واعتناؤها لانها اقوال وقد سقط الشرح اعتبارا  
 وان اتلفا شيئا من هذه لوجوب الاثام حقيقة وعدم افتقارها الى  
 القصد كما في النيام اذا انتقل على مال فانلفه واما العبد فايقوله نافذة  
 في حق نفسه لوجوب الاهلية غير نافذة في حق الولد وفقا للصور عنه  
 فان اقرت بالزمن بعد الحرية ولم يلزمه في الحال لذل والمانع بعد الحرية وان  
 اقرت بخير او قضا من لزمه في الحال لانه محتقن بالاستا نية وهي الحقيقة  
 وعند ذن اقرار المحجور به لا يصح لتعلق اطلاق المال بذلك كالاقرار  
 لدي

من الصبر والعبد ذكر المجمع و اراد  
 ان يشترط ان كان له فيه مصلحة  
 فانه كما سألتم

الا ان الدين خالص حتى الموت وهذا بخلافه وصار كالاقرار بالزمن وينفذ  
 طلاقه لقوله عدم لايحل العبد والمكاتب شيئا الاطلاق وقال ابو حنيفة  
 لا حجر على السفيه اذا كان بالغ عاقلا حرا فتصرته في العاين وان كان  
 عبدا لم ينفذ بثلث ماله فيما لا عزم فيه ولا مصلحة لان اذا اطلق ولا  
 فيه لانه اذا باع الغلام غير شريد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين  
 سنة لقوله تعالى حتى يبلغ اشده وعن عمر بن الخطاب لا شدة حتى وعشرين سنة فان تقن  
 فيه قبل ذلك لم ينفذ تصرته لوجوب الاهلية فاذا بلغ خمس وعشرين سنة يسلم اليه  
 ماله وان لم يونس منه الرشيد كان بعد ذلك لا ينتظر صلاحه فلا ما يد في المبيع  
 فكما حجر عن الحر وقد ذكرنا انه لا يجوز وقال لا حجر على السفيه ويمنع من التصرف  
 في ماله وهو ترك الشافعي لانه جاهل بمصلحة كالمجنون فان باع لم ينفذ بيعه  
 لكونه محجورا عليه وان كان فيه مصلحة اجازة الحاكم نظر اليه وان اعتق عبدا  
 فنفذت لانه ملك اعتق مملوكه والحر المحجر في سلب الرضا ليس للغير  
 في الطلاق والعناق وكان على العبد ان يسعي في قيمته لان اصل نفسه مضمون  
 في السفيه الا ان العتق مما لا يقبل العتق فيسبى العبد كالمرهون وعن محمد انه  
 لا سقاية عليه لغدم تغلق حتى اقر به بخلاف المرهون وبه اختلف الجمهور وان  
 تزوج امرأه سارا تملكه لما ذكرنا في العتاق فان سبها ميسرا جاز حمله  
 مقداره من ماله لانه حصل له عوضه فان التبضع منقوض ملحق بالاموال  
 قال الزمزم ويطلب الفضل لانه لم يحصل في مقابلته عوض وقاله فيمن  
 بلغ غير رشيد لا ينفذ بيع ماله ابدا حتى يونس سنة الرشيد ولا يجوز  
 تصرته فيه وهو ترك الشافعي لان الله تعالى علي جواز البيع اليهم بائنا  
 الرشيد منهم بقوله فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم وخرجوا من  
 الزنا

٨١



من مال السفينة لا بد مسلم يملك والسفينة لا يوجب إسقاط الحقوق فان ار  
 د حجة الاسلام لم يفتح منها لا تقا واجبة كالسنة والصوم ولا يسقط القصاص  
 النكاح اليه ويشاء الى ثمة من الحاج يفتن عليه في طريق الحج ولا يفتن  
 فيضيع بغيرها فان موضع ما وصر بوضا في القرب وابواب الخير تبارك  
 لان الحجر كان نظرا له والنظر في اعتبار رصيته في حال موته وبلغ  
 الغلام بالاحتلام والرجال والاذن اذ اوطى فان لم يوجد ذلك حتى يتم له  
 عشرين سنة عندا حنيفة وبلغ الحارثية بالحصى والاحتلام والحبل فان لم يوجد  
 ذلك فحتى تمام سبع عشرة سنة والاصل في البلوغ هو الا يزال والرجال في الغلام  
 من قبل الحارثية في الحلية لا يكون الا مع الا يزال والحصى لا يكون الا  
 من قبل واما البلوغ بالنسبة فقدنا بوجوب ثمانية عشر سنة احتياطاً  
 اجازنا على من رفع عنه يقيين ونقص في الحارثية سنة لار الغالب في بلوغ  
 اسرع من الرجال وقالوا الشافعي اذا لم يجازي بالغلام خمس عشرة سنة فقد  
 بلغ العول ابن عمر عرضت على رسول الله يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فقد  
 دني لم يزل يبلغي وعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة  
 فاجازني الا انه لا حجة لهم فيه لان الاحازة لا تدل على البلوغ بل على الحاجة  
 الى من يحمل السلاح بدليل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد  
 علاما يا رسول الله اجزيت غلاما وذكرا وكذا عن اربعة عشر سنة فقال فذو ذلك  
 مضارعتة فاجازني واذا اراه في الغلام والحارثية واشتد في البلوغ  
 لا تدل على البلوغ قوتها واحكامها احكام البالغين لانه لا يعلم كذا لا  
 فجعل ايمانها اذ لم يكن في الظاهر وقال ابو حنيفة لا يحجر في الا  
 وجبت الديون على الرجل وطلب غريمه حنيفة والحارثية لم يحجر عليه

ويشترط على المراهقة والزوج في كل من اراد ان

بلفظ

بلفظ

في

وان كان لم يبال لم يتصرف فيه الا كمن حنيفة اذ احق ببيعة  
 في دينه لان في الحجر ابطال ولايته وخبرته وذكرا صراجه وحنيفة  
 كان الحنن جزا الظالم فان كان ذراهم ودينه ذراهم فضاها القاض  
 بغيره واستحسانا لانه ظلم صاحب الدين بالمطل فبات القاض مضافا  
 في ايصال الحق الى المستحق كما في زوجة اوتيت وكن كذا كان دينه ذراهم  
 رآهم وله ذراهم باعها القاض في دينه لا يهاجنس واحد من حيث  
 الثمنية ولما ان يضم احدهما الى الاخر في الزكوة وقالوا الشافعي اذا اطلب  
 غرضا للفليس للحجر عليه حصر القاض عليه ومنعه من البيع والشراء  
 والامتناع حتى لا يضر الغريم وباع ماله ان امتنع للفليس من ماله وقسمة  
 بين غريميه بالحصى من الشئ عمن حصر على غايد وباع غريمه بالبيع في  
 دينه وان هذا ما حصر فيه الباطل في القاض من ماله اذا قسمه هو  
 ايضا لا يفتن الى اهلها فان اقرب حلل الحجر باقرار لزمه ذلك  
 بعد رضا الديون لانه ما صار حرا عند ما حصر غريما كالعبد  
 ويفتن على الفليس من ماله محل زوجته وولده وذو ارحامه طامنة في  
 وان لم يعرف الفليس بان طلب غريمه حنيفة ويقول كما  
 حنيفة لما لم يزل من لزمه بطل عن ما حصل في يده كالفليس للبيع  
 وبدل القرض من دخول ذلك في ماله على غنايه فكان ظلما  
 للمطل لعله عام مطلق الغني ظم وفي دين التزمت بعد كماله والقالة  
 لان التزامة ذلك دليل على ثبوته على ادائه وقد روي في القاض  
 انه لا يفسخ لعله لان تقوم البيعة على القدر قوله لا يملك بهذا العقد  
 شيئا ولا حنيفة فيما سئل ذلك لغرض الفصول والار من الحنا

م

المطل

بالمال

م



لا حرج في هذا الا حصار ما لم يثبت خلافه لم يثبت ظاهرا حسيه لا  
 ان يقول البينة انه لا لا تنقل الاصل الى غيره واذا حصرته شهرين او  
 ثلثة قال من جاله بان يتكلم له مال حتى يسيله لان الظاهر ظهور  
 لئانه كان وكذلك ان اقام انه لا مال له لانه ثبت احواله وقال تعالى ودعوة  
 فلظنوا الى ميسرة ولا تخون به دينكم خرايه بعد حصره <sup>بالحسين</sup> ثلاث  
 مائة ولا يفتقره من الشرف والسيعة واخذوا من فضل كسبه ليقتسم  
 بينهم با طبعه لقوله عدم ان يصلح الحق بهذا اللسان او قالا والشايع  
 اذا قلته الحاكم حال بينه وبين خرايه الا ان يقر البينة انه حصل له مال  
 لقوله مالي وان كان دعوة فظنوا الى ميسرة الا ان لا يثني للمعاينة  
 دون الملازمة ولا يجوز على الناس اذا كان مصلحا لماله والفسق الاصل في  
 الحرام <sup>بالحسين</sup> منوا الا ان الحصر شرع بل دفع الدليل والتبذير والفسق ليس  
 من اقل من عشرة مثاقير <sup>بالحسين</sup> ابعينه ابا عبد الله في الساجدة تمنع  
 اسوة القوم فيكون حقه كان في ذمة كل من كسائر الديون وهذا  
 لم يرد رسل الله على احد متاعه ما باع متاعه نعاذ حين طلب عترة امة البيع  
 حتى قام معاذا بغير شئ مع ان من اقل من ثلثي درهم ان يكون عند متاعه متاعه  
 ولم يفي ثمنه ولا حجة للشايع في قوله عدم انما رجل اقل من درهم متاعه  
 بغيره فهو اقل منه لانه عارضة قوله اذا اقل من الرجل فوجد متاعه فهو  
 بين غرمائه فما الاول على امانة كالوديعة اعمارية وسمي على العلم

**كتاب الاقرار** اذا اقر المحرم بالبيع القابل  
 حتى لو كان مجهولا كان ما اقر به من مال لظهور صدقه وثبوت  
 ولا يثبت وقد يلزم الايمان حق مجهول كبقية حساب او قيمة متلف فيلزم

البينة

الاقرار به ويقال له بين جهرا لئلا ينكر من استغايه بان قال القلان على شئ  
 لزومه ان يبين ماله قيمة لان ملازمة له لا يثبت الزمة والقول فيه قوله  
 مع بينه ان اقر في لقوله التزم منه دية متكررة ذلك واذا قال على ما  
 فالزوج في يانه اليه لانه المحل كان البين اليه وبقيل دية في القليل  
 والكثير لان اسم المال يطلق على الكل قال قال مال عظيم لم يصدق في اقل  
 من مائتي درهم لانه موضوع بالواقع حيث تنزع به لا لسان من جهة  
 القول العيني وعند الشايع اذا قال فقيمة او حقيقه فالزوج في تفسير  
 اليه وبقيل قوله فيه وفي هذا الحايكة الصفة للذكورة فلا يجوز تصفية  
 الجودة وان قال درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم لان  
 اكثر ما يورث به الاثار عشرة فينصر اليه وقالا والشايع في مائتي  
 درهم لان الدرهم الكثيرة في الفرض ما خرج بها الانسان الى حد القمار  
 على ما ذكرنا في المال الحلي وان قال درهم في المائة الا ان يبين اكثر  
 منها لان اقل الجح ثلثة وان قال على كذا كذا درهم لم يصدق في  
 من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من  
 احد عشر من درهما لان اقل العدد بين يضا احدهما الى الاخر بعينه العا  
 طيف احد عشر وخمسين العا طيف احد وعشرين فيلزمه كونه مقيما  
 فيه والشافعي اوجب في الاول درهما والثاني درهمين لان كذا ثلثة بينهما  
 وان لم يورثه وما قوته وما دونه وهذا لا يصدق في كذا عدد مناهم كقوله

لم يصدق في كذا الاخذ عشر درهم لانه يورثه والتفسير يقع بواحد  
 يكون من الجنس لا يخرج وان قال له على فمائة بين كان كماله على  
 مائة ايجاب وان قال بخمسين او مائة فمائة في يده كان كماله

لا يصدق في اقل من

او قيل











تضمنت في موضعها بأسباب معلومة فذكرت النسب والذين للعروف بالأسباب  
 مقدم والقبائل في هذه المسئلة ان لا يجوز اقرار الميراث الا بحسب  
 ما زاد على الثلث كالميراث لانه لا حق له فيه بالحديث وانما يجوز ذلك استخرا  
 لقول عمر في الميراث اذا اقرت بين الورثة ثم ان اقرت لا حيز جاز ذلك عليه  
 من حيث تركته ولم يقر في شيء مخالف وانما قدرة الدين العينة لانه اقرب  
 اذا الميراث من محو من وجه وكذلك الذين للعروف بالأسباب لان البينة  
 حجة في الدفاعة والمباينة للمعاينة لا دفعها احتياجه اليها ما اذا احيا  
 والشاغل من قولهم انما لو ثبت بالبينة الا اننا نقول البينة مقترنة عليه  
 وعلى الغرض وتوابعه غير مقبول في حق الميراث فانما اذا قضيت  
 وفصل بين كائنها اقرب في حاله من حيث لم يبق لغرض ما البينة حق  
 وقد تقدم الدين على الميراث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها الذين  
 واقرار الدين لوارثه باطلا ان فيه براءة فيه بقيقة الورثة حديث  
 بوجوه الشافعي فيه قول من اقر لا حيز في موضعهم قال في الميراث  
 نسبه ونظائر لوارثه ولو اقر لا حيز في موضعهم قال في الميراث  
 والفرق بينهما ان البينة تستند الى حال الولادة فصادق لا اقرار الو  
 ارث والزوجة تثبت بمقتضى حال الحال فلم يصادق الا في اقرار الو  
 رث ومن طلق زوجته في موضعها ثم اقرها بدين ومات فلها الوارث  
 من الدين ومن ميوأتمامة لعدم التهمة فيه وتلك في الاقرار لان  
 الذين للموافقين في الاخلاق قد يوقفان على ذلك ثم لا الى اثبات  
 الزيادة ومن اقر بغيره لم يولد مثله لانه وليس له نسب معروف في  
 بنة وصوته فلا تثبت نسبه وان كان مريضا وبيان الورثة

سواء كان  
 الميراث من  
 الميراث من  
 الميراث من

انما هو في  
 الميراث من  
 الميراث من  
 الميراث من

في الميراث لان النسب يثبت من جهة النسب اذ الميراث لانه منه والناسبت  
 تصديق الغرض لانه في يد نفسه والنسب لا يثبت من جهة المال اذ هو قد ينفك  
 عن الميراث فلا يورثه الميراث من ويحوز اقرار الرجل بالوالدين والولاد بالزوجة  
 والولي لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير في اقرار  
 المرأة بالوالدين والزوج والولي كما ان ما لا يثبت بالوالدين لان تقدير  
 قضا الزوج او تقدير يولد منها قابلية لانه اقرار على الغير وهو الزوج  
 النسب عليه وقال عمر بن الخطاب لا يثبت حمل الا بيدته ومن اقر بالنسب  
 من غير الوالدين والولاد مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره بالنسب لانه  
 حمل على الغير فان كان له وارث معروفت فوريته او بعيد فلعواد  
 بالميراث من الميراث من جهة ثابته فلا يثبت بخلاف قوله وان لم يكن له  
 وارث معروفت استحق الميراث لميراثه لان اقراره ينفذ على الغير فيستحق  
 عليه المال كالوصية للجميع عند عدم الوارث ومن مات ابوة فاقرب باج لم  
 يثبت نسب لحيته ومشاركته في الميراث لما ذكرنا كتاب الاحكام  
 الاحبار عرفت على التامع بعض حقيقا الشبهة اذ لو لم يكن العوض مشروطا  
 فكانت غاربية ولا تصح حتى يكون للمنفعة معلومة ولا حرة معلومة  
 دفعا للمنفعة والتشبا من الجهالة بواسطة الشارعة وما جاز ان يكون  
 منافي للبيع جاز ان يكون اجرة لانها في علم الثمن والمنافع تارة تسير  
 معلومة بالمدّة كما استجار الدور للسكان والارضين للزراعة فيصح العقد  
 على مدّة معلومة أي مدّة كانت وتارة تعير معلومة بالشبهة كن  
 استجار رجل على صبغ ثوب او خياطة قميص واستجار دابة ليجعل  
 عليها مقدار معلوما او يربطها بمسافة منها فواتية تعير معلومة



بالبحر ولا اشارة يمكن استنتاجه خلافاً لما في هذه المقام لان هذه المقامات لغوية  
 للشفقة وتزويج الجملة وفي قول الثاني لا يجوز اشارة اكثر من ستة وهو  
 قول من المتأخرين من اصحابنا في الاوقاف لا يردى الى استهلاكها بل يكون  
 استنجاز الدور والحوائث للشك وان لم يبين ما يعمل فيها الختان باختلاف  
 حيث دل عليه من كل شيء فيها الا لحداد والقصار والحقان لان هذه المقامات  
 توصف البناء وتزويجه فلا يلزم الا بالشمسية وتجاوز استنجاز الارض الى البرية ولا  
 صلي في قوله اشارة القصار حديث زاذ بن حجاج قال زاذ بن حجاج قال  
 انما علمه من في خاربه فاحسبه فقال لمن هذا فقلت لي من اخبره فقلت لي  
 انما علمه من في خاربه فاحسبه فقال لمن هذا فقلت لي من اخبره فقلت لي  
 فيها ما سألنا لتفاوت نزل غاف تغارنا واحسب الله من في جوف من ساجي  
 المساحة ليس على الوعر من بها خة او شجرة بها فتشبه معنونة مقدورة  
 الاستيفار كازداحة فاذا انقضت مكة الاحبار لزمه ان يقبل البناء  
 والفرس في بناء اربعة ارجوب اذا الفين بعد استيفار المساحة المستقيمة  
 الا ان تختار خارج الارض ان يكون له قيمة ذلك بقدره فيلزم من ذلك  
 من حيث حق الله فلا انصوري به وحيث فيه نظر الخبير او من  
 سلكه على حاله فيكون البناء لهذا ولا رضى هذا الاصطلاح  
 على ذلك وتجاوز استنجاز الدارات للؤلؤ والمخيل الى استنجاز  
 المساحة فان اطلق اللؤلؤ يعني يقولون انما من شاذ ان انما  
 من شاذية باطلا لا ان يرد ذلك ان استنجازت المساحة والارض  
 فان تأمل على ان يكون بناء لا يرد وليس الثوب فلان فارتبطا خيرة او  
 ليس في قوله كان شاموا ان عرفت فتاوت الناس في ذلك وعدمه

لا يجوز اشارة اكثر من ستة وهو قول من المتأخرين من اصحابنا في الاوقاف لا يردى الى استهلاكها بل يكون استنجاز الدور والحوائث للشك وان لم يبين ما يعمل فيها الختان باختلاف حيث دل عليه من كل شيء فيها الا لحداد والقصار والحقان لان هذه المقامات توصف البناء وتزويجه فلا يلزم الا بالشمسية وتجاوز استنجاز الارض الى البرية ولا صلي في قوله اشارة القصار حديث زاذ بن حجاج قال زاذ بن حجاج قال انما علمه من في خاربه فاحسبه فقال لمن هذا فقلت لي من اخبره فقلت لي فيها ما سألنا لتفاوت نزل غاف تغارنا واحسب الله من في جوف من ساجي المساحة ليس على الوعر من بها خة او شجرة بها فتشبه معنونة مقدورة الاستيفار كازداحة فاذا انقضت مكة الاحبار لزمه ان يقبل البناء والفرس في بناء اربعة ارجوب اذا الفين بعد استيفار المساحة المستقيمة الا ان تختار خارج الارض ان يكون له قيمة ذلك بقدره فيلزم من ذلك من حيث حق الله فلا انصوري به وحيث فيه نظر الخبير او من سلكه على حاله فيكون البناء لهذا ولا رضى هذا الاصطلاح على ذلك وتجاوز استنجاز الدارات للؤلؤ والمخيل الى استنجاز المساحة فان اطلق اللؤلؤ يعني يقولون انما من شاذ ان انما من شاذية باطلا لا ان يرد ذلك ان استنجازت المساحة والارض فان تأمل على ان يكون بناء لا يرد وليس الثوب فلان فارتبطا خيرة او ليس في قوله كان شاموا ان عرفت فتاوت الناس في ذلك وعدمه

فان كان استنجاز

للتوازي فيه وان كان ذلك في الاختلاف الستة لكن التقييد فيه ضعيف  
 وانما المقام ومالا يختلف باختلاف الاستيعاب فاذا استنجزت شئ واحد  
 قلنا ان يكون غير ذلك التقييد فيكون يتفاوت لغو وان من لغو وان  
 تخلف على البناء مثل ان يكون خمسة اقرون خطية فله ان يعمل ما هو مثل  
 الخمسة في الضرر واقل كاسه والجميع ان لا يكون يرضى في التقييد  
 لا يرد في العمل ما هو غير المتعلق فله ان يعمل ما هو غير  
 فكان التقييد ضعيفاً فغير وان استنجز ما يعمل على اقلها ساء  
 ليس ان يعمل مثل وزله ساء لانه ليس على الدابة وان كان في العمل  
 سوا التقييد في موضع معين من ظهر الدابة وان استنجز ما يعملها  
 فاردن فله ان يعمل في موضع معين من ظهر الدابة وان استنجز ما يعملها  
 واحدها لانه لو كان في موضع معين من ظهر الدابة وان استنجز ما يعملها  
 بالقرينة لا يفتقر الى الدابة لانه لو كان في موضع معين من ظهر الدابة وان استنجز ما يعملها  
 فممن شاذ على البناء ما يعمل وانما استنجزها ليعمل عليها فممن شاذ على البناء  
 عمل التقييد فله ان يعمل ما كان التقييد لان التقييد كان بالثوب والمسمى  
 ساذون فيه واذا كان الدابة بالحاجتها او صغرها فله ان يعمل ما كان التقييد لان التقييد كان بالثوب والمسمى  
 مثلاً فله ان يعمل ما كان التقييد لان التقييد كان بالثوب والمسمى  
 امتزاجه وقالوا والشاذ ان كان من امتزاجه لا يضمن لان التقييد كان بالثوب والمسمى  
 للتقريب والاشارة الى شئ من اشياء مشتركة وهو الذي يعمل كل الناس  
 واحسن ما هو وهو الذي يعمل بعينه والاحسن المشترك من لا  
 مسمى الاجرة حتى يعمل كالصانع والمقتدر لان الحقير وحده فله  
 ولما عايناه في يد ان عملنا من شئ لان الثوب غير مشحون

ط  
 انما ان استنجز ما يعمل  
 خمسة قفص صنفه  
 فيعمل خمسة عشر ضمها  
 ثلث قيمتها







فقد رآه باليوم وفي المسافة بالمرحلة مساهلة وتبينها  
 زفر فيها التفت لحيات جرة حتى تعود وليس للتفتار الخياط  
 يطالب بالاجرة حتى تفرج من العمل الا ان يشترط التعجيل لان العمل لم  
 يقع فسلما الى المستعمل بخلاف اجرة الدار والذاتة ومن استاجر  
 سائر الخبز له في يوم قبيح رقيق يديرهم لم يفسد الاجرة حتى  
 يخرج الخبز من التور لان العمل به يتم ومن استاجر طبيا يطبخ  
 له في بيته طعنا لاولية والعرض عليه لان الغرض قد سر على هذا  
 استاجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه لانه صار لينا  
 مفروحا منه والتشترط ليس من عمل اللين خلاف الاقامة فاما تقسيمه  
 لا لان فكاك من العمل وقاد لا يستحقها حتى يسري به لان الغرض على  
 وان قال ان حطت هذا ثوب فارحنا فديرهم وان حطت في  
 فديرهم حار رآى العليم عمل استحق الاجرة وكان يقول اولاه هو قول  
 زفر والشافعي انه يفسد العقد بجملة البدل المتبدل وجه قوله لاجن  
 ايضا عقدان يبدلان معلومين خيرة بينهما فيصح كما لو قال ان ردت  
 لاي من الكوفة فلكم درهم وان ردت من الكوفة فلكم درهمان  
 ان قال ان حطت اليوم فديرهم وان حطت غدا فديرهم فان  
 حاطة اليوم فله درهم لانه صح العقد بشرطه وذكر يوم للتعجيل وان  
 حاطة غدا فله آخر مثله لا يتجاوز به نصف درهم لان الوقتان  
 قد فسد لكونه معلنا بالخطو وهو ثوب الخياطة في اليوم الاول فضا  
 رلما قال ان حطت فلان الدار فقد اجرى واذا فسدت وجب اجر  
 لابل وقال الشريكان باي كان كما في الخياطة الرومية والفارسية

طريق

هذا هو العمل في البيع  
 عند ان يفسد البضاعة  
 لان الاجرة في البيع  
 هذه هي اجرة العبد  
 الذي يملك العبد  
 وتكون اجرة البنت  
 وتكون اجرة البنت

وانت في حجة ان منه ليس احدهما معلنا بقوات الاخر فانه  
 يملك البداية بايمانا وقال زفر والشافعي الشريكان باطلا  
 فزفر ان قال ان سلك في هذا الدار عطارا فديرهم والشافعي ان سلك  
 كتابا فديرهم هذين جازوا اي الامور فعمل اشخص للمفسد لانه اشترى  
 احد المفسدين باحدى البدلين وحضر نفسه بليلان لان ييدا  
 بايمانا فصار كالرومية والفارسية وقال الاجرة فاسدة بليلان لا  
 جرة فاجب القيمة وحدها لاجرة مجهولة لانه لا يعلم اي العمل  
 يعمل ومن استاجر دارا اصل شهرين بال عقد صحيح في شهر واحد  
 فاسد في بقية الشهر الا ان يبيع جملة شهرين معلومة لما ذكرنا في  
 بيع صغيرة فان سكن ساعة في الشهر الثاني صح العقد ولم يكن للثاني  
 ان يخرج به ان يفتني وكذلك كل شهرين في اقله لان الاجرة قد  
 جلت به وقد كرمه الاجرة فلما قبضه للمستاجر العقد بضمها عند التقابل  
 لمن ساوم بملكية شهرين فسلم اليه البائع واذا استقر دارا سنة لقين  
 كراهم جازوا لم يبيع فسط كل شهرين لاجرة لان الاجرة معلومة  
 فلا يغير التوزيع على اجرة كمان بين الاعيان ويجوز اخذ اجرة  
 الحام والحام لانه من اعلى ليرة الحام والثاني في سائر الاعمار والامسا  
 ويعطون الاجرة الحام مع جملة لمدة ولا جرة وقد اعلم المستعمل وقال  
 علم المام رآه للسلطان حسنا فديرهم الله حسن ولا يجوز اجرة شرب  
 النبي فيه عدم عن شرب الخمر وهو ما يعمل من اجرة الصواب في جملة  
 للعقود ولا يجوز الاستيجار على الاذان والجمع لان ما ان يكون شرب  
 لفاعلهما ولهذا لا يجوز استيجار الزمي لفعاله واستحقاق الاجرة يملك

١٢٩

ساعة

أخذ



كونه قربة وهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الدنيا دار خمرية  
 فاعطاه ثوباً شاكراً فاعطاه ثوباً من خمرية الدنيا وقيل ان الشاة على قربة  
 للملحفة والمسا جدي لا يبيع بل منه لا يشترط كونه قربة من الناحل  
 فانما يجوز استجار الذي لفعاله ان كان ما نحن فيه فافترقوا وجوز  
 الاستجار حال الغنى والموتج لانه منى ونفسه لا يفسد فليس للمسا جدي  
 القدر فلا يبيع القدر وهو جاز اجارة طباع الامم استجار ليعتد استجارا  
 للمنفعة من الشاة وانما طباع المملوكات وقالوا والسابع جاز اعتبارا  
 ببيع ولهذا صحت من الشاة كل والذين يقع به الملك فلا يعتد فيه بالملك  
 فانما استجار بالاستجارة وقد يعتد بخلاف اجارة الشاة ليعتد بغيره  
 لاستجاره على ان يبارر ايتان منه وجوز استجار الطير باجرة معلومة  
 لان العادة تجرت به قبل الاسلام وبعده الى يومنا ولم يكن الشاة معلومة  
 بطعامها وليس بها استجارا لان الناس يتساحكون في ذلك اذا اصاب  
 العبيد باصلاح طعام الغير والتباس ان لا يجوز وهو قولها وقول الشاة  
 في طعمها البذل ان هذه الجملة خيرات الحاجة ويكون تدبير الامم  
 الطير الى اصل العبيد لما ذكر من العادة وليس له ان يبيع روحها  
 من ذنبه لان ذلك حقه فان احببت فان لم ان يبيعها اجارة وانما  
 نواحل البع من البع لان فيه من روحها بعد راي النفس وعلفها  
 ان يبيعها بام العبيد طير ان اجارة فان ارشده في المدة بل من شاة  
 فاما ائمة لفلان استوجرت على منفعة مخصوصة وهي خدعة  
 لرواح والذين يفسد على طريق النفع فالصحيح ان الثوب وكل ما يجر  
 لغيره اثر في الغير كالصباغ والقمار فله ان يبيع العين بعد ارجاع من عمله

صنفين صنف  
 جاز

ان البيع

اربعة الاربع

ان يبيع لاجرة لان لاجرة يقابل ذلك لا يبرأ منه حسنة  
 ومن ليس له عمل لم يبرأ من لاجرة لان لاجرة لا يبرأ من لاجرة  
 فصار كالموتج اذا كان له دين على الموتج واذا شرط على الصانع ان يعمل  
 بنفسه فليس له ان يستجر غيره لان الصانع لم يبرأ من عمله وان كان  
 له العمل فله ان يستاجر من عمله لان العادة ان الصانع يبرأ من العمل  
 اجرا فيه واذا اختلف الخطا وصاحبت الثوب فقال صاحب الثوب امره  
 ان يعمل فله ان يبيع الثوب فله ان يبيع الثوب امره ان  
 يبيع الثوب امره فله ان يبيع الثوب فله ان يبيع الثوب امره  
 لان الاذن مشتق من جهة فكان القول قوله في صفته فان جاز الخطا  
 ساء لم يبرأ من عمله في ملك الغير بغير اذنه واذا قال صاحب الثوب عمله في غيره  
 حرة قال الصانع باجرة والقول قول صاحب الثوب عند حقيقته مع  
 نفسه لانه منكره قال ابو يوسف ان كل الصانع حر بغير اذنه لاجرة ولا لان  
 حال الحر يبرأ من عمله في ملك غيره اذ قال جاز ان كل الصانع فله ان يبيع  
 بالاجرة والقول قوله انه عمله باجرة لان الظاهر ان من يبيع الثوب في السوق  
 لا يستعمل غيره اذ هذه الاشياء لا يبيعها الا هو فله ان يبيعها  
 قالوا جاز باجرة الفاسدة اجرا لئلا يبرأ من عمله في ملك غيره  
 لان المنفعة لا قيمة لها بنفسها بل يتقو بها وقد قوتها بذلك وقال  
 زفر والشافعي جاز لاجرة الشاة الغاما ببيعها في بيع الاعيان والفرق ان  
 الاعيان متقومة بنفسها وللمسا لا تقو الا بجود او بشبهة فقد  
 واذا قبض المستاجر الدار فعليه اجرة وان لم يسكنها لا دفا وجبت  
 بارا الشاة فان غصبها غاصب من يده سقطت اجرة ذلك فانه

١٠



الكائن وان احدهما عينيا يصير بالسكن فله الفسخ كما ان الاعيان اذا  
 وجد بها عينيا قبل القبض اذا اخرج من الدار والقطع يثبت الضيعة  
 او النقطه لما في الرضا بقسمة الجارة لان العقد عليه وهو المنفعة  
 قد تلفت وادامات احد المتعاقدين وقد عقد الجارة لنفسه الفسخ  
 لا ينعقد على المنفعة فاشبهت النكاح بخلاف ما لو عقد بها لغيره لم يفسخ  
 لان من له المنفعة باق ومشاركه مولى الامة المتزوجة وعند الشافعي  
 لا تفسخ الجارة لا ينعقد له ولا يفسخ بغيره ومشاركه كالدخول الا  
 انما عقد على النكاح وانما هو غير صحيح فصار النكاح حلالا بغيره  
 بخلاف الرهن ويصير شرط الجارة الجارة كما في البيع لا استواءهما في  
 جهة النظر وتفسخ الجارة ما لا عذر له في استرجاعه كما ان استرجاعه  
 فيه فذهب باله وكن آخره كما ان اودا نام اقله فلزم لا يونه لا يدر على  
 فساد الا يشي ما اجر فسخ النكاح العتق وابعاد في دينه وكن استا  
 حبر دابة ليسا في عليهما بباله من السفر والاصل فيه ان كل عوض لا  
 يقدر العاقد على الفسخ في موجب العقد لا يصير له يترجم في العقد فهو عتق  
 لان العتق منه نوع شرعا كما لو استلم لقلع من يترجم زال الوضوح فها  
 ذلك الوضوح يتعد الفسخ في العتق لا يصور فلا يلزم ذلك للمكاتب اذا ابد  
 له من السفر فليس ذلك وان خروجه غير مستحق فيمكنه ان يبعث  
 تلقيا واجيزا فلا يتصوره كناد

الشفعة واجبة للشريك في نفس البيع لموله عدم الشفعة فصار يفسخ كانه  
 ثم للمشتري ليس له البيع كالشرب والشراب في قوله <sup>الدار</sup> ساءا حق بالدار  
 يتصوره وان كان غايها اذا كان له مفعلا واحدا لم يفسخ قوله ثم الجار حق

بسبب قبل ما شرطه ان شفعة ولا حجة لها في قوله بعد ان اوقت  
 للمدعي ولا شفعة له في هذا قول الرازي ولين ثبت كل متوكل العدل  
 لان احدا اشويين اذا باع في سلم الشريك لا ينبغي ان يفسد الجار له وكذا ان  
 بعض من غير مقتضى وليس للشريك في الطريق والشراب والجار شفعة  
 مع الخليفة لانه احق بالشراب والشفعة شريكة لرفع ضرر الجار فان  
 سلم الخليفة فالشفعة للشريك في الطريق فان سلمها لغيره فالجاء عقد الجار  
 يسقط بالاعراض لقوله عدم الشفعة لكل الوقار ولا شهادتي في الاعراض  
 وشهدت بالاختلاف في المشرية او حكم بها حكم لا ينعقد فان الغير شرط  
 فيه الرضا والقضاء او اذ علم الشفعة بالبيع اشهد في مبدع ذلك على العتق  
 لما شرطت شفعة في قوله في البيع ان كان للبيوع في اليد او على النكاح وان  
 الشافعي يقتضي بطلانها او عند العقار لان ذلك متعلق به والشافعي قوت  
 لقوله وقولنا على القاييد وفي ذلك من الضرر فلا ينبغي فاذا فعل ذلك  
 استقرت شفعة من الحق في ذلك فلا يسقط كالرد بالعيب وقال محمد  
 وزفران تركا شفعرا بعد الاستعداد بغير عذر بطلت فبالضرر عن  
 المشتري يقدر به بالشر لا به يستكثر عادة والرواية عن ابن سيرين  
 مضطربة والشفعة واجبة في العتق وان كان لا يفسخ العتق قوله  
 عند الله الشفعة في كل شيء يخرج او خارج ولا في الدار في لزوم الجار  
 والشافعي فرق وهو غير واضح ولا شفعة في العتق من الشفيع لا يفسخ  
 عتق على لان القياس في العتق لا يفسخ ثقله وداوم ضرر الجار ولا كذلك  
 هذا والمسلم وانما في الشفعة سواء لقوله ثم لهم بالمسلم وعليهم ما عليهم  
 واذا ملك العقار يجوز هو مال وجبت الشفعة ولا شفعة في الدار بشرط

لا يفسخ البيع بالاعتقاد  
 وتضمن انما اذا كان من الجار

بانما خبر عند الجار

فيهم

فيهم  
 فيهم



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

الرجل علقها أو طالعها أو استأجرها أو أوتىها أو غيرها  
عندما يفتن عليه أحد أو يفتن بالخطيئة بانكاره لأن الشفعة شرعت في  
معاوضة المال لا في المعاوضة بالغير وفي ربح المنفعة بذاك المال  
فإنما افتت بالبيع فإنما علقها بغيره بغير ربح ولا خسر ولا شفعة  
لا احتمال للمعوضة فإن ما علقها بغيره أو بالدار أو بغيره وجبت الشفعة  
لأن من ربح الأجرة لا يوجب ثمانية أعين إلى وابن أبي ليلى والشافعي وأبو جعفر الشفعة  
في البيع بالقيمة دفعا للصحة إلا أن ذلك تغييرا للمعوضة الشرع فلا يثبت  
وإذا تقدم البيع إلى القاض فادعى البيع بطلت الشفعة فقال ابن المظفر  
عليه فإن اعتزى بطلت الذي يشفع به ولا طاعة قائمة البيعة فإن عجزت البيعة  
استحق المشتري بالله ما يباع أنه ما لا يبيعه ولا يشفع به ولا يبيع  
خصا في الشفعة إلا للملك ولحق ثبوته ما ذكرنا وما جحد على العاقل يكون  
حلا على الكذب لأنه خالف ما فعل الغير وزعم يكتفي بظاهر اليد ولا كذا لفظا  
فما البيعة إلا أن الظاهر يكفي للدفن لا الاستحقاق فإن كانا معا كانت للشفيع  
بيعة القاض على استأجره لا لأنه صار خصما إذا التزم بذلك أو إذا علق  
بغيره فإن التزم الاستأجر قبل الشفعة أتم البيعة لأنه قد مضى سبب الأخذ  
فإن عجز المشتري بالبيع أو بالدار أو بالدار ما يبيعه على غيره والدار  
شفعة من الوجه الذي ذكره الأول قوله في يوسف والثاني قول محمد  
ويذكر واحد منهما تندفع الغفلة في غير وجه المصلحة في الشفعة أو  
إن لم يحضر الشفع الثمن إلى محله القاض لأنه نوع ملك فصار بالبيع وعن  
محمد أنه لا يقضي بالشفعة حتى يحضر الشفع الذي يملكه المورث في علم القضاء  
فإن لم يقض لم يكن الشفع فلا يكون المشتري وإذا قضى القاض له بالشفعة

لزمه حضور المثل

فإن عجز المشتري بالبيع أو بالدار أو بالدار ما يبيعه على غيره والدار

بسم الله الرحمن الرحيم

فليشفع أن يملكه بخيار العيب والرقبة اعتبارا بالبيع فإن افتت  
الشفيع بالبيع والمبيع في يده فله أن يخاطب في الشفعة لأنه ساجد اليد  
وكذا لا ولا يبيع القاض البيعة حتى يحضر المشتري ويفسخ البيع فتشهر  
منه لأنه تنفيذ القضاء عليه فلا بد من حضوره أو حضور نائبه ويقضى البيع  
على البايع لا يفسخ ماله المشتري فيجعل العبد حرة لأن الأخذ منه عند  
الشامع بغيره على المشتري وإن كان الأخذ من البايع لأنه حتى ثبت العبد  
بعدا بغير البيع فصار العتق في ذم الأرحام إلا أن العبد هو من يملك  
فتكون على يده الثمن واستحقاق الحق سبب من جهة المشتري وهو  
العتق لأنه لا كذا فقد أو أن تزل الشفعة إلا شهادتين علم بالبيع وهو عند  
على ذلك بطلت شفيعته وكذا أن اشترى في المجلس لم يشهد على أحد  
المتبايعين ولا عند العقار لقوله عدم الشفعة لمن اشترى أو انسلخ من  
شفعة على عيوب أخذه بطلت شفيعته لو جرد الإعراس ونرد العتق  
فإن لا يستحق الأمان أو مال وما يكون في معنى المال للمنافع والحقوق  
ليست كذلك والأمان الشفع بطلت شفيعته لا يفسخه فقيل لموته  
كالخيار والشامع من غير علمه كما في الخيار وقد ذكرنا أن مال المشتري لم  
تقبل لأن الحق لا يبطأ بموت من عليه فلا حيل إن باع الشفع بما يشفع به  
قبل أن يقضى له بالشفعة بطلت شفيعته لأن سبب الأخذ قد مضى فزال  
ووليد البايع إذا باع وفي الشفع فلا شفعة له لأنه من المالك بالبيع إذا  
الحقوق راجعة إليه وكذلك إن ضمن الدرك عن البايع الشفع  
لأنه التزم له الشفع والأخذ بغيره وكذا إذا التزم فله الشفعة  
لعدم الثبات في يده ومن باع في الخيار ولا شفعة للشفيع لعدم زوال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم



من انما اشغقت البايح للبايع وجبت الشفعة لان العقد قد زال وانما اشغرت  
بشرط البايح وجبت الشفعة لغيره لان البايح كان الشفعة تجب بغيره البايح  
يع من بايعه ومن اشغرت اذا اشغرت فاشغرت فلا شفعة فيها لغيره لان العقد قد زال  
استحقاق الشفعة حق البايح فان اشغرت الشفعة بان اشغرت من اشغرت او غيرها  
او غيرها وجبت الشفعة لان البايح قد زال وان اشغرت في حصة من دار  
غير اشغرت بغيره وشفعها في اشغرتا بغيره في حصة اخرى او غيرها لان  
حقوقه في الميراث في الميراث وحقه في الميراث اذا باع بغيره او غيره وان كان  
شفعها مثلا اخذها بغيره في الميراث لان الميراث من الميراث اصله في الميراث  
وهذا الثاني لا يجب له ان يبيع بغيره وان لا يبيع في الميراث الا ان يكون  
يقوم في الميراث لان الشفعة مشروطة في المعاوضة والمطابقة وباستقراء  
اول العوض صار بيعا ولا يجب له الشفعة حتى يتقايضا خلافا لغيره على ما كان  
ان شاء الله واذا اختلف الشفعين في الميراث في قول القول قول الآخر  
لا يملك استحقاق الشفعة عادلا كماله في قول القول قول الآخر في قول الآخر  
الشفعة والمشرع في الميراث في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
الشفعة منه البيع وحقه لا يملكه الشفعة في قول القول في قول القول في قول القول  
لا يملك الشفعة زيادة القدر الا انه يملكه ابطال الشفعة في قول القول في قول القول  
المشرع في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
بما قال البايح وكان ذلك خطأ على ما لا يملكه ان يملكه فلا اشكال وان  
لغيره فله ولا يملكه ولا يملكه في قول القول في قول القول في قول القول  
المشرع في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
البايع عن الميراث بغيره في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول

بالحق اصل العقد وان خط جميع الثمن لم يسقطه الشفعة لانه قد زل الحافه  
الفساد في بيعه وعند الشارع ان كان للظن بعد المجلس لا يبيع البايح  
خط الشفعة في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
او كذا في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
الثمن في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
يقول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
وفي قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
ان هذه الاشياء متعلقة من الميراث في قول القول في قول القول في قول القول  
فيها اصل الملك بغيره لان من له حصة من دار بغيره في قول القول في قول القول  
بغيره في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
اخذ الشفعة بغيره في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
بغيره في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
كل واحد من القولين الاخر كما مر واذا ابلغ الشفعين في قول القول في قول القول  
الشفعة في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
او اشغرتا الشفعة باطل فله الشفعة وان كان اشغرتا بغيره في قول القول في قول القول  
ان فلا شفعة له واذا قيل له ان الشفعة في قول القول في قول القول في قول القول  
ان فلا شفعة له لان الشفعة لا يملكه بغيره او شفعين لا يملكه حصة  
بغيره لا حصة في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
جسنا واحدا اسقطنا والقيا ان كذا في قول القول في قول القول في قول القول  
وهو قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول  
الحق الموقوف لان الحقوق للموقوفين بالغايبين واما البايح واما الاعتدال في قول القول

بغيره في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول في قول القول











من ماله وإذا أخذ مال الشريك أو أحد المالكين قبل أن يشترى له ملك  
 الشراكة لغوات كذا وان استوفى أحدهما ماله وهما مال الآخر قبل  
 الشراء فالشركة بينهما على ما استوفى قبل الشراء عند الشراء ببقا ما بين  
 ويرجع على شريكه حصته من الثمن واستوفى ويجوز الشركة وان لم يخطئ  
 للمال لان المالك لا يوجب الشركة بنفسه فلا يثبت شرطه الا بغيره وان  
 في تلاك الشركة ما حذره من الاختلاف فلا بد من اعتباره الا ان ذلك خارج  
 في نفسه من الشركة وهو العرج فلان كافي ولا يصح الشركة اذا اشترى  
 الاخذها دراهم مساهمة من العرج لاحتمال ان لا يرجع الا ذلك فتنقطع  
 الشركة ولو كان واحد من المتقارفين وشركا العرج ان يبيع المال  
 ويؤخذ منه مساهمة ويؤكل من يتصور فيه ولا ينفذ من القابات تدبير  
 الغايات لانه يؤخذ في المال بزيادة لوصف كل واحد يقبض المال الا بوجه  
 البذل والتواضع واما شركة الصانع والخباز لان الصانعان يشتر  
 كان على ان يتقيد الاعمال ويؤكل المساهمة فيها فيكون ذلك المتعاضل به  
 في سائر الاعصار والامصار من غير تدبير وقاس الشافعي على الشركة  
 في المساهمات لا يبيع لانه لا يبيع الا مستحقا فيصيب شركاه معه وهذا  
 يستحقه بالعنان الا يترك ان الصانع اذا استعان الفخيم جعل له  
 لاجرة بالعنان وما يتقيد ذلك احد منهما ليرحمه ويكثر الشريك لان  
 كل واحد وكل الاخر في التقيد وان حصل احدهما دون الاخر فالسبب  
 بينهما <sup>بعضهما</sup> لا يبيع لانه سبب الاستحقاق فصار شريكه فيه ماله على نصف  
 العمل واما شركة الوجوه فالرجلان يشترقان ولهما مالهما على ان  
 يشترى بوجوههما ربيعا فيشترى الشريك على هذا المادى من المتعاضل

في الشركة  
 كل واحد من الشركاء  
 له حصة في الشركة  
 ولا يملك احد من الشركاء  
 حصة الآخر

وفي المالك هذه الشركة فان الشافعي اخذ في شركته من المالك في الشركة  
 الا ان الشركة تنبذ لانه لا يملك على غير المال لا يبيع ماله اذا دفع  
 اليه المال يشترى به شيئا فحاشى بقاء المالك ولو وقلد ولم يدفع اليه  
 شيئا جاز فله هذا كل واحد منهما او كذا فيما يشترى به لان  
 التصديق على الغير حذره في الوكالة فان كان ان المشتري كان  
 نقصان فالشركة كذلك فلا يجوز ان يتفاضل فيه وان كان ان يكون  
 بينهما اذ اختلفا في المال ان استحقاقا اما ان يكون للمالك العمل او القفا  
 ولم يرد هذا القفا ونسب هذه الشركة وجوه لانه لا يشترى بالشركة  
 الا من له نوبه عند الناصر ولا يجهز الشركة في الاجرة اب ولا يبيع  
 والاحتمال لانه لا يملك الا بالاختصاص لا يبيع المالك باخذه واما  
 حذره كل واحد من الاو احتج به قوله دون احده لقوله عدم الصيد  
 على احده واذ اشترى كواحدة مائة او الاخر اربعة فيستحق المالك  
 والسبب بينهما لم يبيع الشركة والسبب كله للزك في شق المالك من انفا  
 وعليه اجر مثل المالك ان كان صاحب المالك وان كان صاحب المالك  
 فعليه اجر مثل البغل استوفى منافع المالك صاحبه بعينه فاسد وكل من فاسد  
 فالرجل فيه على قدر حاجته الى ويخطئ شرط التقادس لان الفصل  
 انما يثبت بشرط <sup>فقط</sup> شرط الضرر وان لم يصير شيئا واذامات  
 احدهما شركا في اوارتد وجوز بدار الحرب بطلت الشركة اعتبارا  
 بالوكالة لتعذر استلام المقصود وليس لواحد من الشريكين ان يؤدى  
 نكاحه مال الا اذانه لا يفسد واما ما ذكره فان اذن كل واحد  
 من صاحبه ان يؤدى لانه فاذن كل واحد منهما فان كان ضامن غير اذانه

في الشركة  
 كل واحد من الشركاء  
 له حصة في الشركة



الأول أو لم يزل لأن الأمر تناول الدولة والشأن ليس بجزء وقال  
 إن لم يزل لم يقض كالوكيل إذا تصرف بعد الغزو قبل العلم به إلا أن هذا  
 عزل على فلا يشترط العلم به كالموت وكشاد للمصارعة  
 للمصارعة مستترة من الضرب في الأرض سميت بذلك بغيره إذا ان  
 للمصارعة فيحقق المخرج بالعلم وهو كانت جارية قبل الاستدعاء فتعوت  
 النبي عام فاقترها <sup>ورفعها</sup> بالاحتياط ومن بعد ذلك عقد كل الشرائع بالان  
 أحد الشرائع لأنه لو لم يكن المخرج كل الشرائع لكان قد تناولها وبها قد  
 فإن المال من الكائنات شريعة عقود ولا تقع للمصارعة إلا بالمال الذي  
 يتنازل الشئولة فيحق به الحاجة أي زرع رأس المال على مأمور في الشركة  
 ومن شرطه أن يكون السخ بينهما مشافهة لا يستحق أحدهما منه وراحهم مستأجرة  
 لما دون من شرطه ولا بد أن يكون المال مستأجر للمصارعة ولا بد لرب المال  
 فيه لأنه لم يكن كذلك لم يكن من الاستدعاء وإذا احتج المزارعة مستقلة  
 جاز للمصارعة أن يشتري ربيع ويبيع ويؤجر ولا يشترط  
 زرع التجارة وطرق الاستدعاء لا مستدراج وليس له أن يدفع للمال مضا  
 ربة إلا أن يأذن له رب المال في ذلك لأن رب المال لم يرض بشركة  
 غيره ولا أنه لا يستحق بيقض مطلق العقد وهو مثله كالوكيل  
 لا يملك التوكيل وإن خص له رب المال التفرغ في بلد بعيدة أو في  
 سعة بعينها لم يكن له أن يتجاوز ذلك لأن المزارعة مستفاد من جهة  
 فيغتنم شرطه إذا كان مفيداً وكذلك في وقت المصارعة مدة  
 بعينها جاز بعد العقد بغيرها لأن الحكم بالموت ينتهي عند الوفاة  
 وليس للمزارع أن يشتري أب رب المال ولا ابنة ولا من يعق

إن لم يشترط ربيع  
 ولا بيع ولا  
 مؤجر ولا  
 يشترط

عليه لأنه مأمور بالتجارة الشخصية وليس هذا ذلك فلا يتناوله إلا  
 وإن لم يزل لم يقض كالوكيل إذا تصرف بعد الغزو قبل العلم به إلا أن هذا  
 نفسه نافذة وإن كان في المال ربح ليس له أن يشتري من يرض عليه  
 يجوز عن التجارة فيه بعقود نصيبه فإن اشتراكت في مال المزارعة لأنه  
 اشتري ما يوزن فيه وإن لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريه لأنهم  
 يعقود عليه فإن أدت قيمته عن نصيبه منه لم يثبت ملكه  
 فيه ولم يقض له في المال شيئاً لأن العتق حصل بزيادة السعر  
 بفعله ونسعى للعقود في قيمة نصيبه منه لأن العتق حصل من طريق  
 الحكم كما لو اشترا من رجلها وعندها لا يعقود لأجله فاقض لكونه  
 وقاية للملك والمال فيقول رباه عند الحاجة للمال لا يملك على التقضا  
 ملكه إلا ما يرضى في ضمن قبل تسليم المبيع وإذا دفع للمصارعة المال مضا  
 ربة ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يقض بالدفع ولا يقض للمصارعة  
 الثاني حتى يؤجر لأنه ما لم يكن من المزارعة الوكيل والمصارعة التوكيل  
 فإذا أخرج يقض للمصارعة الأولى كما لا بد للمال إذا أخرج في الكتاب لأنه  
 تحقق المصارعة الثانية باستحقاق المخرج ولم يكن مادواً فيها  
 فيقضي بالمستحقاق أنه يجزيه من ثمنين الأول والثاني لوجود التقيد  
 من الأول بالدفع ومن الثاني بالتعيين وقال يقض إذا تصرف الثاني  
 وإن لم يرض لحصول العمل في المزارعة من المالك وقال وهو  
 رواية عن أبي يوسف أنه يقض بالدفع المأمور إذا أخرج إلا أن  
 المأمور لا يملك الأبدان والمصارعة مباحة فاقتر قام هذا الوجه وإذا  
 ادفع إليه مصارعة بالنصف فأذن له أن يبيعها مصارعة فذفعها

من شرطه أن يكون  
 المال مستأجر  
 للمصارعة  
 ولا بد لرب  
 المال أن  
 يرضى به

لرب المال



الثالث جاز في وجود الاذن فان كان ربح المال قال له على ان ما ربحه الله  
 بيننا نصفين فلوب للمال نصف العرش لا شئوا له ذلك والمصارف  
 الثاني ثلثه اربع وللأول السدس لا تخافوا على ذلك وان كان قال  
 على ما ربحه الله بيننا نصفين فالمساويف الثاني الثلث لا شئوا له ذلك  
 ولله ذلك وما بقي بين ربح المال والمصارف الاول نصفين لان ربح المال  
 مشروط بنصف نصفين ما حصل الاول وفي الاول شئوا له النصفين فلهما  
 وان قال على ما ربح الله فلي نصفه فذم للمال الى آخره فصار ربحه  
 بالنصفين فلهما نصف العرش وربع للمال النصفين بالمشروط ولا شئوا  
 للمصارف الاول لا فذم نصيبه الى الثاني فان شئوا للمصارف النصف  
 الثاني اربع فلوب للمال نصف الربح المأثوم والمصارف الثاني نصف  
 الربح ونصف الاول للمصارف الثاني مقدار سدر العرش من المال  
 لا شئوا له ذلك ولا يبرهن للمال الا الله فلهما فلهما لا  
 اعتنا على الجباية بالقرعة العظيمة واذا كانت ربح المال او المصارف  
 بطلت للمصارف اعتبارا بالوكالة فان ارتد ربح للمال  
 عن الاسلام ولحق بدار الحرب بطلت لانها في نعم الموت لترتب  
 احكامها عليها واذا انفرد ربح المال للمصارف ولم يعلم بعد له  
 حتى اشتد وبلغ فقره جاز كالوجه اذا اخبر ولم يعلم بان ينفذ  
 فله جاز كذا هذا وان علم بحوله والمال غرور من فله ان يبيعه الا بغيره  
 العزل من ذلك اعتبارا لفسخها ما اعتاد عام لا يجوز ان يفسد  
 بغيرها شيئا من الاعمال من الانفساج قد زال بالنقصان فلهما  
 عذله وان كان المال دراهم او زائير قد يفسد فليس له ان يفسد  
 ارشد

١٨

المصارف به اجبوه المالم على اقتضاء النوب لله فلهما جاز  
 اتمام النوب وان لم يكن في المال شيء لم يبرهن فلهما فلهما ربح  
 للمال الا فلهما لا فلهما اذ لم يفسد شيئا من كالموحد فلا يبرهن المصلح  
 اما يقال فلهما ربح للمال ايضا لا فلهما الى حجة والشايع في التماس  
 وان لم يبرهن فلهما فلهما ربح للمال بصفته لكان يقول ليس للمصارف  
 السدس وانما السدس ان الله اليه كالموحد فلهما فلهما فلهما  
 من مال المصارف به عهده من العرش دون الرابح للمال لان الربح اسم الزيادة  
 على ربح المال فلا يبرهن تعيين ربح المال حتى تظهر الزيادة فان كان  
 ربح على العرش فلا شئوا على المصارف فلهما لان المصارف عهدهما فلهما  
 عهدهما وان لم يبرهن فلهما العرش والمصارف فلهما فلهما فلهما  
 فلهما فلهما حتى يستوفى ربح المال وان كان المأثوم انما عهده على العرش  
 فلهما فلهما وان فضل شئ فلهما فلهما فلهما وان نقص عن ربح  
 للمال فلهما فلهما فلهما وان كان قد اقتضاء العرش فلهما فلهما  
 ربح فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما  
 ربح فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما  
 ان يبيع بالنقد والنسيئة لا طلاق الاذن بالبيع ولا يبرهن عهده  
 الا انه من المال للمصارف لا فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما  
 من ضروره ربحا او التزويج ليس في التجارة ربحا او التزويج  
 فلهما على جاز فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما  
 فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما  
 فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما فلهما



هل يجوز ان يعقد الانسان بنفسه ما اذا كان يملك نفسه فله الحق  
 عن نفسه او بنفسه فجازت النيابة فيه وما يحتاجه ويجوز ان  
 يعاين الخصم في سائر الحقوق والامور التي لا يستتبعها من  
 وقفا عن يوسف التوكيل بالخصومة في الحق في النيابة على اقله  
 في النيابة لا يقع لان حال الاستيفاء حال الرقعة والارادة في حال  
 التوكيل محصورة فلا في حال الخصومة وتكون النيابة بالاستيفاء  
 في الحذر والعقوبات فان الوكالة لا يجوز استيفاء ما من غير التوكيل  
 عن الغير لما هو وقال ابو حنيفة لا يجوز النيابة في الخصومة الا في ما  
 لان الخصومة حقيقة وانما في اختلاف في ذلك لما قال في عمل بعض  
 تحت قوله ان لا يقبل النيابة فيه الا ان يكون التوكيل من صاحبها  
 كنية في خصمه لان النيابة في الخصومة من صاحبها في توكيل  
 تقوية لغيرها وقوله في الشافعي يجوز التوكيل بغيره في الخصومة  
 الذين لا ياتون الا لا يخلون فيه الناس في الخصومة استحسن الناس  
 جاز في توكيل الخصومة في الخصومة لا في الخصومة في الخصومة  
 الوجه في توكيل الخصومة في الخصومة ان يكون التوكيل بغيره  
 وتكون له في التوكيل ممن يعقد العقد ويقصد ان الوكالة في  
 بة ومن لا يملك النيابة في الخصومة لا يقبل التوكيل في الخصومة  
 والامور التي لا يملكها ولا في كل الخصومة والامور التي لا يملكها  
 في الخصومة الشراعية وان كان صاحبها يجوز ان يبيع والامور التي  
 يجوز ان يملكها والامور التي لا يملكها في الخصومة في الخصومة  
 لا يبيع لان الخصومة في الخصومة في الخصومة ولا يملكها في الخصومة

ويتولى توكيله ما اذا كان يملك نفسه فله الحق والعقد الذي يملكه التوكيل  
 على من يملك كل عقد يملكه التوكيل الى نفسه مثل البيع والامور التي  
 ولا الامور التي يملكها التوكيل دون التوكيل في البيع وفي البيع في البيع  
 اذا اشترى به يبيع في البيع وفي البيع في البيع لا يملكها في البيع  
 بالعاقد حيث لا يعرف خصمه في البيع في البيع في البيع في البيع  
 في البيع كالتكليف والبيع والبيع من غير ان يملكها في البيع في البيع  
 دون التوكيل ولا يملكها في البيع في البيع في البيع في البيع  
 لانه لا يملكها في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 العقد في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 فله ان يملكها في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 حاله لان المالك له لم يكن التوكيل في البيع في البيع في البيع في البيع  
 لو اخذ لو جازت الاعادة ومن يملكها في البيع في البيع في البيع في البيع  
 خصمه وصفتها وخصمه وخصمه في البيع في البيع في البيع في البيع  
 اشترى ما ارادته والقياس في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 استحسنوا وجهه في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 ومن يملكها في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 الخصم في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 قد تلت في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 ان يملكها في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع  
 الاندائه لان الوكالة في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع في البيع

9

البيع منع

البيع



اعتباراً لسانها بالحق فان فازت الوكيل فله قبل القبض بكذا لا قبل  
ولا بعد ومعارضة الموكل لما مر ان الحق متعلقه بالعقد واذا كان  
الوكيل بالبيع في البيع من ماله وقبل البيع فله ان يرجع على الموكل لانه  
دفع بذا له كدالة فان هلك البيع في يد وكيل حبيبه هلك من مال الموكل  
ولم يسقط البيع لانه بين اموال نقد وان كان له حتى يستوفي البيع  
لانه ذلك من اموال منزلة البائع من المشتري في حق وجوب البيع وخلاف  
المشتري فيه والحق بالبيع وليس له ذلك عند من ذاهب وبالحق يصير  
خاصة كذا نقول عند التمسك بالنقل البيع اياه فصار كالبيع فان حبسه  
وهلك كان مقصداً ضمان الزهر عند ابي يوسف لانه لا يبيع شيئاً  
حقيقته وانما يبيع على الذي يكون مقصوداً بالاكتمال من قيمته ومن الغش  
وعند محمد ضال البيع لانه يحبس بالتمسك عند من ضال الغش  
لما مر انه بالبيع صار عامها وقد مر قول ابي حنيفة مع محمد ومن  
الاعتد لما مر ان ابيه انتقل الى الوكيل واذا قلنا ان ليس له حبسها  
ان يتصرف فيها وكذا فيه دون الاخر لانه لم يربح الا بالبيع جميعاً لانه لو كان  
المضروبة او بطلان أو خسران يربح من او يفتق عبيد بغير عور او يورث  
ودعيته عند او بقضاء ربح عليه لان هذه الاشياء لا تقدر على الربح  
والتمديد حتى لو كان الطلاق والعتاق يعوض لا يفرد احدهما به ولو كان  
الوديعة والدين ان يفرد الاخذ بغير امرهما جميعاً فبما لو احدهما اولى  
والاعتد في المضروبة يورث الشفك وتحلل بالبيان في حق المضروبة  
وتال في المضروبة كالبيع لما حقه الا ان لا ان الاخذ لاحتواءه لا يتبع  
به فلا يخبر وليس الوكيل ان يוכל فيما وكل به الا ان يأتى له الموكل في ذلك

أو يقول أصل الآية لأن الوكيل لم ير حر الأبراهيم فإن ذلك يغير أدب قوله  
 فعقد راية الحضرة جارية لأنه العقد بمراد معنى وإن عقد يغير خصوصية  
 فأجابه الوكيل الأول جارية لأن عقد بمراد والى أن يغير الوكيل على الوكالة  
 لأنها حقيقة في ملكه أصله فإن لم يبقه العقد فهو على وكالة وتصرفه جارية  
 حتى يعلم أنه لو انعقد العقد لم يكن له الشايع لصار معموزا في ما يباين ويملك  
 الوكالة فهو كل وجوبه حين أمطقتا وطاعة بمراد الرب مؤثرا لأن عقد  
 للعائن بمراد أهلية للوكيل وإذا أمطقتا بمراد خيرا والمادة لا يجوز  
 عليها ما والشايع إلى ما في فافق هذه الوجوه تنطلق الوكالة على ما ولا يغير  
 الوكيل لأن العقد حصل طريق الحكم لما في الموت وأدوات الوكيل أو جارية  
 غير أصلية بطلت وكالاته لطلان أهليته وإن لم يلق بمراد الرب فلا  
 لم تجز له السفر لأن الشايع يخرج من استأجره فصار العقد الحاق بعقد  
 مسما كراهية عقد فخلدت ومن كان مشتملا تصرف الوكيل فيها وكان له ملك  
 الوكالة بعد فعله الدخول في مال الشايع والوكيل إلى البيع والشراء لا يجوز  
 أن يفتقر إلى إيبه وحده وولد له وولد له ورجلته وحده بمذاتيه  
 لقائل الشايع بين هؤلاء بالصلح للكل بينهما هذه الأفعال الشهادة أصغر  
 له حرر قاله في بعض مشتمل القصة التي عليه وشايعه مشتمل  
 الأول لا يجوز أن الوكيل إلى البيع فهو يبيع بالقبيل والى لا خلاص لا  
 وقاله الشايع وهو راد عن الوكيل في حصة من حصة بغيره بقبيل الخيطان  
 الشايع بمراد اعتبارا بالسلطان والوكيل استأجره فهو عقد على الشايع  
 عزاية بغيره أن تملكها ولا يجوز ما لا يتفق على أن الوكيل يقتل  
 فيه الشايع لاحتمال أنه أعني لا يملكه الشايع من الضمير على











[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

الحزب على فضل الخبز والحبوب فيسيرة العترة به رده عالم باطنيا وحياتيا

Handwritten signature or initials in the bottom right corner.

والنحوار











دين على الناس فادخلوه في الصلح على التخيير للصلح منه ويكون دين  
لهما بالصلح باطل لا شئ له على علي بن ابي طالب من غير من اياه وانما يجب  
وان شرطوا ان يبيعوا العزى فامتنعوا ولا يرجع عليهم بتخصيب للصلح  
فالتاخير في هذا الدين والصلح منه من عليه وذلك على

**كتاب الفقه**

في البيع والقبول وتبر بالقبول لانها عرفت كسائر العقود فيلزم  
تفريق الايجاب والقبول في البيع فلو قيل ان البيع من الله ما ينفذ  
من الله ما كنت في حجه اذ عرفت ان الله تعالى في ذلك خذله  
ولا يقضي به وانما ان الارزاج جعل القبول شرطاً وان تبرر الجوهري  
في المجلس فيرد ان الواجب جاز لان القبول شرط العقد ما قدم الواجب  
على الجواز لان الله لم يذكر نصاً كالقبول في البيع وان قبض هذا لا يضر  
ثم نعم الا ان ياذن الله الواجب في القبول في مكانه كالقبول في غير مكانه  
ولا يلزم ان كان القبول لا يبيع الا ان استحسن ذلك لان حق  
الواجب ثابت في البيع وقد صرح بالاذن في البيع كذا في البيع في  
قبول البيع وتنفذ الله والعقوبة واحد والفتاوى في الصلاة ايضا  
ما في حديث ابن بكر وبقوله اطعتم هذا للعلم لان لا طعام قد يرد  
في الفتاوى واحده في هذا الشئ لان البيع من احوال الناس والمال  
فليس يملك على هذه الامة الا ان يخلو ان العبة دون العارية  
لنكون حركات رحلنا دابة في سبيل الله ثم رايته في المشرق ثم ما  
سئل الله من الله عن شيء فافقاه في جميع في صدقته وانما شئت  
النية لا حتم العارية ولا يجوز العبة في تقسيم الاصل المقسوما

وانما البيع في فضل العبة  
ما من حصة من حصة  
في حصة من حصة

يقولون في حصة من حصة  
في حصة من حصة  
في حصة من حصة

لان القبط يبيعون للملك فيه والشيوخ ما في حصة وله الزمالة  
النسبة لا تقبل البيع الزمالة ذلك فيلزم وهو المشايخ فيما لا يقسم  
لان القبط من اهل يبيعون الا اذا قضاوا لا يلزم في مامونة العبة والفتاوى  
سوى بينهما في البوار استبا بالبيع والفرق ان في البيع يقع الملك باعتراف  
خلال العبة ومن ذهب بغيره انما العبة فاسدة فاسد فان حصة

وعنه جاز لا رفاق الفساد وان ذهب في حصة او دما في حصة  
فالعبة فاسدة وان لم يكن في حصة جاز الدمن سلم لم يكن والفرق بينهما  
ان العبة فاسدة ودر على الغرض في غير ابيع لللاقر وضامه في حصة  
عبة للسلخ واذ كانت العبة يربح العبة له فاسدة بالعبة وان لم يخلد  
فيما في غير ابيع اذ كانت في حصة لانه لا يقف على حصة القبط على  
قبول حصة وهذا استحسن والقبول في حصة في حصة من حصة  
يبيعون في حصة من حصة في حصة اذ كانت في حصة بغيره في حصة  
واذا اوجب له لا يبيعه المغيره حصة ما كان في حصة في حصة  
قبول الابن وان ذهب له حصة حصة تمت بقبول الابن اذ كان اذ  
ذهب اليه حصة فقبول حصة في حصة حصة في حصة في حصة  
هذا ان كان في حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة  
ليبيعه فقبول حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة  
ليقع على الولاية وعلامة البيع فاسدة وان ذهب اثنان من واحد  
دار حارة وان ذهب واحد من اثنين لم يبيع عند ابن حنبل والفرق  
ان في الاول ان القبط في حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة  
ولكل واحد حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة حصة

ولا يبيعه من حصة من حصة  
في حصة من حصة  
في حصة من حصة



يقضي في حقه او المستحق لكل واحد جزواً لما يوجب ذلك مقتضى  
 واذا وجد في حقه فله الرجوع فيها التزمه به او احب الحق بهنيتها  
 يجب عليها ولا حجة للشاغل في قوله عدم العائد غيبته كالكلية يجب  
 في قوله ان الكلي لا يوصف بالجزء والمخرمة اما اذا التزمه بالترافعة  
 وبه يقول ان يجوز له على وجود الشاغل او يزيد زيادة لتقدير مقدار  
 الرجوع بل انما اراد ان يثبت على ما استلزمه الفصل بينهما وعند  
 الشاغل لمصلحة لا تضع الرجوع كما في مقولة اعتبارها في قوله قبل  
 التميز والفرق ان الفصل بينهما انما اراد ان يثبت على ما استلزمه  
 لا وقبل التميز كما استلزمه للعقد من العقدين في التميز او عوت احد  
 المتعاقدين او من المدة من ملاءمة الموصوب له لان التميز كالتبديل في  
 ثم لا يجوز الرجوع في غير العين الموصوبة لانه غير ذلك لا يجب وان يجب  
 فيه التميز من جهة فله الرجوع فيه وان لم يميز فله الرجوع في حصة  
 الموصوبه وانما في الرجوع في الموصوب لو لم يميز فله الرجوع في حصة  
 بينهما اكله او انما الرجوع يؤول الى الطبيعة وما ذكر من المذهب الى  
 المالك في العيب لو لم يميز على حال الحاجة توفيقاً بين الأدلة وكذا ما  
 وجهه اعتبار الرجوع في الموصوب لان الرجوع في الموصوب في التامة وانما ان  
 للموصوب له ان يوصف هذا هو صوابه في قوله او يميز في حصة او في حصة  
 بان مقتضى ما يجب سيقضي الرجوع في وجود العيب فان كان عيبه لا ينافي  
 في الرجوع فيه ولا بد من اقامته الى المدة حتى يكون عيباً ولا فيكون  
 هبة متداولة بين الرجوع فيها جميعاً وان عيبه اجنب عن الموصوب  
 له مثلاً كما سطره حق الواجب عن العيب فجاز كما لو خلع امرأة من  
 زوجها

منقول من موطأ مالك  
 ٢٩٩

على عيب من ماله واذا استحق نصف حصة موصوباً له من ماله  
 في مقابلة الميراث وان استحق نصف العوص من ميراث في حصة الميراث  
 ان يترتب ما بقى من العوص في ميراث الباقي على ان يكون حوصلاً مائلاً  
 من الرجوع ابتداءً من الميراث التام وعند ذلك ان يثبت ما بقى ويرجع  
 بمقدار ما استحق من المدة اجاباً باستحقاق المدة الا ان المدة استند  
 ما وفتحت في مقابلة ما العوص ليكون قوت بعض العوص موجباً استحقاق  
 بعض المدة بخلاف العوص فانه يثبت في مقابلة المدة ولا يبيع الرجوع  
 في المدة الا بشرائيه او حكم الحاكم لان ذلك قد ثبت في خبر اثاره  
 فلا يجوز اذالة عليه الا بشرائه او بقضاء القاضي كالرد بالعيب  
 تلفت حين العمومية ثم استحقها مستحق فحق الموصوب له ثم يرجع  
 على الواجب بغيره لان المدة عقد تبرع فلا يملك الرجوع او عت شرط  
 العوص اعتبر التفاضل في العوصين فاذا اختلفا في العقل فانه  
 هبة ابتداءً باعتبار القيمة يبيع التام الموصوب للمعاوضة وصار  
 البيع يرد بالعيب وخيار الرجوع وجب فيه استوفاء حصة حقيقة  
 وقال في الميراث في قوله عيبه للقطعة هبة وهو بيع منزه يفتقر  
 الى التميز ولا يطلعه الشاغل لان العبرة بالمعنى اذ ان اعتبار القطعة والمال  
 عند التميز ولو من العاين احدهما وقال الشافعي في قول من العوص  
 يبيع المدة لانه لا يغير هو صريح الفقهاء كالبيع يغير من الا ان المدة قد  
 يقصد حصة الواجب وقد يقصد بها العوص كيف وقد قال الشافعي ان  
 المدة من الادنى الى الاعلى مقتضية الرجوع وهذا شافعي في قوله  
 جازية للمعير كجائزة وارثته من جهة رجوعه يقول في رد المحتار

ان يثبت رد الميراث الى الميراث في حصة الميراث  
 فعد الميراث في مبيع العوص

هذا هو مقتضى ما في  
 من موطأ مالك  
 ٢٩٩



هذا في حقيقته ومحمده

لقوله عليه السلام اسكنوا فيكم امواتكم لا تمروا بها فان من اعمر شيئا فانه من اعمر  
والرقيبي باطلة وهي ان يقول دارك لك رقيب ان مت قبل رقيبتي وان  
مت قبله فري لك فريته عاريتة لنقول شرعنا ان النجى عليه السلام اجاز العمري  
ورقة الرقيب وقال ابو يوسف والشافعي هي جائز لما روي عنه عليه السلام اجاز  
العمري لاهلهما والرقيب لاهلهما الا انه محمول على اجازتها عاريتة لاهله وبه نقول  
حملناه على ذلك تلخيصا بين الاخبار ومن وهب جارية الاصلها صحت الهبة  
وله بالية مستثناة من الجوز وامرهما فلا يجزئ استئناؤا وكذا  
فيما في سلطانا والهة لا تبطل بالشرط العاسدة والصد  
الهة لا تبطل الا بالقبض والشيوع مانع عنه وانما تبطل على  
فتين بن شبيب جاز من المقصود من الله تعالى وهو ان لا يملك له  
والفقير ما يشاء في القبط كالشروع في الزكوة لا يجزئ الرجوع الى  
بعد تبطل لان السواب قد حصل فبطل الرجوع كالعوض في الهبة ومن  
نذر ان يتصدق بماله تصدق بحبس تحت فيه الزكوة اعتبارا  
باجاب الله تعالى واما الله تعالى فيمنع من الى السائمة ومال  
الحارة دون غيره كذا ويقال له اميركم منه مقدما لله على  
تسليمه وعلى ذلك ان كلفه ما اذا كلفه ما لا يقدر  
بشيء ما استاك ولو تصدق بالبيع زكاة لوقع في الزكاة فيمسيكه  
البيد في سلمه لانه امسكه مع وجوب احراره واما  
كتابه الوقت لا يزول عند الوافق من الوقت عند حقيقته  
الا ان علم به حاله او يعلية ثلوه فيقول اذا مت فقد فزت دابك  
على الدال من الوقت عند هو خيل العين على ملكه على وجه لا يملك

هذا في حقيقته ومحمده

هذا في حقيقته ومحمده

الملك انما يملكه الله بقرينة والصدق بان العلم بتخلية له  
لا طريق الوصية فان ما كان له من امواله كان له حاله فقد صادق  
فعل الاجرة فينفذ وعنده امعاء وقال الذين عن ملكه ان له من امواله  
الوان عند ابي يوسف من ملكه الرافق في الزكاة به فان اشان في له  
من امواله في وجه الله تعالى على سبيل التاميد فيصير في القوت كما استمع  
وقال عنه من الملك من جاز للموت ولما في سنة الله اعتبارا للفقير  
فيه ساقى الصدقات وميت كان قول ابو يوسف وقول حنيفة سوا  
من قدم اليد في قول ابي القاسم والحاشية ومن جرحه باليدية وثرا حيفا  
في جرح فاعلم بكون الوقت زكوة واذ صرح الوقت على اقله  
من ملكه الرافق ولم يملكه الوقت على وجهه في حقيقته الله  
فان الوقت هو ملك على ما هو وقت المشاع جاز عند ابو يوسف قال  
اشان وقال ابو يوسف لا يصح باعلى ان الهبة ليس من يملكه عند ابو يوسف  
وعند غيره من السليم من الزكوة ولا يتم الوقت عند حنيفة  
حتى حين اوجه حقة لا تنقطع بذلك جواز ان يكون مؤثرا فان  
عنه حقة تنقطع صار مؤثرا معن وقال ابو يوسف اذا سلمت حقة  
تنقطع جاز وصار بعد ذلك وان لم يملكه لال الصلابة وقول  
حقة تنقطع فستحق الاحتياج ويصح وقت العتار ولا يصح ما قبل  
وعما لانه لا يملك على الدوام فكل ما توفيتا معن وقد ذكرنا ان شئ  
التاميد وقال ابو يوسف اذا وقف صيغة بغيرها فالتوقف وهو عند  
جاز ابي القاسم التاميد وقال حنيفة الكراج وسلامه لعوله  
اما حنيفة فحقيقته انما له واقف اشان في سبيل الله واجتج الشافعي

هذا في حقيقته ومحمده

هذا في حقيقته ومحمده

هذا في حقيقته ومحمده







وتجوز في هذا القبض  
لما زاد من هذا الضمان

[illegible]

2235















فيقبل قولها فيه كما لو روت عن النبي عليه السلام حديثا

الكتاب

اد اقال الرجل لحرانه والله لا افرك او قال والله لا افرك اربعة اسهر فهو مولى  
لنحوه تعالى المولى يكون من نسائه من يرضى اربعة اسهر الله فان وطها في اربعة  
الاسهر حلت فيه ولم يمس الكفارة لانه فعل المحلوف عليه وسقط الدية لا خلاف  
اليمين بالحب وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العدم اذا اقال اليها في المدة الموطى فلا كفارة  
عليه لا بها ان عقدت موجبة الدفء او عزمة الطلاق ولو احتار عزمة الطلاق  
لم يحسب الكفارة فكذلك اذا ان عزمه الطلاق في اربعة اسهر وفي الفتي حيث موجب  
الكفارة وان لم يقر بها حتى مضت اربعة اسهر يات منه سطلعة لما تلوها من الله  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الطلاق مع المدة بل ينفقه الحاكم فان اقالها الحاكم وهذا  
في الفتي الكتاب وهو مولى له تعالى وان عزموا الطلاق قال الربيع في عزمة الطلاق والعضا  
اربعة اسهر كذا في فيها فان كان حلفت على اربعة اسهر بعد سقط اليمين لكانت  
موقفة وان كان حلف على الحد فالتيمم باقية فان عاده وتزوجها عاده الله تعالى الله  
وودع ان زوال الملك بعد التيمم سطلها فان وطها والله وقع مضي اربعة اسهر  
تطلعه اخرج فان زوجها عاد الله ووقع مضي اربعة اسهر تطلعه اخرج لان  
اليمين باقية وطلاق ذلك الملك باق فعاد الله بطل وصار كالموت وان زوجها بعد  
زوج اخرج لم يقع بذلك الا بطلاق لانه استوفى طلاق ذلك المدة وهذا الحادث  
لم يكن عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ اضاف اليمين الله وقال في رجمه الله يقع بنا على ان زوال الملك  
لا سطل اليمين والله باقية فان وطها كفر عن عزمه لانه لم يخل الا بفعل المحلوف  
عليه او فوات محله ولو حلف على اول من اربعة اسهر لم تكن مولا لانه الله تعالى خصه  
بترتيب اربعة اسهر ولو صار مولا ندو به لم تكن لهذا الشخص فائدة وان حلف على  
او صوم او صدقة او عسى او طلاق فهو مولى لان المولى من لا يمكنه قربان المراه في المدة  
الاشي بل يرضى مما سئل بالاعان وهذا كذا في قال النبي صلى الله عليه وسلم قول لا يكون مولا

الا باليمين بالله تعالى لا بطلاق اليمين بغير الله الا ان لفظ الشرع سمي مولا  
لتعارفه اهل العرف ومن قال ان وطئك فعبدي حرقا هل الشرع والعرف يسمونه العا  
وان الى من المطلقة الرجعية كان مولا لهما الرجعية وان الى من الباتية لم تكن مولا  
لنحوه تعالى المولى يكون من نسائه وهذه السبع من نسائه وهذه السبع السبع  
سهر ان عسارا بالعدة والناس في سوي منها او من الحرة في المدة لا بها خرب لرفع  
الضرر بترك الوطى كعدة العنة والعرف ان هذه العنة لتعرف حال الزوج وذلك  
لا يخلف وهذه لتبقي حقة في الا سماع وختمها بخلف فمرفقا واداك كان المولى  
مريضاً لا يقدّر على الزواج او كان المراه مريضة او كانت يدها مضمومة او كان  
يصل اليها في مدة الا بطلاق فبها ان يقول بلسانه فيب اليها فان قال ذلك سقط الا بطلاق  
لان الا بطلاق لا يخلو قال النبي صلى الله عليه وسلم في الا بطلاق لا يخلو الا بطلاق  
واما خلع طلاقا شرعا لظلمه اياها مع حقة في الوطى وظلم العاجي بذكر المانع باللسان  
فترفع بالذكر باللسان ليكون الرفع على وفق الثبات وادار مع تجردت اليمين  
عن الظلم ولم تكن طلاقا وان صح في المدة بطل ذلك المضي وصار منه اجتماع لانه قد روي على  
الاحصاء في بطل الخلف كالدم واد اقال لحرانه اس على حرام سدل عن نيتته فان قال  
اردن الكذب فهو كما قال لانه محتمل فيبني فيه وان قال اردن سطله في بطله  
بأنه الله ان يوتي الدليل عسارا لساير الكتابات وقد مرت وان قال اردن الظهار  
فهو ظهار لانه محتمل اذا حرمه ثلث بالطلاق قاره والظهار اخرج وان قال اردت  
الحريم او لم ارد به شافه من صدرها مولا لان اقل اسباب احكامه العدم وهو روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى مسعود واسماعيل وعائشة رضي الله عنهم في الحرام انه مولى وهو  
حجه على ان الله ليس بيمين وحسب به كفارة من اذ كان في الرجعية والظهار نفس  
اللائط وان لم يحسب وعلى ان احاط كفارة اليمين بغير من يعيد من الحكم ولا حجه له في  
قوله تعالى يا ايها النبي لم يحرم ما احل الله لك لانه تعالى سماء مسيا حيث  
قال وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يحكم

والله اعلم



[illegible][illegible]











إذا اعتق ذاك المانع وإن حصر عليه لم يصح محو راعيه حتى يظهر الحجر من أهل  
 سوقه لئلا يوردى إلى غيره وهم فإن المولى أو حتى إذا لم يرد إلى الخرب حرر  
 صار أمادون محو راعيه فإنه يصح ما لا ذن وقد بطل ذن المولى بذهاب المانع  
 لأنه لم يكن له راعيا كما لم يقام حكمه لا يندأ وإن لم يظهر من محو راعيه  
 ذن المولى لم يرد من مضرته وقال السامعي رحمه الله إن كان له ماله وهذا فيمنع أن  
 يكون الجذر حرا من مولاه وتصرفاته لا يملكه له وإذا حصر عليه المولى فأقراره  
 جابر فيما في يده من المال بقايد وعلمه حتى لو أخذ المولى من يده لم يجر  
 وإن لم يجره أقراره لا ينفذه ما ذن وقد فصل وإذا الرقعة دلت على  
 ماله ورقعته لم يملك المولى ما في يده وإن اعتق عبده لم يجره ولا حق  
 القرماء في ماله على حق المولى بدليل أن المبيع قصار كالزكاة المستغرقة بالذن  
 أنه لا ينفذ في مال المالك إلى الوراث كذا في الأثر وقال مالك ما في يده يستغنى عنه  
 ذن المولى الذي يجره لا يجره ذلك المولى فيه كالمهرين وإذا باع من المولى  
 شيئا بغير قيمته جاز له عدم الأمانة فيه وإن باعه بنفسه لم يجره من المضمين  
 وإن باعه المولى شيئا بغير القيمة أو باع جاز المبيع يظهر المبيع فيه قال سلمة  
 إليه قبل قبض المبيع يظهر الترخيص بالتسليم بطلت يد المولى في العين ولا يجب  
 للمولى على عبده ذن وإن أسلمه حتى يرد ولو كان جاز المانع حتى  
 حبس المبيع على الترخيص فإن اعتق المولى العبد أمادون له وعلمه يردون  
 ويقتنه جابر لكونه ملكا له كالمهرين والمولى غلام قيمته للغير ما يده  
 اتلف محل حقه في المبيع كالأهرين وما يقع من الذن مطالب به المانع في  
 الدين في ذنهم والمولى لم يملكه وقد قيمته وإذا أودت المادونه من

فذلك يخرجها من أسحبها لأن الظاهر أنه لا يرضى بتبذلهما في الدسوان  
 وتخطيها مع الرجال وإذا أذن المولى للمبي في التجارة فهو في البيع كالغير  
 المادون له إذا كان يعرض البيع لأن تصرفه يندأ به المولى ونظيره وقوله يخرج  
 للمبي وورثه جاز له تعالى إلى ذلك بقوله تعالى وأبطلوا الشامي إلا أنه  
 وقال السامعي رحمه الله لا يصح تصرفه كالطلاق والعاق في العرق أو الطلاق  
 والعاق في ملكها المولى فلا يستفاد أن موهبته البيع والشراء فإن المولى  
 عليها فجاز أن يستفاد أمر حقيقة وقد حُرِّت في الحجر

كتاب المزارعة

قال أبو حنيفة رحمه الله المزارعة بالثلث والربح بالثلثة لما مر في الجارية حديث  
 رافع ابن خديج والقول بدين ثلث النبي رسول الله عليه السلام عن المخايمة  
 قيل وما المخايمة قال لا تأخذ أرضا بثلث أو ربع أو نصف وما جاز للمعامل  
 الأمانة وعندنا مع رحمته أنه في الأرض التي من التخل يجوز بيعها لثلاثة  
 والأصل عندنا ما مشيوع فما ظنك بالبيع وهي عذرهما في المرونة أوجه إذا  
 كانت الأرض في البذر لو أحد والعمل والبذر خرجت المزارعة وصار  
 صاحب الأرض والبذر مستاجر للمعامل والبذر تبع له كالأمانة في سائر  
 الصناعات وإن كانت أرض لو أحد والعمل والبذر والبذر لو أحد جازت  
 قصار المعامل من تاجر الأرض بعض الخارج وإن كانت الأرض والبذر  
 والبذر لو أحد والعمل خرج جاز وصار صاحب الأرض مستاجر للمعامل  
 ببعض الخارج والأصل أن تصرفات المسلمين تنزل على أقرب العقود الجائزة  
 لها وأقرب العقود هو الإجارة فتصح عليها وإذا كان في الأرض والبذر  
 والبذر والعمل خرج في المأطلة يجوز وجه الصحة فإنه لو قدر إجارة الأرض

تأمل



فان لم يصبر نفعاً وانما يصبر سعة التعامل على ما روي في اجاره التعامل  
 فلا يصبر البذر تبعاً له انه لا ينفذ به الا بالاستهلاك ولا يظهر له في الشرع  
 وعن ابن عمر رضي الله عنه صح هذا الوجه ايضا اعتباراً برب المال اذا  
 دفع دابة مع المال الى الصارب لتحمل عليها المتاع ولا تخرج المتارعة الى على  
 عدة معلومة لما مر انهما ملحقان بالجاراة وان يكون الخارج شايعاً بينهما  
 فان شرطاً في حد حيا ففزاناً مسماة فهي باطلة في القياس بان جوازها  
 لهما في البذل وانما جوزت لتعامل والتعامل وجرى كذلك ان شرطاً داخل  
 المادة كاتاب والتمتوا في بدق قطع الشركة عن بعض الخارج واذا اصبحت  
 فالخارج على الشركة لقوله عليه السلام المسلمون عذر مشروط فلم يخرج  
 منها فلا يتعامل به من لم يحتاجه باجرة في الذمة بل بعض الخارج ولم  
 يوجد واذا استردت المتارعة فالخارج لصاحب البذر لا نه ماله وغيره  
 انما استحق منه بالشرط وقد بطل فان كان البذر من ربه او ربه فلا تعامل  
 اجره له من ربه لا رضى استوفى منفعة بعقد فاسد فعليه ردها  
 وقد يجوز فتحب النجاسة ولا يراد على قراره بالشرط انه قد رضى بذلك  
 وقال محمد رحمه الله له اجره مثله بالغام بل لا يفسد بعض الخارج لغيره عند  
 فساد العقد فصار كانه لم يسم شيئا وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب  
 البذر اجره فليما له بالعامل استوفى منفعة ارضه بعقد فاسد واذا  
 عقدت المتارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر وان امتنع الزك  
 ليس من قبل البذر اجره الحاكم على العمل في المالك من قبله البذر لا يملكه  
 المتنى على العقد الا يضر بلزومه وهو لا يملك البذر قبل المالك كمن باع حذراً في  
 والبذر كذلك الذي ليس من قبله البذر وانما يملكه المتارعة من قبل المتارعة اعتباراً  
 بالجاراة

هذا هو الوجه في اجاره التعامل  
 انما يصبر البذر تبعاً له انه لا ينفذ به الا بالاستهلاك ولا يظهر له في الشرع  
 وعن ابن عمر رضي الله عنه صح هذا الوجه ايضا اعتباراً برب المال اذا  
 دفع دابة مع المال الى الصارب لتحمل عليها المتاع ولا تخرج المتارعة الى على  
 عدة معلومة لما مر انهما ملحقان بالجاراة وان يكون الخارج شايعاً بينهما  
 فان شرطاً في حد حيا ففزاناً مسماة فهي باطلة في القياس بان جوازها  
 لهما في البذل وانما جوزت لتعامل والتعامل وجرى كذلك ان شرطاً داخل  
 المادة كاتاب والتمتوا في بدق قطع الشركة عن بعض الخارج واذا اصبحت  
 فالخارج على الشركة لقوله عليه السلام المسلمون عذر مشروط فلم يخرج  
 منها فلا يتعامل به من لم يحتاجه باجرة في الذمة بل بعض الخارج ولم  
 يوجد واذا استردت المتارعة فالخارج لصاحب البذر لا نه ماله وغيره  
 انما استحق منه بالشرط وقد بطل فان كان البذر من ربه او ربه فلا تعامل  
 اجره له من ربه لا رضى استوفى منفعة بعقد فاسد فعليه ردها  
 وقد يجوز فتحب النجاسة ولا يراد على قراره بالشرط انه قد رضى بذلك  
 وقال محمد رحمه الله له اجره مثله بالغام بل لا يفسد بعض الخارج لغيره عند  
 فساد العقد فصار كانه لم يسم شيئا وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب  
 البذر اجره فليما له بالعامل استوفى منفعة ارضه بعقد فاسد واذا  
 عقدت المتارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر وان امتنع الزك  
 ليس من قبل البذر اجره الحاكم على العمل في المالك من قبله البذر لا يملكه  
 المتنى على العقد الا يضر بلزومه وهو لا يملك البذر قبل المالك كمن باع حذراً في  
 والبذر كذلك الذي ليس من قبله البذر وانما يملكه المتارعة من قبل المتارعة اعتباراً  
 بالجاراة

واذا انقضت مدة المتارعة والزرع لم يدرى كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض  
 الى ان يستحصل رعاية المجانبين بالقدر المكين والتفقه على الزرع عليها على قدر  
 حقوقها وكذلك اجرة الخطباء والرقاع والدياس والتدريسة عليهما بالخصيص  
 لان التفقه على المالك يتقدر بقدر الملك فان شرطاه في المتارعة على العامل فسدت  
 المتارعة لانه شرط لا يقتضيه العقد وعرضي ربه انما شرط الحصاد  
 والدياس من الوسط او على العامل جازاً شخصاً او هو اختيار المسامح للتعامل  
 كما مساقاة فلا يبيع حقه المساقاة بجزء من الثمرة

باطلة لهيبه عليه السلام عن الخياط قال انما يتناول العامل في المتارعة  
 جميعاً ولا يبيع جازة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزاً الثمرة مثلاً على الذي عليه السلام  
 لما فتح خيبر اعطاها اهلها ما عملوا على ان له النصف ولهم النصف وهذا حجة لهما في  
 جمعوا واعتبار التوفيق لانهما نوع اجرة ونحو المساقاة في النخل والتبخر والكرم والرباط  
 واصول الباذخان لما ذكرنا من معاملته الذي عليه السلام اهل خيبر وهي بلاد كثيرة  
 فالظاهر انها تعم جميع الانواع ولا يلحقها جميع الانواع كلها وقال الرباعي رحمه الله  
 لا يحور الا في النخل والكرم حاصه لحد خيبر وكان بخلا والحدس بعينه حقه عليه  
 على ما مر فارد مع بخلافه مرة مساقاة والتمر تزيد بالعمل جازاً اعتباراً بما قبل وجوها  
 وان كانت قد انتهت لم يجر له اجرة باجر مجهول وانما جوزنا المعاملة على خلاف  
 العباس ليعمل الذي عليه السلام وهذا الذي معناه واذا فسدت المساقاة فللعامل  
 اجر مثله لانه نوع اجرة وتبطل المساقاة بالمرور ونقص العذر كما انفسح الاجارة  
 لما ذكرنا كذا

والقبول لا يفسد كسائر العقود بل يظن بعينه اعر الماضي لا يستقبل للوعدة  
 لا لانها او باجره اعر الماضي وان جازى المستقبل مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجك او قال  
 جيشك خاطباً مثلك او جيشك لزوجتي بنك فقال قد زوجتك او قال امرأة تزوجك على الف  
 فقال تزوجك وهذا استعسان في النكاح لا يحضر السوم فجعل انشاء العلق البيع على ما ذكرناه

هذا هو الوجه في اجاره التعامل  
 انما يصبر البذر تبعاً له انه لا ينفذ به الا بالاستهلاك ولا يظهر له في الشرع  
 وعن ابن عمر رضي الله عنه صح هذا الوجه ايضا اعتباراً برب المال اذا  
 دفع دابة مع المال الى الصارب لتحمل عليها المتاع ولا تخرج المتارعة الى على  
 عدة معلومة لما مر انهما ملحقان بالجاراة وان يكون الخارج شايعاً بينهما  
 فان شرطاً في حد حيا ففزاناً مسماة فهي باطلة في القياس بان جوازها  
 لهما في البذل وانما جوزت لتعامل والتعامل وجرى كذلك ان شرطاً داخل  
 المادة كاتاب والتمتوا في بدق قطع الشركة عن بعض الخارج واذا اصبحت  
 فالخارج على الشركة لقوله عليه السلام المسلمون عذر مشروط فلم يخرج  
 منها فلا يتعامل به من لم يحتاجه باجرة في الذمة بل بعض الخارج ولم  
 يوجد واذا استردت المتارعة فالخارج لصاحب البذر لا نه ماله وغيره  
 انما استحق منه بالشرط وقد بطل فان كان البذر من ربه او ربه فلا تعامل  
 اجره له من ربه لا رضى استوفى منفعة بعقد فاسد فعليه ردها  
 وقد يجوز فتحب النجاسة ولا يراد على قراره بالشرط انه قد رضى بذلك  
 وقال محمد رحمه الله له اجره مثله بالغام بل لا يفسد بعض الخارج لغيره عند  
 فساد العقد فصار كانه لم يسم شيئا وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب  
 البذر اجره فليما له بالعامل استوفى منفعة ارضه بعقد فاسد واذا  
 عقدت المتارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر وان امتنع الزك  
 ليس من قبل البذر اجره الحاكم على العمل في المالك من قبله البذر لا يملكه  
 المتنى على العقد الا يضر بلزومه وهو لا يملك البذر قبل المالك كمن باع حذراً في  
 والبذر كذلك الذي ليس من قبله البذر وانما يملكه المتارعة من قبل المتارعة اعتباراً  
 بالجاراة

الخاتمة لرباها قد اشرنا  
 بذلك او ربه او ربه

هذا هو الوجه في اجاره التعامل  
 انما يصبر البذر تبعاً له انه لا ينفذ به الا بالاستهلاك ولا يظهر له في الشرع  
 وعن ابن عمر رضي الله عنه صح هذا الوجه ايضا اعتباراً برب المال اذا  
 دفع دابة مع المال الى الصارب لتحمل عليها المتاع ولا تخرج المتارعة الى على  
 عدة معلومة لما مر انهما ملحقان بالجاراة وان يكون الخارج شايعاً بينهما  
 فان شرطاً في حد حيا ففزاناً مسماة فهي باطلة في القياس بان جوازها  
 لهما في البذل وانما جوزت لتعامل والتعامل وجرى كذلك ان شرطاً داخل  
 المادة كاتاب والتمتوا في بدق قطع الشركة عن بعض الخارج واذا اصبحت  
 فالخارج على الشركة لقوله عليه السلام المسلمون عذر مشروط فلم يخرج  
 منها فلا يتعامل به من لم يحتاجه باجرة في الذمة بل بعض الخارج ولم  
 يوجد واذا استردت المتارعة فالخارج لصاحب البذر لا نه ماله وغيره  
 انما استحق منه بالشرط وقد بطل فان كان البذر من ربه او ربه فلا تعامل  
 اجره له من ربه لا رضى استوفى منفعة بعقد فاسد فعليه ردها  
 وقد يجوز فتحب النجاسة ولا يراد على قراره بالشرط انه قد رضى بذلك  
 وقال محمد رحمه الله له اجره مثله بالغام بل لا يفسد بعض الخارج لغيره عند  
 فساد العقد فصار كانه لم يسم شيئا وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب  
 البذر اجره فليما له بالعامل استوفى منفعة ارضه بعقد فاسد واذا  
 عقدت المتارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر وان امتنع الزك  
 ليس من قبل البذر اجره الحاكم على العمل في المالك من قبله البذر لا يملكه  
 المتنى على العقد الا يضر بلزومه وهو لا يملك البذر قبل المالك كمن باع حذراً في  
 والبذر كذلك الذي ليس من قبله البذر وانما يملكه المتارعة من قبل المتارعة اعتباراً  
 بالجاراة







تثبت احكامها بتمامها الملك الحبر و حوسل الدين و غيرها و حوزة روحها  
لغوله تعالى و المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلهم و لا يحوزن تزوج المحصنات  
لانها لا كتاب لهن و قد قال عليه السلام في محوسلهم من سنوا لهم سنة اهل الكتاب غير نالحي  
نسلهم و لا اكمل ذبايحهم و يحوز تزويج الصبايات اذا كانوا ثوبين بنين و يقررون كتاب ان  
كانوا يعبدون الكواكب و لا كتاب لهم لم يخرج من احكامهم لما حرر و قد ذكر فيها الخلاف بينه و بين  
صاحبيه و قيل لا خلاف في المحصنة فانه اجاب عن عظم الكواكب من غير عداة كنعظم للمسلم  
العتلة و هما اجابا من بعد هذا فان لم يحوزا و حوز المحرم و المحرمة ان سزوجا في حال الاحرام  
لعول ان عتاس رضى الله عنهما تزوج رسول الله عليه السلام بموتة و هو حرام و اقل احوال  
افعاله ان يدل على الجوار و قال السامعي لا يحوز لعول عليه السلام لا يسكن المحرم و لا تسكن و لا  
مخطبة الا ان المراد بالنكاح هو الوصي و بالخطبة الفاسية و طلبه و كونه و سله الى الوصي لا يحرم  
كسرى الجارية و كمنكاح الحاضر و النفسا و ينعقد نكاح المرأة الحرة البالغة العاقلة برضاها  
و ان لم ينعقد عليها و لا ينعقد الى حصة رحمه الله بكر كاسا و قد قال لعول عليه السلام انتم اهل  
والهيم اسم لا نفي لزوج لها من اشداد من عليه السلام و قد صار الحديث حجة على السامعي رحمه الله  
في انه لا ينعقد النكاح بغير المرأة اصلا و لا الولاد بغيرها انما ينعقد في حال صغرها لاحتياجها  
الى النكاح و غيرها بنفسها و اسفاه مصالحة و بالسوغ زال العهر فظهر قدرها و قال  
و السامعي رحمه الله لا ينعقد الا بولي لعول عليه السلام لا نكاح الابوي و لا يحوز للولي اجابا  
البكر بالغه على النكاح لما حرر الحديث و حوز السامعي ذكر الالب و الحد مستند بوضع النطق  
عنها الا ان الاستدلال بصغر في وضع النطق لرعاية جانبها في النسبة الى الوقايع و في  
عدم اعتبار رضاها اهل الجانبها اصلا فلا يصح الاستدلال و اذا استدل بها فسلكت  
او صحت فذكر ان اسمها بالهول عليه السلام المكنى تستأجر في نفسها و قيل له انها تستجيب  
بارسول الله فقال انها صماها و ان كنت في هوان في رواية عن ابي يوسف رحمه الله ان النكاح  
و قد يكون لشدة الفرج و ان اسم تزوجها لعدم رضاها و اذا استدان من الثيب فلا بد من رضاها  
بالقول لا بما حرر الجمهور و ما روي في حال ولا نكاح السامعي بخلاف المكنى لغيره و اذا نكح

هذا الحديث يدل على ان النكاح لا ينعقد الا بولي  
و انما هو في حال صغر المرأة  
لانها لا تملك التصرف في نفسها  
و انما هو في حال البلوغ  
لانها تملك التصرف في نفسها

احكام

بوثبة او حصة او جراحة هي حكم الابكار و ان البكر اسم لمن يكون مصيبها اول مصيب لها  
من التكره و الباكورة و ان البكر اسم لمن يكون مصيبها اول مصيب لها  
اذا الكلام فممن لم تشهر بالزنا و قاله السامعي رحمه الله تزوج كمن تزوج الذيب لوجود الثبابة  
و هو قول الخزانة الاربع ذكر اشاعة الفاحشة و اظهارها و الثبابة بالحاصلة به كالحاصلة  
بالحصة حيث لم يحصل لها شيء من مقاصد النكاح و اذا قال الزوج بغير النكاح فسكن و قال  
لم يرد في القول بولائها بها تكرر تلك النسخ عليها و عذر في رحمه الله المول للزوج بدعوى  
السكوت به الاصل الا ان هذا عارضة اصل اخر و هو عدم الملك ولا يفي حجه ولا يدين عليها و لا  
يستحل في النكاح عند ابي حنيفة رحمه الله بخلافها ساعا على احوالهم في معنى المول على ما ياتي  
في الدعوى ان شاء الله تعالى و ينعقد النكاح بلفظ النكاح و التزويج و لا ينعقد بغيره و كذلك  
التعليق و الهبة و الصدقة و لا ينعقد استبعاد به ملك الرقبة لقوله تعالى و امرأة مؤمنة ان  
و هب نسبا بالنسب الذي و ما ينعقد به العقد في حق النبي عليه السلام بغيره حتى غيره  
كسائر الفاظ سائر العقود و قال عليه السلام لرجل اراد تزويج امرأة ملكها ما جعل من القربان  
و قال انما في رحمه الله لا ينعقد الا بلفظ النكاح و الدروج لعول عليه السلام اتقوا الله في  
النساء فانهم عوان عندكم اخذتوهن بايمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله و كلمة الله ما  
ورد في كتابه و هو قوله و انكحوا البياحى منكم و قوله زوجنا نسا الا ان كلمة الله تحفل حكم الله كما  
في قوله تعالى و لولا كلمة سمعتم منكم فلم انما ذكرناه لسمع حكم الله و على ذلك لا تنفي  
نور الخلق بغير كلمة الله فكانت سالكه عنه فلا احتياج فيها و لا ينعقد بغير الا حارة و الا باحة  
لحارة حارة تقتضي الوقت و هو شرط النكاح و ليس في ادباحة ملك و هو شرط و يحوز نكاح  
الصغير و الصغرة اذا رويها الولي بكر كاسا و قد قال لعول عليه السلام و هو القربان و سطرها  
و هو عهر المولى عليه و استدل السامعي في عدم حوز نكاح الثيب الصغيرة بقوله عليه السلام  
الثيب شأورا لا يصح له محمول على الكثرة لا يخرجه على العم الاعلى و لا سائر الصغرة و قد  
لا ينعقد انما اجماعا و الولي هو العصبية لعول عليه السلام النكاح الى العصبية و لا ينعقد  
خول العترة من عدم الكفاءة اللهم و قال السامعي عذر الالب و الحد لا تزوج انما بالعرف و المال

و لا عار



والعروار المقصود من المال هو الاستئمان وكل تنكرار البصر مرة بعد أخرى ولا تكرار  
 ذكر يدون المروم ونصرف العم والادخ غير لازم لعدم شرطه وهو من القرابة فتعذر العمل  
 بالنفاد لعدم الفائدة بخلاف النكاح فان روحها الاب والجد فلا خيار لهما بعد البلوغ  
 استحسانا لان النبي عليه السلام لم يخبر عاتسة عند بلوغها وار روحها غير الواحد  
 ولكل واحد منهما الخيار اذ المبلغ اقام على النكاح وان كان لا يملكها فاقاهرة للصور  
 شفقها وقال ابو بصير رحمه الله نكاح صدر عن ولده فله نكاح الاب ان الولد به  
 متنوعه كالمرأه فطلق المرأه بغير مطلق الولد به وهو النكاح وريادة القرابة  
 تقتضي ريادة الولد به وهو المروم ولا ولد له بعد ولا صغير ولا محنون له ولا  
 لهم على انفسهم فعلى غيرهم اولى ولا كفارة على مسألة لادخ الولد به اثبات السبيل على  
 المسلم وهو منفي بالنص وقال النعمان رحمه الله كحور لعن العصباء والقارب الروح  
 من الام والادخ والحال لمولاه تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض ولهم شفاعة القراء  
 حامله على النظر فصار كالعصبة وقاد والسامعي وهو رواية عن النبي صلى الله عليه وآله في روح  
 الصغير غير العصبة لقوله عليه السلام النكاح الى العصباء ومنه دلت على اذ زوجها  
 مولدها الذي اغتفرها حان لانه عصبة واداعاب الولي الذي قرينة منقطعة جاز  
 طر هو ابعد منه ان تروح لان ولدية الاقرب لم تنق منفعها بها كما لو مات او جن وقال  
 رحمه الله لا يحوز الابور التزوج لان الولد به ناسه الاقرب بدليل انه لو زوج  
 حبس هو حان لانه اذ زوج صار له ولديه منفعها بها وعبدالادخ تزوجها  
 السلطان وهذا خلاف قوله عليه السلام السلطان ولي من عهده في كل شيء وهذه لها ولي  
 والغيبية المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة اذ مرة واحدة لان  
 الظاهر ان الكفو لا ينظر استطلاع راي الاقرب فيودي الى فواته وانه عزز الوجود  
 والكفاة في النكاح معتبرة لقوله عليه السلام لا تزوج النساء الا كفا واستدل  
 ما لك بمولاه عليه السلام لسر عزني على عني فضل الا بالنفوي في عدم اعتبار الكفاة لا يصح  
 لانه ورد في حق احكام اخرى واذا تزوجت امرأة غير كفو فلا وليا ان يعرفوا بينهما لانهما

المختصة بغير المشين بهم فكان لهم الدفع والكفاة تعتبر في النسب لقوله عليه السلام فريش  
 بعضهم الكفاة لبعض العرب بعضهم الكفاة لبعض بني و قبيلة بقبيلة وتعتبر في الدين  
 لانه اشرف مني يتفخر به حتى لا يكون الناس كفو المعينة الدائمة وتعتبر في المال  
 وهو ان يكون مال المهر والنفقة لمولاه عليه السلام تمنح المرافعة وجمالها فكان مال  
 مقاصد العقد فتعتبر فيه الكفاة وتعتبر في الصنايع حتى لا يكون الحايك كفو للبراز  
 والصيرفي لان الناس ينفون من الصنايع الدنية واذا تزوجت امرأة ونقصت من مثلها  
 فلا وليا لان عتقها عن علي بن حنفية رحمه الله حتى يتم لها مهر مثلها او يقر بها لان غلا  
 المهور يتفخر به كسرف النسب فكانت كفاة لمصلحة الضرر بهم فاهم دفعه ولا اس لهم  
 حق الاعتراض لان المهر خالص حلتها واذا زوج الاب ابنته ونقص من مهرها او اشبه ذلك  
 في مهر امرأته حان ذلك ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد لان الاب كامل الرأى والشفقة  
 فالظاهر انه لم يحظر من المهر ولم يرد الا لمنفعة تزويجها وكذا كفاة خلاف غيرها  
 لانه ناقص الشفقة بخلاف مع المال في المقصود منه وهو المال وتبع وقاد والى  
 رحمهم الله لا تحوز الزيادة ولا الخط لانه تصرف في المال فصار كغيره من الاموال ويصح  
 النكاح اذا سمي فيه مهر لقوله تعالى واحل لكم ما ورأاكم ان تنفقوا بما مولاكم ويصح  
 وان لم يسم فيه مهر لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تفسوها او تفرضوهن  
 فريضة سماه طلاقا قبل الفرض وهو المهر والطلاق لا يكون الا بعد صحة النكاح واذا  
 لم يسم شيئا تجب حر المهر بنفس العقد عندنا لحرر عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه  
 في المفوضة وعبدالادخ لا يحب المهر الا بالفرض وبالدخول لان النكاح لا يقصد به  
 المال وقد سمي الله تعالى المهر حلة لقوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة والحلة  
 هي العتيقة والصله فدل انه ليس بواجب الا ان التحلة تذكر وتزاد بها الدين يقال ما تحللك  
 اي دينك فعلى هذا تكون الدية حجة عليه لانهما تقتضي وجوب المهر دينيا اي ان تحلوا ذلك  
 واذا احتملت لا يفي حجة واقد المهر عشرة دراهم فان سمي اقل من عشرة فليكن عشرة ما روى  
 جابر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال لا مهر دون عشرة دراهم وعمر رضي الله عنهما

المالية



وهذا لا يعرف الا ثوقيفا فصار كالمسحوق وعذرنا في لا تقدير للمهر فخورا الدائق والحببة  
واول ما ذكره لعوله عليه السلام من اعطى ملا كفيه طعنا او دقيقا او سويقا فقد استحل  
الذاته لا حجة فيه في ذلك الاحلال هو طلب الحل وبه نقول انه طلب الحل لكن لم يثبت  
الحل وهو مسكور عنه على انه خبر واحد يخالف الكتاب ولا العمل به لان الله تعالى قال ان يتفقوا  
باموالكم والمال في العرف ماله قدر عند الناس وقال في رجمه الله اذا سئل اقل عشرة فسد  
التسمية وبحججهم المثل لان تسميتها كالا تسميه لكونها غير معتبرة لكننا نقول العشرة  
لا تدفع في باب المهر وتسمية بعضها لتسمية الكل كالطلاق وما حاز ان يكون بدلا في البيع  
واحدة في الاحارة حاز ان يكون حبرا لان الواحدة جمعها المال ومن سمى بها عشرة  
فما زاد فعليه المسمى ان دخل بها او ما رجعها لانه اذا دخل بها فسد استوى المهر وعوله  
فيما كذا بدل وادام ما بعد ان في العود منها والشيء ان انتهى ساكن وتقرر كالصوم  
اذا دخل الدبل وان طلقها قبل الدخول والحلوة فليانصف المسمى لعوله تعالى وان طلقها  
من قبل ان يسووه وقد رخص للمهر فريضة فنصفها فريضة فان روجها ولم يسم لها مهر  
او روجها على ان روجها فليانصفها مهر مثلها ان دخل بها او ما رجعها لانه اذا رجعها رجع  
انه حكم لها مهر مثلها وقال اركى لها مهر مثل نسائها الا وكس في شرط فقام اياها من  
اشجع منهم فعقل في يسار فقالوا نشهد انك قضيت مثل فصار رسول الله عليه السلام في روج  
بدر واشتق الا شجعية ففرح ان يسعد حن وفاق وضاه فصار رسول الله عليه السلام  
وان طلقها قبل الدخول فليانصفه بدينه الواب كسوه بدليها لعوله تعالى ولا حجاج  
عليكم ان طلقها المسام لم يسووه ان نفرضوا لغير فريضة ومعهوه على الموسع قدر الله  
وقال ما كنسح المطعة لعوله تعالى حقا على المحسن الى ان تسميتها باحقا بقضي الحجاب  
ووجوبها على المحسن لا يسمي الوجب على غيره والتقدير بنقلته الى الواب تروى عن سعيد بن  
المسيب وعطاء والحسن والشعبي رضي الله عنهم ولعن احباها نظرا في المهر وهو الكسوة  
في حال النكاح واحباب ليس درها كما قال الاسماعي لا نظره فكان ما قلناه اولى وان روج  
المسلم على غير واحد من النكاح حاز لما من انه يصح من غير تسمية مع مصادها اولى

ولما لم يلقها به ما سمي بالمرحى صار كانه سكت التسمية ولو كان فساد التسمية  
نفس العقد كما قال ما كنسح المطعة لعوله التسمية اولى ان يفسد كما في البيع وان روجها  
ولم يسم لها مهر اثم تراضي على تسمية في طارح حلها او ما رجعها لعوله عليه السلام  
اذ قال الغلابي في راجع رسول الله وما العلاء قال ما تراضي عليه الا هلون ولا في المهر  
بما كذا الموت والدخول فكذا لا لا به بعد من مهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها فليانصف  
المسعة كدر مهر المثل يسقط بالطلاق قبل الدخول ونحو المسعة فكذا ان يرد وعوله يوسف  
اولا وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله ان لها نصف المفروض لا طلاق قوله تعالى فاضف  
ما فرضتم الا ان الخطاب ينصرف الى اعم الغلب والاضف ان العرض اما يكون حال العقد  
وهو نصف عدها وان ادها في المهر بعد العقد لزمه الزيادة لعوله تعالى ولا حجاج  
عليكم فيما راضيتم به بعد الوصية وقال في روجها الله في هبة ان مضى بملك  
البيع في ملكه فلا يجوز بذل العرض ملكه الا ان هذا ينطبق بالعوض والوصية وتصدق  
بالطلاق قبل الدخول في المالم بكنسها في العقد لمهر المثل وعوله في روجها الله اياها فنصف  
لا ياتلحق باصل العقد الا ان الاحاق خلاف الحصة في المهر في البيع دفعا للغير والخبر  
لكونه عده معاينة ومبادله ما في المال والنكاح ليس كذلك وان حطت عنه مهرها  
صح الخط لانه غير بصفة العقد فاسه الزيادة وادخل الروج باماره وليس هناك مانع  
من الوطي ثم طلقها فلها كمال المهر لعوله تعالى وان رجعها لم يستبدل روح الى قوله وقد افضى  
نوصيكم الى بعض قال الفراء ان فضاها هو الحلوة دخل بها او رجعها لعوله عليه السلام من كشف خمار امرأه  
وجز الصدق دخل بها او لم يدخل وهذا نص وقال الشافعي في الجديد انما نصف المهر  
لانه طلاق قبل المسيس الا انه روي عن بعض اهل التأويل ان المهر المستدس في الدية هو  
الحلوة فلا حجة له فيها ثم في الدية احكام البصيرة وليس فيها نفى الباقى فيجب اذا دل الدليل او بد  
ذال وهو ما ذكرناه فان كان احدهما مريضا او صاعا في مصان او نحو ما ينج او عمرة او كانت حائضا  
فليس يحلوه محكمة في هذه المعاني موانع والوطح حصة او طبعا او شرعا فلا يكل  
المسلم كالناصح اذا اخلا بين المشرى والسلعة وهناك مانع المشرى من المسلم واحكام  
الرواية



في صوم المطوع والصحيح انه لا يفسد صحة الخلوة لان الواجب بغيره تسير وادخل المحرمات  
 بامر الله ولها اكمال المهر لانهما انت باقضي ما في وسعها وليس في هذا العقد تسليم لرجي اكمل  
 من هذا وكان هو السميح ووالد لها نصف المهر لان عذره هو وعذر المهرين وتسمى المدحة  
 لكل مطلقه دفعا لوجوبه الفراق عنها الا لمطلقه واحدة وهي التي طلعت قبل الدخول وقد  
 سمي لها مهر لان نصف مهرها واجب لدفع وحشة الفراق اذ لم تسو وبعدها سمي وادار روح  
 الرجل ان الله على ان يزوج الروح احده او اثنين ويكون احد العبد من عوصا على امر  
 والعقدان جائزان وكل واحد منهما مهر مثلها لا به نكاح موبد دخله شرط فاسد وهو  
 حلال نضع كل واحد منهما مهر الاخرى والنكاح لا يثبته الشرط الفاسد واجبة في  
 في سادته منه عليه السلام عن نكاح الشغار والشغار هو النكاح الثاني عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 تسخر البلد اذا خلاع السلطان الا ان هذا الشرع في المهر لا به فيه مهر المثل لكل واحد  
 منهما عدا لا ان السميحة قد فسدت فصار كمال الوكيل عن سميحة المهر اصلا وان يزوج حر امرأة  
 على خدمته او على تعليم القرآن ولها مهر مثلها لقوله تعالى ان يتبعوا اموالكم والخير لله  
 عال وكذا المعلم وقال محمد بن حنبل رحمه الله صحح السميحة ولها فيه خدمة سنة لان المصالح ملحوظة  
 بالاموال كما في الاحارة الا انه يعذر المسلم لما فيه من استخدام الروح قبل ان يمالا يصح  
 تسليمه لا تصح تسميته كالحرم والكفر وقال في ما حاز اخذ العوض منه حارا يكون  
 مهر او تعليم القرآن عبده كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لذكر الرجل روحها ما يعقل من  
 القرآن الا انه لا يذله له في الحديث لا به لم يذكر التعليم والسورة القرآن لا تصالح  
 مهر افكار باويله بتركه ما يعقل من القرآن وان يزوج عبدا بدار مولاه على خدمته سنة  
 حار لانه ليس له للمسلم حرام لانه عرضة لا يتدال ويملك بالهائم للكون مالا مملوكا  
 حلالا والحر اذا اجمع في المجنونة اوها وانها فالولي في نكاحها انها لا الولاء تبتني على  
 العصوبة وقال محمد بن حنبل رحمه الله اوها لانه موقوفها والابن ليس في قومها الا انه ينفق ما  
 لو كان الا نكح ان عيها ولو نكح نكاح العبد والخدمة الا نادى مولاهما ان يافع بضع  
 الامة ملك المولى فلا تعقد عليها الا نادى وفي العبد حار المهر في رقبته فلا يصح الا نادى  
 المولى في المهر والبيع

فاذا روح العبد نادى مولاه فالمهر من رقبته يافع فيه اعذارا بالمر في بيع  
 اذن له فيه وادار روح اذنه فليس عليه ان يتوبها ببيت الروح ولكنها تخدم المولى  
 ويقال للروح متى ظفرت بها وطمنتها لان حق المولى اقوى بدليل انه يستتبع ملك  
 المنفعة فلا غلرك عليه الا بالرضا وادار روح امره على الف على ان لا يخرجها من البلد  
 او على ان لا يزوج عليها فاروق بالشرط فلها السمي وان يزوج عليها او اخرجها  
 من البلد فلها مهر مثلها لا به الم ترض بالنقض ان الا بذكر الشرط وهو شرط مفيد  
 في حقها فيعتبر وادار روح على حيوان غير موصوف اي فرس او حمار تحت السميحة  
 لان حها لثة وروحها لة مهر المثل ولها الوسط منه لا به هو اعدل والظرفان  
 مظنة التنازع والروح محبتر ان سنا اعطاها ذلك وان سنا اعطاها فمئة لان الوسط  
 لا تعرف الا بالسمية فكاس السمية هي الاصل واما تخيير الزوج لان الحيوان ان يثبت  
 في الذمة فهو نكاحا فصار كما في الذمة والسافعي رحمه الله افسد التسمية باعتبار  
 لغيره كمال في النوب ان يطلق المهر لانه لا يفسد النكاح لان مبناه على التنازع بخلاف  
 كما لو تزوجها على ثوب غير موصوف ولها مهر مثلها لان حها لة الثوب كثيرة تزوج على حها لة  
 غير المثل لا به يقع على القطن والكتان والقز والحبر وغير ذلك ونكاح المنفعة والموقت  
 باطل لما روي ان الخنفيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم ثوب خبير بشفعة النساء وحرم  
 الحر افسله والنكاح الموقوف في معناها وعذر فرجه الله بطل الشرط وصح النكاح  
 كما لو يزوجها على ان يطلتها الى عيشة ايام والفرق ان هناك النكاح موقت وشروط قطع  
 وصح النكاح وبطل الشرط وهناك النكاح موقت وهو باطل ويروح العبد والامه  
 لغيره ان مولاه موقوف فان احاره المولى حار وان بطل وكذا لو يزوج رجل امرأة  
 بغير رضاها او رجلا بغير رضاها لا به تصرف في حق الغير ولا ينفذ الا برضاها وحلا في افعي  
 وبها كما في بيع العاصي وودعت في حور لا بغير العلم ان يزوج بنت عمه من نفسه لوجود  
 الولاء به وقال في رجه الله لا يعقد النكاح بالواحد كالمس والعروان في البيع حقوق  
 العقد ترجع الى العاقد ودان يزوج الى ان يكون الشخص الواحد طالبا وطلوبا وقابضا  
 ومسلما

نكاح الجبر







خون او خدام او برض ولا حصار للمراه لا مكان يحصل مفاصل النكاح معها وقال  
 محمد والنا في لها الحصار له به بالحكم باضره بالمقام معه كما في العدة ان يطلق الضرر ليس  
 بمعتبر كالخرب والمرض بخلاف الخب والعتة لا يما بخلاف مفاصل النكاح فان كان  
 عندنا اجله الحاكم حوله فان وصل اليها والفرق بينهما ان طلب المرأة ذلك ما روى  
 ان عمر قضى في العدة ان يوجل سنة فان قدر عليها والى اخذت منه الصداق كما لا  
 يروى بينهما وعليها العدة وما لم تطلب لا تعرف لان الخلق لها والفرقة بطلت بانه  
 لا بها فزوه يحصل بسبب من جهة الروح فكانت طلاقا وانما كان بانه لا بها لو كان  
 رجعة الزا حقا وانما الحاكم ثانيا الى الفرق ولها المهر ان كان قد خلا بها  
 خدس عمر رضي الله عنه وان كان محبوبا فارق بينهما في الحال ولم يوجل له عدم القابلية  
 فيه والخصي يوجل كما يوجل العبد لانه محال وتوقع العول منه واذا اسلمت المرأة وروى  
 كما في عرض القاضي عليه السلام فان اسلمت في امراته لان اسلام لا يصالح سببا  
 للفرقة لانه سر للنجعة وان اتي الاسلام فارق بينهما لا سيما انما المسلم تحت الكا وكان  
 ذكر طلاقا لانه حاصل بسبب من جهة الروح كلف الطلاق وقال ابو بكر هو فصح  
 لانه يشترك في الزوجان كالمضامع ان هذا سطل بالخلق وقال ابو اسلمت  
 قبل الدخول بانه في الحال وان كان بعده فبعد انقضاء العدة ان تسلم الروح قبل  
 انقضاء عدها فلا تقع الفرقة لان خلاف الدين مع ابتداء النكاح فيمنع بقاء من  
 غير حكم حاكم كالخربة اذا اسلمت الى انا بقول في الموضوعين يفرق بينهما لا بما الزوج  
 الاسلام الا ان في دار الحرب ولا لانه الحاكم فتوقف الفرقة على حدوث معنى موثر  
 في الفرقة وهو معنى مدة العدة وان اسلم الروح وحده محسوسه عرض عليها السلام فان  
 اسلمت في امراته وان اسلمت فرق القاضي بينهما لان نكاح المحسوسة حرام اسلاما وبقا ولم  
 تنكح الفرقة طلاقا لانه حاجات من قبل المراه فان قد دخل بها ولها المهر لانه قد نكح بالدخول  
 فلا سقط بالفرقة وان لم تكن حل بها فلا مهر لها لان الفرقة حلت من قبلها قبل الدخول فصار  
 كالردة وتكبر ان الزوج واذا اسلمت المراه في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى يضمن  
 جوف

في قوله فان اسلمت في امراته وان اسلمت فرق القاضي بينهما لان نكاح المحسوسة حرام اسلاما وبقا ولم تنكح الفرقة طلاقا لانه حاجات من قبل المراه فان قد دخل بها ولها المهر لانه قد نكح بالدخول فلا سقط بالفرقة وان لم تكن حل بها فلا مهر لها لان الفرقة حلت من قبلها قبل الدخول فصار كالردة وتكبر ان الزوج واذا اسلمت المراه في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى يضمن جوف

فاد افاضت باسم من روجها لان اسلامها لا يصح سببا للفرقة لما حر وكفره ليس  
 بطارئ واما يقع الفرقة بتفريق الحاكم وود ندره كذا في طلاق الولد به فاقم شرط  
 الفرقة وهو العدة مقام سبها وهو التفريق واذا اسلم روح الكفاية فيهما على  
 نكاحهما لان هذه الحالة لا تنافي ابتداء النكاح فلا تنافي في النكاح بالطلاق والى واذا  
 خرج احد الزوجين من دار الحرب سدا وقعت البيوتة لا به لا فائدة في ابقاء  
 النكاح لا لقطع مفاصله ونور ان لا سفايح به وان سعى احدهما وقعت البيوتة  
 لما حر وان سبها مقام تقع البيوتة لان الحادث هو الرق وهو غير مناف للنكاح  
 وعند القاضي تقع تنافي على اربعة الفرقة عندنا الثباني وعندنا السبي واذا خرجت  
 المراه منها حرة حار ان تنروح ولها عدة عليها بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا  
 جاءكم المؤمنات مهاجرات فمات الله به وفي احبار العدة تسكن بعصم وقال عليها العدة  
 لان الفرقة وقعت عليها وهي مسلمة فصار كغيرها وان كان حلالا لم تنروح حتى  
 حملها لان الحمل ثالث السبب فيمنع صحة النكاح كما في المسلم واذا اراد احد الزوجين  
 عرج الاسلام وقعت البيوتة بينهما لكون الردة في معنى الموت والموت مناف للنكاح  
 ولم ينكح الفرقة طلاقا لانه تنكح بطريق السباي وما كان طريقه السباي لا يسفاد  
 من النكاح فلا يكون طلاقا وقال محمد رحمه الله هي طلاق لخصولها بسبب من جهة  
 الروح كالباء والرق ان فرقة الردة حصلت بدار السباي وبطلان الحمل كما في  
 الموت وفروقه الى ما حصل بقول مفاصل النكاح وهو ما موز بالمتساكن المعروف  
 او التسريح بالاحسان فصار كفرقة العدة ولها فرقة الردة تنكح بنفس الردة  
 ولا تحتاج الى الحاكم بخلاف الباء وقال ابو ابي رحمه الله ان كان قبل الدخول فكذلك  
 وان كان بعده فحي حتى يضمن بل حيز وهو مرد على ما اثره اسلام المراه فان كان الزوج  
 هو المريد وود دخل بها ولها المهر لانه قد نكح بالدخول فلا سقط وان كان لم يدخل بها  
 فلها نصف المهر لانه فارق طارئة من قبل الروح قبل الدخول واشهر الطلاق وان كان  
 المراه هي المريدة قبل الدخول فلا مهر لها لانها سعت المعقود عليه معنى من جهة ما فاشبه



انطلاق المسح في السبع واركان الردة بعد الدخول فلها المهر وان ردا معا واسلما  
معا فمعا على كذاهما استحسانا لا جماع العكاه على كذا روي في كذا روي عنه  
والعكاس ان نفع العرقه وهو قول في ردتهما ردة واحدة او ردة واحدة  
ردة واحدة احلاف ولا كذا كذا ردة اما في كذا ردة المرد مسلمة وقد  
كاره ولا مريده لما حارها بالحقه بالموت فلا يثبت معها الفلانة كذا ردة مريده  
مسلم ولا كافرا في ردتها ترفع النكاح بقاء فاولى ان يردعه ابتداء اذا كان احدا  
الروح حيا لما فالولد على ردة ولد الكاين اسلم احدها وله ولد صغير صار ولده  
مسلميا باسلامه لقول عليه السلام لا سلام تغلو ولا تغلو ولا تكونه نظرا في حق  
واذا كان احدا لا يكون كيانا والآخر محجوسا فالولد كذا في ردة اقر بالسلام  
بدليل الاحكام وقال الاعمى هو على ردة بسلامه اصح فيه جهة الحظر والباحث  
فغلبت جهة الحظر الا ان هذا اطلاق بالوكان احدهما مسلما واذا ارجع الكافر فغيره  
او في عدة كافر وكدسهم جائز في اسلامه لا باخر ان يترك وما يدخول  
وقال في رد رجم الله النكاح في العدة باطل لا يجمع على تحريمه والكفار مخاطبون  
بالحرمان وقال في رد رجم الله في النكاح بعد مهور كذا روي في المهور  
او انتم في اسلامه فرق بين ما لا يكره المحارم لم يكن مشروعا في مائر السرايع والملا  
الذي زمن ادم صلوات الله عليه للضرورة ولا يجوز ان يندتن به واذا كان للرجل امران  
خرتان فعليه ان يدخل بينهما في القسم بكونه كذا او يغير او احدهما بكرة والا خرجت  
لقوله تعالى وان جعم ارجلهم لا تعدوا فواحدة داعي ان العدل واجب فلم يفرق بين  
البكر والثيب وان كانت احدهما حرة والآخرى امية فالحرة الطمان من القسم والامية الثلث  
لما ذكرنا من حديث علي رضي الله عنه ولا حتى لقن في القسم حال السفر يسافر الزوج بمسافر  
منهن لان له ان يسافر بعد واحدة منهن فثبت انه لا حتى لقن في السفر والاولى ان يترك  
بينهن فيسافر من خرجت فرعتها هكذا كان ففعله النبي عليه السلام تطييبا لقلوبهن  
وتنزها عن الميل وقال الاعمى اذا سافر باحد من غير ردة قضى بالمباقيات اذا  
رجع

ولا يرد

وهذا لا يصح لان المهر نواحدة تبرع منه ما روي اذا تبرع على واحدة لا تلم  
النسوة كما لو وهبها شيئا واذا ارضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبها  
جاز له ذلك كذا روي ما قلنا لولا وفي ذلك قول تعالى وان امرأة حاض من عليها  
تستوزا او اعراضا ولذلك خطت سورة بنت زمعة لما استتت بوجها لعائشة  
رضي الله عنها ولما ان رجوع في ذلك روي انها اسقطت حقها بحبس بعد

الرضاع

قبل الرضاع وكثيره سواء اذا حصل فيمعة الرضاع تغلق به التحريم لاطلاق قوله تعالى  
واما انكم اللذان ارضعكم واخوانكم من الرضاعة وهو مدعي على والعبادة لقوله تعالى  
وروي على عن النبي عليه السلام انه قال تحريم الجرعة من الرضاع كما تحريم النوة  
وقال السامعي تغرب خمس رضعات له النبي عليه السلام قال لا تحريم الرضعة وله  
الرضع وان وله المصلحة وله الملاحجة وله الملاحجة والمصلحة وله المصلحة وان المشهور  
المصلحة وله الملاحجة وروى جدد ذلك وله منفصل اللبن حتى يسكر واما الرضعة  
فهو تاول الراوي او يحمل على رضاع الكسرة له لا يكفي ما يكفي به الصغار وكان  
في ذلك اورد في رصاعه ثم نسخ رصاع الكسرة اصلا ومدة الرضاع عند علي  
ثلاثون شهرا له رايه تعالى قال حول كالمدين من ايام ان ثم الرضاعة ثم قال فان اراد  
فصاله عن ثرايها فلوله ان المدة باقية لما احتيج الى الرضاعة في الفصال وقوله تعالى  
وحمله وفصاله بثلث سنين هو الحمل على ان يدرك في حال الرضاعة بدليل قوله تعالى عليه  
انه كرها ووضعته كرها فان الحمل بعد الوضع لا يكون له على يدك وقاه والاعمى  
سنتين لقوله تعالى وفصاله في عامين وله حجة في طاهره لان الفصال اذا وقع في عامين  
تبقي المدة الى عام العامين بالجماع فكان ذلك بما لا خلاف المدة وعند من رجم الله  
الرضاع الى سنة وسار وهو خلاف الصور واذا تمت مدة الرضاعة لم يتعلق بالرضاع تحريم  
لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال وروى عن الفصام وتحريم من الرضاعة ما يحرم من النسب  
لقوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب الا ايام اخيرة من الرضاعة فانها يجوز



انما ينزحها ولا يجوز ان ينزوح ام الحنث من النسب لانها حنثت بوطي الاب ولم تحنث  
 في الرضاع واخت ابنة من الرضاع يجوز ان ينزوحها ولا ينزوح اخ ابنة من النسب  
 لانها ربيبة وامرأة ابنة من الرضاع لا يجوز ان ينزوحها كما لا يجوز ان ينزوح  
 امرأة ابنة من النسب كما في الحديث وان الحمل يعلق به الحريم وهو ان يرضع  
 المرأة صبيته تحريم هذه الصبيته على روحها وعلى ابيه وابنائها وبصلها الروح  
 الذي يزل منه اللبن ايا للرضعة لهم الحديث وعور ان يروح الرجل باحتماله  
 من الرضاع كما عور ان يروح باحد اخيه من النسب ودل على ذلك ما في  
 حارج النسب في الرضاع اولى وكل صبيته اذا اجتمعوا على ثدي واحد  
 لم يجز لاحدهما ان ينزوح بالآخر كما لا ينزوح بالآخرين ولا ينزوح المراضعة احدهما من  
 اولادها لانها راضعت لاشهرهم اخوة ولولا ذلك لانهم اولاد الاخوة ولا ينزوح  
 الصبي المراضع اخية الزوج لانها حنثت من الرضاع واذا اختلط اللبن بالدم واللبن  
 هو الثالث يعلق به التحريم وان غلب الماء لم يعلق لان المقلوب لا حكم له اذ لم يبق له قوة  
 اللبنة وقال ثعلبي رحمه الله ان وصل الى جوفه مقدار خمس رضعات ولو في حب ماء  
 يعلق به التحريم ثم هذا مما لا يحكمه الشرع فانه اعتبر رضاعا ثبت النجاسة  
 العظم والمعلوب ليس كذلك وان اختلط بالاعدام لم يعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا  
 عند ثدي حنثه لان غلبة القوة للطعام وبصل اللبن مستعمل كما في هذا يرفق ويعتدل  
 مع المساهدة وقبل ان ياكل مع الطعام لم يصل الى موضع الشراب وانما يصل الى  
 موضع الطعام فلا نفد المقصود وقال يعلق به التحريم اذا كان غالبا كما في الماء والروا  
 واذا اختلط بالروا وهو احوال يعلق به التحريم اعسارا للعلمية واذا حل اللبن من  
 المرأة بعد موتها فواجبه الصبي يعلق به التحريم لحصول معنى الرضاع وهو ان يبات  
 والامسار وقال اليا في حمة ابنة لا يعلق به التحريم كما يحسن في حمل شربه ان  
 الحامسة لا تسلب الخاصية كلب الحية اذا وقع فيه نجاسة وعلى اللبن الحنث

رتبة  
 المرأة  
 الصبي  
 المراضع  
 لا ينزوح  
 بالآخر  
 كما لا  
 ينزوح  
 المراضعة  
 احدهما  
 من اولادها  
 لانها  
 راضعت  
 لاشهرهم  
 اخوة  
 ولولا  
 ذلك  
 لانهم  
 اولاد  
 الاخوة  
 ولا  
 ينزوح  
 الصبي  
 المراضع  
 اخية  
 الزوج  
 لانها  
 حنثت  
 من  
 الرضاع  
 واذا  
 اختلط  
 اللبن  
 بالدم  
 واللبن  
 هو  
 الثالث  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 وان  
 غلب  
 الماء  
 لم  
 يعلق  
 لان  
 المقلوب  
 لا  
 حكم  
 له  
 اذ  
 لم  
 يبق  
 له  
 قوة  
 اللبنة  
 وقال  
 ثعلبي  
 رحمه  
 الله  
 ان  
 وصل  
 الى  
 جوفه  
 مقدار  
 خمس  
 رضعات  
 ولو  
 في  
 حب  
 ماء  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 ثم  
 هذا  
 مما  
 لا  
 يحكمه  
 الشرع  
 فانه  
 اعتبر  
 رضاعا  
 ثبت  
 النجاسة  
 العظم  
 والمعلوب  
 ليس  
 كذلك  
 وان  
 اختلط  
 بالاعدام  
 لم  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 وان  
 كان  
 اللبن  
 غالبا  
 عند  
 ثدي  
 حنثه  
 لان  
 غلبة  
 القوة  
 للطعام  
 وبصل  
 اللبن  
 مستعمل  
 كما  
 في  
 هذا  
 يرفق  
 ويعتدل  
 مع  
 المساهدة  
 وقبل  
 ان  
 ياكل  
 مع  
 الطعام  
 لم  
 يصل  
 الى  
 موضع  
 الشراب  
 وانما  
 يصل  
 الى  
 موضع  
 الطعام  
 فلا  
 نفد  
 المقصود  
 وقال  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 اذا  
 كان  
 غالبا  
 كما  
 في  
 الماء  
 والروا  
 واذا  
 اختلط  
 بالروا  
 وهو  
 احوال  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 اعسارا  
 للعلمية  
 واذا  
 حل  
 اللبن  
 من  
 المرأة  
 بعد  
 موتها  
 فواجبه  
 الصبي  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 لحصول  
 معنى  
 الرضاع  
 وهو  
 ان  
 يبات  
 والامسار  
 وقال  
 اليا  
 في  
 حمة  
 ابنة  
 لا  
 يعلق  
 به  
 التحريم  
 كما  
 يحسن  
 في  
 حمل  
 شربه  
 ان  
 الحامسة  
 لا  
 تسلب  
 الخاصية  
 كلب  
 الحية  
 اذا  
 وقع  
 فيه  
 نجاسة  
 وعلى  
 اللبن  
 الحنث

عندنا بالموت واذا اختلط اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب يعلق به التحريم وان  
 علب لبن الشاة لم يعلق به التحريم لان لبن الشاة غير مؤثر في التحريم ومما ركاهما واذا  
 اختلط لبن امرأتين يعلق التحريم بالثقلها عند ثدييها من لبن المعلوب تبع وقال محمد  
 ورفر رحمهما الله بهما كل واحد منهما مؤثر في التحريم واختلاطه منله لا تسلب قوة  
 واذا انزل اللبن لرب فارضعت به صبيا يعلق به التحريم في طلاق النضر اذا انزل للرجل  
 لبن فارضعت به صبيا لم يعلق به التحريم لان اسم الرضاع تنصرف الى المعتاد وهو من  
 النساء واذا اشترى صبيا من لبن شاة فلا رضاع بينهما مما عور معاد واذا  
 تزوج الرجل صبيحة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج لثبوت  
 المحرمية للنكاح فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لقاله الفريضة حارب من قبلها الصغيرة  
 نصف المهر لوجود العدة قبل الدخول من غير حنثانه منها وان تحب به الزوج على الكبيرة  
 ان كانت لا تحب الفساده وان لم يتعهد فلا شيء عليها لان الرضاع في الاصل ليس بسبب  
 اللسان بل هو مباح او هو واجب عند الضرورة وانما يصير شيئا بالضرورة وقال اليا في  
 تضمن الحالب ان يربط له ثلاث لا يحل في القصد وغيره كالرعي كما يقول الرعي  
 مباشرة الا ثلاث وهما مباشرة السبب نظره حفر الدرع في الحنك غار ولا يقبل  
 في الرضاع شهادة النساء منفردات وانما تثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان  
 شهادة النساء ضرورة في حال اطلاق الرجال عليه وهذا ليس كذلك وقال اليا في وعده  
 تثبت بشهادة اربع نسوة وقد روي عنه ان زاد على التثنية وبه يقول

يتعلق

**الطلاق**

الطلاق على ثلثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدع فاحسن الطلاق  
 ان يطلق الرجل امرأته لطلاق واحدة في طهر لم يجامعها فيه وثبت كفا حتى تنقضي  
 عدتها لما روي عن النبي ان احب ما سئل عنه اللام كانوا يستحيون ان  
 لا يطلقوا السنة الا واحدة ثم لا يطلقوا غير ذلك حتى تنقضي العدة وطلاق  
 السنة ان يطلق المدحول بها ثلاثا في شاة اطهر لقوله تعالى ان يطلق النساء فطلقوهن  
 لعدتهن

لما



قال ابن عباس اي لا طهر بعد طهر وطلاق البدنة ان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا  
 في طهر واحد لان الحاجة تنفذ بالواحدة والزيادة اسراف فكان حراما وفي طهر واحد  
 يحمل النكاح عند صدق الشهوة فاذا فعل ذلك دفع الطلاق وبات منه وكان عاصيا  
 لما روي عن عمر انه كان قد توفي برجل طلق امراته ثلثا الا اوجعة ضربا واحدا ذلك عليه  
 وعن علي وابن مسعود وعمران بن الحصين قتله وقال لا افي رحمه الله لا اعرف منه في عدة  
 الطلاق وانا هو مناج وحسن عمر برز ذلك من عمر رضي الله عنه لا يضرب على مباشرة  
 المباح ولا المباح اذا اسرف فيه كان اما كالحمل والشرط والسنة في الطلاق من  
 وجوب سنة في الوقت وسنة في العدة فالسنة في العدة تستوي فيها المدخول بها وغير  
 المدخول بها ما حرم والسنة في الوقت تنبئ في حق المدخول بها خاصة وهو ان يطلقها  
 في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها في حال الطهر والحض في الطلاق انكاره  
 في الحض في حق المدخول بها انه يودي الى طول العدة عليها لان هذه الحصة في اعتبار  
 من العدة ولا عدة على غير المدخول بها فادبرها وان كانت المرأة لا تحيض من صغرها ولها  
 فادبرها ان يطلقها بالسنة يطلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر  
 طلقها اخرى لان الشهر في حق عدة وان الحض اقم مقام الطهر ويجوز ان يطلقها ولو انفصل  
 بين طهرها وطلاقها بزمان لا نه اعلمه ذلك في حق دوران الفراء لا حمل الدم بظهور  
 الحمل ولا بصورة ذكرهنا وقال في رحمه الله يفتل بينهما شهر اذ في مقام الحض  
 الا ان الحكمة في اعتباره ما ذكرنا ولم توجد وطلاق الحامل يجوز عقيب الجاهل ما ذكرنا  
 وطلاقها بالسنة ثلثا يفصل بين كل تطلقتين شهر اعتبارا انا لا بسنة والصورة وقال  
 محمد بن جرير رحمه الله لا يطلقها بالسنة الا واحدة لان الشهر في حقها ليس من فصول العدة  
 كما تمتد طهرها الا ان كونه من فصول العدة ليس شريفا فان محمد بن جرير رحمه الله ذكر ان رجلا  
 لو طلق امراته رجعا ثم وطئها فحملت لا يطلقها بالسنة حتى تظهر من نفاسها والطهر  
 من النفاس ليس من فصول العدة فكذلك الشهر في حق الحامل واذا طلق الرجل امراته في حال  
 الحيض وقع الطلاق وسحب له ان يراجعها فاذا طهرت وحاضت وطهرت فالزوج مخير

بها

الشرح

ان شأطلقها وان شأ أمسكها لان ابن عمر رضي الله عنهما لما طلوا امراته في حال الحيض  
 قال النبي عليه السلام لعمر بن الخطاب فلما راجعها فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت فان شأ  
 أمسكها وان شأ أطلقها ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغ عاقل اولا ولا يقع طلاق  
 الصبي والمجنون والنبائم لقوله عليه السلام كل طلاق جائز لا طلاق الصبي والمجنون واذا  
 تزوج العبد وطلق امراته وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امراته لان الرجل له  
 لا لمولاه والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله انطلق وطلقت وتطلق  
 وقد يقع به الطلاق الرجعي لقوله تعالى الطلاق مران فامسك بعروف او تسرح  
 باحسان ولا يقع به الا واحدة وان توي اكثر من ذلك لان اللفظ لا يدل على العدة  
 ومحمد بن النعمان من غير لفظ الى لغو وقال لا افي رحمه الله ان توي لم يكن لها ان توي  
 اسم فاعل كضارب فيضم العدة من الفعل كقولهم ضارب ضربت فلوله فتمت  
 العدة لما حسن تفسيره به الا ان المتضمنات تنبئ بطريق الضرورة وهي تندفع بالواحدة  
 ولا يفتقر الى التنية لان التنية تعدية في اللفظ المحقق لمعان لتعقيل احدها وهذا لا يعمل  
 في الروحانيات خاصة كطلاق لفظ الطلاق لا منه يعمل في غير النساء فافتقر الى التنية  
 وقوله انطلق وطلقت واطلاق وانطلق وطلقت فان لم تكن له تنية في وقت واحدة  
 لا به صريح داخل في قوله تعالى الطلاق مران فان توي به ثلثا كان طلاقا في المصدر  
 نذكر معنى المفعول يقال هذا خلق الله وكسب فلان وغصبه وصنعه وامصدر بحمل  
 الكثرة قال الله تعالى وادعوا ثبورا كثيرا والذوق واللام للاستعراض فيفقد جنس الطلاق  
 وقوله طالق طالافا كذا بالمصدر فيفقد الكثرة كقولهم ضربت ضربا والضرب الثاني الكفايات  
 لا يقع بها الطلاق الا بنية او دلالة حال لا باحتمال لمعان فلا يصح الطلاق بالبدليل  
 زائد وهو على ضربين شها ثلثية الناطقة يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها الا واحدة  
 وهي قوله اعندي لانه امر بالاعتدال وذلك يقتضي سابقا بنية الطلاق فيقع مقتضاه  
 والمقتضي ضروري والضرورات تنقذ بتدبير الضرورة وقد اندفعت بالواحدة الرجعية  
 واستبري رخصا لانه بمنع اعندي وان واحدة لان الواحدة سنة الطلاق كانه قال طالق طلقة واحدة

الكفايات











حسب ما في رايه وان وقف على السرط وكذلك الباني فوقعها كما في الاجز المختلفة  
 وقال بعدم السرط ويا حنره سوار لا رايوا للمخرج مصار كفواه اسير وان كان يدحوله بها  
 ومعت سيار في جمع الصور ليعا الحلية سقا العده وان قال لها انت طالق فليطالع في كل  
 البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار والطلاق لا يعلق له بالمكان فيلغوه ذكره وان  
 قال نوبت ادا انت طالق فليطالع في بانه لا فضا وان قال انت طالق ادا دخلت مكة لم يعلق  
 حتى تدخلها لان يعلق بالسرط عدم ميل وجود السرط وان قال انت طالق غدا وقر عليها  
 الطلاق بطلوع الفجر في يومه نحو الغد وان قال لها اخاري بنوي بك الطلاق وقال لها  
 طلق نفسك فيها ان تطلق نفسها بغيره ما امنت في مجلسها ذلك فان قامت بثبته او احد  
 في عمل اخر خرج له حر من يدك قال الروح ملك الطلاق فملك ملكه ودفع الصالح اليهم  
 على ان الخيرة لها الحمار ما امنت في مجلسها واما اعصار النية فلا للمهر للسريح وان  
 اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بآينه وتكون ثلثا فله حمار طاركي على  
 النكاح فكون باسم غير عدد كحمار العنه والعنق ولا بد من ذكر النفس في كلامها  
 او كلامه لان قولها احترت بحمل نفسي وحمل ربي ولا تطلق بالنيل وان طلق نفسها  
 في قوله طلق نفسك في واحدة رجعت له به صريح وهو غير الرجعة فان طلق نفسها ثلثا  
 وقد اراد الزوج ذلك وقص عليه ان قال له حمل العود وان لم يقتضه فاذنوا في حبه  
 وان قال لها طلق نفسك متى سرت فلها ان تطلق نفسها في المهر بعدة كل كلمة في المهر  
 المهر وان قال له طلق احران فله ان يطلقها في المجلس وبعدة كل الواك لا تنقيد  
 بالمجلس ولا ما اذا قال طلقها ان شئت حمت تنقيد بالمجلس في المهر والمشيئة فملك  
 له توكيل وان قال لها ان كنت تحبيني او بعضيني فانت طالق ففان انا احمل ادا بغضك في  
 الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت له لما تعذر الوقوف على حقيقة جعل السبب  
 الظاهر وهو الخبار لا لئلا عليه واذا اطلق الرجل امراته في مرض موته طلاقا بانها ماتت  
 وهي في العدة ورثته لانه لا يصح ان يحضر على نور من حاضر امره عند الرجل في عرف  
 الامان وهذا كان طلقها في مرضه فاخذت من ربح ثمنها من الفاء واجتاج المامع يقول

وان الزوج ذلك في  
 نوي

عبد الله بن الزبير لو كنت انما ورثتها لا تصح لانه قال هذا في خلافته وقد سفلت جماع  
 فلا يرفع خلاف الواحد فان مات بعد النكاح عد بها فلا ميراث لها لانه لم تنص عليها بخلافه  
 وصار كالا جانب وقال مالك في المامع في قول ثريث ما لم تنص واما البراءة المامع  
 في قول ثريث بعد الروح ايضا وذلك كله نور في حقه وانه خلاف الشرح فلا محور المصالح  
 الله واذا قال له حرائه انت طالق ان شئت منتهى سلام يقع الطلاق بقوله عليه السلام خلف  
 بطلاق وعيان وقال ان شئت منتهى سلام يقع الطلاق بثلثا الا واحد طلق  
 ثلثين وان قال ثلثا لا تنفذ واحدة طلق واحدة لما روي في قراره اذا ملك الزوج امراته  
 او شقصا منها او ملك المرأة زوجها او شقصا منه وتعتل الفرقه في يد المالك تنافي على ما في النكاح  
 كما  
 ادا طلق الرجل امراته بطلقة رجعة او بطلقة من قبله ان راجعها في عدتها رخصت  
 اولم ترخص بقوله تعالى في المطلقات ويعولن احور رد هو وقال الطلاق ريان فاساك  
 معروفي او سرح باحسان اثبت الرجعة بعد الطلاق في بعد الواحد او في الرجعة  
 ان يقول لا حولك او راجع امراتي لانه صريح منه او بطلتها او بطلتها بنبهة او  
 ينظر الى فرجها بنبهة لقوله تعالى فاسكوهن معروف الله والامساك حليفه  
 في القول وعبد الله في تصح الرجعة الى القول مع العدة عليه لانه في معنى النكاح  
 كما يقول النكاح بينهما باق لقوله تعالى ويعولن احور رد هن سماء بطلاقا واد اكان  
 النكاح باقيا كان العمل الدال على الامساك كافيا يستحب ان يشهد على الرجعة  
 شاهدين بقوله تعالى واسمعهن وادوي عدل حكم فان لم يشهد على الرجعة في الدعوى اللام  
 امرات عمر بن الخطاب بامانة الرجعة ولم يامر به ما ذهبها وبقوله تعالى واسمعهن وادوي عدل  
 حكم ليس على مسلم السرط فانه ما مور به المراف في الامساك فقام لا يسترط في المراف  
 فكذلك في الامساك اقصى ما يقال به بقتضي الحوت او الذنب وبه يقول الكلام  
 في السرطة واذا انقضت العدة فقبل كسر اجعدها في العدة قد رقت في الرجعة  
 لظهورها بتصادقهما وان كررته قال قول قولها ولا تميز عليها عدلي حتم بآية الله

ادا طلق الرجل امراته بطلقة  
 رجعة او بطلقة من قبله ان  
 راجعها في عدتها رخصت  
 اولم ترخص بقوله تعالى في  
 المطلقات ويعولن احور رد هو  
 وقال الطلاق ريان فاساك  
 معروفي او سرح باحسان  
 اثبت الرجعة بعد الطلاق في  
 بعد الواحد او في الرجعة  
 ان يقول لا حولك او راجع  
 امراتي لانه صريح منه او  
 بطلتها او بطلتها بنبهة او  
 ينظر الى فرجها بنبهة لقوله  
 تعالى فاسكوهن معروف الله  
 والامساك حليفه في القول  
 وعبد الله في تصح الرجعة الى  
 القول مع العدة عليه لانه في  
 معنى النكاح كما يقول النكاح  
 بينهما باق لقوله تعالى ويعولن  
 احور رد هن سماء بطلاقا واد  
 اكان النكاح باقيا كان العمل  
 الدال على الامساك كافيا يستحب  
 ان يشهد على الرجعة شاهدين  
 بقوله تعالى واسمعهن وادوي  
 عدل حكم فان لم يشهد على  
 الرجعة في الدعوى اللام امرات  
 عمر بن الخطاب بامانة الرجعة  
 ولم يامر به ما ذهبها وبقوله  
 تعالى واسمعهن وادوي عدل حكم  
 ليس على مسلم السرط فانه ما  
 مور به المراف في الامساك فقام  
 لا يسترط في المراف فكذلك في  
 الامساك اقصى ما يقال به بقتضي  
 الحوت او الذنب وبه يقول الكلام  
 في السرطة واذا انقضت العدة  
 فقبل كسر اجعدها في العدة قد  
 رقت في الرجعة لظهورها بتصادق  
 هما وان كررته قال قول قولها  
 ولا تميز عليها عدلي حتم بآية



كوبها في معنى الكاح وادافال الروح فدر احوال خمسة له فدا انقضت عدتي  
لم تنصح الرجعة لادها احسرت عن انقضاء العدة في الماصي وهي امسنة 2 ذكر فتشيد  
علا ويا لو سكتت لم فالتح في قولها بعد نوب الرجعة لا يعبل وقال في حجب الرجعة  
والقول للروح لان قولها وجد دور حجب الرجعة وبطلان العدة ولا يعبل وصلحها  
لو سكتت ساعدهم قال انقضت عدتي وادافال روح الامنة بعد انقضاء عدتها  
وذكرت راحتها وصدقته المولى وكذبه الامنة والقول ليعال الرجعة تلبثني على  
العدة وادرجعة مفوض اليها لا الى مولدها وقال القول للمولى لان المولى هو المصير  
في بعضها فمفوض اليه كاحرة في حجبها وادافال روح الدم من احصية البالية البسيرة  
ابام انقضت العدة وان لم تغتسل في مظهر من احضن يقين وان سقط في قل  
من عسره لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل لان ما لم تنقش بظها ونهاه حال عود الدم  
فيكون جنسا فاد اغتسلت تاكدت الطهارة الحسنة فحكما بالانقضاء العدة او قضى  
عليها واد صلوة صارت في سماعي ذمتها وهي لا تجب الا على الطاهرات  
او تنبني وتضلي لان السهم لا يرفع الحديث فانه لو راي الماء بطل فاد اضل به وقد  
به حكم لا ينفسخ وعند عمر رحمه الله ادا انقضت الرجعة لانه فام بتمام  
الماء لانه طهارة ضرورية فلا يظهر في حجبها واد اغتسلت ونسيت شيئا  
من يدنها لم نصبه الماء فان كان عضوا فافاقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من ذلك  
انقطع الرجعة والعرفان القليل يحمل ان الماء اصابه ثم جف بعد ذلك للطافته  
بخلاف الكثير والقليل قد يغفل عنه عادة ولو كان ما نعالما انقطع الرجعة  
في حال النساء كحلاو الكثير والمطلقة الرجعية تنشق وتنزبن في الرجعة باقية  
والرجعة مندوبة والفرز داخ اليها ونسخت لروحها لان يدخل عليها حتى  
او شبعها خفق فعله احراز اعرف وقوع النظر على فرجها بسهولة فبصر راحها  
بطلها للنفقة وطول العدة والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى لانه تعالى بتمامه بعد  
فقال ويعول لغيره احوال في حرم الوطى بلفظ الرد في قوله احوال

قلوب الحرة لم تكن الرد يعني قبل له معناه ردها الى حالها لا تبين بانقضاء العدة بعد  
ان صارت كذلك وان كان الطلاق باساده والى ذلك فله ان يترجها في عدتها فانه  
وجبت حلاله بملك ابطله وبعد انقضاء عدتها لانه احصى كسائر الجاني وان كان  
الطلاق بلبا في احواله او اسير في الامه لم تحل له حتى يحكم روجا غيره نكاحا صحيحا  
اموله بعالى فلا تحل له من بعد حتى يحكم روجا غيره والمطلق منصرف الى الصحيح  
ويحل بها لم يطلعهما او لم يوطعها لقوله عليه السلام لستك المرأة لا حتى تدوي من غسلته  
ويذوق من غسلتك والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لانه قد روي الوطى مع تصور  
وجود المامنة ووطى المولى لا تحللها لانه ليس بزوج وانقضت رده فيه واد الزوج  
بها بشرط التحليل والنكاح مكرره لقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له فان طلقها  
خلت الاول بوجود شرطه وهو الوطى في نكاح صحيح وعرفى بتمامه ان النكاح  
فاسد فلا تحللها الاول لانه استعمل ما اخره الله تعالى فتعاقبت بالمسح كمن قتل مورثه  
حريم من ائمة كذا هذا لان هذا كله معاندة للمصوم المطلقة فلا يجوز واد  
طلق الرجل احواله بطلعه او بطلعه من وانقضت عدتها ورجعت في حرم عاد  
الى الاول عادت بطلعه من وبهدم الروح الثاني ما دون الثلث من الطلاق كما  
هدم الثلث لقوله عليه السلام في الروح الثاني لعن الله المحلل والمحلل له والمحلل من  
الحل واد انبث حل نزول الاول معصية كل بشرى امراته نزول حل النكاح حل  
الملك كذا هذا ولا في الروح الثاني يرفع العقد الثالث وكان رافعا للاولى بالثاني  
الاولى كالحديث لما كان رافعا للطهارة عن جميع الاعضاء كان رافعا عن بعضها  
كذا هذا وقال محمد بن ابي رجمها الله لا يهدم ما دون الثلث لانه غاية المحرم الثابتة  
بالثلاث ولم توجد الحرة ولا حاجة اليه ان هذا انما عصار بطل الحاسة البسيرة  
اد اغتسلها فانه لا حاجة اليه غسلها ومع هذا يرفع حكمها واد اطلعهما بلبا فالت  
فدا انقضت عدتي وروحته دخل في الروح وطلعتني وانقضت عدتي في المدة تحتل ذلك  
حار الروح ان يصدفها ادا كان عالطنة انما صادفها ويروح بها فلهذا من اخبار  
الديانات







الحلج

كما  
 اذا اشتاق الروحاني وخاف ان لا يلقى حدود الله فلا يأس من قدرته نفسها  
 منه بما يخلعها به لقوله تعالى ولا حجاج علمها فيها افوتت به فاد انقول ذلك وقع  
 بالحلج بطلقة باسنة لانه ليس يصرح ولا به فكل المال فوجها في فكره هي نفسها واد  
 باليهونه ولزجها المال لقوله تعالى واليا في في قول هو صريح وفي آخره كناية عن  
 الطلاق لانه وقول يصرح بالطلاق من غير اعسار الله فصار كالفسخ لعدم  
 الكفاية لانه افرقة حات من قبل الروح وكما طلاقا كناية عن الاسلام وان كان  
 التشويز من قبله كونهما ان احدهما عوصنا لقوله تعالى وان اردتم استبدال  
 زوج مكان زوج وان كنتم احدهما قنطارا الا انه وان كان من قبلها لانه ان واحد  
 منها الثرجا اعطاها لحدث امرأة ثابت برقبته حيث قالت لانا ولا ثبات فقال النبي  
 عليه السلام انزد من علمه حديثه وكان يزوجهما على حديثه فقالت نعم وزيادة قال  
 اما الزيادة فلا وارفع ذلك حارة القضاء لا طلاق لقوله تعالى ولا حجاج علمها فان  
 طلقها على ما قبلت مع الطلاق ولزجها المال لا لزجها وكان الطلاق باسناد  
 بذل المال في مقابلته خلوص نفسها منه وذلك بانه وان يطل العوض في الحلج مثل  
 ان يحال امرأة المشقة على حر او خمر ولا شيء للروح والفرقة باسنة وان يطل العوض  
 في الطلاق كان رجوعيا والفرقة ان الحلج من الكليات هي وان على ما حر وصرح  
 الطلاق بعقب الرجوع وانما يطلن حين وجب المال تحقيقا للمعاد له فاد ان يطل المال  
 صار رجوعيا وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو خلعها على عصف فوجدته غير الاربع  
 لم يرض بخروج البضع عن ملكه الا بعوض منقوم وهنا قد رضى حيث سمي بالنس منقوم  
 وما حاز ان يكون مراحا ان يكون بدله في الحلج لان كل واحد منهما عقد على البضع  
 فان قال له حاله على ما في يدك فاعلم انك لم يدرها سي ولا سي علمها لانه لم يسم  
 ما لا والله لا يحب الا بالتسمية وان قال على ما في يدك فقال ذلك عليه حرها لانه لا يخرجه  
 بتسمية المال وانه محمول ويرجع الى البدل الاصيل وعندنا في حر حر المثل في قيمة البضع  
 في الاصل

الا ان البضع لا قيمة له حال الخروج وانما يحب المال بالتسمية او الغرور فان قال على ما في يدك  
 من دراهم ولم يكن في يدها سي فعلمها تملكه دراهم لا بها اقل ما تملكه له اسم وان قال  
 طلقها بلانا بالفرق فعلمها واحدة فعلمها ثلث الالف وان قال طلقها بلانا على الف درهم  
 فعلمها واحدة فلا سي علمها والفرق ان لها تسعيل للمعاوضة والعوض بتقسيم على  
 اجزاء المعوض وكلمة على قد تسعيل للسرط والجرا لا بتقسيم على اجزاء السرط فوضع السرط  
 في الجواب ولا حرج فادها سوا ويجب انك الالف لان كلمة على تسعيل للمعاوضات  
 ايضا يقال حمل هذا المصاح بكذا او على كذا ولو قال الروح ليقا طلق نفسي بلانا بالفرق  
 على الف فطلق نفسها واحدة لم يقع عليها سي لان الروح لم يرض برؤا ملكه الا بالالف  
 فيدونها يكون اضرارا به بخلاف المسلمة الاولى لان المرأة رصت باليهونه بالف فترضى  
 بالاول بالطريق الاولى والمباراة كالحلج لتقارنهما في المعنى والحلج والمباراة سقاطان  
 كل حق لكل واحد من الزوجين على انهما يتعلون بالكتاب لان البراة والاختلاص  
 هكذا حصل وقال ابو بصير في المباراة كذا كذا في الحلج لا تسقط الا ما سمي  
 لان الحلج لا يثني في ذلك بخلاف المباراة وقال محمد واليا في رجوعها الله هاسوا وان  
 تسقط الا ما سمي اعسارا بالزبون والشفقة الا ان شازعهم كان في حقون الكتاب  
 ونصر والعقد بها خلاف الدرس واما الشفقة فلم تكن واجبة فلا عكس اسقاطها  
 الطهار

في كتابه  
 في كتابه  
 في كتابه

كما  
 اذا قال الروح لا مراثة انت على كبرها في مدح من علمه لا محل له وطها ما ولد مسرعا  
 ولا تقبلها حتى يفر عن طهارة لقوله تعالى فحرر ربه من قبل ان يتاسا الله به والقبلة  
 والمسر تاسر حقة فان وطها قبل ان يكر استغفر الله تعالى ولا سي علمها على اللام  
 للذي سأل عن ذلك استغفر الله ولا يجوز حتى تكفر والعود الذي تحب الكفارة ان  
 يعزم على وطها لقوله تعالى والذين يطأون من نساءهم لم يعودون لما قالوا اى  
 نعيمون على ما حررتموا فحرر ربه غلق الكفارة بالعود فصار اليا في محو كفايته  
 حيث يقول تحب الطهار واد اقال ان على كبرها في اول فجزها او كبرها في وطها







وار افطر في يوم منهنما بعذر او غير عذر استأنف لانه تعالى بشرط السائق ولم تجز  
واذا طاهر العبد لم يجزه في الكفارة الا الصوم فان اعين المولى عنه او اطعم لم يجزه  
لان العبد لا ملك له وان ملكه قال النبي صلى الله عليه واله لا ملك للعبد ولا ملكة مولاه  
ولا يتسرى العبد ولا يتسرى به مولاه واذا لم يسقط المظاهر الصيام اطعم مسكين  
مسكنا بقوله تعالى ثم لم يسقط فاطعام مسكين كل مسكين نصف صاع من ثمر  
او صاع خبز تمر وسجرا او قمحا وان اعتبر بالصدقة في الفطر وعبد الياضي واجب  
من كل نوع مقداره واحد صاع المدة نظير في الشريع والحلال في جواز القيمة كما ينداء  
في الركوع فان غداهم وسماه جار ولا يلاكلوا او كثيرا لانه يسمى اطعاما قال الشافعي  
يجزى ثلثين البدين في ربه والمطعمون الجفنة المزعجة والياضي قاسم على الركوع  
في وجوب الملك الا ان الكفارة بطرفه اطعام وانه بفقد الملكين قال اطعم مسكنا  
واحد استسرها يوما اجزاء لانه مسكين يستوفى ثمنه في حال الرفع انه كما في  
اليوم الاول وقال الياضي لا يجوز حتى يستوفي العبد سنتين الا ان تكرار البور في العبد  
يجزله كالفعل كما في قوله تعالى سألوك عن اهل هذه القلا واحد واما شهادة اهل  
بتكرار الفعل فيه كذا هذا البصر كالمساكين فان قيل ان في ظاهره خلال الطعام استأنف  
لان البصر فيه مطلق ومن وجب عليه كفارة طاهر فاعين في ثبوتها في ثبوتها اعتبارا  
حار عداها وان صام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكنا حاز لان العبد في الجنب  
الواحد لغو وصار كما لو فاته ايام من رمضان فصام العبد وار لم ينو يوما بعينه  
فانه يجوز كذا هو وان اعنى رقبته واحدة او صام شهرين كان له ان يحول ذكره  
ايهما شاء لما حرر ان تعين التيمم في الجنب الواحد لغو وصار كما لو توار الكفارة بشرط  
كأن

**اللعان**

اذا قتل الرجل امراته بالربا وهما من اهل الشهادة والمرء من محرقا فادبها او في نسب  
ولدها وطالبته بموجب القذف فعليه اللعان لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم  
ولم تكن لهم شهادة الا انفسهم لانه واما اعين كونها من اهل الشهادة لان كل واحد منهما

يشهد على صاحبه واما اعين كونها من محرقا فادبها لان اللعان حد الزواح فلا  
يحد الا بعد التحصنة وقد بطل قول الياضي في صحة اللعان من كل زوج صحيح طلاقه  
لقوله عليه السلام لا لام اربعة لان يمينه ويمين واخيه المحمودة في العرف والمسلم اذا  
كان نجس يهودية او نصرانية والعبد اذا كان نجس حرة والحر اذا كان نجس امة  
فان امتنع منه حنسه الحاكم حتى يلاعن او تكذب لنفسه فيحد به مع حنقه  
مع العدة فيحس كفاي الذين وعبدان في ادب المنع فعليه الحد كما يراى بالاختصاص  
واما يختص له اسقاطه باللعان وهذا لا يصح لان سقوط الحق الواجب على الانسان  
بقوله لا تعرف في السرى فان لعن وحسبها اللعان فاعلموا من الية فان استعت  
حسبها الحاكم حتى يلاعن او تصدقة لانه فاعلمه عنهما حقه وعبدان في حد  
بنا على ان لعن الزوج يحق عليها الزنا واما اسقط يلعبانها والحوار ما ذكرناه واذا  
كان الزوج عبدا او كافرا او محمودة في وقد فوجاهه فعليه الحد لانه بعد  
اللعان نسبه فيه فيجب الحد لصحة القذف كما لو اكدت بنفسه وان كان من اهل الشهادة  
وهي امة او كافرة او محمودة او كانت حرة فادبها فلا حد عليه في قدومه ولا  
لعن لان قذفها غير صحيح وفي المحمودة في قدف سقط اللعان بسبب حنقها  
فصار كما لو صدقته وصفت اللعان ان يحد في القاضى بالزوج فيسهر اربع خراب  
تقول في كل حرة اسهدنا الله الى امر الصادق في قذفها فبيننا به من الرنا ثم يقول في الحرة  
لعه الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الرنا يسهر الياضي في جمع ذلك  
ثم يسهر المرأة اربع خراب وتقول في كل مرء اسهدنا الله انه لم انكحها فان قذفها  
به من الرنا وتقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماها به  
من الرنا والاصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون ازواجهم واما يشتر الياضي ان  
الا ساره اموى في العرف فادب اللعان فرفق القاضى بينهما لان اللعان سبها دة  
عبدنا وغير عند الشفعي واما ما كان يقتضى الى حكم الحاكم وهذا خلاف قول رفران الرقة



تقع بلعانها و قول النفعي انها تقع بالفراخ من اركان الروح وكما ان الفروية بطلية  
تامة لانها طارئة على الكاح يتعلق بسبب من جهة الروح فصارت كقوة الغنة  
وقال ابو نوح وورقوا الحسن والسعي رهم الله بحرم موبد لعله علمه اللام المتلاعات  
الحكماء ان اذا انا يقول بوجه كذا المتلاعن من كان على حكم اللعان فاذا  
الذين يسمونه او صدقته لم يبق كذا وصار كقوله تعالى في الما فقدر ولا تصل  
على احد منهم مانا اذا وان كان العذر نولد في القاضي بسببه والحقة بالدم  
هكذا فعل النبي عليه السلام بولد هلال ابن امية فارعاد الزوج فاكثر بنفسه  
حدة القاضي لا يعتبر فيه نوحوب احد وحله ان تزوجها بالدم لم يبق من اهل اللعان  
وكذا كان وقد عرفها فحدا ورتت تحدث لا يملك ببق بينهما صفة التلاعن  
واذا اذ قد جازاه وهي صغرة او محبونة فلا لعان لهما غير محض بصفة اللعان  
وقد قال خير لا يعلم به اللعان لان الدشارة محملة والحدود لا تحجب بالسيمايات  
وعند القاضي صرح بطلاقه فصح لعانه والعرف ان الحدود قد رانا السيمايات  
خلاف الطلاق واذا قال الروح ليس كملك مني فلا لعان لان العذر ينفى الحمل في معنى  
المعلق بالسرطان ووجوده محمل قد يكون رجحا او ورثا او معدومة كانه قال  
ان كبت حاملا فهو من الزنا والعذر لا يعلو بالشروط والادان حات به لا قل  
من سته اسمها لا يغني لحصول العلم بوجوده وفن النفي ولهذا حارث الوصية له  
علا وما لو حات به لا كبر من سته اسمها وعبدالامع عت اللعان في الحمل وينفي  
القاضي بسببه لقصة هلال ابن امية اذا ان هلالا صرح بالزنا فقال وحدث  
شريكنا على نظرها وانما يفتاة لانه علمه اللام علم وجوده بطريق الوحي وان  
قال زني وهذا الحمل من الزنا فلا لعان لانه قد صرح الزنا ولم ينفى القاضي  
الحمل لانه حكم عليه فلا يجوز قبل الولادة كالدرث وعبره واذا انى الرجل  
ولا اهل به عقيب اولاده في الحال التي تغفل الشهنية وتبتاع اليه الولادة

هذا هو الحق في هذه المسألة  
والله اعلم بالصواب

صح نفيه ولا عريه لانه يحاج الى نفي ولزغره عن نفسه ولم يوجد له اعتراف  
مرحوا ولا دلالة وبالنفي صار قاذفا متلاعا وان نفاه بعد ذلك لم يثبت لانه ثبت  
بسببه لوجود الاعتراف منه دلالة وهو المسكون وقول النفي فيه دلالة في نفي بعد ذلك  
وقال نفيه في مدة النفاس لانه اجرت مجرى حاله واحده بدليل اسرار سقوط الصوم  
والصلوة وعبدالامع في قول هو على الفور وفي ذلك حمل على نفي ولده او التزام ولد غيره  
من غير بصيرة لانه قد يحاج الى النظر في الامارات كما قال عليه السلام في قصة هلال فاذا  
ولد ولد في نظر واحد نفي الاول واعترف باللعان ثبت بسببه مانا لانه حاله انفصالهما  
في النسب وحذا الروح لانه ما اعترف بالذنب بنفسه وان اعترف بالذنب في البات  
نفسه ما حارث ولا عريه صار قاذفا فالله بعد ذلك قرار بعقوبتها وعبدالامع رحمه الله عز  
وهما والعرويا ذكرنا كما الحمل

واذا اطلق الرجل امراته طلاقا باينا او رجعا او وقع الفراق بينهما بغير طلاق وهي حرة  
من تحيض فعدتها ثلثة اقراء لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن بلبه قرو  
والا فراق الحيض لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام افرانها ولقوله عليه السلام  
لا سنة اي حبش اذا اتاك قروكل فدعي الصلوة وهذا نص في الباب في قد خالف القاضي  
حيث حمل القرو طهرا وان كانت لا تحيض من صغرا وكبر فعدتها ثلثة اشهر لقوله تعالى  
والا في يسمن من المحض لانه وان كانت حائضا فلا فعدتها ان تضع حملها لقوله تعالى  
واولاد الحائض حلال اجلس ان تصغر حملها وان كانت امة فعدتها حيضتان لقوله عليه السلام  
طلاق امة نطليقتان وعدتها حيضتان قال عمر لو اسقطت حملها حيضتها  
واحدة ونصف حيضتها وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف بذلك لا حد شرعي  
لانه لم يكن نصيغه وعبدالامع في قول كذا في اخر شهرين وهذا بعد ان حيض  
انما كذا ضرورة انه لا ينحكي ولا ضرورة في الشهر وانما الرجل عحرته احرة  
فعدتها اربعة اشهر وعشر لقوله تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون ارواحا لانه  
وان كانت امة فعدتها شهران وخمسة ايام ما ذكرنا وان كانت حائضا فعدتها ان تضع حملها

العدة مشتقة من العذر



لما ولدوا له الابن وقال عرلوا وضعت ما في بطنها وزوجها على سريرها لا تنقضت عدتها وحل  
لها ان تزوج واذا ورثت المطلقة من المهر عدتها بعد اربعين ليلة مطلقه خمسة  
ومتوفى عنها زوجها في حياها رثت في حياها المهر وقال ابو يوسف عليها مهر حيا  
لها العدة وقد وجبت بالطلاق والمأورثت لثمة الغرار الا ان الشرع لما رده عليه  
في حياها رثت في حياها العدة اولها السبع ثبوتها منه فان اعتقت الامة في عدتها  
من طلاق رجعي استقلت عدتها في عدة الحرة والزوج حية باقية وان اعتقت وهي  
ميتة او متوفى عنها زوجها لم تنقض عدتها بالزوال الزوج حية بدل الحرة والناقص  
فيها قوتان وان كانت بسنة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انقضت ما مضى من عدتها  
وكان عليها ان تستأنف العدة بالحض لا به لا حكم للبدل مع وجود الاصل كالسهم مع  
وجود الماء والمنكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة عدتها الحية في الفرقة  
والموت لا بها وحسب تعرف براءة الرحم لا بقضاء حق النكاح تعبدوا اذا مات موت  
ام الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حية لا بها ووجبت بالوطي لا بالنكاح وقد وجبت  
وهي حرة فتكون ثلث حية كما في الوطى بشبهة وقال الباقر في قوله واحد اعتبارا بالاعتبار  
الا ان لا يستبرأ اما وجبت بمرور الفرائض ولم يولد بان النسب وهما خلافا فارقا  
واذا مات الصغير عن امراته وبها حمل عدتها ان تضع حملها السكينة العموم قوله على  
والا ان لا مجال اجلس ان تضع حملها وقال ابو يوسف والباقر في تعدد بالشهور لا به  
حمل عن ثبات النسب فوجوده كعدمه الا ان هذا يخص العموم بالنسب ورد  
لا يجوز فان حدث الحمل بعد الموت بعد ثمانية اربعة اشهر وعشرة ايام العدة وجبت  
بالاشهر عند الموت فلا تغرب بعدة وفي امرأة الكبرياء اظهر حكم بوجود عند الموت  
ضرورة ثبوت النسب ولا ضرورة هنا بالنسب لم يثبت اذا طلق الرجل  
امراته في حال الحيض لم تعتد بالحض التي وقع فيها الطلاق لا به قد انقضت بعضها  
ولا يقع الا عند ادائه بالكمال واذا وطئت المعتدة بشبهة عليها عدة اخرى  
وتدخل العدة فيكون ما تراه من الحيض محسبا به منها جميعا وان انقضت العدة

من الاول ولم تنكح الثانية فان عليها تمام عدة الثانية اجملا والعدة اجملا  
واولاد عدة جمال اجلس ان تضع حملها في الاجل الواحد جاز ان يكون غايه لحقوقي  
شئني كما في الديون والادارات وغيرها وقال الباقر لا تتداخل العدتان من  
الذين لا به حق وجب لكل واحد على الافراد لكن القول الواجب هو الكفر واظهار  
الباقر في عدة عقيب طلاقه او وطية وقد حصل ابتداء العدة في الطلاق عقيب  
الطلاق وفي الوفاء عقيب الوفاة كما روى عن علي وابي سعيد وابي عيسى والباقر  
الحكم يثبت عقيب السبب لا يفترق الى العلم بحصوله كسائر السببات فان لم تعلم  
بالطلاق والوفاء حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها لا بمعنى المدفوع  
لا تنقض العلم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق بينهما او عزم الواطي  
على ترك وطئها الا ان الخصم اعلم بمقام الوطى فصار فراشا فام يفرق  
بينهما او يهرم على التزك لا يرتفع الفراش وعذر عقيب خروطة وطئها كان  
النكاح لا حكم له الا ان الوطى محتمل الوجود وكل وطية توجد في النكاح الفاسد  
منزلة وطى واحد فام ينقطع الاحتمال لا تجب العدة وعلى الميتة والموتى عنها  
زوجها اذا كانت بالغه مسلمة لا حداد بترك الزينة والدين والكحل العين  
لحدس ام سلمة ان النبي عليه السلام لم يعتد ان تحضب بالحناء وقال الحنابلة  
فيئنا وكل معتدة لا به ذكر بالالف واللام وحدس ام حبيبة في موت ابنيها  
واما حالة العذر فيراد به العداوى لا التزين ولا تحضب بالحناء ما حرم ولا تلبس  
ثوبا مصبوغا بعصفر ولا زعفران لا به طيب مستلذذ به والحاو الباقر الميتة  
بالصغيرة في عدم وجوب الحداد لا يصح لا بالصغيرة غير مخاطبة بالفروع بخلاف  
الكبيرة ولا احداث على كافر ولا صغيرة لاها غير مخاطبة بالفروع وعند  
الباقر يلزمها الحداد حق الزوج الا ان حق الزوج في صيانة ما به وذلك  
بالحبس واما الحداد وجب في الشرع للزوج وعلى الامة الحداد لا بها

كالوقت للصلوة



مخاطبة وقرانها مسامح النكاح فوجب التماسف عليها كالحرة وليس عدة النكاح  
الفاسد وله في عدة ام الولد اجداد لان النكاح الفاسد لا تناسف عليه ولم الولد  
ولا نكاح لها ولا ينبغي ان يخطب المعتدة لقوله تعالى وله تعزيموا عدة النكاح حتى  
يبلغ الكتاب احله ولا بأس بالتعريض في الخطبة لقوله تعالى وله جناح عليكم فيما عرضتم  
به من حطب النساء الآية وقد عرض النبي عليه السلام حيث قال لها طمة بنت قيس اذا انقضت  
عدتك فاذهبي ولدي ولدي تجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة الخروج من بيتها ليل ولديها  
لقوله تعالى وله مخرج من بيوتهن الآية والمتوفى عنها زوجها مخرج نهارا وبعض  
الليل ولا يثبت في غير منزلها لانه محتاجه الى اصلاح معاشها اذ لا نفقة لها  
بخلاف المطلقة لانه مكفية المونة وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها  
بالسكنى حال وقوع الفرقه لما يلزم من الدية والبدن المضاف اليها هو الذي تسكنه  
وان كان يصيبها من دار الغير في تلقيها واخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت للضرورة  
والضرورة ان يبيع المحظورات وله يجوز ان يسافر الزوج بالمطلقة الرجعية اجموع  
قوله تعالى وله مخرج من بيوتهن فيتناول الزوج وعمره وعدده في يجوز بنا على  
ان السفر عدة رجعة اذ لا يسافر بها الا وهو يربد مساكها ولا يكون حينئذ اخرجها  
للمعتدة لان السفر ليس من خواص النكاح فلا يصح دليل على الرجعة واذا اطلق  
الرجل امرأه طلاقا باسما ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخلها فعليه مهر كامل  
وعلمها عدة مستقلة لان النكاح طلق العدة وراه امرأته مدخول بها طلقا زوجها  
فيتربح حكم الطلاق بعد الدخول وقال محمد والافعي لها نصف المهر وعلمها تمام العدة  
الاولى لانها مطلقة قبل السيس فصارت كما لو لم يدخلها في النكاح الاول لان هناك  
لا تجب العدة فلا يعبر بها وهذا بخلافه ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا  
انتهى له سنتين والثلاثون تقربا نقضا العدة لاحتمال الوطى في اخر العدة فان جاءت  
به كقل من سنتين بان يوضح الحمل وان جاءت به اكثر من سنتين ثبت نسبها وكذا الرجعية

لما ذكرنا من احتمال الوطى في العدة اذا حمل لا يبقى اكثر من سنتين والوطى في العدة رجعة  
والمبتوتة ثبت نسب ولدها اذا جاءت به كقل من سنتين فان جاءت به تمام سنتين من يوم  
الفرقة لم يثبت نسبها لان يدعيه لا وظلها في العدة حرام والحمل لا يبقى اكثر  
من سنتين فلا وجه لاحتمال النسب به اما الادعي فيحمل اليه وظلها في العدة بشبهة  
فيثبت النسب ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنتين لان الوار  
قلبي سنتين في بطن امه فاذا لم تقربا نقضا العدة وجب الحمل على ذلك حتى لا يظن  
بالمسلم وعند زفران جاءت به لعشرة اشهر وعشرة ايام لم يثبت نسبها لان يكون قد  
اقر بالحمل لان الاصل عدم الحمل فتعين عدتها بالشهور لان هذا يبطل بالمبتوتة  
فان الاصل عدم الحمل ومع ذلك يثبت النسب الى سنتين كذا هذا واذا اعترفت المعتدة  
بانقضت عدتها ثم جاءت بولد كقل من ستة اشهر ثبت نسبها وان جاءت به لستة اشهر  
لم يثبت نسبها امينة في الاخبار وقال الله تعالى وله مخرج من بيوتهن ما خلق الله في احوالهم  
وقول الله مدين مقبول اذا تحقق كذبها وفيما اذا جاءت به كقل من ستة اشهر تحقق  
كذبها فلا يقبل قولها وعندنا ان يثبت الى اربع سنين لان تزوج في ثبوت حينئذ  
من الثاني اعتبارا لما اذا جاءت به كقل من ستة اشهر وقد ذكرنا الفرق بينهما واذا  
ولدت المعتدة ولدا لم يثبت نسبها عندنا حنفية لان شهيد بولده رجلان  
او رجل وامرأتان لانه من مقصود فلا يثبت له حجة كاملة ونسوة اطلاق الرجل  
عليه مع جوازه للضرورة كما في الطبيب كاف في اعتباره لان يكون هناك رجل ظاهر  
او اعتراف من قبل الزوج فيثبت بغير شهادة لان هناك النسب ثابت وانما اخبارها  
بانقضاله فيقبل قولها فيه كما في الحيفر قال لا يثبت في الجمع بشهادة امرأة واحدة  
لانها مدعية فلا يقبل قولها ولا يطلع الرجال على ذلك فيقبل قول النساء فيه كما في  
البكارة والعبودية بالنساء واذا تزوج امرأة فجاءت بولد كقل من ستة اشهر منذ يوم  
تزوجها لم يثبت نسبها لعلمنا حصول العلوق قبل النكاح وان جاءت به لستة اشهر  
فصاعدا ثبت نسبها ان اعترف به او سكنى لها جاءت به لمدة تامة احتمل ان يكون منه

النسب



فان تجد الولادة مثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة لان النسب ثابت  
بالفرش وقول الزوج مقبول في الاخبار عما انفصل منها فاذا انقضت اليه قول آخر  
اولى والكثيرة الحمل سبستان لهول عابشة له في الولد فرحم امه اكثر من سبستان  
ولو بتلك مغزى وهذا لا يعرف الا سماعا وعندنا في ربيع سنين وقد ذكر ان فلانا  
وفلانا حملته امه اربع سنين ولو كان يظهر واشهر كما اشهر النقصان في الحمل  
الى سنة اشهر واقل مدة الحمل ستة اشهر لهول تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا  
وسبستان مدة الرضاع بالجماع فبقي ستة اشهر مدة الحمل واذا اطلق الذي الرية  
فلا عدة عليها ادا كانوا يعتقون ذلك لنا احرا نتركهم وما يدور وما لا  
والسما في عليها العدة لا بها من اجل دار الاسلام كالمسلمه واذا تزوجت الحامل  
من الزنا جاز نكاحها لا بها غير مكلوحة ولا معتدة وان الحمل في منع الوطى فصار  
كالحيض ولا يطؤها حتى تضع حملها لهول عليه لا يستقبل احد من ماء ذريح غيره  
وقال ابو يوسف وزفر لا يجوز النكاح لو جرد الحد وان لم يكن من النكاح كما في ام  
الولد والترك ان المولى له حرمه وعلمها ثابت بالنسب بخلاف ما الرافى ولهذا  
لا يجب على الزانية الا اعتدال والله اعلم

النفاقات

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمه كانت او كافرة اذا اسلمت نفسها  
في منزل فعليه نفقتهما وكسوتهما وسكنهاها لهول تعالى وعلى المولى له رزقه  
وكسوتهما وقوله تعالى استنصروهم من حيث سكنتم فعموم النص يتناول المسلمه والكافرة  
والما شرط التسليم لان المشهور سقوط النفقة لهما واجبة بازاء الحبس يعتبر ذكر  
عالمهما جميعا موسرا كان الزوج او معسرا لان الله تعالى اعتبر حال الزوج بقوله  
وعلى موسر قدره وعلى المفقر قدره وشرط ان يكون ذكرا لا معروفا بقوله تعالى  
بالمعروف فلو لم تعتبر حالها لكان نفقة الشريفة النسبية والمولودة الدينية سواء  
اذا كانا عند الموسر كما هو مذهب اليا في وهذا منكر في العادة لا معروف فان امتنعت

هذا هو المذهب  
في النفقة

هذا هو المذهب  
في النفقة

من سلم نفسها حتى يعطها مهرها فلها النفقة في اهلها محقة في المتناع فلا تنصر  
ناسرة وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها لانهما امتنعوا بحرق فكانت  
بانشرة وان كانت صغيرة لا يشتمع بها فلا نفقة لها ولا سلمت اليه لا بالنفقة  
مقابلة باحتباسها بنفسه والاحساس له بكونها متنفعا بها وان كان الزوج معفرا  
لا يقدر على الوطى وامرأة كبيرة فلها النفقة من ماله لان التسليم التام قد ورد من  
جانباها واذا اطلق الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدها رجعا كان  
او باينا لا بها محبوسة له لتعرف براءة الرحم والتربية ولده وقال اليا في نفقة  
المسونة اعتبارا بالمعتوف في عدها زوجها والحقا وغير صحيح فان لم تجز النفقة  
مع الحمل وهنا يجب بالجماع فافتراقا ولا نفقة للمعتوف في عدها زوجها لم تكن واجبة  
ولو وجبت بعد الوقت لو جئت في مال الغير اذ الميت رال ملكه وكل فرق جاز من جهة  
المرأة بعصية فلا نفقة لها لانها منعت تسليم نفسها بفعل حرام فصارت كالناشرة  
وان ظلمها لم يرتد نفقة نفقتها لانها لا يجب مع اختلاف الدين الى الزوجة والولد  
والزوجة قد زال وان ملكت بر زوجها من نفسها فلها النفقة نعمي مكنت في العدة  
من يابن لا راسخ كارجاء لا قبل التمكين والمحرمية العارضة لا ينال النفقة وان  
حبست المرأة دين او غصبها رجل غيرها فذهبت بها او حجت مع محرم فلا نفقة  
لها لانها غير محبوسة حق الزوج وان عرضت في منزل الزوج فلها النفقة لانه لا يمنع  
من جدها فصارت كالحائض وتفر من على الزوج نفقة خادماها اذا كان موسرا  
لان الزوج القيام بمصلحتها والخادم يتولى ذكرا عارضة فكان عليه النفقة وقد  
تفرض له كثر من خادم واحد لانها وراه من باب التحمل وفضول الجوارح وقال ابو يوسف  
اذا كان لها خادمان فعليه نفقة لهما لانها قد تحتاج الى خادم في البيت والاخر خارجه  
لان المعسر هو الحاجة اصلية ولو اعتبر ما ذكر فرما احتاجت الى من يغني عنها  
وشوشح وانها وتسقى ارضاها وهذا محال وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس  
فيها احد من اهله لان تخنار ذكر وان كان له ولد من غيرها وليس له ان يسكنه معها

ان كان يبيع  
الطلاق



لأن السكنى واجبة لهما فليس للزوج أن يسكن معها غير هذا لأن فيه إضراراً لهما وللزوج  
أن يمنع والدها وولدها من غيره وأهلها الدخول عليها لأنه منزله فله أن يمنع من شئ  
ولا يمنع من النظر إليها وكلامها أي وقت اختاروا لأن فيه قطيعة الرحم والقطعة  
حرام ومن أعسر بنفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لهما استدني عليه لأن التفرقة  
إبطال حقه من كل وجه وفيه سنداً تأخير حقها مع إبقائه فكان أولى الكونه  
أقل ضرراً أو قياساً إلى ما على إياه على الحبس والغنة لا يصح لأن ذكره يؤدي إلى إبطال  
حقها بخلافه وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعرفه وبالزوجة فرض  
القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده الصغير والذية لأن نفقة الزوجة  
منزله الذي ولدوا تحت مع البسار والذعسار ونفقة الصغير والذبول أنحر من حرك  
نفقة الزوجة وكذلك الولد الذي الكبار والذات لوجود الولد والعرفهم  
فالتحقوا بالصغار واشتراط اعتراق المودع بالامرأة أن لا يكون خصب عن الزوج  
في إثبات المال ولا المودع خصب عن الغائب إثبات الزوجية عليه إذا حوّلها المودع  
وقال بعد لا يفرض فيه شيء لأنه حكم على الغائب لكننا نقول لما أعترف بذلك فقد أقرت بوث  
حقها فيه فيقتضي عليه به ثم يسرى إلى ذلك الغائب كما قال عليه السلام لعنيد امرأة  
لي سفيان خذني مني إلى سفيان ما يكفيك وذلك بالمعروف وبأخذ منها كفيلاً احتياطاً  
لأن الغائب إذا حضر راعاً في زوال الزوجية أو إبقاء نفقتها وهذا إذا كان المال راعاً  
أو دنانير أو طعاماً لأنه جنس حقها وإن كان شيئاً من جنس ما تكتسب المرأة منه قضى  
فيها بالكسوة لأنها جنس الشئ ولا يفتقر بنفقة في مال غائب لا له ولا لغيره  
غيرهم منزله الصلة وإذا قضى القاضي لها بنفقة الذعسار ثم أسرفها صمتت ثم لها نفقة  
الموثر لعموله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وإذا صمتت مدة لم ينفق الزوج  
عليها وطالبته بذلك فلا شيء لهما إلا أن يكون القاضي فرض النفقة أو صالحاً للزوج على  
مقدارها فيقتضي لها بنفقة ما مضى لأن النفقة فيها معنى الصلة فلا تشارك في معنى خصب  
الهما كما في الذية فإذا قضى القاضي فقد الزمة وله ولا له إلا الزام وإذا صالح فقد الزم

نفسه وولده على نفسه فوق ذلك القاضي فله أن يزوجها إذا مات الزوج بعد ما قضى  
عليه بالنفقة ومضت به ورثت النفقة لما أمرت فيها معنى الصلة والصلوات  
لأن ذلك قبل العيّن وإن أسلفها نفقة السنة ثم ماتت لم تسترحح بها شيء لأنها  
ملكها لنفسها وصارت كالنفسه وقال محمد والشافعي تحسنت لها نفقة ما مضى وما بقي  
للزوج لأنها أخذت عوضاً عما تستحقه المستقبل ولم يوافق في حق القاضي  
بغير حق لأن النفقة عندنا لا تحت عوضاً بل صلة لأنها لو كانت عوضاً لكانت  
عن المضج والمهر عوضاً والشئ الواحد لا يكون له عوضان في عقد واحد وعوض  
أن يحل عوضاً عن المصاح لا ربح كدسوف فيما ملكه بالعقد كما في الدجاجة  
وإذا أزوج العبد حرة فمهرها من عده ما عدا ما عدا الزوج بادر المهر إلى أنها  
منزله الذي ولدوا به بعد بشارته بادر المولى فيظهر في حقه كسائر الدور وإذا  
زوج الرجل امرأة فبواها مولوداً فمهرها من ذلك فعليه النفقة وأمر بواها فلا نفقة  
لها لأنها وحدها لا حصة من نفقة الأولاد والصغار على الدية لا تشاركه  
فيها أحد كما لا تشاركه في نفقة الزوج أحد لعموله تعالى فإن رجع لكم فأنوهوا جوف  
الزم الدية نفقة الرضا مع وجود الدم وإذا كانت الدم لا تشاركه فيها مع  
أسبوا لها في الدرجة فغيرها أولى وإذا كان الصغير رضيعاً فليس على أمه أن تضعه  
لما تلوا من الدية فإن لم توجد المربعة فالدم تحب على ذلك دفعاً للمهر إلى العصى  
وتسباجه الدية من ترضعه عندها لأن النفقة عليه والحضانة لها فإن  
أسباجها وهي ذواته أو معتدة منه لم يمنع ولدها لم يجر له خدمة داخل  
الدية واجبة عليها ديانة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حمله خدمة الدية على طاعة  
وحدة خارج الدية على علي وإذا كانت واجبة فلا حوز أخذت حرة عليها  
فإن بعثت عنها أو أسباجها على إرضاعه حارة لها صارت حنينة كسائر  
الأجانب وإذا قال الدية أسباجها وجاء بغيرها فربعت الدم قبل حرة الحنينة  
كأن الدم أحق به لأنها أسبق على الصبي وأنظر في مساجحه ورضاعها أو فوله



وكان الدين توفيقا في انشراحه معها وقال الله تعالى لا تضاروا الامة بولدها وان  
النفس ريادة لم يحبر الزوج عليها لعوله تعالى وان تعاسرتم صبر ضع له  
اخرى ونعمه الصغر واجبه على الله وان خالفه في سنة كما يحب نفقه الزوجه  
على الزوج وان خالفه في سنة لان نفقه الولد بحري بحري نفقه الزوجه لخدم  
هذه ونعمه الزوجه وحيث حكم العقد ولا تختلف باحلام الدين واداءه العرفه  
من الزوجين فالدم احق بالولد لما امر الله الله اشفيق عليه واعرف بنزله فان  
لم تكن له فام الدم اولى من الدم لان الدم لما كان اولى من الدم كان امها اولى  
من امه فان لم تكن له فام الدم اولى من الدم لان الدم لما كان اولى من الدم كان امها اولى  
فرأه الولد فان لم تكن له فام الدم اولى من الدم لان الدم لما كان اولى من الدم كان امها اولى  
سقطت اوقر وتقدم الدم من الدم لان الدم لما كان اولى من الدم كان امها اولى  
من الدم لان الدم من الدم لان الدم لما كان اولى من الدم كان امها اولى  
الافعى الدم من الدم لان الدم لما كان اولى من الدم كان امها اولى  
2 احصائه الخان اعبارا الحديث في هذا ضابط وان الجدة احق من الخاتم  
الحادث اولى من العتات ينزلن كما ينزلن الاخوات من العتات تنزلن كذلك لان  
الخاتم ينزلن بالدم ولكن اولى من كل من هو في سوط حقها الجدة  
اذا كان زوجها الجدة لعوله عليه الدم الدم الغلام ابنه احق من امه لانها اولى  
كان روح الجدة حذا فلا ضرر على الصبي وكذلك كل شيء محرم ولا يسقط  
به الحق فان لم تكن للصبي امه من اهله واحتضن من الرجال فاولدهم به اقربهم  
نعمه بانه اقربهم قرابة والدم والجد اخوان الغلام حتى اكل وحده ويشرب  
وحده ويلبس وحده ويسكن وحده وبالحجارة حتى يحضره الغلام اذا امكن  
احصاه الى التخلي باحلاق الرجال والتاديات اذ اهلهم والاب اعرف بذلك والحارة  
تحتاج الى التضييق وتعرف احوال النساء والنساء في ذلك اهدى من اخصر الغلام  
والحارة بعد سبع سنين كما قال الافي زعم احصاء من هو اضره لان من اكل الصبي ارضاء  
من ثمة اعمه على هواه ولا يخبر

وما روي الله عليه السلام فعل ذلك قيل الله عليه السلام قال اللهم اهدني في كل شيء  
كان لا يختار الا الصالح ومن سوى الاثم ولجدة الحق بالجارية حتى يبلغ حدا  
تشتي لان الحق يثبت الحق في نفسه والامه اذا اعتمدت مولدها وام الولد اذا اعتمدت  
في الولد كالحق لا يشقها كشفة غيبه من الامهات وليس للامه وام الولد والامه  
بذل الفتوح حق في الولد لان الحضانة من اهل الولد ولا يشقها من اهل الولد ولا يشقها  
صيانة الغير مما من الجوار والدمية الحق بولدها المسلم ما لم يعقل الا ان كان من الف  
التي لا تفرق بين الفات نفقها ضررا اذا اذنت المظالم يخرج بولدها من الضر  
فليس لها ذلك لان فيه ضررا ابالا به الجدة من طاعة الولد لان خروجها الى مطلقها وقد  
كان الزوج تزوجها فيه لانه عاده لان من تزوج في طاعة فيفسد النكاح بدسائرها  
على الزوجين وينفق على ابويه ولجدة وحدها اذ اكلوا فراقا من القوة في حقه لقوله تعالى  
وصالحهما في الدنيا من حرة فانزلت في الكفارة الحب وقد سبق في الدار وولد الولد ولذا اولى  
النفقة مع اختلاف الدخول في الزوجة والابوين والاجداد والجدة والاولاد  
لان النفقة بر صلة ولا تجب مع اختلاف الدخول كما في الدخول والاولاد في  
نفقة ابويه لان الله اقرت النكاح في الدخول اليها قال عليه السلام انك  
والدمه لكل شيء محرم اذ كان صغيرا فقيرا او كانت امه يتيما بالغة وكان  
ولد الامنا او اعلى فقرا تحت ذل على واليها والميراث لقوله تعالى وعلى للوالد والوالدة من  
حوله وعلى الوارث من كل شيء من عمة قضى بالنفقة على العقم عن نذر الله تعالى نفقة  
صغير على عمة وحمه لان الله اقرت النكاح في الدخول اليها قال عليه السلام انك  
عاجزا عن الكس فصاروا الصغار وكذلك المرأة الباقعة لانها عاجزة عن الكس فصاروا  
من النكاح تحت على الشافعي في النكاح في الاولاد والاولاد نفقة  
النفقة الباقعة والابوين على ابويه على الاب والابنفان وعلى الامم الباقعة والنفقة الصغير  
لخصت بالاب لاختصاصه بالنسبة والاولاد ينفق عليهم والباقي خروج عن الابية  
فكانت نفقته على ولد الميراث كغيره من القارب ولا تجب نفقة مع اختلاف الدخول



















وهو قول السامعي لا نكاح المكاتبة بغير مال ولا مالها حتى  
 ان بها تحصيل عتق كل واحد منهما اذ هو معلق باذنه جميع المال كما لو قال ارحم  
 فان حرك وهذا عمل حرامهما اذ لا يعتق المحصول بشرط ويرجع على تركه بنصف  
 ما ادى به ادى عنه دونه واد اعني المولى مكانه عتق بعتقه وسقط عنه مال الكفاية  
 في المولى بالاعتاق صار كالمسترد في ماله ولا يجوز اخذ العوض اذ امانت مولى المكاتب  
 لم تنسخ الكفاية وقيل له اذ مال الخوذة المولى على نفسه في الورثة خلفون امست  
 وبنومون مقامه والبرزخ يتغير موت من له فان اشغفه احد الورثة لم ينفذ عتقه  
 لان المكاتب بغير مال العتق بغير مال المالك وان اشغفه جميعا عتق وسقط عنه مال الكفاية  
 والعتاق ان لا يعتق بغير مال الكفاية استحسن ذلك فيهم خلفون الميراث في المال والبرزخ  
 فمعنى هذا الوجه كما لو ابراه المولى حال الحرية فانه يعتق كذا هذا وعدا ان يعتق  
 بعن احد من ماله على انه يقبل النقل في ابطال حوال الحرية ولا يجوز كماله حور ابطال  
 الحرية واد اكات المولى ام ولده حاز لبقا الرق فيها وان مال المولى سقط عنها مال  
 الكفاية في ما عتق بامته الولد في ابطال حكم الكفاية وان ولد مكاتبته منه فهي بالخيار ان كانت  
 مضى على الكفاية وان عتق نفسها وصار له ولد له فوجه لغيره متاعق ولها ان  
 تختار احدهما واد اكانت مديرة جار طار فان مال المولى وله مال له كانت بالخيار  
 بين التسعي في ثلثي قيمتها او جميع مال الكفاية لما رآه توجه لغيره متاعق التسعائة  
 لخاله والكفاية الموجلة والكفاية وردت على ثلثي قيمتها لا ستحقها الثلث بالمدبر المتعدي  
 وعند اخذ ثلثي خيارها وتسعي في اقل قيمتها وفي ابطال الرق والادوية لها وعند  
 غيرها خيارها وتسعي في اقل من ثلثي قيمتها او ثلثي مال الكفاية وفي جعل البدل في مقابلة  
 جميع الرقعة وهو ما ذكره في ارحم بغير مكاتبته صحه الدد بغير ليعا المالك قال عليه السلام  
 المكاتب عتق ما عتق عليه درهم ولها الخيار ان تشار مصنف على الكفاية وان سار عتق نفسها  
 وصار مديرة لما ذكرنا وان مصنف على كفايتها فان المولى وله مال له فهي بالخيار ان كانت  
 تسع في ثلثي قيمتها بالمدبر او ثلثي مال الكفاية في الدد بغير النسخ اسقط ذلك بدل الكفاية

ثلاث

لا به كان مفاد لا جميع الرقعة بخلاف السداه الاولى وخلاف صاحبيه في هذه المسئلة في الخيار  
 فقط ووجهه ما ذكرنا واد اعني المكاتب عتق على مال لم يخرج وان عتق على عوض لم يضر فيهما  
 عتق المخرج وهو ما ذكره في ارحم بغير مكاتبته حارا استصا بالانه تحصيل البدل مع بقاء  
 الرقبة حارا كما في السبع بالطريق الاولى والعتاق ان لا يجوز وهو قول السامعي في عتق  
 على الرق كالعق والرق ما ذكرنا فان ادى الثاني قبل ان يعتق له ولقوله المولى لان  
 الاول ليس باهل للوثة فانه رضى وان ادى بعد عتق المكاتب فلو كان له عتق من حرمته  
 وهو حر كذا

اد اعني الرجل مملوك فلو كان له ولد ذكر امراة تعتق لغيره عليه السلام الوثة لم يعتق  
 وله به عليه السلام اعطى لبنات حمرة النصف ما ماني معتقها وترك بنتا فان شرط انه طيبة  
 فالشرط باطل والوثة لم يعتق في عاسية لما اشترت بريرة اشترط اهلها ان وله بها  
 لغيره عاسية التي عليه السلام فقال اعتقها فان الوثة لم يعتق فثبت ان الشرط باطل  
 وان ادى المكاتب عتق الوثة للمولى وكذلك ان يعتق بعد موت المولى في العتق وقوع حرمته  
 وان اخرج كالمدر وان مات المولى عتق مديرة وامهات اولاده ووجه اهمه ما ذكرنا انفا  
 ومن ما ذكره ارحم محرم منه عتق عليه ووجه له لما مر ان شرى القريب اعتاق فاد ابرو عتق  
 رجل امه بخر فاعتق مولى الهدية الدمة وهي حامل من العبد عتقت وعين عليها ووجه  
 الحمل لمولى ادم لا ينتقل عنه اذ ادم عتق بعتق ادم فكان مولى ادم معتقه حصة الوثة  
 لم يعتق فان ولد بعد عتقها كغير من سنة اشهر ولذا فلو كان مولى ادم فان اعتق ادم  
 حر وله ابنة وانتقل عن مولى ادم الى مولى ادم لان الحق لم يقع منه بغيرا وانما ثبت  
 بطريق القسمة للام والاصل في الوثة انما في النسب فالعبد للام الوثة كماله النسب  
 وانما انقضاء بغير ادم لتعذر ثبوته من ادم لان ادم اهلته بكونه عبدا فاد  
 اعتق زال العذر وصار كولد ادم لان ادم كذب نفسه وودع عن عتقه من الصحاح  
 ذكر ولم يرو عن غيره خلافة ومن يزوج من العجم معتق من العرب عتقت له اولاده  
 ولدها مولى لها لان ادم وله له منيع الولد ادم في الوثة كما لو كان عبدا وقال ابو يوسف



حكمه حكم ابنه لثبوت النسب منه والولد اعصبت ان هذا سطل بالعبد فان النسب  
ما ينتميه ولد ينسب الولد منه وولد العتاقة اعصبت له الولد الذي ساه فقال  
اشترى عبد او اعصبتة هو اخوك ومولاه ان تكون هو خنوله وسزكر وان كثر هو خنر  
كثير من له وارثات ولم يترك وارثا فاعصبتة فان كان للعقب عصبته من النفس هو اول  
منه وان لم يكن له عصبته من النسب فميراثه للعقب لما ذكرناه الفاقار ما لم يترك من العقب  
ميراثه لغيره من اولاد من ولد له وليس للنساء من الولد اما العقب او اعقب من اعقب او كانت  
او كاسر من كاسر هكدي ويمنه من اجلا الصيانة نحو عمر وعلي وارث مسعود واثي وزيد  
واسامة ولم يترك من غيرهم خلافة وادرك الولي ما واولاد من ميراث العقب للابن  
دون بني الابن الولد الكبير هكدي ويمنه ايضا عن ذكرنا هكدي والذكر هو اولاد كبير والمراد القرب  
ولد الاسلام رجل على يد رجل وولادة على ابنته ويعقل عنه او اسلم على يد غيره وولادة  
بالولد الصحيح وعقله على مولده فان مات ولد وارث له ميراثه للولي والاصل فيه قوله تعالى  
والذين عاقدت امانيكم فالتزمتم نصيبهم اداؤهم لوليهم والولد حرام بعصم اولى بعض نسخ  
حكمه حكم زوج العتاقة وقال لا ينعى له يرثه لعوله عليه السلام ان ابنه قد اعطى كل ذي  
حق حقه فلا وصية لوارث فلو كان له حق ذكره كما يقول وقد ذكره الله تعالى فيما لو نائم  
في منقاة فالخبر والجدة ومولى العتاقة لم يذكر وامح الله اسحقا قاتل جميع المسلمين  
وكذا هذا واما يلزم المولى عقله فان لم يكن له وارث فهو اولى منه لعوله تعالى والولد حرام  
اعصم اولى بعض للمولى ان يعقل عنه بولده او غيره فاعقل عنه فاعقل عنه لم يكن له  
ان يتحول بولده به او غير ذلك عندنا كالوصية وهي قابلة للنسخ اذ اذ اعقل عنه فقد تاكل  
حكم الحاكم بالعقل عليه فلا نسخ وليس لمولى العتاقة ان يتولى احد من ولد العتاقة اقوى والذكر  
ولا ينسب معه ولا يولد له كما

الصل على نفسه اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما اخرج من خطا والسبب في العمد ما في العمد  
ضربه اسلاح او ما اخرج من خطا في تفريق اذ كل واحد من الخشب والحجر والمار والاسعار  
في الموضوعات للشيء دليل بغيره وموجب ذكر ما لم لعوله تعالى وهو ليس بموئنا بعد اخرجوه  
جميعهم

والقود لعوله عليه السلام العمد قود اي حكم قتل العمد القود اذ ان يعقود وليا له الحق ثم  
يسقط باسقاطهم واحجام السامعي في جحد الولي من القتل واخذ الدية لعوله عليه السلام  
في حد حراقة من قتل بعدة قتيلا فاهله من خمر بين ارجحوا قتلوا او ارجحوا اخذوا  
العقل لا ينسخ له بغيره في الحد بل ارجحوا فادوا والمفارقة لا تكون الا عن تراض ومن  
العقل ما تحله العاقلة والعاقلة لا تحل العمد الا عن تراض وقد كفارة فيه لعوله عليه السلام  
بجسده اذ ابرأ كفارة فبين الاشرار اياه وعقوق الوالد من القتل من الرخص وقتل نفسين  
بغير حق والتمس الغموس والسامعي حالف النص واجب الكفارة بالعباس على الخطا واجاب  
المقدرات بالعباس لا يجوز وشبهه العمد عدا في حقه ان يهدى العرف ما ليس بسلاح  
ولا ما اخرج من خطا لعوله عليه السلام اذ ان قتل خطا العمد من السوط والعصا  
ومما يانه من اهل بل ولم يفصل بين الصغيرة والكبيرة ولا في اشتباه الالة بوجوب اشتباه  
الفعل وفاد اضره بحجر عظيم او خشبة عظيمة هو عمد له بمنزلة ما باقصار كاله  
الموضوعة له وشبه العمد عدا في حقه ان يهدى العرف ما ليس بسلاح  
ذكر على القولين انما ما حرر الكفارة لا نه خطا من حيث انه قصد الظاهر واصاب الباطن  
وله قود فيه لا نه عليه السلام اوجه فيه الدية خاصة وفي الدية معقولة على العاقلة  
لعوله عليه السلام في قتل خطا العمد ما من اهل بل منها اربعون خلة في بطونها اولادها  
والخطا على وجهين خطا في القصد وهو ان يرمى شخصا بظنه صيدا فاداه هو اذ في خطا  
في الفعل وهو ان يرمى شخصا فاصابه من الخطا اصابة غير المطلوب ووجوب  
ذلك الكفارة والدية على العاقلة لعوله تعالى ومن قبل موئنا خطا فحرم منه موئنا  
وديه مساله الى اهله وقد ما تم فيه الحد من دفع عن من الخطا والنسيان وما اسكرها  
عليه وما اخرج من خطا مثل النام بقلب على رجل ومثله حكمه حكم الخطا المخرج المسد  
والتعدي منه واما القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر وغير ذلك وموجب اذ ابلغ به  
اذ في الدية على العاقلة لا نه غير مسجد للقتل وقد كفارة فيه اوجه اوجه اوجه  
القتل لا يرفع ذنب الخفرة الفصام واجب لكل محقق الدم على التماس اقبل هذا







وعبدالامير عرفت اول قبله والا افرغ يدهم فيقتل من خرج من عنده وللمنافس  
 الديان كما في الاطراف وهذا بناء على ان موجب العمد عند المال او القصاص نفوات  
 احدهما في بطلان الاخر وعبدنا موجب القود عينا وورقات فيبطل اذا سقاء  
 وموجب عليه القصاص في سبب القصاص هو ان يحل وعبدالامير يحل لدية  
 في ماله بناء على ما ذكرناه واد اقطع رجلان من رجل واحد فلا قصاص على واحد  
 منهما وعلمها نصف الدية لكل واحد منهما فاطع بعض البدن الجازي يقطع كل  
 البدن كلاهما لنفسه بفس واحدة لكل واحد فاني لا ازالها في الروح لا تتبع  
 والقطع تتبع في النفس واحدة لكل واحد فاني لا ازالها في الروح لا تتبع  
 رحابن فخر افلها ان يقطع واحدة ويحذف الدية نصف الدية بفس واحدة  
 حق لكل واحد منهما تعلق بالحل على النساوي بدليل انهما قطع كان حقا ولا يعدم  
 احدهما على الاخر واد اقطع كل واحد منهما نصف الدية اكما لحقهما اذ النساوي  
 في الاطراف معتبر وقال الامير يقطع الاول او من خرج من عنده ووجه الاخر لا رتب  
 ووجه ابطال الخ من عبد دليل وان حضر واحد منهما فوطع بده فلا اخر عليه نصف الدية  
 في حوكل واحد منهما ناس في جميع الدية فاذا اسوفي احدهما كان الاخر الدية لا حقة  
 في سبب القود او عفو واد اقر العبد بقتل العمد لدية القود بده لا تامة في اقراره  
 بالعقوبة على نفسه كلاف اقال ورفق ابطال اقراره من حيث انه ينقض الديان مال الموك  
 اذ ان كان بطل بالردة فانه بطل مع وجود ذلك المعنى ومن في رجلا عمدا فنقد  
 السهم منه الى اخر ما تافعله القصاص الاول والدية الثاني على عاقله لا به نجر قتل  
 قتل الاول والثاني حصل من غير قصد وكان خطا  
 والله اعلم

الديان  
 كتاب  
 اذا قتل رجل رجلا شبه عمدا فعلى عاقله دية مغالطة وعلمه كفارة وقد بني في كرويه  
 شبه العمد عند في حقه وان لم يكن مائة من ابل ارباعا خمس وعشرون بنت مخاض  
 وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وهو قول ابن مسعود

هذا هو الصحيح في الدية

وعمر وزيد بنون حقة وبنو جعدة واربعون مائة ثمانية الى ارباع عامها كلها  
 خلفا في بطنها اولادها وانه اخذ محمد والسابع والاخذ يقول ابن مسعود اولى  
 لانه احب اليه من قبل المتبقين فيه واخذ الذي تروى بها اربعون خلفا لم يثبت فيه  
 لو ثبت لما اختلف فيه الصحابة ولا يثبت البعوضة التي في اذن حاصلة فان قصي بالدية  
 من غير ان يلم بتعلق بده من مائة من ابل عدلات فيقتل على الوقوف ولم يرد الوقوف  
 الا في ابل وقتل الخطا تحب به الدية على الحاملة والكفارة على ابل ودينه  
 من قبل ابل او حنت على الحاملة لا من غير جعلها على الحاملة لم يحصر من الصحابة من غير كبر  
 فكان جماعا والدية في الخطا مائة من ابل خماسا عشرون بنت مخاض وعشرون  
 ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة هكذا روى  
 مسعود عن النبي عليه السلام وعبدالامير في مكان ابن مخاض ابن لبون في مائة من ابل  
 وذي رجلا من ابل الصدوق وليس في ابن مخاض الا ان ابن مخاض كما لو خذ في الزكوة  
 فكذا ابن لبون الذي وجه العوض فلم يكن فيه دليل في من العن الفرح شار وم العرق  
 عشرة الا في دية في غيرة السليمان في عمر جعل الدية على اهل الذهب الفرح شار  
 وعلى اهل الورق عشرة الاف درهم وعبدالامير في ابا عشر الف درهم ما روى ان  
 رجلا قتل على عهد النبي عليه السلام فجعل دية اثني عشر الفا اية معارضها  
 روى انه عليه السلام جعلها عشرة الاف درهم وما ذكرناه مسقن فالا حذره اولى  
 ولا تثبت الدية الا من هذه النواع المدة عند في حقة هو له علم اللام في النفس  
 المومنة مائة من ابل قصيتمه ارباع غنرها الا انا توافقنا على وجوب الذهب  
 والفضة فاو راها سفي على الفصل ولهذا قال الجصاص الفصل هو الا بل لا غير وما  
 وراها وجب باعسار الفضة اذ ان الذهب والفضة في مودة شرعا ولا اراد و  
 نعتن وفاقه ومن لم يمتا ساقرة ومن لعم القاشاة ومن الجمل ما ساقحة كل  
 حلة ثوبان هكذا ذكره عبيدة السليمان في ان عمر جعل الدية في الاصل  
 الستة بخضة الصحابة ودية مسلم والذي سوا هو له علم اللام دية كل ذي عهد



وعنده دية الخمر المسلم الزدنا ووكذا كقضى الغرائز وعبد السامعي اليهودي  
 والبصر في ثلاث الدية وفي نحو ثلثا عشرينها من عرق في كركر وهو معارض عاكرا  
 والدي يوبل من هبنا قول على انما اعطسنا هم انما ان يكون دما وهم كدما ثانيا وهو المفع  
 كما هو الما وفي النسر الدية لقوله عليه السلام في النسر المومن مائة من الابل وفي النسر  
 الدية لانه يفوت به منفعة النحال والاصل ان كان ينفوت حشيش المنفعة تجبه  
 دية كاملة فان البدن يصيرها كالانسية الى تلك المنفعة وفي النسر الدية  
 وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية  
 فلم تنس الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية  
 الراس كونه عدل كما هو النعمة اذ انفق الا ان المقصود من العين مفعلة في بصر  
 والنحال تابع وفي النسر المقصود هو النحال وقد فات في العين الدية وفي النسر الدية  
 وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية وفي النسر الدية  
 المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية فكذلك في كل واحد من هذه  
 السبب وان ياتلها ذهاب حشيش المنفعة وباحرها ذهاب نصف المنفعة  
 وفي اشعار الحشيش الدية وفي احدها ربع الدية لانه اربعة ذهاب احدها  
 بدنه ربع منفعة دفع الادنى والقذى وفي كل اصبع من اصابع البدن والرجلين  
 عشرين الدية لانه عشرة في البدن والاصابع كلها سواء لان ثلث منفعة البطش  
 بها على السواء وكل اصبع فيها ثلثة مفاصل في حريها ثلثة دية او دية سبع ومادها  
 مفصلا في احدها نصف دية الا في اصبع توزيها البديل على المذل وفي كل سن  
 حشيش من ادبل كذا ورد النضر والسنان والدم من كانا سواء لان اسم الحشيش  
 تناول الكل ومضرر عضو واحد فذهب منفعة دية كاملة كما لو قطعها كاليد  
 ادخلت والوهر اذ ذهب ضوءها لانه انما ذهاب المنفعة اسعولعه به  
 والشمج عشرة الحارصة وهي التي تخدم الجلد اي تشقه ثم الدامعة وهي التي  
 تخرج منها دم تسير شبه الدمج ثم الدامعة وهي التي تسيل دما ثم الباصعة وهي التي

تبضع اللحم اي تقطاعه ثم المتلاحمة وهي التي تذهب في اللحم ولا تبضع السمحاق وهي  
 الجذرة التي بين العنق والحجم السمحاق وهي التي تفضي الى الكلى الجذرة ثم الموصحة وهي التي  
 توضح عن العظم المقاشمة وهي التي تقسم العظم اي تكسره ثم المنقلة وهي التي تخرج  
 العظم منها مائة دية وهي التي تصل الى الحام الدماغ وهي الجذرة الفاصلة بين الدماغ والعظم  
 والدماغ وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد بن الحسن لانها لا تعيش بعد هاتفي  
 الموصحة القصاص اذا كانت عمدا في مكان المماثلة فيها ولا قصاص بقية الشجاج  
 لعدم المماثلة ومادة الموصحة فقه حكومة عدل لانها جناية غير مقدرة الدية  
 في السرع ولا تملكه المماثلة فيحذر ان يشل البصان وفي الموصحة ان كان خطا نصف عشر  
 الدية وفي المقاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي ادمه ثلث  
 الدية لقوله عليه السلام في كل عظم من عظام الموصحة خمس من ادبل وفي المقاشمة عشر  
 وفي المنقلة خمسة عشر وفي ادمه ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية لقوله عليه السلام في الجائفة  
 ثلث الدية فان عدت الى جانبان فبها ثلثا الدية هكذا قضى بوبكر بن عبد كير وفي  
 اصابع اليد نصف الدية فان البدن الدية وفي احدها نصف الدية فكذا في اصابعها  
 اذ يذهب اصابع منفعة اليد وقصار كقطع اليد وان قطعها مع الكف فبها نصف  
 الدية لان الكف سبع وار قطعها مع نصف الساعد في الكف نصف الدية وفي الرماح  
 حكومة عدل لان الساعد ليس يتبع الاصابع لان منها عضوا آخر وهو الكف ولا يتبع  
 الكف لانه في نفسه يتبع فلا يستتبع غيره وفي اصلا فتج فيه الحكمة وفي اصبع  
 الرائدة حكومة عدل لانه لا يتفخ بها منفعة الاصابع وفي عين الصبي ودكره ولسانه  
 اذ لم تعلم صحة حكومة عدل لان منفعتهما غير مقيمة فلا يجب كمال الدية بالمشك  
 والطاهر الذي لا يغيره الشافعي في احاب كالدية تصلح للدفع لا للاستحقاق ومن حج  
 رجلا فذهب عقله او شعر راسه دخل ارشل موصحة في الدية لان وجودها سبب وجود  
 فان ارشل موصحة وجب ذهاب حشيش الشعر ولهذا لو نبت الشعر بسوط فمذبح القليل  
 في الكبر كما لو قطع اصبعه فمثل دية وفي ذهاب عقله فكل جمع البدن من وجهه

١٤٤  
 حبل



اذ المجنون يلحق بالهائم في تصرفاته فصار كما لو شجرة قامت واردها سمعة او بصره  
او كلامه فعليه ان يرسل السمعة مع الدابة لا تهم جناحه على فحل من فحل ولا يدخل ارجلها  
في الاخر كما في اليد والرجل وعن ابي يوسف انه تدخل في الجمع الذي يجر له طاهر  
كاليد والرجل على السمع والكلام فانها كالعقل الا ان الظهور والكون هما الذي يجبر  
به حقه فلا يؤثر في ادسها ومن قطع اصبع رجل فستلحق الى جنبها فبها القدر  
ولا يصاب فيه عدل في حقه لانه لا تملك انما يله لتوزر اليه تبارع بقطع يوجع  
الآخرى والا وروى السامع عن القصاص في الاولى والارض في الناسة كما لوروى  
سما الى رجل عريضا فمذا الى اخرها ومن قطع بين رجل فبها مكانها اخرى سقط الارش  
لان حقه وراجه يعود المصنعة والزينة كما كانت وقاسه السامع في احكام الضمان  
على ما اذا قطع شجرة له فبنت مكانها اخرى وهذا غير صحيح لان الضمان ثم وحيث باللاف  
الملك وههنا يقول المصنعة والزينة وورعادت ومن شجرجلا فالخشب ولم يبق  
فها اثر وبيت الشعر سقط الارش لانه انما وحي الخلق الشجر به فاذا عادت الزينة  
صارت الشجرة كما لم تكن وقال ابو يوسف عليه ارش الا لم يملك لا يسمع حقه بعد عوف وقال  
محمد بن ابراهيم الطيب في كل القدر من ماله تلف يتسبب منه فكانه اخذ كذا القدر  
من ماله الا ان القدر لا يسمع له والاشجرة بذلها باختبارها ولا يستوجب الضمان على غيره  
ومن جرح رجلا جرحا لم يقتل منه حتى سرق الفوا عليه فستلحق بالخراج سنة  
ولا نه لو اقتص في الحال كما قال السامع في ما سرت فاجب الى القصاص وتكثير الجراح  
ومن قطع يد رجل خطا لم قبله خطا قبل البر فعلية الدابة وسقط عنه ارش اليد لان  
الاول لم يستمر حكمه لما وحي استيناه فصار كما لو قلة بضره في كل عرس سقط فيه  
القصاص بسببه فالرية مال القابل لقول عمر لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صكها  
ولا اعترافا ولما دون ارش الموصية وهذا لا تعرف الا توقفا فصار كما لوروى  
وكل ارش وحيه بالحق هو مال القابل كما ذكرنا واد قبل الدابة عمدا فالرية  
في ماله في كل سبعين لا به عمدا فدخل تحت النص وعبد السامع في حاله لنا ان عمر

ففي كذا ورضيت به العجوبة وكل حناية اعترف بها الخاني في ماله ولا يصدق  
على عاقلة ما ذكرنا من حد من حد الصبي والمجنون خطا لانه ليس لهما قصد صحيح  
ولقد الم بالنا وقمة الدابة على العاقلة لما روى ان مجنونا عمدا على رجل بالسيف فقتله  
فعضي على بالرية على العاقلة وقال عمدة وخطا في سواء ولم يعرف له مخالف  
وعبدان في قول تجيب الدابة معطرة في ماله اعسانا بالادان الموانع غبار  
غير صحيح لان كذا يخلق حكمه بالخطا والعمد وهذا خلافه ومن حفر بئر في طريق  
المسلمين او وضع حجرا فقتل به كذا انسان قد نبت على عاقلة لانه بها وحيه بالنعوى  
وهو اقل من الخطا فتتبعه العاقلة وان تلف فيه بئمة فضاها في ماله لان العاقلة  
لا تتحمل الموانع كالديون والضمانات وان اشرح في الطريق ووشنا او ميتر الا فسوط  
على انسان فعضي بالرية على عاقلة ما ذكرنا في الخافر ولا كفاره على جابر البئر  
وواضح المحرقة به ليس لها بل حقيقة وقال ابي نجيح لان ضرورة كون الشخص ميتا  
ان يكون قابلا وليس كذلك لان وحيه صيانة عليه الا انما منع كونه ميتا بل هو  
ناتق وهاكذا في وجوب الضمان اقيم صاحب الشرط اقام صاحب السبب ضرورة ومن  
حفر بئر في ملكه فعطش بها انسان لم يصير له نه غير معوز فلا يلزمه ضمان ما تولد  
منه والراكن ضمان لما وطئت الدابة وما اصابته يدها او كدمت لانه على البحر عنه  
فكان مضموما عليه ولا يصير بالحق بوجها لانه لا تملك الا حذر ارعنه فان راكبا لو ابلت  
في الطريق فعطش بها انسان لم يصير له امر به لا تملك الا حذر ارعنه والسابق ضمان  
لما اصابته يدها ورجلها لانه قرب الهممة من الجنابة وهو امر عينية فملكه  
التحفظ منه والقادر ضمان لما اصابته يدها ورجلها لانه لا تملك الا حذر ارعنه  
الرجل واذا افاد قطارا هو ضمان لما وطئ وان كان بئمة سابق والضمان علمها لانهما  
اشتركا في قرب الدابة الى الجنابة واذا جنى الجبل حناية خطا فيلزم له امانة  
تدفعه بها او نفقة امول ان عباين اذا جنى العبد مولاه بالخيار ان يباد فدية وان  
سافداه فارج فدية ملكه وفي الجنابة لانه ان ملك الراجح فملكه الولي وان فداه ولاه  
بارشها







نصف عشرين سنة لو كان حيا وعشرين سنة ان كان اسي طامرا العينة في العدد كالدابة في الحرة  
وفي حرس الحرة تحب حسمانه ذكر اكان او اسي وهو نصف عشرين سنة الذكر وعشرين سنة  
الذبي كذكر هرا وعبدال افي وفي عشرين سنة الذم وعراقا في لو حرس احد هرا ان احب  
قيمة غير الملائم في معاملة لا تظهر له في السرج والنا في ايه يودي الى ان يحب فيه اذا  
الذم مستان كجماعا اذا العينة حيا مات بان كانت في حسمانه وفي حسمانه عشرين سنة  
الا في حال موته حسمان في حسمان ولا كفارة في الحسمان الذي عليه اللام بين المغفرة  
حكم ذكر ولم يوح الكفارة وقال ال افي تحب عليه الكفارة لانه وحر عليه ذلك  
اذا في وكان قائلا انه انا منع ايه بدل اذ في بل هو بدل حسمانه وهو ملحق بالاعضا  
ولا كفارة فيها والكفارة في شبه الجرح والخطا على رقبته مومنه فان لم يجد فحسمان  
سهر بر مساهل عس ولا يحرك فيها الا طعام لقوله تعالى ومن قبل يومنا حطاه الاله  
ولم يذكر فيها الا طعام فلو اوجبتنا الا طعام كما قال ال افي رحمه الله لكان زيادة  
على البصر وانه نسخ باب القسامة  
واذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف محسوز رحلا منهم يتخبرهم الولي  
بأنه ما قتلناه ولا علمنا به فالتا فاد اخلقوا قضى على اهل المحلة بالدية لقول ابن  
عباس وجد قاتل خبيز فقال رسول الله عليه السلام اخرجوا هذا الدم فقال اليهود  
قد كان وجد قاتل في بني اسرائيل على محمد موسى عليه السلام ففضي ذلك فان كنت  
نبيا فاقض فقال عليه السلام تحلفون محسوز حسمان تغرمون الدية قالوا اقضيت بالقسم  
اي الوحي وقال السامعي اذ اخلقوا الدم لم يسمي الله به عليه السلام في قصة العسل خبيز  
قال نبيكم اليهود بايمان محسوز منهم الاله روي في الحديث زيادة وهو انه كتب اليهم  
اما ان يحلفوا وادوا او تاذنوا حرب من ايه وكان قوله عليه السلام تترككم اليهود في محلة  
على البراءة من عوى القتل واما الاله تحت التجل للنصرة البقعة كما تجل العاقله واما  
يتخبرهم الولي لان الحق لاه واه فاديرة اختيار المثلهم او الخبير الذي كلف كاذبا واديرة  
استخلف الولي ولا يقضي له بالجناية لانه مدعي والمدعي لا يستخلف بقضية الحديث

ولا يحكم بدوله وقال ال افي في القدم ان كان ثم لوث وهو تقدم عداوة وعلامة  
العسل على بعضهم وادعي الولي القاتل يستخلف الولي محسوز حسمان او كانوا جماعة فسميت  
الاعان على يد الممرات وفي قول يحلف كل واحد محسوز حسمان ويقضي القصاص  
ان كان عملا وبالرأيه ان كان خطأ وهذا خلاف الاصول فانه عليه اللام قال لوث الناس  
ودعواهم في دعي قوم دما قوم واموالهم وكل البينة المدعي واليمين على من اياها اذا  
لم يقبل قول المدعي في سائر ولا درهم فما ظنك في النفس التي حرمها الله الا بالحق وما  
روى ايه عليه السلام قال الاوليا المقتول افتكفون محسوز حسمان انا كان على سبيل  
الانكار والى استبعاد كقوله تعالى ان يحكم الحامد عليه تغفون وقوله فليمدد بسبب  
الى السهام ليقطع وان لم يكمل اهل المحلة لوث الاعان عليهم حتى يتم حسمان حسمان  
عند عمرهم تسعة واربعون رجلا فكل واحد من اهل المحلة وحده في القسامة حتى  
ولا يحسبون ولا امرأة ولا عبد ولا نبيسوا من اهل النصرة وحفظ المحلة وان وجد  
مشت لا اثرية فلا قسامة ولا دية في الظاهر انما مات حسمان في وقال ال افي ان كان  
ثم لوث استخلف الولي ان استخلف اهل المحلة موجب دعوة الاله عواذ و  
مخالفة للظاهر ولا تحب ولا ذكر ان كان الدم يسيل من الله او من حسمان او من حسمان  
الدم قد جرى من هذه المواضع من غير عارض فان كان خرج من عينه او اذنه هو يسيل  
ان الدم لا يخرج منها عادة الا بضرب وادوا وجد القاتل على ايه يسيل منها رجلا  
والدية على عاقلة دور اهل المحلة لانه اخضر بالدية فصار كما لو وجد دارة وار وجد  
في دار اسنان فاقسامة عليه والدية على عاقلة لانه اخضر بالدار من اهل المحلة  
فصار كما اهل المحلة مع اهل المصر ولا يدخل السكان في القسامة مع املاك عبدان حسمان  
وهي على اهل الخطية دور المشرق في لوثي منهم واحد والا صل فيه ان القسامة تبني  
على الحفظ والنصرة فمن كان اخضر بنصرة البقعة فهو اولى وعراي يوسف الهام على الجمع  
لا به عليه السلام اوجبتها على يهود خبيز وكانوا سكانا والحواب ايه عليه السلام  
اقرهم على املاكهم وكان ياخذ ما ياخذ على سبيل الخراج وار وجد قاتل في سبعة فاقسامة



على من فيها من الزكيات والملاحين لا ياتي ايدهم كالذابة وهذا خلاف الدلالة بها نقل  
وتحول وان وجد في سيرة خلة والفسامة على اهلها لانه يلزمهم حجة الحق وهو  
مها وان وجد في الخارج او الشياخ العظيم والفسامة فيه لانه لا يختص به احد دون  
غيره والذبة على بيت المال لا يحد لنوايا المسلمين وان وجد في بزية ليس في معجزة  
هو هذا لعدم اختصاص بها وان وجد في قريش كان على اقرانها لانه لا يختص بها  
الصوت فكان عليهم الغوث ومالم يوجد في موضع يذفع الصوت من الغمر فهو  
فقد وان وجد في وسط القرائت عزبه لما هو في البرية وان كان مختبئا  
بالشاملي هو على اقرب القري من كذا مكان يعني اذا سمع فيه الصوت في يد  
بالدستقا وسقي الرواب فكانوا اخص به وان ادعى الولي على واحد من اهل محله  
لا يعينه لم تسقط الفسامة عنهم لانه بدعواه لا يثبت القتل عليه فلم يزد بها شيئا  
عسما علمناه وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم الفسامة لانه قد ابراهم  
بدعواه على غيرهم وادان المسخوف قتله فلان السخوف بالله ما قبلت ولا عرفت  
قالا عن فلان ان مولاه لا تقبل عليه وحمل انه على عنده فحاطب بالرفع والافدا  
او نقر على رجل فندرقه وادان شهد اتان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتله  
لم يقبل شهادتهما لانهما من مع الفسامة والذبة عليهم وان ابراهم الولي  
ايضا لا يقبل لاحتمال انه توسل بذكر الى تصحيح شهادتهما وقال لا يقبل لانهم  
يدعون بها معرنا ولا يجوز معنا  
واسم اعلم  
المعاقل

الذبة في شبه العمد والخطا وكل ذبة وجبت بغير البطل على العاقلة لحدس تحمل ان  
ما ذكر على امار والعاقلة اهل الدوان كان العاقل من اهل الدوان يخدم عطاياهم  
في دار سبيل لقول النخعي كانت الذبة على القائل فلما دون عمر رضي الله عنه جعلها على  
اهل الدوان في دار سبيل ولم تنك احد من الصحابة فكان اجماعا ولم يكن ذكر سخا  
بل كان نقل الحكم الى نوع ثرة لم يكن في ذمة علمه اللام كما ضعف الفرس على بني تغلب

في دار سبيل

ولا في العدة في تحملها النصارى والتناصر لواقع بالدوان اوى من لواقع بالقرية  
لاهم تعاقدوا على القتال يخدم عطاياهم في دار سبيل لواقع بالقرية  
في الدوان في سبيل اقل اخذتها من المقصود هو التيسير ومن لم يكن من اهل الدوان  
فعاقلته في بيته فتنسب عليهم في ثلاث سنين من النقل عن القبيلة كان في الغصاب  
الدوان في غيرة على الفصل ولا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم  
ود الثمان وتنقص منها لاهلها وجبت مائة على حمة الخفيف والسبعة ولا  
تبلغ مقدار اربعين نفسه اصلا وهو الركة وعند السامعي على الغني نصفه سار  
وعلى المتوسط حال الزرع وفي ذلك انقلاب الخفيف تشيلا فانهم تنسج القبيلة  
لذلك ضم اليهم اقرب القبائل للتناصر بينهم وبداخل القائل مع العاقلة فتكون فيما لو كان  
كاحد منهم لانه اصله الجناية واما تحملوا عنه خفيفا وقال لا يفي لدرم العاقل شي  
لانه علمه اللام او جر الذبة على عاقلة القائل في حدس الرماك انا بقول سوجه  
ان العاقل اذا كان امانة لا يسي علمها بالست من اهل العمل وادان لم يكن للعاقل عاقلة  
فالذبة على بنت حال من جماعة المسلمين اهل نصريه وعاقلة المعتق قبيلة مودة  
لقوله علمه اللام ان مولى القوم منهم ومولى الموادة يعقل عنه مودة وقبيلته  
لانه منهم على امار وعبد الابعي لا تنسب عليهم بما على ان الموادة عود صحيح عندنا  
خلافا له على ما في الولد ولا تحمل العاقلة اقل من نصف عشر الذبة وتحمل نصف  
العشر فصاعدا وما تنقص من كل مال الخاني لمار في حدس والابعي الحق  
العاقل بالكثر في قول وفي اخيه نتمل ما دون النصف وهذا خلاف الحدس والتحمل  
عن العاقل خلاف القياس ولا نصار الله ان ينصر ولا تحمل العاقلة حانة العبد ولا  
تحمل الحانة التي اعترف بها الخاني ان تصدقوه ولا تعبد بالازم بالصلح لحدس  
عمر وقد مر في المسائل من قبل واذا جنى الخمر على العبد جناحه خطا كان على عاقلة  
لانه صان نفسه بصادر كاخروا والوالد تعقل ما دون النصف في العبد في كل طرف



تخذها ما خذوا اموال وعبدان معي في قول لا تعقل نفس العبد لخرس عمر ولا عددا  
اذا ربحناه حياه عدي كقولنا عدا اي حياه عدي

الحرد

الزنا تبين بالبينة والقرار كسائر الحدود والحقوق والبينة ان تشهد اربعة من  
على رجل او امرأة بالزنا لقوله تعالى واستشهدوا عليهم اربعة منكم وبسائر اقسام  
عن الزنا ما هو الا النظر قد يسمى زنا قال عليه السلام زنا العيون والنظر والاعمال والسلام  
العيون ان تزني الحديث وكيف هو لا حمال ان يكون فساد من الفرج وان زني لا حمال  
ان يكون زني في دار الحرب ومن زني لا حمال ان لا يعرفه الموطوءة وهي امراته  
او امته وحتى زنا لا حمال ان يكون متفاديا وكل ذلك سقط الحد فاذا ائذنا ذلك  
وبالوارثاياه وظهنا في فرجها كميل في الحمله وسال القاضي عنهم فحدثوا في السر  
والعلانية حكم بشهادتهم لنوحه الحكم عليه وانما يسأل عنهم نكلا لذكر الحدود  
والقرار ان الزنا العاقل البالغ على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة محال من محال  
المقرر كلما اقررت القاضي قراره هكذا فعل النبي عليه السلام لما اقرت اربعة  
قال له اهل اقررت اربعة فبين في ذلك انه لا يتم الاقرار اربع مرات وروى ما اقرت اربعة  
قال له ابو بكر ان اقررت اربعة فبين رسول الله فلو وح الحد مرة كما قال النبي ما  
قال ذلك ولا حجة له في قصة العبد في اغذي امرأة هذا فان اعترف فان حرمها لا اعترف  
المذكور ينصرف الى المعهود المشهور عندهم وهو اربع مرات فاذا اتم اقراره اربع مرات  
سأله عن الزنا ما هو وكيف هو وان زني ومن زني ما هو قال عليه السلام ما عجز الا ان  
اقررت اربعة فبين ولا حجة له في ذلك وطعن في حمله في الحد كجارية الدين والمشرقة فاذا  
بئز ذلك لزم الحد حديث ما عجز وانما يسأله متى زني لان التعادى في اقراره ليس  
بما عجز فان كان الزنا محصنا حرم بالخماره حتى يموت هكذا فعل النبي عليه السلام ما عجز  
يخرج من ارض فضا لا ما عجز اخرج الى الحرة يبتدئك اليهود برحمته ثم الامام ثم الناس

هذا الحديث في الزنا

نكلا لذكر الحدود لا حمال انهم يستحقون القتل ان كانوا كذبة فيرجعون فان امتنع  
اليهود من الاقرار سقط الحد عنهم اذا امتنعوا من غير عذر بل على علمهم بان  
الحد عدل مستحق عليه فصارت شبهة وقال ابو بكر في سقط ولكن رحم الامام ثم  
الناس لانه حد ولا تنظر مباشرة اليهود كالحلد والفرق ان الحد لا يحسنه  
كل احد بخلاف الرجم وان كان يقر بسدك الامام ثم الناس ما روى عنه عليه السلام  
حفر لغامد له حفرة الى ثنودونها واخذ حصاة من الخصى فرماها وقال ارموها  
واتقوا الوحدة واغسلوا وكفى وتصلى عليه لانه مسلم ارتكب ذنبا ثم تاب وليس معنى  
شهادته الحد وان لم يكن محصنا وكان حرا فحدته مائة جلدة لقوله تعالى الراسه والرائي  
فاحذر واكل واحد منهما مائة جلدة يا امرأه امام بضربه بسوط مرة له ضربا سوطا  
لا ان المامورة ضربت راجله ثم يكر او اذا كان في السوط مرة اي عقد تقضي الى العلال  
تنزع عنه ثيابه ايصا له اللام اليه لان الساب مائة ويقر العزب على عصاة لان  
العزب في مكان واحد رعا يودى الى التل في الراس لانه في الخواتم والوحدة لانه  
مصحح المحاسن ولا شوة به والفرج لانه مقتل وعراي يوسف يقر بالرائس سوطا  
لقول اني بكر اضربوا الراس فان شيطانا انه محتمل انه كان في التعبد ووجه  
يتوقى التلف ولذلك كان اشد الضرب التعبد وان كان عدا جلدة خمس كذا في قوله  
لعالى فان اتبر بفاحشه فغلر برصه ما على المحصنات من العذاب فان رجوع المقر  
عن اقراره قبل اقامة الحد اوفى وسقط قبل رجوعه وحلى سبيله لانه ما اخطى رسول  
الله عليه السلام فرب ما عجز قال في الخليفة والفرج ليل الرجوع فمحنة اولي القبل  
ويستحب للامام ان يقر المقر الرجوع ويقول لعلى لم يست او قبلت لانه عليه السلام  
قال لما عجز كذلك حتى ذكر ما عجز النور والكاف فقتل حنبلية والرجل والمرأة في ذلك  
سواء لان الحد في النكاح في النسوة غير ان امرأة لا يدرج عنها من سائر ما في القر  
والخشوة لانه ما عجز وصول اليها ولا يدرج غير ذلك بها عورة فان حفر لها في رجم  
فحاز لانه عليه السلام حفر لغامدية وعلى الحمد انية ولا يقم اموال الحد بل عبده

الامة



القبادن في عام لعل ربح الخراج الى الولادة الفدية والجمعة والحدود والصدقات  
 ولا حجة للمسا في قوله عليه السلام اقيموا الحدود على ما ملكتم انما لكم لانه متروك  
 الظاهر لان قضية الامر الجواب وقد تجب على المولى الدائمة فكان محمولاً على التمكن  
 واذا ربح احد اليهود بعد الحكم قبل ان يرحم ضربوا الحد لصبرهم وقوة بنقصان  
 العدد كما قبل الحكم وسقط الرجم ليقصان العدد وعند محمد بن خذ الراخ وحده  
 من الشهادة تاكيد بالقضا وصار كما بعد الرجم والحوادث ان تمام القضا في باب  
 الحدود بالامضاء فان ردة اليهود بعد القضا من الامضاء وصار كما قبل القضا  
 كذا هذا فان ربح بعد الرجم حد الراخ وحده لان الشهادة قد تاكيدت واما الراخ  
 صار قاضاً في الحال بالشهادة المتقدمة وصين ربح الرتبة لان ربح المفسر يلف  
 بشهادة به وعند رفر لا حد الراخ ايضا لانه بالرجوع وصفه بالعفة فلا تحت  
 به الحد ولو صار قاضاً بالشهادة فالموت سقط الحد لانه لم يورث عندنا  
 ونحن نقول صارت شهادته قاضاً في الحال لان شرط كونها شهادة بقاء الرجوع وان  
 نقص عدد الشهود عن اربعة خذوا قوله تعالى والذين يرون المحصيات علم  
 يا تو اربعة شهداء الله وعبد الباع اذا جاءوا في الشهود لا تحذون وفي ذكر  
 ذريعة الى قدر المحصيات تحمة الشهادة فلا يجوز واحصان الرجل ان يكون حراً  
 بالغاً عاقلماً مسلماً وتزوج امرأة نكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما على صفة الاحصان  
 من النعمة تتكامل هذه الشروط فتكامل الحبانة من صاحبها فاستندت  
 في ثبوتها كماله خلاف نكاح الصغيرة والامه والمجنونه والكتابية لانه ليس  
 كماله لقصور الشهادة في الصغيرة والحرة الامة وتوافق الخلق في الجنونه  
 والكتابية وعن اخي يوسف انه يصدر محصناً نكاح الكاسية لان النعمة كملت في حق  
 الواطى وفقدت في الموطوءة لا منع احصانها الا ان استفراش المسئلة اعظم شرفاً  
 من استفراش الكافرة فكانت النعمة في حقها ايضا قاصرة وعبد الباع وهو رءوس  
 عن اخي يوسف الاسلام ليس بشرط في الواطى والحق الموطوءة لانه عليه السلام ربح

تبع

وشروط

والحوادث انه ربحها قبل كون الاحصان شرطاً لدليل انه لم يسأل عن احصانها ولا حجة  
 في التحصين من الحد والرجم ولا تجمع في المكر من الجار والبنفي الا ان يرى في عام ذكر مصالحة  
 في خبره على قدر ما يرى لان النبي عليه السلام ربح ما عزا ولم يجزده والله تعالى قال الراسه  
 والراقي فاحذر واكل واحد من امانه حله وظاهره ان طمع حكم الراسه والحد واجبات  
 النبي يكون زيادة على النص وما روى السامعي من قوله عليه السلام المكر بالحد امانة  
 وغيره عام الحديث كان يدقاً فشيخنا لانه وما روى عن بعض الصحابة انه فعلوا  
 فوجدوا على وجه التعريف والسميانية به نقول واذا ربح من ربح وحده الرجم ربح  
 لان المقصود اطلاقه وذكره حتى لو كان حد الحد لم يحد حتى يبرأ من حد الرجم  
 واذا ربح الحامل لم يحد حتى تضع حملها وتقبل على الولد الذي من الحبانة وان كان حدها  
 الحد حتى تقضي من يواسيها لانه ما ربحته واذا شهد الشهود بحد مفاد لم يقطع  
 عن اقامته بعد ربحه من الامام لم يقبل شهادتهم لقول عمر انما شهود شهدوا واحداً منهم  
 عند حصرته فانما هم يهود فيضن ولا شهادة لهم لان في حد القذف خاصة في شرط  
 الشهادة فيه الدعوى وعبد الباع في النكاح لم يمنع كما في العرق والقصاص والفرق  
 ان تم الخصم غيرهم فلا تملكهم الشهادة في الدعواه وهناكهم الخصوم فاذا ابركوا منهم  
 اورث ذلك نعمة ومن وطى اجنبية فيما دون الفرج عزله لانه فعل منك من جنس ما حرم  
 الحد وخذ على من وطى حارة ولده وولد ولده وان قال علمت انها علي حرام فوله  
 علمه اللام انتم مالكم بيل فصار ذلك شبهة في حد الحد واذا وطى حارة ابية  
 او امه او زوجته او وطى العبد حارة مولده وقال علمت انها علي حرام حد وان قال  
 طمنت انها تحل لي لم يحد لانه موضع الاشتباه فان لقوله تنسبط اليد مال  
 الاخر فاذا علمت انها حرام ارتفعت الشبهة ومن وطى حارة اخية او ثمة  
 وقال طمنت انها حلال حد لانه ليس موضع الاشتباه اذ ليس له تنسبط اليد  
 في المال في الفرج اولى ومن رقت اليه عراة او فلت النساء انما ربح فوطها  
 فلا حد عليه لانه موضع الاشتباه اذ علم له باحرامه اسداه الذي يقول النساء

الحد

وانه من حد الرجم

خلا

١٥٠







حرأعاً ولا بالغا مسلماً عفيفاً عن فعل الزنا ولا الاحقان يعتربه عن الحرية قال الله تعالى  
فعلهم يصرف ما على المحصنات من الحيض والنفاس والبلوغ ولا يفعل الحيض والمحيضون  
لا يكون زنا وشوط الاسلام لغيره عليه اللام من الشكر بالله فليس محصن وإنما العفة  
ولأنه اذا كان متعاطياً للزنا لم ينفك الشئ والحكم وجب لرفع الشئ عنه وموت  
نفسه غيره فقال الله تعالى ان الزانية والزانية مائة مثيرة فطالبت الا بغيره  
حد القاذف لان النسب انما يتحقق اذا كانت الام زانية فصار كقوله زنت اثم  
ومولاه ان الراسه صريح ولا يطالب حد القذف لست الام برفع القذف في نسبه  
بغذفه لان الحد تشريع لرفع الشئ الذي خضعه بقطع النسب ودلالة اوله ولا  
لان نسب ولد الرافى لا يثبت منه وكذا نسب ولد ولد له وهذا قال ابو يوسف  
لولد البن ايضا طالبة قاذف الحد من نسبه من جهة الام بقطع نسبه فصار كقوله طالبة  
من جهة الام بخلو اخرج والعم له لا يقطع نسبه بغيره ما اذا كان المقذوف  
محصناً حاراً بنه الكافر والعبد ان يطالب بالحد لان الشئ لهم بما كمل المحرمات  
والحد حصان شرقي والمقدوف في الطالب وليس له حرام طالع مولده بقدر ابيه  
الحر لان العبد لا يستحق على مولده عقوبة ولهذا لا يجب عليه القضاء بقتله  
وان اقر القذف لم يرحم لم يقبل حوجه له ووجب للمقدوف حق دفع الشئ ولا يملك  
اسقاطه بالرجوع ومن قال القذف بانطلي لم يحد به حمل التشبيه في الاخلاق ومن قال  
لرجل بانواه السبيل فليس بقاذف لانه يراد به المدخ من حيث الطهارة والنزاهة  
واذا نسبته الى عمه او خاله او زوج ابيه فليس بقاذف لانه لا ينسب الى هؤلاء بالبنوة  
غرباً وكذا شرعاً قال الله تعالى الحق اليه اياكم ابراهيم واسماعيل واسحق وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
قيل في التفسير كان الزنا امراته وقال عليه السلام الخالة والدة قضينه ان يكون الخال والدا  
ومن وطئ وطئاً محرماً في غير ذلك لم يحد قاذف من الزنا بغيره امرأة تكلم فاسد ودخل  
بها او وطئ حاربه مشتركة او امرأه سكاك ثم تبين انها لا تحل له لان هذا وطئ حرام تشبه  
الزنا فيسقط به احصائه ولا حد قاذف والملاعة بوليه كحد قاذف لان الولد لا يحد

لان له علامة الزنا فيسقط احصائها ومن قد فاته او عبداً او كافراً بالزنا عذر له من  
من سرائط الاحصان الحرية والاسلام ولم يوجب او هو من جنس ما يجب به الحد فثبت  
به نهاية التعريف وكذا ان قد فاته مسلماناً بغير الزنا فقال ابو اسحق اياك افر او يا خبيث عذر  
لانه الحق الشئ به بامر محمل وجوده منه وليس له حد معلوم خلافاً لابي حنيفة اياً  
خبر لم يعر له لانه لا يصور ولا يلحق به شئ والتعريف الكثرة تسعة وثلثون سوطاً واوله  
لم يحد لان الحد حد العبد وقال عليه السلام من بلغ حد في حد فموت من حد  
وقال ابو يوسف يبلغ بالعر خمسة وسبعين سوطاً ان ادرى ان ليس حد ما هو نصف حار  
الاحرار لان هذا خلاف الحصة فان العبد اضر بربوع سوطاً قبل قيمه عليه الحد  
ومن اكره ان ياتى وكذا ذكر الامه اذا عذبت سبعمائة سوطاً فقال انها عذب نصف حار  
وان كان كمثل نصف حار فانه يرضى ان يضم الى الضرب العر ليعر المحسن فعل  
لان المقصود هو العر والتاديب فان راى الام حصوله بالضرب كفى به والاضم اليه  
غيره كما قلنا في النفي واشد الضرب العر لانه نقص من عذبه فزاد في وصفه ثمانية  
في الزجر حد الزنا لقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رفقة ثم حد الشرب به ثلث اجتهاد  
الصيانة لا بالكتاب ثم حد القذف لانه وجب سبب تشبه الاحمال والقاذف صادق  
لكل اليهود اشتهوا من الشهادة ومرجده ادمام او عزره فان وده هذا ما روى  
ابن عمر عن رجلان من قبيل له في ذلك فقال الحق ثناء ولانه عقوبة تعود لمنعتها  
الى غيره فلا يصح لقطع يد السارق واذا احدث المسلم في القذف سوطاً منها دية وان كانت  
لغيره تعالى ولا يقبلوا لهم شهادة ابداً معطوفاً على قوله واجلوه ووجهه لتساعى  
في الاستثناء في الآية لانه عايد الى ما يليه لان الضرورة تندفع بذكر وان حد الكافر  
في القذف ثم اسلم قبل شهادته لان هذه الشهادة لم تترك حالة الحد ولا تطالبه واذا  
قبل شهادته على المسلمين قبل على اهل الذمة تبعاً والله اعلم

كأن  
اداسروا العاقل البالغ عسرة دراهم او ما قيمته عسرة دراهم مضروبة كاس او غير مضروبة







ارسرى احد الرواحين من اهل حرز الاحاد الثابت بينهما اكر حماره وى الى رجام  
ولذلك لو من سبده او من اكره سبده او رجم سبده لانه ما ذون في الدحول  
وله بسط اليد للسائل وكان شهيداً والمولى من مكاسبه لانه مملوكه قال عليه السلام  
المكاسب يد ما يعي عليه درهم والسارو من المغنم لانه حقاً في حقه فصار كمال  
يد المال والحرز على صريح حرز ليعني فيه كالبهوت والدار لانه يثبت للملاحز وحفظ  
الحوال وحرز الحافظ كما روى ان صفوان بن ابيهم نام في المسجد فسر في ساروقه  
من غنم راسه فوطعه رسول الله عليه السلام ثم سر في شئ من حرز او عذر حرز وصاحبه  
عذره بحفظه وحرز عليه القطع لانه عليه اللام سبل عن خربة الجبل وقال فيها  
غرامه مثلهما وجلدات نكاح فاذا اوافا المراج ففعلها القطع اعذر الحرز وحب  
القطع ولا قطع على من سر في حجام او بيت اذن الناس في دخوله لانه حرز نفسه  
الا انه سقط اعساره كحلاو المسجد حرك القطع اذا كان عنده حاوطلا له ليس  
بحرز نفسه فصدر حرز الحافظ والحق الافي الحجام بالمسجد وحب القطع  
مع الحافظ والعرو بادكرهه ولا قطع على الضيف اذ اسروهم اضافة لعدم الحرز  
بالذن في دخوله واد انقضى اللز البتة ودخل واخذ امواله وانه اخذ خارج البيت  
فلا قطع عليها في الخارج لم يمتثل الحرز والدخل لم يخرج المال من الحرز وقاد والافي  
القطع لا يرد الثاني فالحمة تعام بدلا وفسار كان المال في يده وان القاه في الطريق  
لم يخرج واحدة قطع في يده جميعا اذ عذر زور لانه المال في يده ما لم يخرج يد اخرى  
فان من التي متاعه في الطريق لا تزول يده والمسله فيما اذا القاه بحيث يراه وكذلك  
ان حمله على حمار مساقه فخرجته لانه فعل الدابة مضاف اليه واد اذ حل الحرز جماعة  
فتولى بعضهم اخذوا جميعا اعداء بالورد وهذا السحبان والقياس وهو  
قول روي والافي ان لا يقطع الا الذي خرج بالمناج لان النافس لم يخذ واسما فصار  
كما لو فقهوا خارج المدين ومن ينفذ يدا وادخل يده فيه فاحذر سبالم يقطع لانه هكذا  
هذا الحرز بالدحول ولم يوجد كحلاو ما لو ادخل يده في صدره وفي الصيرة او في كعبه  
فلقد شئت

الحرز

لا يقطع هذا الحرز اذ حال اليد او يوسد والافي يسوي بينهما وحب القطع  
ووجه التفريق ان اول فكل الحرز باقتصر فصار كنفصان النصاب وفي الثاني كامل  
لانه لا يحل الدخول وتقطع عن السارو من الزيل وحسم يكرى فعل النبي عليه السلام  
وفراء ابن مسعود واقطعوا اعانتهما فدا على ان المراد بانه الامان وان سرقتا  
قطعت رحله اليسرى فان سرق بالمال لم يقطع وكلمة السجين حتى يتوب لانه لو قطع  
ثالثا يفتون جنس منعه البطش او المشي وفي ذلك اهل من وجه ولا يشرع حدا  
وما روي الافي عن ابي بكر انه قطع ثوبا بعد ان عارضه اروي عن علي انه افي  
فقطع يده ثم افي به فقطع رحله ثم افي به فقال افي لا يستحي ان ادعه ليست له  
لدينا كل ونسبني بها ولا رجل تنفي عليها فخر به وحبسه واحا كان السارق  
انزل اليد اليسرى وافي لانه او موطوع الرجل الذي لم يقطع لما امر به يودي الى القلعة  
من وجهه ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسرووق منه دنانير بالسرقة لحوار المسروق  
نكذبه في السرقة ولا يروى ظاهر ذلك السارق عما في يده الا يصدر من المقر له فان  
وهبها من السارق او ما غيرها اياه او نقص قيمتها عن النصاب لم يقطع لانه لم يمتن  
خصما بعد زوال ملكه والنصاب سرقة وقد نقص وقال ابو يوسف والافي ان كان  
بعد النزاع لم يسقط القطع وقال محمد والافي في نقصان القيمة لا يمنع القطع  
الا ان في المسلسل طرأ على سبب القطع ما لو قارنه بمنع وحب القطع فاذا طرأ  
عليه اسقطه ومن شرطه عينا يقطع فيها وزادها ثم عاد يسرقها وهي حالها  
تقطع لانه وجب له سبب الحرز فكل ارضه فيها لا يوجب تكرار الحد كل حرز القذف  
ثم قذف ذلك الشخص بعينه لا يجد ثانيا كذا هذا وعذر ابي يوسف وروى الافي يقطع  
كما لو سرقها من مالك اخر الا ان هذه المسئلة متنوعة عند منساج العراق وعلى التسام  
احلاف الملك كحلاو العينين فان غنم عن حالها مثل البكاز غنم فسرقة يقطع فيه  
ورده ثم يسحب بوجاهة سرقة يقطع لانه صار سنا من واد اقطع السارق والعين قلعة  
في يده ردها لقوله عليه السلام على اليد ما احزنت حتى ترده وان كانت هالكه لم تضمن



لقوله عليه السلام اذا قطع السارق فلا غرم عليه وهذا نص ولا ان القطع عقوبة  
 لعام في النفس ولا في المال كذا الرنا والحاو الما في اياه بشرى  
 الذم في اجتماع الحد والعيان لا يصح لان الموقوف ثم جنابا ان الغصب والشرع  
 والجنابة هنا مبدية ولا يدخل غصبا لما وجب القطع وتحققه ان القطع بحسب  
 انه اخذ مال ولو وجب النصار وجب من حياضه اخذ مال واذا ادعى السارق ان العين  
 المسروقة ملكه سقوط القطع عنه وان لم يعم بينه لان الظاهر صدقه والظاهر كان  
 في الدفع واذا اخرج جماعة محتجين او واحد بعد على الاستماع فقصروا قطع  
 الطريق واخذوا قبل ان يخذوا ما لا يذنبوا نفسا حبسهم اياهم حتى يحدوا  
 توبة وان اخذوا مال مسلم او ذمى والمأخوذ اذا قسم اصاب كل واحد منهم عشرة  
 دراهم فصاعدا او باقية ذكر قطع الامام ابداهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا  
 ولم يحدروا ما قتلهم الامام جذا او الاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يكرهون  
 انهم ورسلهم ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا الآية فانه تعالى  
 رتب الاجزاة الثلاثة على الجاهلية الثلاث في اخافة الطريق جنابه وان لم يحدوا شيئا  
 والمراد بالنفي الحبس فان عصى الاوليا عنهم لم يكتفوا في عقوبتهم لان الحدود وجبت خفا  
 لله تعالى في العباد فيها وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان يثاقطهم ابداهم  
 وارجلهم من خلاف جزاء على اخذ المال وقتلهم وصلبهم جزاء على القتل وان شاء عليهم وان سا  
 صلهم من غير قطع وهذا قول في حنيفة واني يوفى لان القطع والقيل كلاهما حد واحد  
 وجب بسبب واحد وهو اجتماع الطريق فلا يدخل بعضه في بعض كالجدران في حد الزنا  
 غير ان الامام اذا بدا القيل او القيل به لم يقطع ضرورة لعدمه وقال محمد لا يقطع  
 لان ما حذر البشير والنفس اذا اجتمع احب الله تعالى دخل ما دور النفس في النفس  
 كالسارق اذا رزق وهو محسن الى الواحد ثم حدان في حد الاكل وهذا حد واحد  
 فلا يدخل بعضه في بعض وصاحب حيا وبيع يطبخ برنج الى الموت اي تشق بطنه  
 ما لعة في الزجر وذكر الطحاوي انه لا يقطع من الصلابة حيا مثله وهذا خلاف فعل  
 النبي عليه السلام

ويترك اياهما في بيوتهم الى ان يطأوا  
 النقص من شغل الذيب طاهرا

فانه لم يصلب العربيين ولا نصيب الكثر من ثلثة اياه خصوص الاشهاد وتاخر المسلمين بقتله  
 اذا اتركوا وان كان منهم صبي او مخون او ذورم محرم من المعطوع عليه سقوط الحد عن  
 الباقي لان الحد لا يلزم بفعله هو لا على غيره فاشترط انهم معصرون او ربه  
 كالخاطي مع العاصية القيل واذا سقط الحد صار القيل الى اوله ان ساوا قتلوا وان  
 ساوا غفوا لان حقوق العباد لا تسقط بالشهاد في ذكر الجصاص ان مسألة ذي الرحم  
 محمولة على ما اذا كان المال مشترك بينهم لانه نصير كما انهم اخذوا ما لا يحدون فيه سرقة  
 فاوردت به فلما اذا كان لكل واحد منهم مال منفرد اقيم عليه الحد لان الحد من ذي الرحم  
 ان لم يتعلق به الحد فالحد من غيره سعلق به واذا باشر الفعل واحد منهم اجرى الحد  
 على جماعة منهم لانه انما يحد به بقوة الباقيين فصار كالرذ مع المباشره وقال السامعي  
 على المباشر خاصة كما في المعاونه على الرنا والعروا المقصود من الرنا اللذة وذكر  
 مختصره السابق وههنا الحاربة والمخالفة وذكر كحصول الجمع

كما  
 في سيرة المحرقة اربعة احقر لقوله تعالى انما الحمر والميسر الى قوله هل اسم مشهور وهي عصير  
 العنب اذ اعلا واشتد وقذف بالزبد لان اصل العصير كان مباحا الا اننا توافقنا  
 على حرمة اذ اذق بالزبد ما قبله بقي على الاصل وما لا يحد من اذا اشتد وان لم يحد  
 بالزبد من الحكم انما يعتبر بالشدة وقد حصل بالغليان وقدق الزبد براد الرقة والصفاء  
 والعصير اذ اطح حتى ذهب اقل من ثلثيه لما روى الشعبي عن جابر المحسن لا يسري ان  
 عمار بن ياسر اياه كتاب طرنا مره انما المسلمين بشر العصير الذي لا يطبخ ودهن البياض  
 ويعمل به فسر عمار وامر الناس به وقال هذا شراب لم تكن تشربه حتى امرنا امير المؤمنين  
 عمر وكان يحضره الصحابة من غير خلاف على ان يباحته يذهب ثلثه في ماء وانه على التحريم  
 وتقع الزبد والزيد اذا اشتد لقوله عليه السلام الحمر من هاتين الشحنتين وكله من اللاتسدا  
 وكل ما كان من العجينة ابتداء حرام بقضيته ونبذ القم والربد اطح كل واحد منهما



أدنى طمخ حلال وإن اشتد إذا شرب منه ما يغلب على ظنه أنه لا يشكره من غير لهو ولا طمخ  
 لحديث ابن مسعود عن رسول الله عليه السلام حول الكعبه فاستسقى فأتى يسرا من السفاه  
 فشمه فوطئ دمه فأتى بد نوب من زعم فصبه عليه فقال له رجل أحرأ هو فقال  
 وهذا نضح الباب إذ ليس بعد الحرام إلا الحلال وعدا ما في حرام لعوله عليه السلام كل شكر  
 حرام إلا الحرام طعن فيه يحيى بن معين وقال ثلثة أحاديث لم تثبت عن رسول الله عليه السلام  
 منها هذا والصحيح المروي المخرج حرام والشكر من كل سرار ولا يصح الحديث فالمشكر هو  
 الفرج الآخر فعلى ذلك وكسره حرام كما روى عن ابن عباس أنه قال الكاس المشكرة هي  
 الحرام والذي نورد ما ذكرنا قول ابن مسعود شهدته تحريم الشكر كما شهدته وسهدها  
 حنة وبنية والدياحة لا تكون إلا من صاحب السرع ودل أن التحريم كان ثم نسخ والمحال من  
 غير لهو ولا طمخ لا يحرأ فأنس إليه كان حراما ولا بأس بالخلط بين وهو أن  
 يشرب التمر والزبد أو التمر أو الرطب أو البسر لعول ابن عمر النخعي في باس سبب سبب التمر  
 والزبد إذا خلطوا فأنها إما أن لها بشدة العيش في الرمان الأول كما ذكره السفياني والجمي خلطا  
 فأنما إذا شرب الله على المساهل فلا بأس بها وبيننا لعسل والتيز والخزجة والذرة والشعير  
 حلال وأن لم يفتح لأن النبي عليه السلام خص التحريم بالشحير وقال الحرام ما ليس بالشحير  
 وعصير العنبر إذا طمخ حرام من لبناء ونحو ذلك حلال وإن سدر ما حرام حرام  
 عن ولا بأس بالذئب في الذئب والخنزير والمزقة والنقير وهي الفرع والجحر والخضر  
 والمطلية بالزفت والمنقورة من الخشب والحوال في تحريم العيان وإذا اختلقت الخجلت  
 سواء أصارت خلأ بنفسها أو شئ آخر فيها لعوله عليه السلام حرام خل خل حرام ولم يفصل  
 من ما إذا اختللت بنفسها أو خللت ولا نكره تخللها لأنه إذا زاله أصفية الشكر وإصلاح  
 الحين الفاسدة وهذا لم يكره لوجأ ولا أقل من أن يكون خائرا وعدا ما في نكره التخلل الكونه  
 تركا للنجس المأمورة والتخل حرام لبقا أحزاب الخمر فيه إلا أن اجتناب المأمورة هو الاحتجاب  
 عن سببها والأسفار بها لا يكون هذا كان معهودا أنه يقول في قوله اجزأ الخمر باقية والكلام

فما إذا زالت بالكلية وتعلم ذلك بالتحريم والمشاهدة  
 كدام

محور الاصطفا بالكلية المعلم والفهد والباري وسائر الخوارج المعلمة لقوله تعالى وتعلم  
 من الخوارج مكلفين إليه والخوارج الكواشيب وتعلم الكليل من كل بلد حرام وتعلم  
 البارز من ربح إذا دعوته لعول ابن عباس يعلم الكليل من كل بلد حرام وتعلم البارز أن  
 يجيبك إذا دعوته فإذا أرسل كلمة المعلم أو بارزه أو صقره وذكر اسم الله تعالى عند رآه  
 فخذ الصمد وخرجه فأتى كل كلمة لعوله تعالى فكلوا مما أمسك عليكم وإن أكل منه الكليل  
 لم يؤكل لعوله تعالى فكلوا مما أمسك عليكم وإن أكل منه الكليل لم يؤكل لعوله تعالى فكلوا مما أمسك عليكم وإن أكل منه الكليل  
 وقال السفياني قول لوكل إحصار بالباري وهذا الصحيح لأن كل البارز في كل بلد حرام  
 وأكل الكليل دليل عدمه فأنى نقاس به وإن أكل منه البارز أكل الحرام وقال السفياني في الجديد  
 أنه لوكل إحصار بالكلية العول ما ذكرنا وإن ذكر كل من الصمد حراما وحراما  
 فإن يرك تذكية حي مات لم يؤكل لأنه قد رعى الذكاة الاختيارية فلا يخفى في الضرورية  
 وإن خنقه الكليل لم يحرأ لم يؤكل لعدم الذكاة الحقيقية والضرورة وإن شارب كليل  
 عند يعلم أو كليل شحير أو كليل لم يذكر اسم الله عليه لم يؤكل به إجماع فيه الحرام والحلال  
 فيغل الحرام وإذا رعى الرجل نسما إلى صمد فسمى عبد الرعي أكل ما أصابته إجماع السهم  
 فأت لعول ابن عباس كل ما أصعبت ودع ما لم يصب والذئب والذئب فأن نرسمه فقتله مكانه  
 والذئب أن يغيب عنه وإن ذكره حيا ذكاه وإن يرك تذكته لم يؤكل لما رواه أبو جهم السهم  
 بالصمد فحائل حتى غاب عنه ولم يزل عليه حتى أصابه ميتا أكل له لم يفرط وقد حرم  
 فقال الموز إليه ظاهرا وإن وعد عن طلبه بمصاهه ميتا لم يؤكل حديث ابن عباس وعند  
 السافعي في قول لوكل فقد أود لاحمال موته بسبب خرا الدار ذكر فهو مأكلا أما رآه  
 فلا تعارض المخرج الظاهر وإن رعى صمد فموت في المأكل لم يؤكل في حمال أنه ما عرقا ولذلك  
 أروم على سطح أو جبل ثم نزل في ماله لم يؤكل لا حمال موته من الشرى وإن وقع  
 على الأرض أسدا أكل له لم يؤكل بسبب خرو الوفوع لا تخلل منه وما أصاب من حرام  
 بعرضه لم يؤكل

والله اعلم  
 الصمد والذئب  
 كدام  
 محور الاصطفا  
 من الخوارج  
 البارز من ربح  
 يجيبك إذا  
 فخذ الصمد  
 لم يؤكل لعوله  
 وقال السفياني  
 وأكل الكليل  
 أنه لوكل إحصار  
 فإن يرك تذكية  
 وإن خنقه الكليل  
 عند يعلم أو كليل  
 فيغل الحرام وإذا  
 فأت لعول ابن عباس  
 والذئب أن يغيب عنه  
 بالصمد فحائل حتى  
 فقال الموز إليه  
 السافعي في قول  
 فلا تعارض المخرج  
 أروم على سطح  
 على الأرض أسدا



وان خرج اكل لقوله عليه السلام لعدي ان حايمة اذا زمت بالمعروض ذكر شاة فخرق  
فكل ولا راصبت بعرضه فلان اكل المعروض عصا محذرة الراس بعرض الصائد بها الصد  
والخرف اذ صاب به النفوذ ولا يوكل ما اصابته البندقة اذ اصابته بالده عليه اللام يعتبر  
الخرج لا حدر عديت ولم توجد واذا ربح الصيد فقطع عصا منه اكل الصد لا نه  
مذكي ولا يوكل العضو لقوله عليه السلام ما بين من الحي هو ميت وان قطع اثنان والذكر  
مما الى الخرج اكل الكل لا نه عسر له الذبح والنحر وان كان الذبح مما الى الراس لا يوكل الا قل لا نه  
بل غل تحت قوله عليه السلام ما بين من الحي هو ميت وعدا ليعي يوكل الجميع في الحال لو حو  
الذكاة وهو الجرح الا ان الجرح انما يصير ذكاة اذا اتصل به زهوق الروح قبل العدة عليه  
وقيل الزهوق البدن ان منه فكان اخلاص النص خلاف ما لو كان البدن مما الى الراس حيث  
يوكل الكل لا نه ذكاة حقه بقطع الذود ارجح اذ هي مفصلة من القلب الى الراس ولما  
لو قدر عليه لا يعتبر الذبح ولا يوكل صد المجوسي لما ذكرنا من الجرح في ما حكمهم  
ولا صدر المريد والوثني لا نه لا يلهما وهما السوا حلالا من المجوسي ومن ربحي صد  
فاصابه ولم يخنه ولم يخرج من حيزه مساع فرماه اخر فقتله فهو الثاني لا نه صدر  
فعل الاول والصد لم يجره ولو كمل ان الصد يحل ذكاة الا صطرا به وان كان الا و  
اخنه اي اضربه عن النفاق فرماه الثاني فقتله لم يوكل لا نه لم يصب صد فلا يحل ذكاة  
الاضطرار والثاني صان من لعمري لا يغير ما نقصته حرا حنة لان الاول ملكه بل لا يجره  
من حيز الصدفة فصار الثاني بالذلة لا في انه نصيب منه مجروح بالخرج الاول ذكر  
حصل بفعل المالك وعوراض طباد ما لو كمل من الحيوان وما لا يوكل لعموم قوله تعالى فاذا  
حللتم فاصطادوا وادبحة مسلما والثاني حلال اما المسلم ولا سهمه فيه واما الكناف  
فلقوله تعالى وطعام الذين ابوا الكتاب حل لكم ولا يوكل ذبحة المجوسي والمريد والوثني  
لما روي ذبحة المحرم من الصيد لا ربه تعالى سمي ذبحة فلا يقوله ولا يفعلوا الصيد  
وانهم حرم وان يرسل الذبحة التسمية عدا فالذبحة ذبحة لا يوكل لقوله تعالى ولا ياكلوا  
مما لم يذكر اسم الله عليه الذبحة والذبي يصبى التحريم وان يركبها ناسيا اكل لقوله عليه السلام

لما سئل عن نسي التسمية على الذبحة اسم الله على لسان كل مسلم ولو ان الناس معرو  
علا والعامد والحق الباعى العامد بالناس وما كان الناس بالعامد والغزو ظاهر والذبح  
في الخلق والذبي لقوله عليه السلام الذكاة ما بين الذبيحة والحيوان والذبيحة الى الصدر والحيوان  
عظمها الذقن والعروق التي تفرع من الذكاة اربعة لطفوم والمرى والودجان لقوله  
عليه السلام كل ما اهر الدم واقرى الذود ارج سمي اللحم اود اجاع على سبل التفلت كالذبي  
والغمر وانما نزل التسمية على الذبحة والذبحة فصار الى افعي محجوبه انه لا يجب قطع  
الودجين اصلا ولا في قطع المرى والخلقوم وان قطع المرى فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
كان لان الذكاة حكم الكل وعدا في نسيان بعض قطع الخلقوم والمرى واحد الوذجان  
لان كل عرق منه معنى مخصوص فان الخلقوم مجرى النفس والمرى مجرى الطعام والودجان  
مجرى الدم الا ان احدهما ينوب عن الآخر ومحمد بن عبد الله قطع اذ كبر من كل واحد لا نه لو بقي  
عرق عاشر الحيوان الذي ما يعيش المذبوح فكان ذبحة ناقصة ومحور الذبح بالذبيحة  
والمرؤة وكل سمي اهر الدم الذبحة التسمية التسمية والظفر قائم لقوله عليه السلام كل ما اهر الدم  
واقرى الذود ارج الذبحة والظفر فانها مذكى الجبشة وقال افعي لا يحور بالسنن  
والظفر وان كانا منفصلين لما ذكرنا من الجرح انما اذ انه عليه السلام اراد انهما  
لا نه سمي مذكى الجبشة وهم يفتعلون بالقيام اطهارا بالجلد وسحب الذبحة شفرته  
لقوله عليه السلام ان الله تعالى كبره حسان في كل سمي حتى القيل فاذا اقبل فاحسنوا  
القبلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ولما ذكرنا من شفرته ولذبح ذبحة ومن يلع  
بالسكين الخناج او قطع الراس كره له ذكره في زيادة لم بعد حاجة ويوكل ذبحة  
لحصول الذكاة التامة وان دبح الشاة من قفاها فان بقيت حية حتى قطع العروق حار  
لحصول الذكاة وتكره لزيادة لم بعد فائدة وان مات قبل قطع العروق لم يوكل لان  
الذكاة لا خفاء به لم توجد وما استأنس من الصد ذكاة به الذبح لروا الضرورة  
المقيدة للخرج مقام الذبح وما توحش من النعم ذكاة العقر والخرج لما روي ان يعبر  
من ابل الصدقة نذ فرماه رجل يسمهم فقتله فقال عليه السلام ان يهلك ابل او اذكا وابل  
الوحش

الذبيحة







ويومان نور بالوعاء وعلى ابرعبار من عمر وانس الام النخيلة افضلها اولها  
 وهذا لا يعرف الا توقفا وعدا لا في بلية تعد يوم النخل لحد خمر من قطع عن  
 النبي عليه السلام انما منا كل ما ذبح ونحن نعول لوجهه ان صح انها وقت لخير المذبح  
 والكلام في الاصححة ولا تخرج بالعمياء والعوراء والعرجا التي لا تستحق الخلق  
 وهذا الجفاء لقول ابن عازب سمعت رسول الله عليه السلام يقول وهو يشير باصابعه  
 لا تخرج من الضحايا اربعة العوراء البين عورها والعرجا البين عرجها والمرصعة البين  
 مرضها والعمياء التي لا تنب ولا تخرج من طرية الاذن والاذن التي لا تنب  
 اذنها فان بقي الاكثر من الاذن والاذن جازما في الحج وعن ابن جهم ان البلد ما منع  
 لانه كسر كما في البوصية وفي رواية اذ اراد على البلد كراياها وبجوز ان يصح بالحج  
 والنهي والقبول ان ذهاب ذكره في قصور المعصود في الساة والاصححة من الدليل  
 والبقى والغنم لان الفسخ لم يرد بعد رها هو في ذكر كل الشئ فصاعدا الى الضان  
 فان لم يذبح منه شئ في يوم الحج وبكل من حج الاصححة ونظم الاعتناء والفعل في ذلك  
 لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر ولقوله عليه السلام كن من بيتكم عن حرم  
 الاضاحي فكلوا منها واذخروا ونسحب الى بعض الصدقة من الثلث تصحبها للفقرة  
 على الجهابث الثلث في صدقة من ثلثها او تعمل الله منه تستعمل في البيت لهو عليه السلام  
 من باع جمل اضعفه ولا اضعفه له وزوي ان عاسه اخذت من الاضحية ما سقاء  
 والا فضل ان يذبح اضعفه بده ان كان يحسن الذبح لهو عليه السلام لفاطمة قومي الى  
 اضعفك فاذا يحبها ويكره ان يذبحها الكناي في رها قربه ومحل الكناي ليس بقره وادا  
 غلط رجلان وبيع كل واحد منهما اضعف الاخر اجزاها ولا صغار علمها اذ بها قرنه  
 خرجت منها النيابة والذبح ثابت دالة لان معصود كل واحد يحمل الذبح والعباس  
 ان لا يحور ويحب الصمان وهو قول في لواء الاذن صرحا وصار كشاه القصاب وعند  
 السامع تخرج الاصححة عن صاحبها ونظير الراجح ما نقص الذبح ووجوب الصمان  
 مع عدم الدلائل من هذا كتاب

هذا الحديث  
 رواه الشيخان  
 في صحيحهما  
 والترمذي  
 في صحيحه  
 والبيهقي  
 في صحيحه  
 والدارقطني  
 في صحيحه  
 والخطيب  
 في صحيحه  
 والهيثم  
 في صحيحه  
 والبيهقي  
 في صحيحه  
 والدارقطني  
 في صحيحه  
 والخطيب  
 في صحيحه  
 والهيثم  
 في صحيحه

الانسان

كما

الايمان على يده اضر من الغور ومن منقطة ومن منقطة  
 الغور في الخلف على امر ما من بعد الكرب فهو سميت غير سالما  
 تغيب من اجزاء الاثم هذه الامور بها ولا تها فيها الا استغفار خلافا  
 للباقي على امر في الجنابات واليمين المنعقدة الخلف على امر المستقبل ان  
 يفعل او لا يفعل فاذا احثت ذاك اثم الكهان لهو عليه تعالى وانما  
 بما علقه الايمان وعين اللغو ان كلف على امر ما من هو لظنه كما قال  
 والامر بخلافه فقد الامس نرجوا ان يواظب الله على صاحبها لقوله تعالى  
 لم يواظب الله في انما ذلك وبالك ابن عباس هو ان يحلف الرجل على امر الكاذبة  
 ويصير في الله والقاصد في اليقين والحكمة والناسي في فعل الخلو في عليه  
 مكرها او ناسيا سورة لهو عليه السلام بلت حده من يد وهذا امر جد النكاح  
 والحلان الامس فاعل الحوافر عليه طهرها او ناسيا حانت طر الحنث  
 وحود المحالفة في الامس الحان تحب عليه الكهان لهو عليه تعالى له كفارة  
 انما انك اذ احلفتم والمراة اذ احلفتم وحيتهم وعدا ان لا ينعقد من  
 المكن ولا يقع حنث لهو عليه السلام رجع عن امر في الخطا والنسيات  
 وما استحك وهو عليه السلام انه مشروك الظاهر رجع الفعل وهو محال  
 بعد وجوب فان حله على حكمة حملناه على نفي الامم قنسا وكى لم قد  
 والامر بالله تعالى او ناسي من سباه كالرحمن والرحيم او يصفه من صفات  
 ذاته كعبده الله وجلاله وكبريائه لهو عليه السلام من كان من حلفا  
 فاحلف بالله او ليدرو صفات الذات ليست مع غير الله فذكرها  
 اذ كراته تعالى لهو عليه السلام لم يكون سبانه يذكر ويذكر ذنبه المعاصي  
 تعالى اللهم اغفر علك فسا أي معلوم من فسا من الذنوب والخطا وان  
 حلف بصفه من صفات الفعل لفضل الله وسمي حله لم يكن حالفا ان هذه  
 افعال الله وسمي عن حلف بغوا الله لم يكون حالفا لاسي القرآن والكعبة  
 لما ذكرنا من الحداث والخلف حروف القسم لشتات الكلام بعضه بعض

هذا الحديث  
 رواه الشيخان  
 في صحيحهما  
 والترمذي  
 في صحيحه  
 والبيهقي  
 في صحيحه  
 والدارقطني  
 في صحيحه  
 والخطيب  
 في صحيحه  
 والهيثم  
 في صحيحه  
 والبيهقي  
 في صحيحه  
 والدارقطني  
 في صحيحه  
 والخطيب  
 في صحيحه  
 والهيثم  
 في صحيحه



وحروف القسم الواو كقولنا والله والياء كقولنا بالله والتا كقولنا بالله والتا  
 هي الاصل عندهم ثم تعاقبوا في القسم بالمشيئة به مثل قولهم من ركب برك  
 في العاود بدل عنهما ثم التا اوى في القسم بالسم في القسم فلا يقال  
 تا لرحمن وتا اوى سم وقد تضمن الحرف في التا في العاود لانه لا يفعل كذا لما روى  
 انه عليه السلام قال لا كانة لما طلق امراته ابنته الله ما اردت ان لا واحدة  
 وانما ذكرته وقال ابو حنيفة اذا قال رجل في القسم بالله فليس يحلف على الله  
 على عيان طاعته وكانه حلف بالعبادة والطاعة ومن لم يسم الله فليس يحلف  
 انه يحلف على الله من اسم الله الى الله ذلك الحرف مضافا ولو اراد اسم الله اقل  
 الحرف واذا قال اسم الله او قسم بالله او احلف بالله او اشهد بالله او  
 اشهد بالله من حلف على ان العرب قد تذكر القسم وتذكر القسم به والله  
 تعالى اذا قسموا الصخرة قال قسمتم بالله ان لم ينزلنا بعثنا الله وقال  
 عبد الله بن مسعود قسمتم بالله ان لم ينزلنا بعثنا الله وقال  
 عمر بن الخطاب تعالى اذا حلف الناس فقولوا انك لرسول الله ثم قال الله  
 لولا والى الله وحده وعنده خزائنه وان لم يكن حلفا حيا في حلف الله  
 لجوار ان الحرف يبدل في الحلف فلا يقال في الحلف بالله ولا في الحلف بالله  
 الله ومساوئه وعلى قدر ما يدرك الله لعله تعالى واذا قوا بعهد الله اذ اعاهدكم  
 واذا بعثوا الى عمان سماه مينا والمساوئ معناه العهد فالحلف بالله تعالى والله  
 سفيحون في عهد الله من بعد مسامحة وقال عليه السلام ان الله عز وجل قال  
 عيسى لو قال اني قد اتيتكم من عند ربكم او اني قد اتيتكم من عند ربكم  
 لما روي خارجة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال هو يهودي  
 او نصراني او كوفي من اجل ان الله عز وجل قال عليه السلام ان الله عز وجل  
 وهو قول البايع ان لا يكون بمسالم به حلف بعصية فصار كقولنا انما اشد  
 حشر ووجه الذوق ان الشرب والذنا قيد لبيان المضروبة عند التخصيص  
 والاكراه والكفر لا يسبغ فصار كحرمة اسم الله في سبغ هتلكا  
 وانما الحلف بالله او بخطه او انما ان لا يسار حيرا وكل ما فليس يحلف

حنيفة  
 في الحلف بالله  
 في الحلف بالله

لا يحلف بالله بخطه عقابه فكانه قال علي عقاب الله فلا يكون حالفا وما  
 الزنا والخمر والربا فليست حرمته على الناس حلالا في حرمته اسم الله على الحلف  
 المسموع عن ربه بحرف في حرمته في الظاهر لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
 عن قتل الزنا وعمره على امره الظاهر وان شاء كسائر مسالك الله او  
 كسوره كل واحد فاما ان لا يخطى اسم الكسوة اذناه بلحيز في الضانق  
 لمن الكسوة بشرط جواز الضانق فهاذا على وجوه ها وان ساء اطعمهم  
 عشرة مساكين كل واحد طعاما وكهانة الظاهر لقوله تعالى واطعموا مساكين  
 فان لم يقدر على احد المساكين الثلاثة صام ليلة ايام متتابعات لقوله تعالى فمن  
 لم يجد فصيام ليلة ايام متتابعات فاما ان يسجد مسابغات فصار كالحرف  
 على النبي عليه السلام وان لم يثبت ثمانية ايام فله الكهانة على الحرف في حلف  
 بالحرف واذا الشئ من وجوه محال وقوله عليه السلام من حلف على امره  
 حذر منعا فلما كفر بسنة ثم ليات الذي هو خير معارفه قوله عليه السلام  
 فليات الذي هو خير من تكفير بسنة ولا ينبغي حجه للساعة وادنه لا يجوز الصوم  
 في الحلف بالجماع فكذلك الحلف بالخير ومن حلف على معصية مثل ان يقول  
 لا تصلي اولا اباء او لمعتن فلا ينافي في ان حلفت وبكفر عيسى لقوله  
 عليه السلام من حلف ان يعصى الله فلا يعصيه واذا حلف الكافر بحسب  
 في حال الكفر او بعد اسلامه فليست عليه لقوله تعالى فقاتلوا الكفرة  
 انهم لم ايمانهم ولا ان يمتنعوا من الصوم فكذا في حلف الجلال  
 المحرم وعندنا ان يمتنعوا من حلف فان حلف حال الكفر كفر بالجلال المبدل  
 سوى الصوم فان حلف حال الحلال كفر بالصوم لما روي ان عمر بن الخطاب  
 اعتكاف ليلة فسلم النبي عليه السلام فقال اذنت بذكر الله وهو يحرم على المحرم  
 وبه يقول ومن حلف على نفسه شيئا حراما لم يصح حلفه ما وعده ان يستل  
 كفال بمنزلة لقوله تعالى يا ايها النبي حلف ما احل الله الصبح ثم قال قد مضى اليك  
 حله اما ان سمي الفجر مينا وان قال كل حل على حرام فهو على الطعام والشراب  
 الحرام ينوي غيره كذا في الحلف بحمل جميع البهايات فلو حلف على صوم يومه لم يثبت

وانما الحلف بالله  
 في الحلف بالله

عليه



























والاصل فيها ان يذاته صفة في كل ظاهر او كان في غيرهما واذا اختلف  
 المسامحة في البيع فادعى احداهما ثمنه وادعى الباقي الثمن من غيره او غير ذلك  
 بعد دفع ثمنه وادعى الباقي الثمن من غيره وادعى احداهما الثمن من غيره  
 في البيع من جهة ظاهرة او باقية وكل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 للزيادة او في الزيادة او في النقصان في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 اما ان يرضى بالثمن الذي ادعاه الباقي ويترك الباقي في البيع في كل واحد منهما ثمنه  
 تسليمه لادعاء المشتري من البيع في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 مع الاحكام وتعمد الباقي في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 العقد فان يرضى بالثمن الذي ادعاه الباقي ويترك الباقي في البيع في كل واحد منهما ثمنه  
 بمنزلة المشتري في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وهذا في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 فعليه استلزامه في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 او في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 الخصم في البيع في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 فادعى احداهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وان يرضى بالثمن الذي ادعاه الباقي ويترك الباقي في البيع في كل واحد منهما ثمنه  
 وادعى الباقي ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 ملحق العقد في المعهود عليه والظاهر في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 العاشر والعول في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وان يرضى بالثمن الذي ادعاه الباقي ويترك الباقي في البيع في كل واحد منهما ثمنه  
 بالنصر وهو ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 فائدة في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 قول المشتري في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 على وجه المثال في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وقد ذكرنا الفرق بينهما في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة

قال

في اختلافه في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 فلا يملك ما زاد ان يرضى بالثمن الذي ادعاه الباقي ويترك الباقي في البيع في كل واحد منهما ثمنه  
 الباقي في كل البيع في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وتقع في البيع في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 العاشر في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 المثال في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وادعى احداهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 فبذلك يثبت في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 المرأة في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 لما ذكرنا ان اختلاف الثمن في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 صحيح النكاح بخلاف البيع وادعى احداهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 اذ اقل قضى في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 قول من شهد به الظاهر فيما زاد في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 او بالقرينة في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وان كان من قبل المثلث في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 المثلث في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 وبذلك يثبت في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 مثلهما عليه في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 بالمشقة في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 اذ لم يكن هناك ظاهرا في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 المحارة قبل استيفاء المعهود عليه في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 فصار في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة  
 البيع اذ اقل في كل واحد منهما ثمنه كالمثلثة المثلثة

ج







والله اعلم بالله تعالى ثم قد فسدت بالشبهات وهذا خلافه على انه  
 روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه اجاز شهادة رجل واحد في النكاح وهذا نص  
 في صحة الولد والبيانة والقوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه الرجال  
 والله اعلم اخذت لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه اجاز شهادة اقل من اربعة في الولد  
 والله اعلم على ولم يعرفه مخالف وقد خالف الامة ذلك باعتبار شهادة اربعة  
 منهن ما لا يفتقر وهذا لا معنى له بل لا يشترط في الرجل بل يفتقر في العدة  
 كما في رواية الاخبار ولا بد في ذلك من العدة في اقل الشهادة لقوله تعالى  
 واشهدوا ذواتكم بالدين والنكاح فاستشهدوا بعدوا من رجالكم اعترافا  
 بالشهادة كمن السامع اذ يسمع اسم لمن يلفظ بالشهادة فان لم يدرك السامع  
 لفظ الشهادة وقال الله اعلم ان يفتقر في قبول شهادته لما هو ولا في لفظ الشهادة  
 معنى التاثير بل انه معنى الخلف وقال ابو حنيفة لا يفتقر على ظاهر كلامه  
 المسلم لقوله عليه السلام السامعون غداة بعضهم على بعض الا في قوله  
 ولا في الاظهار انه سأل عن تركب العصاة فتدبر له عذابة المسلم بل ان يظهر  
 خالفها في الولد والافصاح فيه يسأل عن السهو في كلف اللدرا وان  
 ظهر الخصم فربما اعلم انه اذ في موضع واحد فبطل الظاهر وقال  
 والافصاح كذا في السامع في اب والعلامة طعن الخصم في العلم بالولد  
 شهادة الولد في حجب الخبر حصول العدة وقيل هذا الخلاف زمان خلا  
 بهما في مدعى الشهادة على خبر واحد مما يفتقر بنفسه مثل السمع واللمس  
 والفتب والقيل وقيل الحاكم فاذا سمع السامع ذلك اسأله وسأله ان يشهد  
 به وان لم يشهد عليه لقوله تعالى لم يسمع منكم بل هو منكم يعلمون وهذا الشرط  
 وجوبه اذ هو ما يشهد به سمعه وسمعه يشهد به باع ولا يقول يشهد  
 هذا احتراز عن الاستدراك ومنه ما لا يفتقر بنفسه مثل الشهادة على  
 الشهادة فاذا سمع ساهدا يشهد بشيء لم يجر ان يشهد على ساهدا بل ان  
 يشهد به وكذا ان لو سمع ويشهد السامع على ساهدا لم يسمع من مع  
 ان يشهد على الساهد كذا في حكمها بنفسها وانما يشهد على ساهدا فلا يفتقر

معنى كذا في الخبر

الا محقق في التعليل والاعمال فيمنع الفسخ قالوا كذا في الخبر  
 والتعليل انما يكون بالشهادة ولم يوجد في الخبر المشاهدة اذ ان كان في الخبر  
 لما روي عن الساهد كذا في الخبر قد يشبه الخط ولا يفتقر ان يفتقر عليه ولا يفتقر  
 بل ان الظاهر انه اذا راى خطه يعرفه ولا يفتقر عليه وكذا في الخبر كذا في الخبر  
 المشهور عليه وغیره والصوت قد يشبه الصوت وعمره في فعلية النسب  
 الامة في فعلية النسب والموت وما كان طريقا في الخبر موهوم كذا في الخبر كذا في الخبر  
 اهلا في شئ اخر كالعهد والفا سأل على اهله وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 ولادة العهد وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 واحصاها الى كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 وهو السبق في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 بالرجوع الى ساهديه وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 واجباته وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 لما روي في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 ولا الوالد الولد ولا المولود في حوا وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 المولى في خبره وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 المحذور والوالد لان السامع يشاهد انما اذا في محالف الخبر اجازت شهادة الولد في خبره  
 للخبر وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 وتعمل شهادة الرجل في خبره وكذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 الزكوة اليه ولا تعمل شهادة شئت ولا نكحة ولا مغنية كذا في الخبر كذا في الخبر كذا في الخبر  
 والنكح من خبره وكذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره  
 بالظهور بل انه فعل مستحق لسقوط المرق وكذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره  
 وكذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره  
 لانها افعال محضة وكذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره  
 على الظهور بل انه فعل مستحق لسقوط المرق وكذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره  
 الزور ومن فعل في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره كذا في خبره

شهادة

بالنكاح











[illegible]

لا تصح ولاية القاضي حتى يجمع في المؤتي سر ليط الشهادتين  
العضاء فوق الشهادتين نفاذا القول على الجهر فتعذر منه ما تضمن  
في الشهادتين بطريق لم يأت في تأويل ما قبل الشهادتين لم يأت  
أجتهل برأي ولجان النبي عليه السلام على ذلك وقد يأسر بالبدل  
العضاء ليس لم يتوهم نفسه أنه يود في فرضه ثم أنفه قطع للصحة  
وعدم الظاهر على الظاهر من رد ذلك الذي عليه السلام قد أسأله  
أن لا يخرج من سبيل سنة وذلك قد استأمنه بقرينة تقضي بها الحق  
وربما الدخول فيه لم يخاف المحذور عنه أو قد يأسر على نفسه فيه  
فقد لم يولد عليه السلام وما روى أبو هريرة عن رضى الله ليس أحسن  
حكم من الناس الخ في يوم القيامة مغالوة بل لا اعتقه فله  
العدل وإسلامه الجور ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسلمها أقوله عليه  
السلام لا يطلب له ما في ذات أن طلبها وأبكت الله وأعطيتها  
أبكت عليها وفي ذلك العضاء تسلم دون القاضي المذكور قبله التمس الخ  
لما تنفذ تلك القضايا ونظرة حال المحبوسين نه جعل ناظرا  
المسلم في غير ذلك الزمة أياه فوجب إقراره ومن كان كذا  
قول المعز وأعطيه الم ببيعة لا رده قد زالت وسأله على فعل نفسه  
لا تقبل وإن لم تقم ببيعة لم يجعل تخايبه حتى يتأذى عليه ويستظهر  
في أحد أحسن الظان في حفظ حقوق المسلمين ونظر في الودائع وأرباب  
الوقوف ثم عمل على أن تقوم به اليه أو تعذر ثم هو في ذلك ما مور  
بوضع الشيء في محله وإصا إلى الحق المستحقه وقد قبل قول المعز لما  
علم أن تعذر في ذلك تأذيه أن المعز ولا سلمها اليه فيقبل الله قوله  
فما لم يخذ الدنيا فإن يله مستفاد من حجة فصار كأن يله يله يله  
وجلس للملك وهو ساخطا هو في المسجد لم يله عليه السلام كان يجلس في  
المحذو له وكذلك لم يله إجابة وقولنا حوا ساخطا هو البصير الذي  
الناس على وجه واحد غير تخايب لا يوارى لم تقبل هدية إلا من ذي رأي



عزم منه او من غير عزمه بما داته قبل القضاء لان فيه مظنة  
 التهمة والنسبة لا الميل للاف في الرجح لمن ردها عنه بوجوه  
 لا تقبله الرجح ولا تكسر دعوى ان تكون عامة لان الخاصة  
 مفضة التهمة وتسهر الجناية وبعود الرضا عنه فعل من ذنب  
 التهمة فاد الحضر سوى بينهما الجاوس والقبال فلا تسأل  
 ولا تثبر اليه ولا تلتزم حجة احراز اعر التهمة وامثالا لقول  
 رضي الله عما كنت في سحرى ليس من الناس في وجهك  
 ومجلسك وعدك كحى لم تلحق شريف جيفك ولا ياش صبيحت  
 من اد اذ انت الحزب عندك وطلب صاحب الحق عيسى لم تلحق  
 مجلسه وانتم يدع ما عليه من الجبر جزاء الظالم ولم يثبت ظلمه  
 فان امتنع مجلسه لظهور الظلم منه وانما مجلسه في كل دين لزمه  
 بد لاسر لا حصر له بل لزم المبيع او التزمه بعقد كالمهر ولا مجلسه  
 وما سوى ذلك اذ قالك بغيره لم تثبت عنه اذ لا ولا مجلس  
 سهر من او ثلثه ثم تسال عنه فان لم يظهر له مال خفي يبيد ولا  
 حول يلمنه ومن غلبه ودين بينهما هذه المسائل في المجلس  
 في نفقه زوجته لانه ما كانت عليه كالدين في المجلس والدين  
 ولا في المجلس عقوبة ولا حتى اذ ان على ان عقوبة ذلك به تعالى  
 ولا تقل لها انك اذا امسح عني بقاءك عليه دعوا الصالح على العاد  
 واحراز الالاف لا تسقط فاما تسقط بغيره في الزمان بخلاف شهادة  
 في قضا المرأة التي الحدود والقصاص انساوا بالشهادتين  
 الا في لعوله عليه اللهم ما افلح قوم وليت شعرك اذ ارسلوا  
 على اراهة ذلك وبه يقول الراشد امامة وذلك مجمع عليه فانه كما  
 القاضي الى القاضي لشهوده اذا شهد به عند الضرورة ولا حاجة الى  
 على الشهادتين ولانه فعل القضاء من المومنين والى يومنا هذا من غير

فكلى

فان شهدوا على خصم حكم بالشهادتين وان شهدوا على  
 خصم الخصم لم يحكم وكنت بالشهادتين ليحكم بها المكتوب الله لا  
 القضاء على القاضي عندنا الجوز وصح الكتاب بفضل الشهادتين  
 كالشهادتين على الشهادتين ولا يفضل الكتاب على الشهادتين وحسن  
 وامر ان يحتمل التزوير ولا يكون حجة بالسبب وخبر ان يقرأ الكتاب  
 عليهم ليعرفوا امامه ثم يختمه وذلك لانه انما يقرأ للشك والبرهان  
 من كل وجه فادا وصل الى القاضي لم يقبل من الخصم الحاضر لان المقصود  
 هو الحكم ولا يحكم على العاقل من حضوره لخاصة الى فقه فاداسله  
 السهو ذاك في النظر الى حقيقته فاداشهدوا انه كان ذلك الهاضي شانه  
 البنا في حاكم حكمة وقراء علينا ونختمه قضية القاضي وثمة على الخصم  
 والتمه مافيه لانه وجد سرار خط القبول بفضل وماك ليو يوسف  
 وان لم يلبى اذ اسهره وان كانه كنهه وختمه قبلة كانه اذ اسهره  
 على الكتاب ولحقه ثبوت انه كتاب القاضي فادافله المكتوب الله  
 عرف عامه الا ان ذلك سر لا يعلم لاحتياك في نوع الفراط فيه  
 وذلك الله على الامم بهد بالخبرهم يعامون ولا يفضل كتاب الحفاك  
 في الحدود والقصاص لما في الشهادتين على الشهادتين والمسر الى القاضي  
 ان تخلف على القضاء الا ان تفوت ذلك اليه لان القاضي عاقل  
 الرسول او الوكيل على المسامحة في تلك النيابة واد اذ رج الى القاضي  
 ختم حاكم اعضاء لان نفس الاجتهاد بالاجتهاد كحضور النساء وهما في  
 النظر الى ان خلاف الكتاب او السنة او الجراح او تكون فولا  
 داسل عليه لانه حديثه يكون في اجتهاد بالنص ولا يقضي اليك  
 على غايب لعوله عليه الله اعلى بجهته الى اليمن في حكمه لحد  
 الخصم حتى جمع من الاجتهاد لانه ان خصم من قوم مقامه لان الخصم  
 مما جرى فيه النيابة ويعاقل في لعوله عليه الله لانه حديثه  
 من ان اي شئ انما يكفك وذلك ان لا يصح لانه كان على طهر القينا

او الشهادتين على الخصم  
 او الشهادتين على الخصم  
 او الشهادتين على الخصم  
 او الشهادتين على الخصم



ما من العلم بحلها اياكم في البسعة ولم تغن قد بانها واذا حكم  
 بسعة تعلم بهما ووضيها حكمه جاز اذا كان يصح في الحكم  
 ووجه العلم الذي عليه سعة معاذ في في قريظة ورضي حكمه وغيره  
 من نيات ما روي كانت فيه وسواها من نيات ما روي كانت فيه  
 طانه صار غيره القاضى خفيها وان يكون الحكم الكافي والعبارة والحق  
 والحدود في الدية والعاسر والصبوح اذ لو كان انه يصح غيره القاضى  
 فتنشطر صفت القاضى وكل واحد من الحكمين ان يخرج ما لم يعلم لغيرها  
 لانه صا قائل يتسلسل حكمها متغير بعزمها واذا فرغ حكمه الى القاضى فان  
 مذهبنا امضاء وان خالفنا بطلان حكمه طانه على غيره القاضى  
 بوجهه ولا الحكم في الحدود والقصاص من القتل يكون من صاحب  
 والحد وحق الله تعالى وما القصاص لان الحكم يجري بحكم  
 اصلي وانما على العمل بالحد وان خالفنا في خطا في حكمه  
 على اعادته ليعتد حكمه لا يباين وان كان في قاصر في الحكم على غيره  
 وتكون ان حكم البسعة وتنفذ في القاضى طانهما انهما الحكم وحكم البسعة  
 هذا حكم تعلم بوجهه ووجهه باطل اعسار بالشهادتين كان لوجهه  
**كتاب القسم**  
 ينبغي للعلم ان ينصب قاضيا في بدو قضا من المال لتقسيم من الماير نعم  
 اجرة ان القسمه قطع الحصة ملك نصار كالقضاء فان لم يفعل نصيبها  
 لتقسيم بالاجرة لانه فعل متعته عائد اليها فجاز ان يحل الاجرة عليها ولو  
 ان لم يأخذ اجرة الشبهة بالقضاء وجب ان يكون غير ما هو نا علما بالقسمة  
 لان القاضى يباين نصار كالتشاهد ولا خير القاضى على قاسم واصل ان فيه  
 حرجا ويجوز اعلم ولا تترك الثغام يقتصر كونها لا يقتصر على المظالم  
 فيوردى في الضرر واجرى القسمه على عدد الزواجر انما اخذ العمل والعمل  
 في كونه اكثر من القليل لكونه في قبيح الغاي من الكثرة قال على قدر  
 الى نصيبا لانها تحت التماز مع ملك مشترك فيكون على قدر الملك

تجزئة

يجوز

كما في نقل الطعام المشترك في حكمه ان طلب القسمة لغيرها فانما  
 عليه ان منفعته عائدة اليه والظاهر ان امتناع الاجرة لا يمنع  
 فلم تترك في القسمة فائدة واذا حضر الشركا عند القاضى في قسمة  
 دارا وصيغة ادعوا انهم ورثوها شرا لم تقسمها عند القاضى حتى  
 البسعة على موته وعدد ورثته لم يرد عوا الميراث اعترفوا بالمالك  
 للميراث اما بعد العلم بالهم بالقسمة والقاضى لم يورث حفظ حقوق المستل  
 بعد قسمة على ذلك لبا البسعة خلا في حاله كان المشتري في سوى العقار ادعوا  
 انه ميراث قسمة في قولهم اسحبنا من الحفظ في المنقول بالقسمة  
 على كل واحد من حفظ ملكه في يد القاضى بما عتقوا فيه من رثته  
 في كتاب القسمة انه قسمها بغيرهم اعسار ان المنقول من حيث ان كان  
 ثابتة في دليل الملك وانما يكتفي كتاب القسمة ذلك للمالكون قضاء  
 على من رثه مالكا من ظهروا من بعده وان عوا العقار انهم اشبهوه  
 قسمة بغيرهم بالثمن في تقدر الحق لا بد خلاف الارث على امر وان  
 ادعوا الملك ولم يداروا التفت انتقل قسمة بينهم من الملك لظاهر  
 في الملك فيقبل قولهم في رواية تقسم حتى يقبوا البسعة على  
 الملك لواز ان يكون في ايديهم والمالك اخبرهم واذ كان كل واحد من  
 العقار ادعوا انهم انتقل عن البايع واذا كان كل واحد من  
 ينتفع بفسده قسم بطلب احدهم اخرا من الضرر الذي يلحقه بالثمن  
 وان كان احدهم ينتفع والآخر يستضر لقلية بفسده وان كان كل  
 من قسم لكون كل الحق في كل ضرر الغير وان طالع احد القسمين  
 بانه متعته له في هذه القسمة فلا يكون حقا له فلا تقبل دعواه وان كان  
 كل واحد منهما يستضر لنفسهما الا انهما في كل واحد منهما الحق  
 في المطالبة فبما تبصر به وتقسيم العروضا اذ كان في صف واحد لان  
 المقصود بعود الى الانصبا وهو مشترك فيهما ولم تقسم الجنس بين بعضهما في بعض  
 لتعذر ذلك وقال لو قسم الوقت في كل الجاهل لتفاوته في

وكان المال مشترك  
 والعقار واحد  
 من رثته



اتفاقا في كل ديمية أكثر من التفاوت من الجسيم لما قد تسمى  
 على الشخص من العلم والفهم والذكاء والكياسة والرشاقة  
 والقدرة وغير هذا فلهذا قال عليه السلام قد تسمى في شئ رجل  
 غير الف رجل وإذا كان كذلك فلا يمكن التعداد وقالوا تسمى  
 من لونه جلدش وأصله كالليل والبقر وأما الجواهر فإن كان منسبا  
 وأصلها كان كله باقيا أو زجرا جازت القسمة لمكان التعداد  
 وإن كان منسبا فلا تعدد ولا تقسم حكم ولا يدرى ولا يدرى  
 السر كما أن كل واحد يستغنى به والخاص به من جاريه كذلك وإذا  
 حضر وارثان وأما البنوة على الوفاة وعدد الورثة والدار في أيديها  
 ومعهما وارث فقلت قسما القاضي بطلانها وتصلها في الأجزاء  
 يقبض نصيبه من أصله الورثة ظهور أن يكون خصما في المسألة  
 الدارين المسمى على الميت أحضر اثنين كان أحدهما مقضيا له ولا  
 مقضيا عليه وللقاضي ولاية حفظ مال الغلب فنصبت عنه وكما في ذلك  
 أن كان منهم صغير نصيب عنه وألا دار لم تقموا البتة في تقسيم عدل  
 على جرحه أن كانوا مشترين لم تقسم مع غلبة أحدهم لأن أحد الشرطين  
 لا يكون خصما عن الآخر ولا يجوز القضاء على الغالب فلا تقسم وإن كان  
 المعقار في يد الوارث الغالب لم تقسم لأن الخصم هو الغائب ولا يجوز  
 القضاء عليه وإن حضر وارث واحد لم تقسم لأن القسمة لا تصح  
 إلا بين متقاسمين وإذا كانا كذلك فمشاركة 2 مصر واحد قسم  
 كل واحد دار على حدة بل إن المفاوضة بين الدارين كانت  
 الذوا بخلاف اختلاف التلذذ والمحال في موضع الدارين في تطبيعها أو هبتها  
 لاختلافها بينهما ولهذا يجوز لكل شئ دار مطلقا ولا يصح تسعيرها  
 في المهر وصار كجناس مختلف في الاختلاف فسمي بعضها في بعض على أن لا يدرى  
 لها تكون معاوضة شخصنة وقالوا أن كان لأحد منهم قسمة بعضها  
 في بعض فسمي بالحق المسمى لفعل الأجر مع الحائز على الحفر وإذا كان

١٧٥  
 أو نصيبه في مصر أو دار ما فوق قسم كل واحد على حدة بل إن المفاوضة  
 حمله فلا يمكن فيها التعداد ولا يدرى القاسم أن يصور ما تقسمه وأصله  
 وزد رعه وتقوم البنا وتقدر كل نصيب عن الباقي وطريقه وشروطه  
 لا يكون نصيب بعضهم نصيب الآخر بعاقلة من تمام العدل والتميز به  
 لحصله في كل نصيب بالاولى الذي يليه بالثاني والثالث على هذا  
 لخرج القرعة مخرج اسمه أو له السهم الأول في مخرج ثانيه  
 السهم الثاني تطيبا للتفاوت ونفيا للثمة والقماش أن لا يستعمل القرعة  
 وأما استحقاق المأزور فيها من الأثر وكذا تدخل الداراهمة القسمة  
 المبررة لهم من القسمة تحدى في المنفعة والمشتري بينهما العقار  
 من الداراهمة فإن أراد أحدهما أن يمدح بمقابل البناء الداراهمة لا يقبل  
 المبرر من الآخر وأما جعل الذرع في الأرض باز البناء فإن قسم بينهما  
 ولا يدرى من سهم في ملكه آخر أو طرق في السهم وإن لم يكن طرف  
 الطريق والمسبل عنه فاسر له أن يترك ويسبل نصيبه من السهم  
 لا فرار والتغير فيه وإن كان لا يكون قسمة وإن لم يكن مخرج القسمة لأن  
 القسمة شرع لتكميل المنفعة وأدلى كل واحد من طرق ولا مسبل  
 لا ينفق به في الاستطراق نصيبه الآخر أضراجه فتعبر الفسخ وإذا كان  
 يسفل له علوه وعلو المسفل له ويسفل له علوه فكل واحد على حدة وتسمى  
 بالقسم ولا تعتبر فيه ذلك وهذا قول محمد المختار صاحب الكتاب لأن  
 الرغبة في اختلاف اختلاف التلذذ والمحال في موضع الدارين في تطبيعها أو هبتها  
 لاختلافها بينهما ولهذا يجوز لكل شئ دار مطلقا ولا يصح تسعيرها  
 في المهر وصار كجناس مختلف في الاختلاف فسمي بعضها في بعض على أن لا يدرى  
 لها تكون معاوضة شخصنة وقالوا أن كان لأحد منهم قسمة بعضها  
 في بعض فسمي بالحق المسمى لفعل الأجر مع الحائز على الحفر وإذا كان

نون



انه انما هو هذا ما افره فلا يمتد الى نفسه وان قال ليس هو فثبت على ما  
 انما ثبت لعضده منى فالقول بان هو مع نفسه لانه ادعى عليه عصيا  
 وممكروا ان قال الصابي الى مخرج ارافلم نأمله الى ان لم يسهل على نفسه  
 من نفسه واذا نه سريته فافاد تسوية القسمة اعساوا بالسبع فان  
 القسمة مساواة حروجه واد السبع يضرب احد بها لعلنه لم يفتح  
 القسمة عند اي حصة وخرج حصة ذلك من احدى سريته لانه امكن  
 جرحه بالمثل فلا يصح ان السبع وقال ابو يوسف تسع القسمة لا يبين  
 ان لها شريكا ثالثا ولو كان كذلك اتضح القسمة لذاهل والبرهان اذا  
 كان لها شريك ثالث تسع في الجمع ولا يثبت اخراجه الى بالسبع فودي الى  
 التسع في الجمع وهذا يؤدى الى التسع وهو ان يحسبوا القسمة  
 كما

المراة تسع حصة اذ تحصل حصة قدر على انقاع ما توكل به سلطانا او كان  
 لصا لجمع فواه تعالى الى من آلن واذا التواكل على تسع مائة او على تسع  
 سلعة او على ان يفر لرجل باليت او بواجرة او فاكوة على كل ما قبل او  
 بالضرب القسمة او بالخبس قباض او اسارى من الخمار ان ساء اعصى  
 التسع وان ساء فسحبه ونخرج بالسبع من المراة تسعة من الرضا به وصار  
 كخمار السرحط او خمار العيب فان كان قبض التمر طرعا فادخل التسع او جود  
 الرضا دلالة وان القسمة طرعا فلا يمانه وعلمه ان كان فاما في ملكه لانه  
 لم يوهب الرضا الا صريحا ولا دلالة وقال الله ساوكن وتعالى الى ان يكون لحاق  
 عن تراص تسع وان هلك التسع في يدك المشرى وهو غير قلمه صر تسعة  
 لانه تلف قال الغمر من غير عول صحيح فله منة المنة والممكن ان تسع  
 المنة ان ساء لانه او تعة في هذه الواحدة فينقل الحصة لغيرها وصار كانه  
 تسع ما لم يصل الى آخر ومن كره على ان ياكل المنة او تسع لغيره قاله على  
 ذلك الخس او ضربا او قتل لم يخل له لانه ضرر قليل الى ان تكون للحاق منة على  
 نفسه او على غرضه اعضانه فاذا احاف ذلك وسبعة ان يهدى على كره

عليه لقوله تعالى اما اصح حرد مرانه والاضطرار في الخصومة كما كان  
 تخوف تلف النفس او العضو واداهل ولا تسعة ان تصيب حارسه  
 فان صرح حتى او تعواه ولم ياكل من ثم لم نه حديد حل بناوله عصا طائر  
 امسح من اكل الطعام للثلاث حتى باب اذ يلف عضوه منه وان اكره على الكسر  
 بانه او سبب على علم الدابة بغيره او ضرب لم يكن ذلك كراهيا حتى كره  
 باخر لحاق منه على نفسه او على غرضه من رعايته طرحة الكفر اعظم  
 من حرمه المنة فبالا تستباح به المنة اولى ان لا يسبح به الكفر فاذا احاف  
 ذلك تسعة ان يظهر ما افره به ويؤذي به فاذا ظهر ذلك وقلبه مطمئن  
 بانه ما كان فاما تم عليه لقوله تعالى الى من احضره وقلبه مطمئن بالجماع فان  
 صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان اجورا لانه قصر بذلك عن ازاله من  
 والتشديد في ذات الله ووالله تعالى رحال له فواما عاهد والله الى  
 وان كره على الاثبات ملك فسلم ما ركب منة على نفسه او على غرضه  
 من اعضانه وسبعة ان يعالج ذلك اعساوا بالاضطرار في المحضة ولصاحب  
 المال ان يرضى المنة من المنة المأمورة بمنزلة المنة فصار كالممكن  
 ما شر بنفسه فان كره تسع على من لم تسع ان يتلعب عليه ولصبر  
 حتى يقبل من قبل المسلم لم يسلح باخر ما سوى الخلال الناش فان قتله كان غما  
 لانه فعل امرا محظورا والعصاة على الذي كره ان كان القتل عمدا لما حر  
 ان الحكم يسفل اليه من المنة مستأوب لم يختيار فصا كالملة بمنزلة السيف  
 وغرس ولو توفيت الحقة لحاق المنة اعاب الله دون العاصي لانه كره  
 ورمي وان يوجب العصاة على الممكن لانه هو المستأجر الى ان في الخراب  
 على الممكن دنة كان او عصا صا اليات مع الاضطراب وقد دعى النوع على  
 ذلك لقوله وما استسكروا عليه وان اكره على الاكره او غير غيره  
 ففعل ومع ما اكره عليه لما حرة الطلاق ونخرج على اكره الكره بعمه العبد  
 ووصف من المنة ان كان قبل الدخول لانه اثلث عليه ملكه فيه بطريق التعديك  
 وان اكرهه على الرضا وجب عليه الحد عند من ساء لانه اكرهه ان يطار كن



و قد قال الامام الشافعي رحمه الله في حقوق المسلمين على المسلمين  
انهم اذا اخطوا فليؤخذوا بما اخطوا به ولا يجرى عليهم ما جازى به  
الذين اخطوا في غير ما اخطوا به ولا يجرى عليهم ما جازى به  
الذين اخطوا في غير ما اخطوا به ولا يجرى عليهم ما جازى به

This image shows a page from a handwritten manuscript in Arabic script. The text is written in a dense, cursive style, typical of classical Arabic calligraphy. The lines of text are arranged horizontally across the page, with some variations in line length and spacing. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly yellowed. The script is highly stylized and fluid, with many ligatures and decorative elements. The overall appearance is that of a well-preserved historical document.

25

١٠١  
 حاشا الى الواجب فوفى من الوفاء وهو السداد والارادة  
 فاما او جئت ضوئها استقطب على الارض فكانت كمنى بل لانه  
 سقط على القيد عليه من خير ان يكون ذلك مودعا للملك فليطع  
 كذا في العوض فانما يشترط ليل قطع ذلك ان يملكه ولم يملكه  
 علينا اما الواجب فانه لما لم يملكه المستحق في ليل  
 فكذا سقطت عليه على اننا نعلم انه لم يملكه من قبل  
 او انما سقطت عليه من قبله في التبع كما يقتضيه الامر  
 حاشا الى الواجب فوفى من الوفاء وهو السداد والارادة  
 فاما او جئت ضوئها استقطب على الارض فكانت كمنى بل لانه  
 سقط على القيد عليه من خير ان يكون ذلك مودعا للملك فليطع  
 كذا في العوض فانما يشترط ليل قطع ذلك ان يملكه ولم يملكه  
 علينا اما الواجب فانه لما لم يملكه المستحق في ليل  
 فكذا سقطت عليه على اننا نعلم انه لم يملكه من قبل  
 او انما سقطت عليه من قبله في التبع كما يقتضيه الامر

الإيمان



كالحى وان رأى ان يصاح اهل الجبل او مرفأ منهم وكان في ذلك  
 لسانهم باسرع لقوله تعالى ان جنحوا للسيف فاجنح لها وددوا  
 الى ربهم اهل مكة عامة الخديبية فان صلحهم هذه ثم رأى ان تقض الصلح  
 اتفق بينهم وقائدهم لقوله تعالى واما المنافقون منكم فاني انذرتهم  
 فانهم لا يؤمنون وقائدهم ولم يثبت اليهم اذ كان في ذلك اتفاقهم انهم لما اخطوا  
 بشئ لم يزلوا العبد فدون نقضوا العهد الذي ادا نقض العهد الذي ادا  
 الحارث اذ اخرج عبيد بن العباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم اخطوا  
 الطائف هم غنما الله ولا بأس ان يقاتلوا عسكرهم دار الحرب  
 وما كانوا وجدوه من الطعام ونسبوا الى الخيل ونهتوا بالانسان  
 وقبائلها وما يجدونه من المال كل ذلك غير قسمه لما روى ابو بصير  
 بالسنة النبوية عن رضى الله عنه انما دخلنا الى ابي بكر بنى الطعام  
 والى كرهت ان اقبل على شئ الا باسرك فكذب الله فمهر فليما كانوا  
 وليهم ولا يسفوا بذهب ولا فضة من باع ما يذهب او فضة  
 نفسه الخبز والحرور ان يدعوا انفسهم من ذلك لا يتجاوزوا اتفاق حوى  
 العائدين ومن اسلم منهم احرز باسلامه لنفسه واولاد الصغار  
 وكل مال هو ملك او دية في يد من اسلمه فاسلامه وماه في يد حاكم  
 فلا يلبس فيه حكمه الا في ان ظهر على الدار ففقال في ذلك تبع الدار واد  
 لان الكبار في انقطاع التبعية والولاية عنهم وروجته في ذلك السب  
 سابعة له في الاسلام وكذلك جهلها من ان يتبع الملام في الرق والحرية والى  
 انما الله في الاسلام ولا يتبع ان يباع الدار من على الحرب ولا على هذه  
 ولا بفادون بله اشار الى ان في تقوية الكفار واعانة على هؤلاء وقال  
 والى مع بفاداهم انما اشار الى ان من اسلم من الجاهل من الجاهل فاذى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص من الجاهل من الجاهل من الجاهل  
 فاما المقادير بالمال والخور والاداء عن حجة ان الكبرياء لم يلبس  
 بها اذ كان بالاسم حاجة وضرورة لا المال ولا خور المشركين لزمه

في هذا الحديث  
 في هذا الحديث  
 في هذا الحديث

ابطال من العالمين وادام مع الجاهل بله غنم من الجاهل ان ساءت  
 كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان ساء افعالهم عليه ووصح عليهم لخرج كما فعل  
 ارضيهم عن يارض العراق وهو في سائر بلادهم ان ساءت افعالهم  
 قتل غنمة ابن له فعيض والنضر من الجاهل بعد ما خلا من ديار  
 استقرهم لان استقر قاق مشرووع بالاسلام في غير مشرك العرب ان  
 تركهم لحرار ادمه للمسلمين لاجل انهم فعلوا ذلك بالعراق ولا يجوز ان  
 لا اذ الحرب لان فيه تقوية الكفار وادار اراذ والعود الى دار الاسلام ومهم  
 مواش فلي تقدر واعلى ثقلها لادار الاسلام في حوزها وخرقها بالانقطاع  
 بها ولا تعقر ونحوها لانه تعذيب الحيوان ولا يتركونها لئلا يتقوا بها ونهية  
 عليه من ذبح الحيوان لئلا ياكله يكتشف عن جواز الذبح لغرض صحة واهل  
 الكفر واضعافهم من اهل الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل  
 ولا يقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام لنهية عليه  
 عن بيع الغنم في دار الحرب والغنمة سعة ولا راسلهم ساءوا الفنى  
 عليه السلام لما صدر بيع خمسين وهو يد الجاهل ان في ذلك تقسيمها حتى  
 انما الجاهل ان يقسمها فلو كان حارس كما قال الراجح لما اخرها مع المطالبة  
 واما ما قيل عن ان المصطفي كان العنينة لانهما صاروا المسلمين  
 وكذلك بعد انة يومئذ من دار الاسلام والرد والعسكر ساءوا من الجاهل  
 ثبت لجواهر الدرب لان الماشية تستظهر فيقوى بوجود الرد فكاره  
 ما حد يقوى لهم حماة الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل  
 العنينة الى دار الاسلام شاركون فيها لوجود الجاهل من الجاهل من الجاهل  
 المالك للعسكر ولهد اسم النبي صلى الله عليه وسلم لاني عامر لما قدما على خيبر  
 بعد تقوى الحرب عند الراجح اذ اخطوا بعد تقضى الحرب وجمع الغنائم لم  
 تشركهم وبعد تقضى الحرب قبل الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل  
 متروك الظاهر عند ان الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل من الجاهل  
 معهم بقصص الجاهل وهو لا يجوز ان يمل سوق العسكر في الغنمة

العنينة من مشقة الواقعة  
 المشهور ان هذه الخسرة  
 عمن ليس من على النبي







بالله العليم وحده  
والله العليم وحده

إلى قوتها وعلما ان الحق العبد حال غنى الحرب كان له حصة من حياض الدنيا  
مثل له الدنيا يراد له عار الدنيا في غنى كتمه الله وذلك حياض الحياض  
وعلما ان يظنون من طاعة الله وذلك لهم لما لو كان لا اعلم ولا دعي ولا صبي ولا  
يرضخ لهم عالج ما يركى الى عام خد كى مبرر فان السى عليه الله  
والنساء والصبيان اما الخس فانه ليس على له اسهم سهم للبيضاى وهم  
للمساكين وسهم لزين السبيل لقوله تعالى واعلموا انما غنمهم منى الله تذك  
عمر اذ دوى القرية منهم وتذكرون ولا تدع الا غنياهم لان الخلفاء الراشدين  
قسموا الخس على طبقة اسهم ولم يدعوا الى بنى هاشم وفى المطلب شيئا خلافت  
مرهسا ان الحق انه نصرت لهم خمس الخس ومن عا مينة وبني نوفل ولو كان  
حق ما يطعون ولا يجد له قوله تعالى اذى للمقرى له الخس فيه ذو ذو نوفل  
السى علم او قرنة المسلمين بل الظاهر انه اراد قرنى المسلمين في حياض  
لهم قال الله تعالى وما لوه هو حتى لا يكون فيه طاعة ولا ان كل من حج ذكر ذو  
القرنة في المرات المراد ذو ذو قرنة المسلمين ولانه لو كان الحق حقا قال الله  
لما اختص به البعض ومن البعض فاما ذكر الله تعالى في الخس فانما هو ليقطع  
القطر تير كاسية كذا روى عن الحسن بن محمد وسهم السى عليه الله سعة  
لونه كما سبط الصفة لانه ان الخلفاء قسموا الخس على طبقة اسهم ولا ان الخس  
سبط بالموث كما سبط في الصفة بالاجماع ولو كان ينقل الى الزمان كما قال  
لان الحق الخس الى الله تعالى ولو اخذوه لنقل نقل استفاضية وسهم ذوى القربى  
كأنو كحونه ومن السى عليه بالنصرة وبك بالفقير لانه عليه السلام  
اعطى بنى المطلب وختم بنى امية وهم اقرب اليه لان امية اخير هاشم  
لحميه وامه والمطلب اخى لميمه وانقطعت حجة ان يعطى لعل النبي عليه السلام  
فانه ملاك له ذلك عثمان بن عفان وجبير بن مطعم قال انهم ان يراى تو معى  
فقد كى الحاصلة والاسلام وشكل من احببه ولانه يدل الصدقة بالحدث  
مكون لمطرب له الصدقة وهو البعض واذا دخل الواحد او الاثنان  
الى دار الحرب فغير من غير ان الامام فاخذوا سهم الخس لانه ما اسبح



أخذ على غيره هذه المتاعا فصار كالصبي الذي قال في أوجح الشمس  
عنه إلا أن اسم الضميمة عند العرب مثل ما أخذ بالفتح والغلبة وهذا  
ليس كذلك فأنزل جماعة له أمانة فاختار ساجس وان لم ياذن لهم إلا  
لم ياذنونه على وجه البهر والغلبة وإذا دخل الحرب فاجتهدوا  
في إدخاله أن يتعدى من سبي من أموالهم ولا يخرج ما لهم أتوا به على أو فوا  
بالعقود ورواه عليه الله المسمون عند شتر وطعمهم فان عذريته  
وأخذ شيئا وخرج به ملكا فخطبوا ورواه عن ابن مسعود في ملكه سلمه  
الغلبة وأهبطه وأدخلك الحرب إلى أن تستأمنه فأنكمن أن تستأمن  
في دارنا سنة ونقول له المأمن أن تقيم ما في السنة وضعت عليك الجرمية  
فإن قام أغلقت عنه المأمن والمأمن المأمن المأمن من الإقامة في دارنا  
إلا أن يكون عينا وتوبة الكفار إلى الإسلام لا مع الخوارج فقد رد ذلك  
لأنه قد لا يقتضيه من جهة يورج ذلك رابع المنافع لسنة أو إذا انما  
دنيا وصار دما ولم يزل أن يرجع إلى أن الحرب لأن الجرمية بدل الله  
ولا أنكمن من بقضها فإن عاد إلى الحرب فترك دية عند مسلم أو دى  
أو دنا في سنة فقد صار دية من أحوال العود لانه في دار الحرب هو  
من أهلها وما في دار الإسلام من أهله على غير ما في المسلم والمقاتلة  
لم تطل بأن يسرا وقتل سقطت دونه وصارت الودعة في داره على  
لم يبق أهل المال فصار كانه أسير والودعة في ملكه وقد بطلت طائفة الناس  
فسقطت دونه أو قتل بغيره هذا الظهور على الدار أما القتل بدون الظهور  
كالوت فصبر ماله لورسه وعند أن في الودعة لورسه وح الدار  
فإن لانه ماله فليس يطل بطلان المأمن كما لو كان في المأمن والقرن  
أن الغلبة تطل المأمن ولا يطل مجرد الخوف وما أوجف عليه المسلمون  
من أموال أهل الحرب فغيره قال يصفه مصالح المسلم في نصرة الخوارج لانه  
حصل بقاء المسلم من غير مال فكان كالمأمن وأرض العدو كلها التي  
تغيرت في عين العدو على أقصى محو ما من يورج الجرمية أن لا يخرج ابتلا

لا حيلة بعقد الذمة وعقد الذمة من سبي الحرب لا حيلة  
والسواد أرض خراج وهي من الغنائم التي عتقت وخلوان من ذلك  
للعبيد أن لا يخرج من أرضها تحت اليد حذيفة ابن اليمان وعثمان بن  
مسحاهما ووضعها على المخرج فحضر المخرج فحضر الصحابة من  
نصبر وكذلك جمع الصحابة على دفع الخراج على الشام وأرض السواد  
مما لو لا هاهنا الخوارج وهم وتصرفهم فيها لما كان أن يخرجوا من أرضهم  
ووضع عليها وعلى رؤسهم الخراج ولا يمكن ذلك بها وإحسان الجرمية  
التي في الجرمية ومذو الخراج وكل أرض أسلم عليها أهلها أو تحت  
عنقهم بقسمت من الغنائم هي أرض غنم المسلم في كنداء  
بالخراج لانه في معنى الجرمية وكل أرض تحت عنق فأقر أهلها  
عليها هي أرض خراج لانه حتى يرداه الكافر وكان فذلك لانه ومن لحا  
أرضها أو أنما هي غنم أي يوسف معصية يخبرها فإن كانت من حيز أرض  
الخراج هي خراجية وإن كانت من حيز أرض مشرك فهي مشركية طرحت  
في حكمها وتبع لها ولها طرحت لورس عرافة الميرة والبصرة عند سنة  
بأجماع الصحابة بل القياس أن يكون خراجية لكونها من حيز أرض الخراج  
لأنه ترك القياس بأجماع الصحابة وقال محمد بن أبي حنيفة رحمه الله  
استخرجها أو ما بطلت والفرقة في النهار العظام التي لم يملكها أحد  
عدوية طرحت الخراج في المسبغ لانه بالبراج وإن أجازها ما بالبراج  
لأنه أحسنها المأمن مثل نهر الملك في نهر دجلة في حيز خراجية لانه  
فلان من الخراج إذا انتفع بالمياه الخراجية والخراج الذي وضعه عمر  
على السواد من كل حرب ساقط الماء فغيرها شيء وهو الصاع ودرهم  
ومن الوطية خمسة دراهم ومن حيز الكرم المنصل والفحل المنصل  
سبعة دراهم وكان ذلك لحضر من الصحابة ولم تذكر عليه أحد فكان أهلها  
وما سوى ذلك من الأصناف توضع عليها خمسة دراهم فان عمر رضي الله عنه  
لا يبت حذيفة وابن جنيح فوضع ذلك فأكلم أهلها أهلها أرض



ما ورد في حاله بل قد كان حاضرا في ذلك الحضر قدرا الطائفة فان لم يظن  
 ما وضع عليها فقصم الماع لم يرجع لا قدر الطائفة واداعا على ارض  
 حشر في الماء وانف صرع عنها او اصطلمت الذرع افنة ولا يخرج عليهم  
 حوزة وجبت ازا النفا الحاصل من الارض ولم يحصل الخلاص والوعظا  
 ما حشرها خيرا من الجراح من النفا حاصل بقدر ما بالتمكين من انزلة واما  
 انفسه من جوار من فله ولا يثدرو من اسلم من اهل الجراح اخذ من الجراح  
 على حاله لم يرد فحانة نهر الملك اسلم من فله لم يرد فحانة نهر الملك  
 على ارضها تودى الجراح عنها ولم ينكر عليه احد وخوذا ان تبرى  
 المسلم ارض الجراح من الارض اسما را نسا ابراهام له وبوخذ منه الجراح  
 لم يترامه ذلك دالة وخوذا ان يترامه المسلم في لقائه ابتداء كما لو قل بالجرة  
 عن دوى ولا حشر الجراح من ارض الجراح لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اخذ من ارض الجراح في ارض الجراح ولا من ارض الجراح  
 وولاية الجراح لم يخذ من ارض الجراح ولا من ارض الجراح ولا من ارض الجراح  
 وودعت المسألة في الزكوة والجرة على ضر من جرية توضع بالبرقي والضح  
 ففقدت بحسب اتفق عليه المتفق بعد له عليه السلام المسالمون غنمهم  
 وما صالح النبي عليه السلام اهل الجراح وجبة ينفذ في الماع وضعا اذا غلب  
 على الكوار واقربهم على اهل الجراح فوضع على الغني الظاهر الغني في كل  
 سنة خمسة واربعين رجلا ماخذ منه في كل شهر اربعة رجلا وهو وعلى  
 المتوسر في الحال اربعة رجلا في كل شهر اربعة رجلا وعلى البكر المتوسر  
 اربعة رجلا في كل شهر اربعة رجلا في كل شهر اربعة رجلا وعلى البكر المتوسر  
 اهل السواد واخيرهم في ذلك فاحان محض من الجوار ولم ينكر عليه احد  
 وعندنا في حشدرة بدنا رغنا كان او ففقدت اقول عليه السلام في كل  
 حاله دنا واللاه تحتله قال ذلك فيما وجد بالصحة وبه يقول واللاه عليه  
 انه ما كسر الجراح وحاشية الجيرة لم ينفذ على النساء وتوضع الجيرة على  
 الكتاب بقدره على من الدن انوا الكنائس حتى يعطوا الجيرة الالة وعلى الجوار

يجب  
 في كل حال  
 في كل حال  
 في كل حال

في كل حال

لعله عليه السلام شقوا من سنة اهل الكتاب وعلى عبدة الموثق  
 من العهد لعله عليه السلام اذ اذعت جديشا اذ عنهم لعله عليه السلام  
 لاله الا الله لا ان ملك فادعوه لاله الجيرة وهو عام وانه لا يرد  
 الجوار من العن من المحدث من لعله عليه السلام فادعوه لاله الجيرة  
 الجوار انفاوه فالجوار اذ الجيرة مناء وانه جيرة على ارضه ولا يرد  
 ولا اعلى ولا قصر غير معمل ولا على الوهاب من الدين لم يرد الجوار اليك  
 لانهما جيرة لا عن اسلم ولا قتل عليه من اسلم وعليه جيرة من  
 عنه ما روى في زفة ميا وحشر عليه جيرة وطول في اسلم ففصل له اكل اسلمت  
 مسعودا ان اسلمت مسعودا في اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 فادعوه لاله الجيرة وانهما جيرة من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 في الجيرة اخذها على وجه الضغار ولا يرد الجوار اليك من اسلمت مسعودا  
 عليه اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك فادعوه لاله الجيرة  
 فعورة مسعودا على الجيرة من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 لانه ما كسر الجراح وحاشية الجيرة لم ينفذ على النساء وتوضع الجيرة على  
 واضح ولا ينفذ على الجوار من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 لعله عليه السلام في كل حال ولا ينفذ على الجوار من اسلمت مسعودا  
 اعادوه لاله الجيرة فادعوه لاله الجيرة فادعوه لاله الجيرة  
 في زفيرهم وعمرهم في كل حال ولا ينفذ على الجوار من اسلمت مسعودا  
 ان اخذوا اهل الجيرة بالضم من المسلمين ولا يرد الجوار اليك  
 عليهم وصونا للمسلمين ان ينفذ في كل حال ولا يرد الجوار اليك  
 الملائكة في ذلك لم ينفذ في كل حال ولا يرد الجوار اليك  
 الجوار انوا الجيرة من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 في ارضه واعلا عليه من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 في كل حال ولا ينفذ على الجوار من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك  
 وفعلا على جرح نهار نونا الجيرة من اسلمت مسعودا ولا يرد الجوار اليك

في كل حال



تعد البقرة وسب النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر والى  
المسلمين خصصة كسائر المشايخ وقد قال اليهودي الذي عليه الذم السام  
ان من سبهم لم يخله نقضا عندك في جميع ذلك فليس له حرمة في قتالهم  
في حق البقرة فانه قال الله تعالى في حق اليهودي من سبهم ان  
يقتلوا او يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا  
المسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا ان سبهم فان كان سبهم  
له ان يقاتلهم فانه لا يربح الا سميتهم ويخسر بدمته اما ان يذبحه او يذبحه  
ابا مني ان يذبحه فقتل من ذبحه والذبح هو الذبح الذي عليه الذم  
لم اذبحه الا بغيره في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة في سنة  
قال الله تعالى في حق اليهودي من سبهم ان يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا  
احد المسلمين لم يذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
في حق اليهودي من سبهم ان يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا  
تسليم لانه عليه الذم من سبهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
خلافة فانه سئل عن النساء اذا ارادوا ان يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا  
اذا اذنت خلاف الرواية في حق اليهودي من سبهم ان يذبحوه فقتلوا او يذبحوه  
وذكر ان من سبهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
لهما طهنة رابعة دية فكذا عصمة ماله واما ذواتهم فليس له سبهم  
ان سبهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
وعنده اليهودي ان يذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
في المالك الصالح وان اب او قتل على دية او قتل النفس في حال الجاهلية  
لا ورثة من المسلمين فكانت النفس في حال الجاهلية فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
لم يوارث اهل بيته شيئا واما سبهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
اسلامه وعند الجميع لو رقتة نساء على ان يذبحوه فقتلوا او يذبحوه فقتلوا  
وعندك في الجميع في القوم عليه الذم لم يوارث اهل بيته شيئا لانه انما لم يوارث

في حق اليهودي من سبهم

١٨٨

اهل بيته من بل ثور المسلمين في حق من سبهم من اجزاء اسلامه واهل بيته  
من سبهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
عليه وثقل ما الذم في حال الجاهلية الى دية المسلمين في حق اليهودي من سبهم  
الذم لزمه في حال الجاهلية مما الذم في حال الجاهلية واما لزمه من الذم  
في حال دية مما الذم في حال دية في حال دية في حال دية في حال دية في حال دية  
وتسقط الذمة لا تقطع الا بغيره فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
الحاكم لا يقطع الا بغيره فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
فلا يذبحه الا بغيره فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
في حال دية من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
ان حاله في حق من سبهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
لم عليه العصمة وعند من هو كالنبي فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
ومن عليه العصمة من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
خلافة واذا عاد المرتد بعد الحكم بقتاله لا دار الجاهلية فقتل من ذبحه  
في ذم ورثته من ماله بعينه لانه ماله عليه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
والمرتدة اذا تصرفت في حال ذمها جازت تصرفت في حال ذمها جازت تصرفت  
في حال ذمها فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
من المسلمين من الزكاة هكذا صلحهم عن ذمهم لانه انتموا الى الجاهلية  
ولم ينكر عليه احد من الصحابة وروى عن نساءهم وكنهنهم من نساءهم  
المسلمين فان الوثوق تحت على المرأة ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها  
في حقهم وروى عن نساءهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
في حقهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
اهل الجاهلية ما ذمهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
في حقهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه  
منه ما يكتفونهم فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه فقتل من ذبحه

في حق اليهودي من سبهم

في حق اليهودي من سبهم



وتأتي في بعض النسخ من غير ما ذكرنا أعان صلحنا بأعادة الأعمام  
 وأدنا على نوره من أناس على البر وخروج طاعة لولا ما دعاهم من  
 السلافة وكشف عن شدة من طمعهم أن يعودوا إلى الجاهلية فيستغنى  
 عن صلواتهم ولا ينددوا بهم بالفتنة حتى ينددوا بالفتنة وأقامه إلى  
 ولهم ما يفتن علي بن عباس أو لا إلى أخيه خرد وأو ناظرهم قبل القتال فإن  
 بداهه قائلهم حتى يفتنهم لعله تعالى فما بالوا إلى تنفي حتى يفتن إلى  
 أمهاته فإن كانت لهم منة أجهز على خردهم وانفتح مؤامهم حسنا لما  
 الفساد وزجرهم عن إثارة الشقاق بين علي رضي الله عنه ومؤامهم بالشاخص  
 الصحابة من غير تكبر لولا أنهم جسد كما دللنا على ما فعل ولا يكره عليه وأما  
 لهم منة لم يجهز على خردهم ولم يفتح مؤامهم لأن المقصود تفرقهم وتبدد  
 شملهم ويدخل ولا معنى لقتالهم ولا تسبى لهم منة ولا يفتحهم  
 ما هلكوا على وولما سألنا ثقاتنا وأسلحهم أن احتاج المسلمون الله  
 من الجاهل أن يأخذ بصلح أهل العدل إذا احتاج فاهل البغي أن يفتنهم  
 أمواليهم ولا يردوها عليهم ولا تقسمها حتى يتوبوا ويردوها عليهم لئلا  
 أن تلك أموالهم لم يردوا وأما الخشيش لئلا يستعينوا به وينفقوا على قبائل  
 أهل العدل فإذا زال عنهم ردوها عليهم وملجأه أهل البغي من أهل الدنق  
 غلبوا عليها من الخرد والشر ثم يأخذ الجاهل قانيه إلى الجاهل إنما الخش  
 يأخذ بعلقة الجاهل والخش لا يجره فما مضى فسقط حنة نارا كانوا من  
 حقه أجزاء من قديمه لو صول الجاهل للبحث وأن لم يكونوا صنفين في  
 أفتى أهله بما سجد به من الله أن يسلوا ذلك لانه لم يقع من قعد وسقط  
 المطالبة في الظاهر لا منع وجوهه في الباطن كما هو الأمر أن الباطنة والعلنية  
**كتاب**  
 في حل الرجال للشرع وخدم للنساء لما روى أنه عليه السلام أخذ خيرا  
 لشماله وذها بممنه ورفعها يده فقال انهن من جرد علي ذلور أمي  
 حل لانا ثم ولا بأس بتوشك لما روى أن الشاخص ولعة فليس على وسلا

حيد وعلها طيور وروى أنه كان على صلح من عباس بن موسى  
 الخفاء وقال من جمع النوى ولده تزي زكي من خلقات من لم يولد  
 بالنسب الدنياء في الحديث عند طهارة لم يفتن السلاخ عماري ومار  
 وكان فيه وثقا في قلوب العامة وارعائا وارهبا واعدائا  
 لجمع النوى من غير قضا ولون المذموم قائما مقامه ولا بأس بالنسب  
 إذا كان يهدى إلى الله شيئا وقطنا أو خيرا من الشفاف ليسوا الخرمين  
 من غير تكبر بعض على بعض في خور الرجال تعالى بالذهب والفضة لما  
 من الجد ثلث الخاتم من العضة والمنطقة في غاية السيف من العضة  
 لما روى أن نسر النبي عليه السلام الخد خاتمة من فضة ونقش فيه محمد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقال الخنفس أحد علي نقشه وروى جعفر الصادق  
 أن قائم سيف رسول الله وعلامة وحلقاها كانت من فضة والحجارة والمنطقة  
 تبع كالعامة الثوب وخور للنساء التختي بالذهب والفضة لما روى  
 وذكره أن نكسي الصبي المذهب خرد لكونه من ذكور الجاهل ولا يفتن  
 أن يؤخذ الصبي طرائق الشريعة لئلا يفتن بها ولعلنا نؤمن بالصانع ونؤمن  
 الجاهل والخور الما كل والشرب والادهاق والتفتن في أنية الذهب والفضة للرجال  
 والنساء ولعله عليه السلام من شرب في أنية الذهب والفضة فكانا نجس  
 في جوفه نار جهنم أي يرددها وهذا عام ولا يفتن بزي الجاهل  
 وقال عليه السلام من تشبه بغيره فهو منه ولا بأس باستعمال النوى الزجاج  
 والياقوت والعقيق لعدم ورود النهي فيه فيبقى على أصل الجاهلية والجاهل  
 السامع ذلك المذهب بعلامة أنه ما يتفاديه لا يصح لأن النبي عليه السلام  
 لم يفتن بذهب ما أنزل مع جواره أن الذهب وهذه الخواص من الذهب  
 ما سواها على احتصاص الذهب بالخدم والجوز الشرع في الذهب  
 عند أي نوع والركون على السراج المفضي والموسى على السراج المفضي  
 لأن العضة باعة فيها كالعلم في الثوب وهذا أي يوسف ثلك أنه مستعمل  
 للفضة لئلا ينطأ إلى سمع إلى غير معتبر على وجه تفخذه وذلك

في الرجل الذي  
 يفتن به

في الرجل الذي



باسمه عليه السلام والمراد بالعلم اسم العلم الفصحة وذكره  
 الشيخ في المصنف والفقه في القول بسقوط جود القرآن  
 ولا بأس بحمله المصنف وتفسير السجود وتفسيره ماء الذهب  
 من غير أن ذلك يجوز في قول الله ولم يذكر أحد من الصحابة وحسن  
 إجماع الخصم أن يكون فيه إغراء بالخصامة فافهم الله ما خصص في ذلك  
 ولا بأس بخصم السرايم وإنما الخصم على المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله  
 من جملته في ذلك الإغراء وأفتتاهما ولو كان صحيحا لما قيل أنه يكون إغراء  
 فنقل ذلك وما روي أنه كره ذلك في هاشم فتاوى له أن التحليل كانت له  
 منهم فالتفتان كثير وغوران في قبوله في المحدثين قول العباد والصبي  
 استحبنا أن لا نرى الله في قول قيل قواعده في المحدثين في المحدثين في  
 أبو بكر على يدها وقيل قول يرميه فيما أهله في ذلك وهو ما صرح به  
 في حديثه وأنه لو أشرف هذا الخبر لم يباخ إلا في المخرج وتصلح المعاني  
 قول الناس في عباد العدالة تضييق على الناس وقد قيل أناس في سائر  
 المصنف قول الدلائل في المنادى ولا تقبل في إجماع الدلائل العدالة  
 الضرورة فيها ولا في خبر سائر الذين في تفسير اسم العدالة كما في التوراة  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وغوران في طلب الرجل من الرجل حنيفة في المحدثين  
 لعله تعالى ولا بد من من ينزل المظهر منها في التفسير هو المجل  
 والخاتم ومن غير الوجه واليه في أن كان له ما من من المحدثين في المحدثين  
 المصنف لعله عليه السلام النظر في المحدثين من المحدثين في المحدثين  
 وغوران في أن أراد أن يحسن عليها والشاهد إذا أراد الشاهد  
 عليها النظر في المحدثين وأراد أن يحسن عليها والشاهد إذا أراد الشاهد  
 تبصير المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 لما ذكرنا من الضرورة وقيل لا ينبغي أن يعلم أحدا ذلك وأدرك المحدثين  
 قال أبو بكر وأشرف من أكل في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 فيصرف في ما سواه ما يمكن ونظر في الرجل من الرجل في المحدثين

وأما في هذا الرجل

طه

قوله لا ركنه كان العور في ذلك غير على مخرج ذلك ما روي في المحدثين  
 أن العور من الرجل لا ما ظهر من الرجل منه أن العور بقوة يستوي من الرجل  
 والمرأة المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 من المرأة في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 جميع يدها وهو في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 مخرج وأن يحسنه في الوجه والعاشر والعاشر والعشرة والعشرة  
 تعالى ولا بد من من ينزل المظهر منها في التفسير هو المجل  
 المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 إذا شربها يظهر المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 أعظم فالتفتان في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 للضرورة وأنه إذا سائر بها أو من بها لم يكن العور في المحدثين في المحدثين  
 نفس في غوران في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 إذا أراد المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 شاع وضرب نداء على صدرها وقال أشهد ما أراك في علمك ولا في علمك  
 إلى المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 أن تطرح سديقه في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 وصار في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 وسجل عن منه في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 بأدبها في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 لها المصنف في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 ذلك في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين  
 المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين في المحدثين







في انما هو على البيت من اوصافه كونه ان يوصي به تلافيا للوحي ان يوصي  
 به او يوصي به بعد ذلك في توفيقه استحقاق العبد من فاته لا يضره الوحي له  
 انما هو استحقاق ما ذكرنا انما هذا ما اسما بالبيت استحقاق من الورثة  
 بالحق لا يجوز ان يخرج من البيت من اوصي وعلمه من بيت الله لم  
 يوصي به المان يراى العنا من الدين في الدين مطلق على الوصية  
 في انما يوصي به من بيت الله ثم ان الوصية قبل الدين انما يوصي به  
 ومن اوصي به من بيت الله فالوصية باطلا لا بها وصية في الخير او اوصي  
 بتدبيره من بيت الله فالوصية باطلا لا بها وصية في الخير او اوصي  
 بالبيت ما كان له ان يوصي به ان كان له ان يوصي به البيت ما كان له  
 ان يوصي به من بيت الله في بيت الله مثل بيت الله في بيت الله  
 ومن اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 به من اوصي به الوصية باطلا لا بها وصية في الخير او اوصي  
 فانما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 وكان اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 تخرج ما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 الورثة انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 ذلك السد من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 وهو اهل البيت في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 اخس سهم الورثة انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 اخس السهم انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 الورثة في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 معلوم ومن اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله

العتق

النفقة

او اخرها مثل الوحي والنفقة في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 منها بقدر ما قلناه ان يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 اخرا عنه رجلا من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 تعالى فانما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 ومن خرج من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 بموته الاكلما وانما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 مائة قد خرج عنه من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 في كل المسافة والنفقة من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 والمساكن ان يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 اعسا را بالهبة او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 على ابطاله من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 يكون من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 وانما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 عما من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 حاشيته انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 فالوصية لكل ذي رحم محرم من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 ذلك تعالى في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 قربة والصحة في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 انما يوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله  
 في بيت الله او اوصي به من بيت الله او اوصي به من بيت الله

فانما يوصي به



















كأنه وسببها من ماله ما ذكرنا ونقول إلى سبعة كزوج واثنين كزوج  
 لهم وإلى تسعة كزوج واثنين كزوج وإلى عشرة كزوج  
 أم زاد كان مع الزوج ثلث كزوج أو سدس كزوج وأخت له فاصلاها  
 من غير عسر ونقول إلى ثمانية عشر كزوج وثلثون كزوج وأخت له  
 وأختين كزوج وسببها من ماله ما ذكرنا وإذا كان مع الزوج ثلثان كزوج  
 وثلثين كزوج وسببها من ماله ما ذكرنا وإذا كان مع الزوج ثلثان كزوج  
 وسببها من ماله ما ذكرنا وإذا كان مع الزوج ثلثان كزوج وسببها من ماله ما ذكرنا  
 من أربعة وعشرين كزوج وسببها من ماله ما ذكرنا وإذا كان مع الزوج ثلثان كزوج  
 وسببها من ماله ما ذكرنا وإذا كان مع الزوج ثلثان كزوج وسببها من ماله ما ذكرنا  
 في ذلك كله ما ذكرنا وأما العول والأولاد العرض فثبتت كتاب الله تعالى وإذا  
 ازدحمت النسب بعضهم أو إلى ما لا يسعها من بعض ضرب كل واحد بقدر حصته  
 كالحال المذكور أم إذا ضاقت التركة عن الوفاة ودان على بعض النسب  
 في التركة أو في واحدة صارت ثلثها تسعاً وهذا مذهب ابن مسعود وروى  
 التي عليه السلام كذا في العول وقد حل النقض على من نصبت عصبية في حال فساد  
 أضار ببعض دون بعض وإذا انقسمت المسألة على الورثة فثبتت في المصنف  
 نوازل في تقسيم النسب وأن تقسيم سهام من ترك عليهم فاضرب  
 في أصل المسألة وعولها أن كتاب عمالة مما بلغ صحته من المبلغ قد تضاعف  
 بعد المضروب فمثاله امرأة وأخوات للمرأة سهم وللأخوة ثلثه لا تقسم  
 عليها فاضرب النسب في أصل المسألة ثلثاً خمسة وسببها نصيب المسألة وإن اتفق  
 سهامهم عدددهم فاضرب في أصل المسألة أن ضربت في ثلثه فاضرب  
 الكل بمثاله امرأة وستة أخوة للمرأة الثلث سهم وللأخوة ثلثه غير منقسم  
 عليهم لكن سهامها موافقة للثلاث فاضرب ثلث عدددهم في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 نصيب فإن لم تقسم سهام من ترك فاضرب أحد الفقير في الآخر ثم اجتمع  
 في الثالث مما اجتمع في أصل المسألة ثلثاً إذا كانت عدة غيبات فاضرب  
 في العدد أجزاءً من ماله من ماله فاضرب في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 وأخوات كسرى على الصنفين وعما ثمان ثلثاً فاضرب في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 وسببها نصيب وإن كان عدد من ترك فاضرب في أصل المسألة ثلثاً خمسة

ابن عباس

لزوج من الخ دل خرج من الخ كزوج وأخت له فاضرب في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 عدد الأخوين جزء عدد النسوة فاضرب عدد النسوة في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 عشر وسببها نصيب المسألة وإذا كان عدد من ترك فاضرب في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 ثم ما اجتمع في أصل المسألة ثلثاً خمسة عدد ينقسم على العدد جميعاً ماله أربع  
 نسوة وأخت نسوة إمام فبهم النساء وتسببها إمام فبهم عشرهم وسببها  
 موافقة وإذا أصريت وفي أصلها في الأخير نصيباً على شريطة في أصل المسألة ثلثاً خمسة  
 وأربعين فبهم نصيبها وإذا أصريت فاضرب سهام كل وارث التركة ثم اجتمع  
 على نصيبها في الفرض يخرج حق الوارث كذا في ذلك فاضرب النسوة وثلثه أخوة ماله  
 بعد النصيب مع من سببه وثلثه التركة أم إذا فاضرب سهامها نصيب كل واحد  
 للورثة وتقسيمها على سهام المسألة كان الخارج ثلثاً فاضرب في ذلك حتى يكون واحد من  
 وأما ضرب سهامها نصيباً فاضرب النسوة وتقسيمها على السهام كان الخارج درهماً  
 وهو حتى كل واحد من واحد ضربها نصيباً واحد من الخوة وتقسيمها على السهام  
 كان الخارج درهماً وهو حتى كل واحد منهم وإذا انقسمت التركة حتى  
 أحد الورثة فإن كان ما نصيبه من المسألة أول تقسيم على عدد ورثته قد صحت  
 المسلمين مما صحت منه الأولى الوفاة من أربعين ثم مات من الأولين فالأولى  
 من بعده والباقي من بعده نصيب من بعدهم في سهمان قد صحت المسلمين أربعة  
 وأربعين تقسيم في نصيب المسألة الثاني بالطريقة التي ذكرناها فاضرب أحد  
 المسلمين في الآخر في أربعين من سهام المسألة الثاني وما صحت نصيبه منه موافقة  
 كما لو مات عن ابن وبنت ثم ماتت بنت عن ابن وبنت الأولى من ابنة والباقي أيضاً  
 من ابنة ونصبت من ماله في سهم وذلك غير منقسم في موافقة فاضرب أحد  
 المسلمين في الآخر في تسعة فبهم نصيب المسألة فإن كان بينهما موافقة  
 فاضرب في المسألة الباقية في الأولى مما اجتمع صحته المسلمين في الوفاة  
 عن ابن وبنت ثم ماتت من ابن وبنت الأولى من ابنة والباقي أيضاً  
 من ابنة ونصبت من ماله في سهمان في سهمان في سهمان في سهمان في سهمان  
 بينهما موافقة بالصفة فاضرب في المسألة ثلثاً خمسة نصيبها

عدد ١٩٢  
 عدد ٩٢  
 نصيب



المسلمان كل من كان من السلسلة الأولى في مضروبها خمسة  
 السلسلة الثانية ان كانت مساوية او في بعضها ان كانت موافقة من السلسلة قد  
 تضاعفت الضرب فيضاعفت تضاعف منها ومن في من السلسلة الثانية  
 شي مضروب في تركة متبقية او في غيرها ان كانت موافقة وقد تعدت شي  
 طاقته وادامت سلسلة المناجحة وارتدت معرفة ما يثبت كل واحد من  
 حسابها بالدرهم سميت ما صح منه السلسلة على عاينه واربعين فما خرج احد  
 له من سهام كل واحد في حصة وانما خرج الدرهم في هذا الزود في عدد  
 في شمل على اكثر الخواص التسوية فان نصف والى نصف الميراث والى  
 طاقته في حصة الميراث في خرج على عدد طاقته في هذه  
 التسوية في ان ومثاله ادامات عن اربعة وانين وثلثين في السلسلة  
 المصحح من اربعة واربعين مما لم يبق في السلسلة قبل العشرة اربعة  
 وروبع وسلسلة من اربعة ونصفها من السلسلة في تسوية اربعة وثلثين  
 فاصيب سلسلة في السلسلة في ثلث مائة وانين واربعة عشر في السلسلة  
 وادامت سلسلة ما في اذلو وهو ثمانية واربعين في السلسلة في السلسلة  
 اربعة وهو ثمانية الحصة وادامت سلسلة في السلسلة في السلسلة في السلسلة  
 وهو اربعة وعشرون سهما اخذت لكل اربعة حصة وكان لها ست حصة وهو  
 ثلث الدرهم ولكل اربعة عشيرة وهو ربع درهم وثلث درهم وثلث  
 من السلسلة في السلسلة وهو ثلث درهم وثلث درهم وثلث درهم من السلسلة  
 الثانية تسعة اسهم وثلث من الدرهم حصة وثلث اربعة حصة وثلث  
 مائة والاربع عشرة في السلسلة في السلسلة في السلسلة في السلسلة  
 سأل الله تعالى في ما اخبرنا انتصرتنا الله وددنا يا اخفينا والله المشفق  
 والله الرقيب في العفو والغفران والجار والمجاور ان الله اعلم  
 الشان وقطع المراح من ضمن هذا في ثابث رد العدد المنخفض  
 المذهب الرابع في رحمة الله تعالى في السلسلة في السلسلة في السلسلة  
 الناس في سائر وجوه من الله في الله في الله في الله في العالمين

فيم  
نعب

